

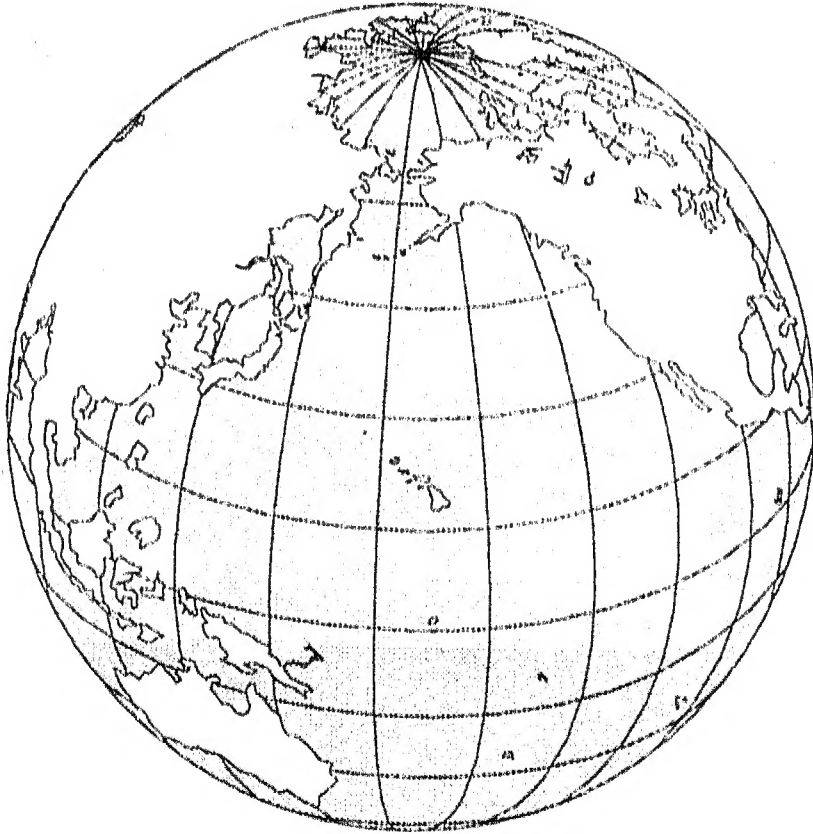
دراسات في جغرافية التنمية

دكتور محمد عبد الحميد الحمادي

استاذ الجغرافيا الاقتصادية

دكتور محمد علي بهجت الفاضلي

استاذ الجغرافيا البشرية



اهداءات ٢٠٠٢

د/ ابراهيم مصطفى ابراهيم
كلية الاداب - دمنهور

ج - جازيس - ج. دومينجو

دراسات في جغرافية التنمية

دكتور محمد عبد الحميد الحمادي
استاذ الجغرافيا الاقتصادية
كلية الانسانيات - جامعة قطر

دكتور محمد علي بهجت الفاضلي
استاذ الجغرافيا البشرية
كلية آداب دمهور - جامعة الاسكندرية

٢٠٠١



بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين

مقدمة

تضمنت التوصيات فى الخطط المطورة للبرامج الدراسية فى أقسام الجغرافيا بالجامعات المختلفة أن تحتوى هذه البرامج على تحديث للمناهج الدراسية لتلاحق التطورات الحديثة فى علم الجغرافيا ، ولتواكب الإتجاهات العالمية المعاصرة فى الإهتمام بالجانب التطبيقى للجغرافيا قدر الإهتمام بالجانب الأكاديمى كل ذلك مع التأكيد على الشخصية المتميزة لأبعاد التنمية فى الدول النامية ، وتشمل هذه التوصيات حثاً للأساتذة على الكتابة فى الموضوعات التى استحدثتها هذه الخطط خاصة تلك التى لا تتوفر فيها مادة مباشرة بين أيدي الطلاب .

ولقلة الكتابات العربية فى جغرافية التنمية ، فقد رأينا أن نخوض هذا الموضوع من خلال كتاب - يؤلف أو يترجم - أملاً فى تحقيق واحد من أهداف الخطط المطورة . وانتهى الرأى إلى تعريب هذا الكتاب عن الفرنسية فقد تلمسنا فيه من المزايا ما يتكافأ مع الطموح فى أن تأتى الكتابة فى هذا الموضوع متمشية مع المستوى العلمى للطالب الجامعى فى مرحلتى الليسانس والدراسات العليا وأن تعطى للطلاب إمكانية إلمام شامل ومتعمق فى هذا الموضوع ، كما نقدم له فرصة الإستفادة مما حصله فى فروع الجغرافيا الأخرى بالإضافة إلى تعريفه بالمفاهيم الأجنبية . والحقيقة أن هذا الكتاب كما نراه - يمكن أن يسد هذه الحاجات إلى حد كبير فهو يتسم بعدد من الخصائص أهمها :-

- الشمولية : حيث يتطرق الكتاب إلى كل ما يمكن أن يعرض فى ذهن الدارس

- أو القارئ - من موضوعات تتعلق بتعاريف التنمية والتخلف ومشاكلها ،
ومسببات هذه المشاكل ونتائجها مع إعطاء أمثلة متنوعة وكثيرة ، تؤكد الحقائق
العامة ، كما تؤكد استثناءات هذه الحقائق .

- الموضوعية : حيث يختلف الكتاب عن كتب أخرى كثيرة اهتمت بهذا
الموضوع ، فهو يبتعد قدر إمكانه عن التحيز وعن النظرة للعالم الثالث والدول النامية
من منظور خارجي يؤكد مصالح الرأسمالية أو الاشتراكية . بل يعتمد في أكثره على
الدلالات المجردة للأرقام ، ويعترف بتجارب ذاتية ناجحة لدول نامية استطاعت أن
تخرج بها من حيز التخلف ، بل يؤكد في مواضع كثيرة على الدور الاستثنائي
للاستعمار وأثاره على جر بلدان كثيرة إلى الهاوية التي لم تخرج منها إلا بحلول
ذاتية بعيدة عن التبعية وماسماه بالمعونات العامة والخاصة .

الجغرافية : فالمؤلفان جغرافيان يهتمان بالتوزيع ، وبالربط والتعليل ،
ويهتمان بسوق أمثلة متنوعة ، من أمريكا اللاتينية ومن آسيا الموسمية ، ومن الشرق
الأوسط ، ومن أفريقيا الإدارية ، كما يهتمان بالخريطة وبالشكل البياني إلى جانب
النص المكتوب . ويؤكدان في تضاعف كتابتهما بدءاً من المقدمة على أهمية دور
الجغرافيا في دراسة التنمية والبلدان النامية .

ويقع الكتاب في أربعة أبواب تسبقها مقدمة عن ظروف وطريقة تأليفه ، ويهتم
الباب الأول بإبراز منهج عام لدراسة قرائن التخلف فيصل في فصليه إلى أسس
تعريف هذه الظاهرة والصعوبات التي تعترض هذا التعريف وكيف يمكن الوصول
إلى تمييز كمى وتركيبى لظاهرة التخلف . بينما يدرس الباب الثانى الخصائص
البشرية والاجتماعية للدول النامية فيبرز أثر المعوقات الديموجرافية والسياسات
السكانية على هذه الدول وتسلط مشكلتي الغذاء والبطالة ، ثم ينتهى إلى أهمية التنمية
الاقتصادية والاجتماعية في تضيق هوة التفاوتات العالمية في مجالات هذه التنمية .
ويوضح الباب الثالث ظواهر عدم التوازن الإقتصادى في مجالات الزراعة والصناعة
وفي مجال التحضر والتخطيط الحضري ، ويبرز من خلال ذلك العقبات والخيارات

والسياسات المختلفة التى تنتهجها الدول النامية فى سبيل الخلاص من تخلفها . أما الباب الرابع فيدرس التجارة وأثر التبعية التجارية والمالية للدول النامية وينتهى بفصل ختامى عن نماذج ثلاث لخطط التنمية الشاملة .

ونعترف بأن هناك مشاكل قد صادفتنا فى هذا التعريب لعل أخطرها هو قدم بعض الأرقام مع عدم إمكانية تحديثها ، لإعتمادها على مصادر إحصائية محلية ليست بين أيدينا ، كما أنها غير متاحة ، وتمثل الصعوبة فى أن هناك أحداثاً قد استجدت بعد طبع هذا الكتاب وقد أشرنا إلى ذلك فى هوامش التعريب وذلك حفظاً على سياق التحليل وأمانة التعريب . وكان تعريب المصطلحات صعبة أخرى فعلى الرغم من الجهد المضنى الذى بذلناه فى سبيل الوصول إلى المصطلحات العربية المقابلة فلا بد من أن نعترف بأن عدداً من هذه عمدنا فيه إلى التقريب وليس إلى المقابل المباشر حينما وجدنا أن هذا الأخير قد يفهم من ذكره معنى غير ذلك المقصود منه مباشرة .

ولا بد أن نعترف أيضاً بأن هذا التعريب ليس إلا خطوة على الطريق نرجو أن تتبعها خطوات أخرى أثبت وأوقع ولعل فى آراء وملاحظات الأساتذة والزملاء ما يوجهنا إلى الأفضل ان شاء الله . ان الكمال لله وحده وهو الهادى إلى سواء السبيل .

المعربان

الطبعة الثانية

الإسكندرية ١٩٩٥م

* يود المعربان أن يزوجيا الشكر ، وأن يعترفا بفضل سعادة الأستاذ الدكتور نصر السيد نصر رحمه الله ، نائب رئيس جامعة عين شمس وأستاذ الجغرافيا الاقتصادية بالجامعة نفسها ، لتكرمه بمراجعة أصول الطبعة الأولى من هذا الكتاب وتصحيحها ، لغة ، وجغرافية ...

* ومع تشارك المعربين وتضامنها ، -

- قام الدكتور محمد عبد الحميد الدماصي بتعريب الباب الثالث .
- وقام الدكتور محمد علي بهجت الغاضلي بتعريب المقدمة ، والابواب الأولى ، والثاني ، والرابع ، وباعداد الخرائط والرسوم .

تقديم الكتاب

بدا لنا من الضروري - قبل أن نناقش موضوع التخلف - أن نتحدث في لمحة سريعة عن الوقت ، والمبدأ ، والروح التي ينبني عليها هذا الكتاب .

١ - فأما الوقت ، فيبدو أن اختياره كان موقفاً ، فقد شهدت السنوات الحالية تحولات جوهرية : فهناك من ناحية : الدلائل الدرامية الشاملة ، خاصة في الدول المتقدمة والتي تشهد على اخفاق سياسة المعونة من أجل تنمية العالم الثالث . تلك السياسة التي بدأت منذ السنوات الماضية ، وما تبعها من اعادة النظر في المبادئ المعمول بها في مجالات التجارة الدولية ، والتصنيع ، والمعونات العامة ، والاستثمار ، والضبط السكاني ، وقد برهنت على هذا الاخفاق ، المؤتمرات الكبرى العالمية التي عقدت مؤخراً حول مسائل السكان ، والغذاء ، والتبادل التجاري ، والمواد الأولية . حيث كان الإجماع فيها تاماً على حالة الفشل تلك ، بل وبدأ كثير من المسئولين ومن خبراء العالم الثالث يكتبون - بعد هذا الفشل - عن أمور مثل التجميد ، والمأزق ، والكارثة ... إلخ .

وهناك من ناحية أخرى الشواهد القليلة التي كشفت عن النهوض الإقتصادي والسياسي لدول العالم الثالث والتي عبرت عنها قرارات وانطلاقات لمبادئ جديدة عن التنمية ، وعلى وجه الخصوص النجاح الذي حققه كثير من الدول . ومع الزعامة المعنوية لعدد من الدول النامية التي تبحث لأنفسها عن هوية ووضع عالمي جديدين ، ومحاولة اللحاق بالدول الصناعية التي نصبت من نفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عائلاً رحيماً - ولكنه ذو مواقف متناقضة - للعالم الثالث .

٢ - وأما المبدأ ، فاتفقاً مع العنوان الرئيسي للكتاب *Lea critères du*

Sous - développement . كان التركيز على الخصائص المشتركة والظواهر العامة والعوامل الأساسية في اختلاف التطور من مكان لآخر . وقد سمح التركيز على معايير التخلف *critères* ببيان المشكلات الكبرى مصنفة حسب أنماطها إلى مؤشرات ذات طابع اجتماعي (السكان - الغذاء - البطالة - التفاوتات الداخلية) وأخرى ذات طابع اقتصادي (الزراعة - التصنيع - التحضر) . كما سمحت دراسة التبادل التجاري والمعونات بمناقشة موضوع العلاقات الدولية من زاوية استقلال الدول النامية عن العالم المصنع ، وباستثناء الفصل الأخير الذي تم فيه وصف بعض التجارب النمطية في مجال التنمية (البرازيل - الصين - الجزائر) التي تظهر أحياناً كنماذج *Modèles* بالاضافة إلى الأمثلة التي سقناها في ملاحق الفصول ، فإن الحالات الدولية والإقليمية الخاصة لم تكن موضوع دراسة خاصة ، وذلك للصعوبات التي تكتنف مثل هذه الدراسة بالاضافة إلى ما يمكن أن تؤدي إليه من قلب للحقائق العامة وتشويه لوحدة وتضامن العالم الثالث .

٣ - وأما روح هذه الدراسة : فيمثّلها العنوان الفرعي لهذا الكتاب : *Géopolitique du Tiers - Monde*) والذي استعرنا فيه تعريف خوزيه دي كاسترو *J. De Castro* عن الجيوبوليتيكا (ان المعنى الحقيقي لكلمة "جيوپوليتيكا" هو الموضوع العلمي الذي يبحث في ابراز العلاقات الموجودة بين العوامل الجغرافية والظواهر السياسية والبرهنة على أن القرارات السياسية لا يمكن فهمها إلا في الاطار الجغرافي . بمعنى أنه إذا فصلت هذه القرارات عن الواقع وعن المتغيرات الطبيعية والبشرية تصبح غير ذات معنى . ويعتبر ذلك منهج لتفسير التغير في الظواهر السياسية في واقعها المكاني وجنورها الضاربة في (الأرض المحيطة) . وما ينبغي بالضرورة على الجغرافيا في مواجهة الظواهر المركبة للتخلف هو أن تأخذ في اعتبارها ، وعلى عاتقها ، الحقائق التاريخية والإقتصادية والسياسية المهمة ، بطريقة تتجاوز فيها المنهج المكاني التقليدي ، ويساعد ذلك على اعطائها قيمة اجتماعية معاصرة . فالواقع أن هناك بالتأكيد جيوپوليتيكا جديدة في جغرافية البلدان النامية تعطي فيها التطورات المختلفة في العالم النامي أهمية خاصة . ورغم

أن هذه التطورات تفرض نفسها على الجغرافى بطريقة لايسطيع أن يتخلص منها بها ، سواء على مستوى الأحداث الماضية المسئولة عن التخلف ، أو الأحداث الراهنة التى تثبت التخلف أو تزيد منه والتى تبرزه أو تقلل منه . والحقيقة أن مشاركة الجغرافيا فى دراسة البلدان النامية تعد أحد العوامل التى تثرى هذه الدراسة ولانقلل من أهميتها . وهكذا تصبح جغرافية العالم النامى وأنماط التخلف فى نفس الوقت إنسانية ، وإقليمية ، وتجمع دراستها عدد من العلوم المتشاركة .

الباب الأول

منهج عام لدراسة معايير التخلّف

الفصل الأول : تعريف التخلّف وسماته

الفصل الثاني : التمييز الكمي والتركيبى للتخلّف

الفصل الأول

تعريف التخلّف ومعايير

أولاً : عناصر التعريف .

ثانياً : المعايير والمؤشرات التقليدية للتخلّف .

الفصل الأول

تحريف التخلف وقراءته

ليس هناك من لا يعرف اليوم أنه إلى جانب الدول التي وصلت إلى مرحلة الاستهلاك الضخم والوفرة المطلقة توجد "مساحات شاسعة من الفقر ومن المجاعة ومن سوء التغذية أو هي "حافة البؤس" التي تعيش عليها ٢/٣ سكان هذا الكوكب " حتى لقد أصبح التخلف منذ ربع قرن تقريباً ، حقيقة يومية ، صارمة ، ومتسلطة ومهيمنة ، وكأنها التعبير الشائع عن سوء الأحوال العامة ، وقد ظهر تعبير " التخلف *Sous - développement* " للمرة الأولى مع بداية الخمسينيات ولكنه ما لبث أن برز بروزاً شديداً على المسرح الدولي فخصصت له الأمم المتحدة مؤتمرات وبيانات في سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس " ترومان " في خطاب ترشيحه في ٢٠ يناير ١٩٤٩ عن برنامج عام لمساعدة الدول الفقيرة ، ومن ثم انتشرت الفكرة على صعيدين مختلفين ولكنهما متكاملان : فقد أصبحت المشكلة من ناحية أكثر تحديداً ووضوحاً وتفسيراً عن طريق عدد من الدراسات والمؤلفات في مجالات علمية جد مختلفة اقتصادية وجغرافية واجتماعية وسياسية إلى الحد الذي يمكن معه التأكيد على أن التنمية هي دون شك " الموضوع الذي تولدت عنه الكتابات الأكثر وفرة " ، فمن المذهل حقاً أن نرى أن دراسة التنمية والتخلف قد نوقشت بواسطة أبرز باحثي العصر (رستو ، ميردال ، سوفى ، بتلهاييم ، دى كاسترو ، ديمون ... الخ) وبفضل كتابات هؤلاء وآخرين غيرهم شاع استخدام كثير من

المفاهيم الأساسية حتى أوشكت على أن تصبح جزءاً من الثقافة العالمية والضمير الجماعي ، ومن هذه المفاهيم مثلاً : شيوع المجاعة والبقس ، أخطار التضخم الديموجرافي ، العلاقات غير المتعائلة أو غير العادلة بين المجتمعات والأمم أو ببساطة أكثر : الأمية والتأخر التقني ، ومدن الصفيح ، ومستقبل الطفولة المظلم ..

ومن ناحية أخرى فإن قلق المحافظين الدولية من زيادة خطورة الموقف الذي تمخض عن قوة متزايدة " لجبهة الدول الفقيرة " التي بدأ تكوينها في ١٩٥٥ في مؤتمر بانلونج قد ترجم من جهة أخرى بتخصيص الفترة الممتدة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ كـ " عقد التنمية " . وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة ومكاتبها الفرعية " الفاو^(١) - اليونيسيف^(٢) - البنود^(٣) - الكنوسيد^(٤) . " بأن تخصص الدول المتقدمة كل عام ١٪ على الأقل من مجموع دخولها القومية لمساعدة الدول الفقيرة ، وكما سنرى فيما بعد فإن الاستجابة لهذا النداء القوي لم تكن متكافئة مع الآمال الطموحة إلا خلال فترة قصيرة استمرت من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، أما فيما بعد ذلك - وبون أن تخفف مشكلة العالم النامي حدتها ولو للحظة واحدة - لانملك إلا أن نجد أنفسنا في موقف متميع ومستسلم ، أمام ضالة النتائج التي أمكن تحقيقها .

أولاً: عناصر التعريف :-

تستخدم كل الأسماء التي تصف العالم الثالث بالمقارنة بوضع عالمي معروف إلى الحد الذي يصعب عنده إطلاق اسم معين عليه . كما أن هذا الوضع العالمي يبدو " عادياً " إلى حد استخدامه كمعيار عام للمقارنة . وهكذا فإن التعبير الذي ليس له صيغة محددة ، والذي يصف العالم الصناعي أو " المتقدم " ، هو التعبير الذي تستقى منه المصطلحات المختلفة التي تميز بقية أنحاء العالم فنقول مثلاً : العالم المتخلف أو محدود التطور ، أو الأقل تطوراً ، أو على طريق التطور ، أو المتخلف

(١) الفاو : منظمة الأغذية والزراعة .
 (٢) اليونيسيف : صندوق الأمم المتحدة للطفولة .
 (٣) البنود : برنامج الأمم المتحدة الانمائي .
 (٤) الكنوسيد : لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

FAO

NUICEF

PNUD

CNUCED

صناعياً ، أو اللاصناعى ، أو المتأخر ، ، أو التقليدى ، أو الخاضع ، أو التابع ، أو الفقير ، أو الذى لم يتعد حد الكفاف .. الخ . والحقيقة أن مفهوم " العالم الثالث " قد تعرض لنقد شديد من كل الباحثين سواء من الناحية النظرية أو تبعاً لصعوبة استخدامه . وقد ابتكر هذا المفهوم فى عام ١٩٥٦ بواسطة الفرد سوفى A. Sauvy فى أعقاب مؤتمر باندونج ليعبر عن التجانس (الظاهرى) بين الدول المتخلفة ، وذلك من زاويتين لازالتا مبهمتين وغير مؤكدتين : أولاهما مقارنة العالم النامى بالكتلتين الكبيرتين ، الرأسمالية و الشيوعية وثانيهما بالتشبيه بتعبير " الدولة الثالثة " الذى كان مستخدماً فى عام ١٧٨٩ لتأكيد الأهمية الكمية والنوعية لسكان الدولة فى مقابل طبقتى النبلاء والكهنة .

ويمكن أن نقترح فى هذا المقام إجابتين مترابطتين على السؤال الجوهرى الذى طرحه ب . موسى P. Moussa فى مجال " الدولة " *Infériorité* الظاهرية للعالم الثالث وهو : دون ماذا ؟ هل دون ما هو ممكن ؟ أم هل دون متطلبات الأساسية ؟ أم دون بقية دول العالم ؟ :-

(أ) يتفق تعبير " التخلف " مع عدم الاستغلال الأمثل لكل الموارد الإقتصادية والبشرية المتاحة فى الدولة أو مع حالة تراكم غير كاف لرأس المال . غير أن هذا التعريف الجيد يواجه صعوبات فى استخدامه ذلك لأن المثالية والنموذجية فى الاستغلال ليست حقيقة علمية مجردة بل ينبغى بالضرورة مقارنتها بحالات استغلال أخرى وبالتحديد مقارنتها باستغلال الموارد فى العالم الصناعى المتقدم .

(ب) يتحدد مفهوم التخلف - أو المتأخر - بالمقارنة بالدول التى وصلت إلى مرحلة " متقدمة " من الإنتاج والاستهلاك والتنظيم . ومن هنا فإن ما يوجد وفق هذا التعريف أن هو إلا اختلاف بين دول العالم فى " درجة " التطور " . فإذا ما أخذنا فى الاعتبار درجة التطور الاقتصادى فإنه من الممكن أن نقول أن كل المجتمعات تمر بالمراحل التالية : مرحلة المجتمع التقليدى ، مرحلة الاستهلاك الضخم وتصبح البلدان النامية فى هذه الحالة فى موقف مقارنة مع الدول الصناعية كيفما كان حال هذه الأخيرة منذ ثلاثين سنة . غير أن هناك

انتقادات قد أثّرت أيضاً حول هذه التعريف التي تعتبر ان المستوى الصناعى للدول الاسيوية يقابل نفس مستوى انجلترا في سنة ١٧٦٠ - ١٧٨٠ ولكنه يقابل مستوى فرنسا والولايات المتحدة في سنة ١٨٠٠ كما يقابل سنة ١٩٠٠ بالنسبة للدول الأحدث تصنعاً .

وقد أراد كثير من الباحثين أن يتعمقوا إلى أبعد من هذا المفهوم المبسط بعد أن انتقدوه بشدة فالنظرة إلى دول العالم المختلفة على اعتبار أن كلا منها يشغل مرتبة متقدمة أو متأخرة في سباق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي في الواقع نظرة اصطناعية للأمور . وعلى ذلك فإن المعايير الاحصائية كمتوسط الدخل الفردي (الذي يقل عن ٥٠٠ دولار مثلاً) لا تكفى وحدها لتعريف حالة التخلف ، فان ما يميز الدول المتقدمة عن تلك المتخلفة ليس اختلافاً في المستوى ولا في الدرجة ولكنه اختلاف في التركيب وفي الطبيعة . وقد كتب الاقتصادي الفرنسي المشهور فرنسوا بيرو *F. Perroux* - الذي ندين له بهذا التأكيد - والذي تبعه فيما بعد سلزو فيرتانو *C. Fertoado* - عن ذلك قائلاً : يعتبر التخلف ظاهرة تاريخية مستقلة وليس مرحلة مرت بها بالضرورة الإقتصاديات التي وصلت اليوم إلى مرحلة راقية من التطور . ويجب أن نعتبر هذ الظاهرة واقعاً ، معاصراً ، ونتيجة للعوامل التي منعت الثورة الصناعية من أن تستمر حتى أيامنا هذه . وعليه فبدلاً من أن ننظر إلى التخلف بوصفه مرحلة عادية أو وضعاً مؤقتاً لا بد أن نفهمها كظاهرة تاريخية وتركيبية خاصة تتسم بالركود وبكساد القطاعات الإقتصادية تبعاً للتسلط الذي مارسه البلدان المتقدمة الاستعمارية ، وهكذا ينبغي دراسة العلاقات بين القوى العاملة الكبرى وأثارها على العالم الثالث والبنيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للبلدان المتخلفة بعيداً عن المعايير الاحصائية المجردة .

ويجب أن نميز بدقة بين عدد من المصطلحات التي يختلط استخدامها في معظم الأحيان وأن نفرق علي وجه الخصوص بين المفاهيم المحدودة ، لتعبيرى "التوسع" *Expansion* أو " الزيادة " *Croissance* اللذين يصفان ظاهرات النمو الكمي المحدودة في قطاع اقتصادى أو أكثر ، وبين المفهوم الأكثر رحابة وشمولية

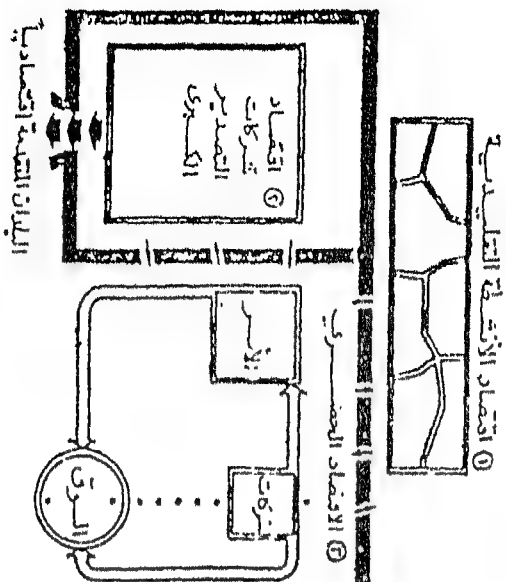
وتعقيداً ، لتعبير التنمية *Développement* التي تعنى العلاقات بين التغيرات المعنوية والإجتماعية للسكان التي تؤدي إلى مزيد من الكفاءة في سبيل زيادة الناتج المحلي والناتج الإجمالي بينما يقابل هذا التعريف تعريف آخر لإيف لاقوست *Y. Lacoste* عن التخلف الذي يعنى عنده " ظاهرة شاملة تتمثل في تراكييب مجموعة من المطالب الإقتصادية والإجتماعية والديموقراطية . وينتج عن ارتباط عدد من العوامل التي يترتب كل منها على الآخر .. مجموعة من القوى المعقدة .. ولا ينبغي أن نهمل في دراستنا أيا من العناصر التي تساهم في تنظيم المجتمع سواء أكانت هذه العناصر اقتصادية أم إجتماعية أم سيكولوجية أو ثقافية أم سياسية .. كما ينبغي أن يكون هناك تركيز على عوامل التغير وخاصة على الطريقة التي تبرز بها ظاهرة من ظاهرات التغير الكمي على مستوى التركيب الإجتماعي والإقتصادي ، والكيفية التي تنتشر بها هذه الظاهرة في كل المجتمع أو في بعض أجزائه منه ، والتقنين أو التخطيط للذين تلقاهما هذه الظاهرة من أجل الاشباع الجماعي للحاجيات الأساسية . والواقع أن الاستخدام الصحيح لتعبير " التطور " يفترض توظيف نتائج التوسع أو الزيادة في البحث عن اعادة توزيع أفضل وعن المساواة الإجتماعية في ضوء هدف نهائي هو التقدم الشامل .

وإذا ما وصلنا في أحسن الأحوال إلى وضع خريطة من خلال المفاهيم التي سبق أن ذكرناها - للبلاد التي تعاني من سوء الاستغلال ومن الاقتصاد التبعي وغير المتميز ، فإن الصعوبة تظل كبيرة جداً حول وضع هذه البلاد في فئات معينة . وترجع تلك الصعوبة إلى اختلاف بين الدول ولنقص المصادر الإحصائية التي تميز بلداً عن آخر . وإذا ما اقتصرنا دراستنا ، كما هو متبع غالباً ، على متوسط نصيب الفرد من الناتج أو على متوسط الدخل الفردي فإن ذلك يؤدي إلى تزييف فعلي للمقارنات :-

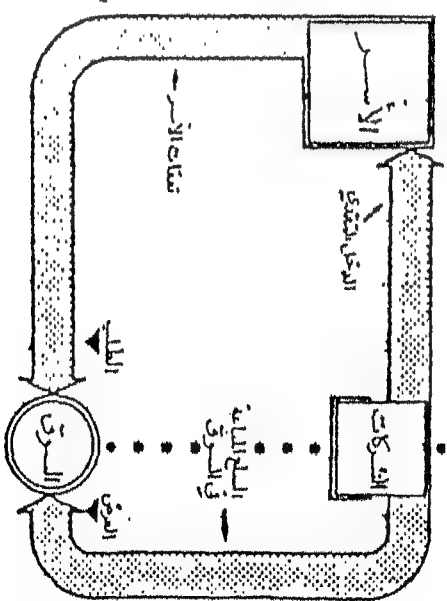
(أ) تبعاً للنقص أو عدم الانتظام أو عدم التجانس في الاحصاءات المجمعة على المستوى العالمي خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة فإن ذلك قد يؤدي إلى عدم امكانية المقارنة فالقطاع الثالث من الحرف مثلاً (التجارة والخدمات) يشكل

اضطراب النظام الإقتصادي في البلدان النامية

مخطط عام لاقتصاد أحد البلدان النامية



مخطط عام لاقتصاد أحد البلدان المتقدمة



جزءاً من الناتج القومي الإجمالي في البلدان الرأسمالية في الوقت الذي يستبعد فيه أحياناً في البلدان الاشتراكية .

(ب) نظراً لما هو متبع عادة من تحويل أرقام الدخل الفردي إلى معيار نقدي عالمي واحد هو الدولار الأمريكي فإن ذلك لا يعطى دلالة على القوى الشرائية ولا على اختلاف الأسعار بين بلد وآخر ، وعموماً فإن القوة الشرائية الداخلية لعملة معينة هي في البلدان النامية أقوى مما هي عليه بالنسبة لسعر التحويل الرسمي ، فالدخل الاسمي الذي يبلغ ٩٠ دولاراً كان يسمح في الهند في سنة ١٩٥٩ بشراء فعلى لسلع تعادل ٣٢٥ دولاراً ، وعلى ذلك فإن نسبة القوى الشرائية بين الهند والولايات المتحدة هي في الحقيقة ١ : ١٢ وليس ١ : ٣٠ . وينبغي إذن أن يكون هناك تفريق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية .

(ج) ومن هنا فليس هناك جزء آخر من العالم عدا العالم الثالث تكون فيه متوسطات الانتاج والدخل والاستهلاك أقل تعبيراً عن الواقع الاجتماعي . وترجع ضالة التعبير تلك الى التناقضات الداخلية ، الاجتماعية والثقافية والإقليمية ، التي تتخذ في العالم الثالث أبعاداً أكبر مما هي عليه في خارجه حيث تقف الحواجز الحقيقية فيه كفواصل بين العناصر الاقتصادية أو بين الفئات الاجتماعية المهنية وتقود دراسة هذه التناقضات خاصة بواسطة الاقتصاديين والاجتماعيين الى تعبيرات يشيع استخدامها مثل الثنائية - *Dualisme* والهامشية *Marginalisme* (انظر شكل ١) ويعنى التعبير الأول تجاور النظام الاجتماعي التقليدي مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي الحديث والمتطور والذي يرتبط على المستوي العالمي بالدول المتسلطة تجاوراً يؤدي إلى التوتر . أما التعبير الثاني فيعنى وجود جزء من المجتمع ، يشكل أحياناً الأغلبية ، ويعيش من النواحي الانتاجية والوظيفية والمعيشية - جزئياً على الأقل - على هامش التحديث ، والسلطة والالتزامات القومية .

ثانياً : المعايير والمؤشرات التقليدية للتخلف :-

، أدى افتقاد التعريف المقبول من الجميع ، وعدم وجود تصنيف شاف

للتخلف ، إلى أن تجمع الدراسات المختلفة على قائمة ، تختلف فى كمالها وفى تفصيلها للخصائص المشتركة فى معظم بلدان العالم الثالث . (يقدم الفرد سوفى A. Sauvy مثلاً عشرة اختيارات تصلح تقريباً للتطبيق على البلدان المتخلفة فى عام ١٩٥٢ وعلى البلدان المتقدمة قبل تطورها . بينما يعدد ايف لاكوست Y. La-costre فى كتبه المختلفة اثنى عشر أو خمسة عشر مؤشراً رئيسياً ، أما كريستيان كاستيران C. Casteran فيذكر ثمانية مثالب كبرى ، ويجمع جانى مارى البرتينى J. M. Albertini عشر مؤشرات حول ثلاثة مناهج متتابعة : ديموجرافى وإجتماعى واقتصادى ، والواقع أن معظم العناصر المكونة للتخلف تتكرر وتتربط أو تتكامل من مؤلف لآخر وقد جمعناها هنا لنحصل على قائمة كاملة بقدر الإمكان ورتبناها فى ستة محاور أساسية :-

(أ) على المستوى السكانى : قيم مرتفعة فى معدلات المواليد والخصوبة ووفيات الأطفال ، أمد الحياة أقصر ، سكان من الشباب ، نسب عالية من السكان العاطلين .

(ب) على مستوى الاستهلاك : غذاء غير كاف كماً ونوعاً ، ضعف فى متوسط استهلاك الفرد من الطاقة ومن الصلب ، ومن الأسمنت .

(ج) على مستوى الانتاج والتنظيم الإقتصادى : سيادة القطاع الأول والتعدين وخاصة الزراعة ، ضالة القطاع الصناعى ذى النمط الثنائى ، تضخم نسبى فى القطاع الثالث (التجارة والنقل والخدمات العامة والخاصة) ، تجاور مضطرب فى فروع المركب الإقتصادى وارتباط ضعيف فيما بينها ، ضعف الانتاجية العامة ، التكنولوجيا العتيقة ، العائد المنخفض ، تصديرات هائلة من المواد الخام ، ضعف فى تراكم ربح المال والاستثمار الانتاجى ..

(د) على المستوى الإجتماعى : ضعف متوسط الدخل ومستويات المعيشة ، وضوح الطبقة الاجتماعية والبنىات الاجتماعية البالية ، غياب أو محدودية الطبقات المتوسطة ، اتساع البطالة ونقص فرص العمالة زغم دخول الأطفال إلى مجال

العمل في سن مبكرة ، لونية وخنوع المرأة ، نسبة مرتفعة من الأميين ، نقص في كفاءة التجهيزات الصحية ، وضالة المعونات الإجتماعية .

(هـ) على المستوى السياسى : تتابع الأنظمة السياسية السلطوية ، التبعية الإقتصادية والدبلوماسية ، الوعى العام بحالة الفقر الإقتصادى والطموح إلى التنمية ..

(و) على المستوى المكانى : ضعف الإندماج المكانى على المستوى الوطنى تبعاً لنقص مرافق الاتصال والتكامل الإقتصادى ، وضع هامشى لبعض الأقاليم ، تناقضات حادة بين الأقاليم بعضها بعضاً ، تركيز اقتصادى وبشرى مفرط فى التجمعات الحضرية الكبرى ،

وهناك خاصيتان ضمن هذه القائمة التوضيحية أصبح لهما أهمية خاصة فى وصف وتفسير التخلف وتعنى بهما :-

أولاً : الركود المالى الذى تتضاعف اثاره تبعاً للاضطرابات النقدية العالمية التى يعانى منها العالم الثالث معاناة شديدة تبعاً للنقص التقليدى فى المدخرات الداخلية وفى الاستثمار بالاضافة إلى تسرب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج والإعتماد على المعونات والإستثمارات الأجنبية وما يترتب عليهما من ديون ثقيلة وكذلك نتيجة لضعف العملات المحلية التى تتدهور وتقل قيمتها بطريقة مستمرة حيث توجد أمثلة عديدة على معدلات تضخم تزيد على ٥٠ ٪ (الأرجنتين - شيلي - فييتنام الجنوبية ..) ومن ٢٠ - ٥٠ ٪ (بوليفيا - انونيسيا - اليونان ..) ومن ٢٠ - ٣٠ ٪ (تركيا - السودان - الهند) وكذلك انخفضت قيمة العملة بمعدل ١٨ ٪ فى كمبوديا و ٦٤ ٪ فى أوروجواى و ٦١ ٪ فى شيلي و ٦٠ ٪ فى فييتنام الجنوبية .

والخاصية الثانية هى المشكلات التقنية التى لا تتمثل فقط فى إتباع التقنية البدائية وعدم القدرة أو صعوبة البحث عن المخترعات الجديدة وانتشارها ، وضعف الانتاجية . وتتمثل أيضاً فى مصطلحات التبعية المتزايدة . فلقد فرض علي البلاد النامية أن تستورد التقنية والآلات المعقدة لكى تهين لنفسها التجهيزات الضرورية

للنهضة الصناعية . ومن هنا تزداد الهوة اتساعاً يوماً بعد يوم ازاء الأنشطة التقليدية وتزداد الثنائية الداخلية مما يؤدي إلى تشوهات لا يمكن علاجها ، بالإضافة إلى صعوبة تكييف أساليب التقنية المتقدمة وصعوبة فهمها أو إخضاعها في البلاد المستقبلية لها . كما تزداد تكاليف استيرادها زيادة مستمرة حيث تبلغ تكاليف التحويلات الفنية للعالم الثالث (البراءات - الماركات - الهندسية - الآلات ..) حوالي ٩ مليار دولار في ١٩٩٠ في مقابل ١٥ مليار فقط في ١٩٦٨ ، كما أن البحث عن التقنية " الوسيطة " التي تسمح بالاحتفاظ بفرص العمل وبتبنى المستحدثات التقنية يبالغ في تقدير قيمتها وقد بلغت هذه الظاهرة مرحلة التطبيق الكامل في الصين حيث وجدت طريقتان لفهم الأمور : الأولى مبدئية تتمثل في اقتراض كل شيء سواء كان ذلك مناسباً أو غير مناسب لظروف البلد وهذه الطريقة ليست هي الأفضل . والأخرى تتمثل في أعمال العقول ومحاولة فهم ما يتناسب وظروف البلد أي الاستفادة من التجارب التي يمكن أن تكون مفيدة وذات جدوى ، ويتم دراسة كل ما هو مفيد في الخارج لا لكي تقلد تقليداً أعمى ولكن من أجل التفكير والابتكار اعتماداً على القوى الذاتية .

وتميل المعايير العامة التي ذكرناه آنفاً إلى إعطاء العالم الثالث صورة من التطابق والتجانس يجب أن لا يجربنا ذلك إلى الوقوع في الخطأ . فالواقع أن التباين السائد في الحضارات وفي الموارد وفي الاختيارات الاقتصادية والسياسية تجعل من كل دولة أو مجموعة من الدول رابطة لبعض الخصائص . وسوف تهيب الفصول القادمة الفرصة لفهم هذه التفاوتات الأساسية . (انظر شكل ٢) .

الغلافات المائية حسب مؤشرات التنمية الرئيسية الاربع



الفصل الثانى

التمييز الكمي والتركيبى للتخلف

اولاً : التفاوتات العالمية الشديدة .

ثانياً : اتساع الفروق العالمية .

ثالثاً : تفسير التخلف .

الفصل الثانى

التمييز الكمى والتركيبى للتخلف

بعد أن عددنا (بطريقة وصفية) التعريفات العامة والمؤشرات التقليدية للتخلف ، يبدو من الضرورى أن نلقى نظرة أخرى على الأمر بطريقة أكثر شمولاً ، وأكثر تأصيلاً ، وأكثر دينامية . والواقع أن " النسبية " التى ترتبط بتعبير " التخلف " - التى سبق أن أشرنا إليها - تقتضى بالضرورة أن نحدد بدقة موقف " التنمية " و" التخلف " كلا منهما بالنسبة للآخر ، والاتجاه العام لتطورهما المقارن ومدى قوة العلاقات العضوية التى تربطهما والمعنى الحقيقى الذى تعطيه لكلا الظاهرتين سواء كان هذا المعنى غامضاً أو شديد الوضوح . وطبيعى أن يكون هذا المعنى - أ - عند باحث أو آخر وهو ماسوف نضطر إلى الإشارة إليه فى ايجاز .

أولاً : التفاوتات العالمية الشديدة : =

يعبر مصطلح " التنمية " - من خلال مؤشرات مثل قسمة الناتج المحلى على عدد السكان والاستهلاك الفردى من الطاقة الميكانيكية ومن الصلب ومن الأسمت - واحداً من أهم معايير تحليل الأحوال العالمية الراهنة . وكما تشير هذه العبارة فإن الاحساس بالتفاوتات العالمية يتم عادة وفق مستويات الدخل والاستهلاك . ولابد أن يبرز فى هذا الصدد أن العالم الثالث الفقير فى انتاجه وفى دخوله يعد من ناحية أخرى غنياً جداً بموارده المستغلة أو الكامنة . ويمكن التأكيد على هذا التناقض فى اطار سوء استغلال الموارد القومية التى هى أكبر من أثر الفقر الذاتى الذى يصعب علاجه . كما كتب عن ذلك ايف لاکوست *Y. Lacoste* بمقولته المجازية " ان خزانة حفظ الطعام فى العالم الثالث ليست فارغة على الإطلاق ولكن أبوابها مغلقة بالمفاتيح " .

وإذا ما وضعنا في الاعتبار معامل بيرسون الذي يضع خطأ فاصلاً بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يحدده مستوى دخل قومي يصل إلى ٥٠٠ دولار سنوياً للفرد الواحد فإن العالم الثالث يضم حالياً ٧٠٪ من سكان العالم الذين لايتشاركون إلا في ١٥٪ تقريباً من الناتج المحلي العالمي . وتؤدي الصعوبات الاحصائية العديدة التي تجعل من المقارنة أمراً صعباً إلى تقدير متفاوت لهذا الناتج الكلي فهو يبلغ ١٤٪ عند هـ . كان Khan و ٢١٪ عند كوزينتس وهـ ١٢٪ عند بيرسون وهـ ١٤٪ عند انجيولوبولس و ١٢٪ عند بنبيه و ١٨٪ عند لامبير .

وتعطي تقديرات أخرى للعالم الثالث ١٣٪ من الدخل القومي و ٦٦٪ من السكان في مقابل ٨٧٪ و ٣٤٪ على التوالي للدول المصنعة . وتمثل الدول المتخلفة الرأسمالية نسبة السدس فقط من اجمالي الناتج في البلدان المتطورة كما تمثل ثلث ناتج الولايات المتحدة و ٨٠٪ من ناتج السوق الأوروبية المشتركة في الوقت الذي تحتوى فيه اليابان وحدها على دخل يزيد كثيراً على ١/٢ الناتج الكلي لكل البلدان المتخلفة غير الاشتراكية في اسيا وأفريقيا وأمريكا . ولم تحتو الدول الآسيوية في ١٩٣٠ إلا على ١٣٪ من الناتج العالمي مع احتوائها على ٥٠٪ من السكان . وعلى الطرف الآخر تقع أمريكا الشمالية التي تحتوى على أقل من ١/٢ من سكان العالم بينما تحتوى على ٣٥٪ من الناتج المحلي العالمي .

وتزداد هذه الاختلافات هذه حسب درجة التنوع والتحديث الاقتصاديين : فلاتصنيف بلدان العالم الثالث رغم احتوائها على أكثر من ٢٥٪ من الانتاج الاستخراجي العالمي ، وأكثر كثيراً من ذلك من بعض الموارد مثل البترول والحديد والبوكسيت والرصاص سوى ٧٪ من الانتاج الصناعي العالمي (٢٤٪ من أمريكا اللاتينية - ٣١٪ من آسيا وهـ ٠٪ من أفريقيا) .

يزداد على مستوى المؤشرات الجزئية الحد الأقصى للفروق بين الدول الأكثر غنى وتلك الأكثر فقراً بحسب معيار المقارنة المستخدم ، فتبلغ هذه الفروق مثلاً نسبة ١ : ١١ بين الهند والولايات المتحدة من ناحية الاستهلاك اليومي من البروتين

الحيوانى ، كما تصل إلى ١ : ١٣٦ بين نيجيريا والسويد من ناحية استهلاك الصلب وتبلغ ١ : ٣٠ بالنسبة لعدد الأطباء مقارنة بعدد السكان بين المتوسط الأفريقي والمتوسط الأوروبي . والواقع أن معيار استهلاك الفرد من الطاقة هو الأكثر دلالة في هذا المجال حيث يتراوح المتوسط من ١١ طن طاقة (ما يعادل طن واحد من الفحم من أى مصدر آخر للطاقة) في أمريكا الشمالية إلى ٤٨ طن طاقة في أوروبا الغربية وإلى ٧٧٥ ر. فقط في الشرق الأوسط و ٧٠٦ ر. في أمريكا اللاتينية و ٤٨٠ ر. في آسيا و ٣١٢ ر. في أفريقيا . أى أن نسبة الفروق القصوى تصل إلى ١ : ٣٥ . ومن ناحية استهلاك الكهرباء وحدها تتراوح النسب من ٩ كيلوات ساعة / شخص في النيجر إلى ١٤٧٥٤ في النرويج أى بفروق قصوى تصل إلى ١ : ١٦٣٨ .

وهناك مؤشرات أخرى يمكن أن تستخدم في هذا المجال ومنها مثلاً معدلات البطالة ومعدلات الأمية التي تقتصر نسبتها على ٥ - ١٠ ٪ في البلدان المتقدمة بينما تصل إلى أكثر من ٧٥ ٪ في بلاد عديدة من العالم الثالث خاصة في أفريقيا (الجزائر - الكاميرون - أثيوبيا - ليبيا - المغرب - النيجر ..) وفي آسيا (أفغانستان - إيران - باكستان ..) .

ويمثل المؤشر الأساسى : في متوسط الدخل الفردى . ولكي نبسط الحقائق لاينبغى أن نزج بأنفسنا في الحسابات المعقدة على المستوى الدولى التى تقارن بين الناتج المحلى والناتج القومى وبين الناتج الكلى والناتج المضاف وبين الدخل الخام والدخل المتاح والتى تسجل الفروق - وهى طفيفة غالباً - بين الاحصائيات المختلفة .

ومع ذلك فهناك ثلاث حقائق أساسية لابد من ابرازها في هذا المجال :-

١ - الفروق القصوى : *Les écarts extrêmes* بين الدول المختلفة والتى

قدرت بحوالى ١ : ٧٠ عند بعض المتخصصين و ١ : ٧٦ بواسطة الأمم المتحدة وهى تمثل الفرق بين الحد الأدنى للدخل المتاح (فى رواندا وبوروندى) الذى يصل إلى ٦٠ دولار تقريباً وبين الحد الأقصى له (الولايات المتحدة) الذى يصل إلى ٤٥٧٠

دولار . ويصل الفرق بين هذه الأخيرة وبين المجموعة التي تضم بنجلاديش وبوركينا فاسو ومالي (٧٠ دولار) تصل النسبة إلى ٦٥ : ١ .

٢ - **الفروق المتوسطة : Les écarts Moyens** بين المقارنات (١ : ٣٢ بين الدخل في اسيا الجنوبية الشرقية وأمريكا الشمالية) أو بين مجموعات معينة من الدول (١ : ١٣ أو ١٥ : ١٠ بين العالم المتقدم والعالم الثالث) وتعتبر هذه الفروق المتوسطة عن التناقضات العالية بطريقة أكثر صدقاً من الفروق القصوى .

جدول (١)

متوسط الدخل الفردي حسب الاقليم

مجموعة الدول المتقدمة	مجموعة الدول النامية
<u>المتوسط العام :</u> ٢٢٧٠ دولار	<u>المتوسط العام :</u> ٢١٠ دولار
أوروبا البحر المتوسط : ١٠١٠ دولار	جنوب وجنوب شرق اسيا : ١٣٠ دولار
أوروبا الشمالية : ٢٠٨٠ دولار	أفريقيا : ١٨٠ دولار
الاقلياتوسيه : ٢١٣٠ دولار	الشرق الأوسط : ٤٢٠ دولار
السوق الأوروبية المشتركة : ٢٣٢٠ دولار	البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية : ٥١٠ دولار
أمريكا الشمالية : ٤٢٥٠ دولار	

٣ - **الفروق الحقيقية : Les écarts réels** الأكثر دلالة لأنها تأخذ في الاعتبار اختلاف الأسعار وليس فقط السعر الرسمي للتحويلات النقدية الذي أشرنا إلى ضالة دلالاته سابقاً ، وتبعاً لذلك فإن الفروق الحقيقية تصل إلى ٨ : ١ تقريباً .

وبرغم ذلك فإن الطرق الحسابية السابقة لا توضح التناقضات العالمية إلا جزئياً . ذلك أنه إذا أدخلنا في اعتبارنا التناقضات الداخلية ، فسوف نصل إلى

نتيجة مؤداها أن ٢ مليار نسمة على الأقل يحصلون على دخول تقل عن ٢٠٠ دولار/ شخص ، وأن هناك ٣٠٠ مليون من بين هؤلاء لا يصل متوسط دخل الفرد منهم إلى حتى ١٠٠ دولار سنوياً .

وإذا استعرضنا جدول متوسطات الدخل الفردي والقومي ، فسوف يتضح أن العالم الثالث يضم ثلاثة أنماط مختلفة حسب درجة وضوح التناقضات الداخلية :-

(أ) تناقضات هائلة في الشرق الأوسط (١ : ٣٢ بين اليمن والكويت) وذلك تبعاً لوجود النفط .

(ب) اختلافات شديدة في شرق آسيا (١ : ٣٠ بين بنجلاديش واليابان و ١٧ : ١ بين بنجلاديش وسنغافورة) وكذلك في جزر الكاريبي (١ : ٢٢ بين هاييتي وبورتوريكو) .

(ج) تجانس داخلي قوي في أمريكا الوسطى (١ : ٢٣ بين اسلفادور والمكسيك) وفي أمريكا الجنوبية (١ : ٦٤ بين بوليفيا وفنزويلا ، ٢٠٠ : ٩٢٠ دولار) وفي أفريقيا المدارية (١ : ١٣٥) وفي أفريقيا الشمالية (١ : ٦٥ بين مصر وليبيا) .

وتؤدي مثل هذه الاختلافات إلى التساؤل عن التمييز الدقيق للتخلف . ويعتبر هذا في الواقع مشكلة معقدة ، فهل ينبغي مثلاً أن نستبعد شيلي والمكسيك وجامايكا وليبيا وحتى الامارات العربية المتحدة من العالم الثالث لأن متوسط الدخل الفردي فيها يتجاوز قليلاً أو أكثر حد الـ ٥٠٠ دولار ؟ لا بد أن نفعل ذلك دون شك إذا اقتصر تعريف التأخر على هذا الأساس الاحصائي وحده ولكن التخلف في الحقيقة هو نتيجة لبيانات وظواهر نوعية لاتصورها البيانات الاحصائية إلا بقدر ضئيل جداً .

ثانياً : اتساع الفروق العالمية :-

يمكن أن نؤكد دون نقاش أن الفروق الشديدة التي كانت تفصل البلدان المتقدمة عن تلك النامية في ١٩٥٠ - وهو الوقت الذي زاد فيه الوعي بالمشكلة - قد

زادت أكثر في خلال الخمس والخمسين سنة الماضية حتى ان كثيراً من الخبراء والباحثين يقتبسون كلمات " بريش " التي قالها في سنة ١٩٦٩ " فيما عدا بعض الاستثناء الملحوظة ، فإن الدول النامية تنحرف عن مساراتها . ولابد من الوقف الفوري لهذه الظاهرة الخطيرة وتحويل اتجاهها " . وسوف نتبنى هنا وجهة نظر بيروش وتقديراته حسبما جاء في كتابه ذي العنوان " العالم الثالث في المأزق " .
Le Tiers - Monde dans L'impasse

جدول (٢)

تطور الفروق في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
بين الدول المتقدمة والدول النامية (من ١٨٥٠ حتى ٢٠٠٠)

الفروق الاسمية القصوى	الفروق الاسمية المتوسطة	الفروق الحقيقية المتوسطة	
٨ / ١	٥ / ١	--	منتصف ق ١٩م
٢٠ / ١	٦ / ١	-	١٩٠٠
-	٧٥ / ١	-	١٩٣٠
-	١٠ / ١	-	١٩٥٠
٧٠ / ١	١٤ / ١	٨ / ١	١٩٧٠
-	٢٥ / ١	١٥ / ١	٢٠٠٠ (تقدير)

وتنبئ الأرقام الواردة في الجدول عن قسوة الموقف ، ففي الوقت الذي تضاعف فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الكلي ٣٨ مرة في البلدان

المتقدمة فيما بين ١٩٠٠ - ١٩٧٠ ، فإن هذا المتوسط لم يزد فى العالم الثالث عن ١٨ مرة ، وتبعاً لذلك اتسعت الفروق بين هاتين المجموعتين من ٦٤ : ١ فى ١٩٠٠ وإلى ١٣٧ : ١ فى ١٩٧٠ . وفى خلال الأربعين سنة الممتدة بين ١٩٣٠ - ١٩٧٠ ، تضاعفت الفروق فعلاً ، رغم أنها لم تزد فى خلال القرن الماضى على ٥٠ ٪ .

وهكذا فإن الهوة تتسع أكثر فأكثر بين المجموعتين (المتقدمة والنامية) وحتى الحديث عن تضيق هذه الهوة (أو سدها) لازال غير وارد ، بل أن ذلك يعتبر حتى الآن ضرباً من ضروب الخيال . ويقتصر الحديث فقط على انشاء " كبرى " عبر الفراغ الذى يفصلهما " . ويبدو المنطق الرياضى صارخاً فى هذا المجال : فحتى الزيادة السنوية (فى مجال الاقتصاد) التى يبلغ معدلها ٥ ٪ تضيف ١٥٠ دولار إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالى فى الدول الصناعية بينما تضيف فقط عشرة دولارات فى البلدان الفقيرة . وفيما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ازداد متوسط الدخل الفردى بمقدار ٦٥٠ دولار (ثابتاً) فى المجموعة الأولى بينما وصلت زيادته بالكاد إلى ٤٠ دولار فى المجموعة الثانية . وفى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٩ زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى بمقدار ٤٠ دولار فى جنوب شرق اسيا و ٦٠ دولاراً فى أفريقيا و ١٧٠ فى أمريكا اللاتينية فى الوقت الذى زاد فيه هذا المتوسط فى نفس الفترة بمقدار ٩٨٠ دولاراً فى أوروبا الغربية و ١٧٦٠ دولاراً فى أمريكا الشمالية . وهكذا فقد ازداد الأغنياء غنى بينما يزداد الفقراء فقراً ..

ولا يمكن - وفق هذه الأسس - للاستقطابات المتعلقة بنهاية هذا القرن إلا أن تكون مزعجة فمن المرجح أن يتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الكلى بين ٨٠٠ - ١٠٠٠٠ دولار فى العالم الصناعى بينما لايزيد سقف هذا المتوسط عن ٣٠٠ دولار بالنسبة للخمسة مليارات نسمة التى سوف تعيش فى العالم الثالث ومن بين هؤلاء لن يزيد متوسط نصيب الفرد عند مليارين من السكان عن ١٠٠ دولار أو أقل ..

ومن المقدر أنه يلزم ٨٠ سنة للبلدان النامية لكى تدرك المستوى الذى وصل إليه متوسط الدخل الفردى فى أوروبا الغربية . كما يلزم ذلك ٢٠٠ سنة بالنسبة للبلدان

الأكثر فقراً في العالم الثالث . كما أن هناك تقديرات أخرى متشائمة حيث يقول " بافتراض أن العالم الثالث سوف يحقق في المستقبل زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أعلى بنقطة واحدة من متوسطه في العالم المتقدم فسوف يلزم الأول ٢٧٠ سنة تقريباً لكي يصل إلى مستوى الثاني ، ولكي يتحقق هذا التساوي في خلال نصف قرن لابد أن يزداد متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل ٧٣٪ سنوياً أي بمعدل يزيد ٣ مرة على المعدل الذي سجل في خلال العشرين سنة الأخيرة و٨ مرات أعلى من الذي سجل في النصف الأول من هذا القرن - وتوضح هذه الأرقام صعوبة الموقف وقسوته غير أنها - فيما نعتقد - مفيدة حيث أنها تبرز مدى ضخامة المشكلة والطريق المسدود الذي يجد فيه العالم الثالث نفسه " .

ولم تعرف الدول المتقدمة على الإطلاق خلال مجريات تاريخها وحتى أثناء النهضة الصناعية في القرن الماضي ، معدل نمو اقتصادي مرتفع مثل ذلك الذي الذي سجلته منذ الحرب العالمية الثانية . فقد ارتفع معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي - الذي لم يزد إلا بنسبة ٥.٠٪ - ١٪ سنوياً في ق ١٩ وبنسبة ٨٪ - ٢٪ فيما قبل ١٩٤٠ - ارتفع هذا المعدل ليصل إلى أكثر من ٣.٥٪ سنوياً فيما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ . ولم تنقطع هذه الزيادة أبداً إلا في خلال الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت منذ نهاية ١٩٧٣ . وقد تمخض ذلك عن تعدد المعجزات الاقتصادية ممثلة في اليابان وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا والانتشار المالي للولايات المتحدة . وبعيداً عن الحقيقة الإحصائية التي تؤكد أن هذه الزيادة تفوق كثيراً تلك التي حدثت في العالم الثالث فإن هذا الأخير يعاني من نتائج ثلاث رئيسية : فهناك من ناحية حركة مستمرة نحو تركيز الثروات العالمية في البلدان الأقدم في تطورها ، ومن ناحية ثانية تنشيط سريع في التبادل التجاري في داخل هذه الكتلة المتطورة مما يقلل كثيراً من دور الدول النامية في التجارة الدولية حيث تناقصت اسهاماتها في الصادرات العالمية من ٣١.٢٪ في ١٩٤٨ إلى ٢٢.٧٪ في ١٩٦٠ وإلى ١٩٪ في ١٩٦٨ و١٧٪ في ١٩٧٢ . ثم هناك ثالثاً الاعتماد المتزايد على الاستثمارات الأجنبية العامة والخاصة وثقل الديون التي تترتب عليها . وقد عانت

الدول النامية دائماً - أكثر من غيرها - من الانخفاض الذى صاحب هذا النمو فى قيمة عملاتها النقدية .

ويتفق مصطلح " فى طريق النمو *En Vole de developpement* " من وجهة نظر التوسع الاقتصادى القومى مع حقيقة مؤكدة ، هى أن معدلات النمو السنوى للناتج القومى الإجمالى فى العالم الثالث قد حققت زيادة سريعة جداً . فقد انطلقت تلك الزيادة من ٢١ ٪ فى ١٩٥٠ - ١٩١٣ ، إلى ٩١ ٪ فى ١٩١٣ - ١٩٢٩ وإلى ٢٢ ٪ فى ١٩٢٩ - ١٩٥٤ و ٤٦ ٪ فى ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ثم إلى ٤٨ ٪ فى ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . وفيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٧ سجلت كل دول العالم الثالث زيادة سنوية فى هذا المجال أعلى من ٣ ٪ أى أكثر ارتفاعاً من المملكة المتحدة . وذلك فيماعدًا حالتين فقط من التراجع (هايتى والجزائر : ١٤ ٪) . وبعض الحالات الأخرى القليلة (أفريقية خاصة : تشاد - مدغشقر - مالى - السنغال - الكاميرون) التى سجلت ثباتاً فى معدل النمو . وقد فاق هذا المعدل فى ثمانى دول حد الـ ٧ ٪ كما تجاوزت أربع دول ١٠ ٪ (ليبيا - هونج كونج - المملكة العربية السعودية - تاوان) وهو مايمثل معدل نمو اليابان . وفيما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، عرفت معظم الدول التى توصف بأنها " متأخرة " معدلات نمو أعلى من نظائرها فى الولايات المتحدة (٤٣ ٪) وقد كان هذا التفوق كبيراً أحياناً (كوريا الجنوبية ٩٠ ٪ - زامبيا ٨٩ ٪ - تايلاند ٨٤ ٪ ..) .

ولكن هل يوجد تحسن ملحوظ فى ظروف معيشة السكان فى البلاد التى حققت مثل هذه النهضة الاقتصادية ؟ ان الاجابة التى يمكن أحياناً أن تكون بالإيجاب فيمايتعلق بالنهضة الاقتصادية هى بالضرورة بالنفى بالنسبة لتحسين مستوى المعيشة وذلك بسبب الآثار الخطيرة للزيادة السكانية .

ويتضح أنه على الرغم من أن معدلات النمو الكلية كانت دائماً مرتفعة . فإن العالم الثالث يعانى بشدة ، سنة بعد أخرى من اتساع الهوة بين مستوى معيشة سكانه ومستوى معيشتهم فى الدول الصناعية . فقد كان معدل نمو الدخل فى الدول

المتقدمة أعلى بنسبة ٤٦ ٪ بين سنة ١٩٥٠ - ١٩٦٧ وبنسبة ٣٩ ٪ بين سنة ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، وحتى مع تساوى معدلات النمو ، فإن متوسط الدخل الفردى قد زاد فى إيطاليا بسرعة ٢٢٥ ضعفاً بالمقارنة بنظيره فى سوريا و ٢٥٠ ضعفاً بمقارنته بنظيره فى سوريا و ٢٥٠ ضعفاً بمقارنته بنظيره فى فنزويلا ، ويمكن المقارنة بين بلجيكا والفلين مثلاً ، أو هولندا والباكستان أو كولومبيا ، وسويسرا وتونس ، وفرنسا وجواتيمالا ... إلخ .

وسوف تأتى الفرصة فى الفصول القادمة لمناقشة تفصيلية ودقيقة للعلاقة بين السكان والتنمية ، ورغم ذلك فينبغى أن نسوق هنا مقولة بيير جورج *P. George* * يعتبر عدد السكان من معوقات التقدم وتميل البلدان النامية إلى العقم الاقتصادى والاجتماعى الذى تسببه عوامل هجاء من بينها حركة السكان * .

ثالثاً : تفسير وشرح التخلف :-

ليس من اليسير أن نقدم نظرة واضحة شافية للتفسيرات المختلفة لظاهرة التطور غير المتوازن ، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية أولها : صعوبة توضيح المشكلة عند كثير من الباحثين أو على الأقل صعوبة تمييزها تمييزاً محدداً حتى فى حالة وجود مفهوم شخصى للمشكلة ، وثانيها : تقويم الموضوع - وخاصة عند الاقتصاديين - بمنهج ثنائى متعمد ، تظهر فيه الإيجابيات بنفس القدر الذى تظهر به السلبيات *Manchéen* وذلك فى سبيل اعطاء مزيد من القيمة للآراء المهمة ، وثالثها : احتواء معظم الدراسات على جرعة مركبة وعلاقات ارتباطية معقدة لمختلف الآراء ، التى تعتبر محتوياتها متراكبة ومتكاملة فى الواقع العملى ، وعلى ذلك فإن استخدام القائمة التى سوف نوردها هنا يعد أمراً نافعاً ، علماً بأن التمييز بين هذه العناصر ليس له من هدف سوى تسهيل عرض الموضوع .

١ - الآراء المتعلقة بالجانب الطبيعى والمناخى :-

يؤدى الربط بين حالات عديدة ، فى العالم المتخلف والمناطق المدارية إلى كثير من البلبلة ، ولا يمكن لنا أن نقيد من هذا الارتباط إلا كأساس لبعض التفسيرات

الجزئية . ويلتصق هذا الارتباط بطريقة مباشرة أو تعميمية بالحمية الجغرافية والحيوية القاصرة ، ويكفى أن نتذكر هنا تعبير " القدرية المدارية " التي كتب عنها الجغرافيون الأوائل مثل مبولدت وراقزل ، أو بطريقة أكثر وضوحاً في تعبير " سوء الحظ الجغرافي " على حد استخدام جورو *P. Gourou* والواقع أن هناك عقبتين أساسيتين لابد من إبرازهما :-

(١) العزلة المدارية : تعاني المجموعات القارية الثلاث : أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا من وجودها في شكل كتل ضخمة مما يجعل التوغل في أي منها أمراً صعباً . وتعاني أيضاً من انفصالها بمسطحات محيطية شاسعة ، وعليه فعلى النقيض من أوروبا كانت حركة البشر والسلع والتكنولوجيا معدومة أو ضعيفة جداً في هذه القارات الثلاث (باستثناء آسيا المدارية الهندية ، والهندية الصينية ، والصينية التي كانت الاتصالات عبرها أسهل وكان التطور فيها أكثر) . وبون أن نبالغ في أهمية ظاهرة الانغلاق والاعتماد النسبي على الذات فيمكن لنا أن نذكر أنه من بين الدول الخمس والعشرين الأكثر فقراً توجد الغالبية في أفريقيا (السودان) الداخلية التي ليست لها أية منافذ بحرية .

(ب) الآثار المتعددة للمناخ : يمكن أن نسوق عدداً من الملاحظات التي لا تقبل الشك والتي تفوق في أهميتها مقارنات هنتجتون التي تثير كثيراً من الجدل بين المناخ " المنشط " في المناطق المعتدلة والمناخ " المبدد للطاقة " الذي تدعّمه الحرارة الشديدة والمستمرة والرطوبة العالية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض المدارية المتوطنة (الملاريا - الحمى الصفراء - والزمراس الباطنية ..) بالإضافة إلى غزارة الأمطار التي تؤدي إلى تعرية التربة وتجريدها وكذلك تميز التربات بالفقر في المواد العضوية والفوسفات والجير والبوتاس والأزوت ، وغسيل مكوناتها نتيجة الغمر وتغطيتها باللاتيرايت . ويعتبر جورو *P. Gourou* - الذي يصف التربات المدارية بكونها أكثر فقراً وأشد ضعفاً من التربات المعتدلة - أن الكثافة المنخفضة والندرة في السكان التي تميز المناطق المدارية إلى حد كبير نتيجة للإرتباط بين المستوى الحضاري والتربة وخاصة بعد القطع العشوائي للغابات . ورغم ذلك فهناك

كثير من الاستثناءات لهذه التأكيدات (مثل بعض الدلتاوات الآسيوية " الغنية ")
بالإضافة إلى شواهد كثيرة تؤدي إلى عدم امكانية تعميم هذه القواعد . وعلى أية
حال ينبغي أن تعطى الأهمية للطريقة التي يمكن بها إخضاع - أو عدم إخضاع -
هذه المعوقات أكثر من الاهتمام بالمعوقات ذاتها .

٢ - الآراء المتعلقة بالجانب الانثروبولوجي والإجتماعي :

تجاوزنا سريعاً - هنا أيضاً - عن التفسيرات السلافية المشكوك في صحتها
(" الأبيض " : الصناعي ، الماهر ، والقيادي في مقابل " الأسود " أو " الأصفر " :
المتخلفان إلى حد بعيد) لنركز على آراء أكثر دقة ولكنها أيضاً في جملتها مضللة
وغير مؤكدة ، ومنها عدم المهارة في العمل وفي الابتكار ، بالإضافة إلى الخنوع
وتوارث الروح المحافظة .. والواقع أن هذه الأحكام جميعاً تبدو - حين فصلها عن أي
سياق تاريخي أو إجتماعي أو سياسي محدد - ليس لها أي أهمية عملية . ولكنها
تستمد قيمتها مع ذلك من حيث أنها تدعو إلى الملاحظة الواعية والفاحصة لعوامل
الركود " في مجتمع معين والتي تتمثل في النفوذ المفرط لأقلية معينة ، وضعف
الطبقات المتوسطة ، نقص فرص العمالة .. الخ ، ومن ثم فهي تدعو إلى تحليل محكم
للمعايير الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي سوف يتكرر ذكرها فيما بعد .

٤ - الآراء المتعلقة بالجانب التاريخي :

تمكنت مجتمعات عديدة خلال واحدة من فترات تاريخها الطويل من أن تظهر
كنماذج رائعة للقدرة على التكيف مع الوسط المحيط ، ولتنظيم المكانى الجيد
والموافق (مثل الصين ودول الأنديز وللتوازن بين الموارد الطبيعية والإمكانات البشرية
ورغم ذلك ، كان لهذه المجتمعات خصائص مشتركة تتمثل في جمودها وتعثرها
وضعفها العام فقد أصابها جروح عميقة حينما اتصلت في القرنين الثامن عشر
والتاسع عشر بالنظم الاقتصادية الغربية التي اتصفت بالدينامية وبسط السيطرة ،
والواقع أن هذه الاتصالات لم تتمخض دائماً عن الاستعمار القهري . ولكنها اتخذت
غالباً أشكالاً من التدخل الذى يؤدي إلى نتائج بعينها ، مثل البحث الملح عن المواد

الأولى الزراعية أو التعدينية وإنشاء " جيوب " حديثة (مثل المزارع العلمية والمصانع والموانئ والمدن) ، مما أدى إلى الانبعاث الاقتصادية والإقليمية ، وإلى إلهام توجهه الإقتصاد نحو التجارة الدولية وتيارات الحركة النقدية العالمية ، وتقوية لوجه الطبقات المؤسرة بل وتدنى من الحكم ، الذاتى إلى التبعية .. وكما رأينا فإن نتائج هذه الظواهر تتمثل فى أن الفروق العالية فى الدخل التى ثبتت عند نسب متواضعة حتى ذلك الحين (ق ١٨ ، ١٩) دخلت فى مرحلة متصلة من الزيادة التى لا يمكن وقفها رغم حركات التحرر من الاستعمار .

٤ - التفسير الاقتصادى والسياسى الشامل : التسلط والهيمنة : -

يمكن أن نصل إلى هذا التفسير كنتيجة للحقائق التاريخية التى ذكرناها آنفاً حيث كان لتطور وسائل النقل والتبادل التجارى الدولى اللذين هما السمتان الرئيسيتان فى العالم المعاصر - أثاره فى مضاعفة فرص الاتصال بين الشعوب وبين المجموعات الاقتصادية . وانتهى الأمر سريعاً إلى تعديلات أو اضطرابات فى التوازنات التقليدية . حيث ارتبط " التخبط " الذى نتج فى البلدان الضعيفة ارتباطاً وثيقاً بالتسلط الخارجى الذى ألقى بثقله على الاقتصاد وعلى المجتمع .

ويمكن الحديث بطريقة أكثر وقفاً عن : " البلدان المستغلة والخاضعة وذات الاقتصاد المشوه والنظم الاقتصادية الملوحة والمنهكة " كما يمكن الحديث عن " البلدان التابعة الخاضعة والمستغلة بواسطة النظام الاستعمارى " والتركيز على ظواهر التبعية والتوجيه نحو الخارج للاقتصاد المتخلف الذى يصفه بكونه مجموعة من قطاعات ومن شركات متجاوزة لا تتكامل فيما بينها ولكنها تتكامل بطريقة منفصلة وقوية مع مراكز الجاذبية التى توجد عادة فى العالم الرأسمالى .

وسوف تهيب الصفحات القادمة الفرصة للتدقيق أو التعديل فى هذه التفسيرات .. ويكفى أن نعد هنا النتائج الرئيسية التى تنبثق من هذه المفاهيم :-

(١) يعتبر التخلف حقيقة ناتجة عن ظاهرة التسلط العالمية . فهو النتيجة " المقابلة " للعالم المتقدم أو ظاهرة مكافئة لغنى الدول الصناعية فقد أدى ميلاد وتقدم وفعل النظام الرأسمالى الى وجود قطبى التخلف والتقدم فى نفس الوقت .

(ب) أدت استمرارية آثار وظروف النظام العالمى " المتضامن " الثروات العالمية فى البلاد الأقدم فى غناها وأن المركز يتقوى دائماً على حساب الأطراف التى يستغلها حيث يهيىء لها وظائف تابعة ولكنها أساسية مثل امداده بالمواد الأولية والمواد المصنعة وأيضاً بالبشر (هجرة العقول) وبالأرباح الوفيرة . ويمكن التأكيد أيضاً على أن كل القوى الطبيعية للنظم الاقتصادية التنافسية والطبيعية لصالح الأغنياء .. وإذا ما أهملت التفاوتات الرئيسية فى الاقتصاد العالمى فاننا نشوه بذلك الحقيقة الاقتصادية التى تتأسس عليها دراستنا التى تتعلق بالمعونات أو بالتجارة أو بالسيولة أو بالديون " ومن هنا تتأكد ضرورة دراسة هذه العناصر المختلفة بالإضافة إلى كل المعايير الأخرى من خلال هذا النظام العالمى الذى يحكمها .

(ج) وأخيراً ، إذا ما وضعنا فى إعتبارنا الأشكال الحديثة التى يتخذها التسلم " الاستعمار الجديد - تعدد جنسيات الشركات " فان الدائرة الجهنمية للتخلف لا يمكن تحطيمها إلا بالقطعية التامة مع النظام الرأسمالى العالمى . ونضع هذه النظرية آمالها فى التجارب الاشتراكية الواضحة فى العالم الثالث مثل : الجزائر وبيرو وكوبا والصين .

الباب الثانى

الخصائص البشرية والاجتماعية

الفصل الثالث : نمو السكان وخصائصهم .

الفصل الرابع : نقص استغلال الموارد - سوء التغذية
والبطالة .

الفصل الخامس : التناقضات العميقة والمزمنة .

الفصل الثالث

نمو السكان وخصائصهم

- أولاً : السرعة الهائلة في نمو السكان .
- ثانياً : الأسباب والمكونات الأساسية للمشكلة .
- ثالثاً : الآثار المترتبة على التركيب الديموجرافي .
- رابعاً : سياسات سكانية متفاوتة وغير ثابتة .

الفصل الثالث

نمو السكان وخصائصهم

تحتل دراسة السكان عادة مكاناً جوهرياً فى تحليل مشكلات العالم الثالث ، ورغم ذلك فلا ينبغي لهذه الدراسة أن تظهر فى التحليل كعامل ذى ميزة خاصة أو كعامل وحيد فى تفسير هذه المشكلات ، حيث أن التخلف يظهر كحقيقة مركبة وشاملة ، لا بد وأن تدرس على أسس متعددة ومتراصة ، وقد يظهر العنصر الديموجرافى ضمن هذه الأسس كمجرد مؤشر أوضح وأكثر تأكيداً من المؤشرات الأخرى ، وينبغى من ناحية أخرى أن تعتمد الدراسة والتحليل فى هذا المجال على الحقائق المتغيرة (الدينامية) أكثر من اعتمادها على المعطيات الثابتة (الاستاتيكية) فإن معدلات النمو مثلاً تبدو أكثر أهمية ودلالة من حجم السكان ، رغم الأهمية الظاهرية لهذا الأخير .

أولاً : السرعة الهائلة فى نمو السكان :-

تستخدم عادة تعبيرات معينة للدلالة على الظواهر الديموجرافية فى العالم الثالث التى هى من الضخامة بحيث يصعب التنبؤ بمستقبلها ، من هذه التعبيرات " المد الديموجرافى .. الانفجار السكانى .. إلخ " .

يحتوى العالم منذ نهاية عام ١٩٧٥م على أكثر من أربع مليارات من السكان ، كما سوف يصل سكان العالم مع نهاية هذا القرن إلى ٦ مليارات نسمة وذلك وفق الفروض المتوسطة للنمو التى قدمتها منظمة الأمم المتحدة ، ووفق نمو متوسط يتراوح بين ٧٥ - ٨٠ مليون نسمة سنوياً - ومعنى ذلك أنه يلزم بدءاً من سنة ١٩٧٠ ، أكثر قليلاً من ٣٠ سنة لكى يتضاعف سكان العالم ، ويكفى أن نعلم أن هذه المدة كانت مقدرة على أساس معدلات النمو التى سجلت فى القرن الثامن عشر بألف عام ، وقد كان من الواجب أن ينقضى قرن كامل بعد عام ١٨٠٠ حتى يزداد سكان العالم مليار

نسمة أكثر مما كانوا عليه ، أما اليوم فان عشر أو اثنتى عشر سنة تكفى تقريباً لمثل هذه الزيادة . وحينما أريد تطبيق معامل ارتباط بيرسون فى سنة ١٩٦٩ بناء على طلب رئيس البنك الدولى ويعد ماتكرر ذكر حقيقة أن معدل النمو السنوى الذى يصل إلى أقل من ٢٥ ٪ يكفى لكى يتضاعف السكان فى ٢٠ سنة . ولكى يصل عددهم إلى ١٣ ضعف عددهم الكلى فى كل مائة عام ، أبان معامل الارتباط هذا حقائق مفزعة : ففي كل ثانية يزيد سكان العالم بمعدل شخصين ويزيد هؤلاء ٨٠٠ نسمة كل ساعة كما يزيون فى كل سنة بما يوازى عدد سكان فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج مجتمعة ، ويولد فى كل دقيقة وكل ساعة وكل سنة من البشر ضعف عدد من يموتون .. فى الوقت الحالى يزيد السكان فى العالم بمعدل ٢٠٠٠ شخص كل يوم و٦ مليون كل شهر ، وفى كل عام تحدث ١٢٧ مليون حالة ولادة ويصل ٩٥ مليون طفل إلى سن التعليم .. (ك . فالدهايم) ويوجد فى كل شهر مليون هندي فى حاجة إلى الطعام .. وتكشف أرقام الاسقاطات السكانية - القاسية - عن أمور مذهلة : سوف يوجد فى اكتوبر ١٠ مليون نسمة فى سنة ٢٢٠٠ بينما لم يزد سكان هذه الدولة عن ٦ مليون فى ١٩٧٠ ، وسوف يوجد فى الهند ٢٥ مليار فى سنة ٢٠٧٠ فى مقابل ٥٥٠ مليون فى سنة ١٩٧١ .. وهكذا فقد بدأت الحسابات المخيفة تفعل فعلها ..

جدول (٣) تطور سكان العالم

المدة اللازمة لكى يتضاعف السكان	عدد السكان	الفترات
عدة الاف من السنين	١٠٠ - ١٢٠ مليون	العصر الحجري الحديث بداية التاريخ الميلادى
عدة الاف من السنين	٢٥٠ مليون	(العصر المسيحى)
١٧ - ١٨ قرناً	٥٠٠ مليون	منتصف القرن السابع عشر
أقل من قرنين	١٠٠٠ مليون	حوالى ١٨٤٠م
أقل من قرن	٢٠٠٠ مليون	فى سنة ١٩٣٠م
أقل من نصف قرن	٤٠٠٠ مليون	فى سنة ١٩٨٠م

ويتضاعف سكان البلدان المتقدمة - وفق معدلات النمو الحالية - مرة في كل مدة تتراوح بين ٧٠ - ٨٠ عاماً ، بينما تقتصر هذه المدة في بلدان العالم الثالث على ٢٥ - ٣٠ عاماً . وفي الوقت الذي يتضاعف فيه سكان أندونيسيا مرة كل ٢٤ سنة يتضاعف سكان المملكة المتحدة مرة كل ١٤٠ سنة . ويأتى في كل عام إلى العالم الثالث سكان جدد (مواليد) يصلون إلى $\frac{2}{3}$ مواليد العالم ، فيضخمون من حجم دولهم . ولم يتوقف الوزن النسبى لهؤلاء الوافدين الجدد مع مطلع القرن الحادى والعشرين ٨٠ ٪ من سكان الأرض ، أى ما يعادل ٥ مليار نسمة فى مقابل مليار واحد فقط فى عام ١٩٠٠ . وتصور الأرقام الانقلاب الذى حدث على المستوى العالمى ، ففى غضون القرن العشرين ، احتلت الدول المحدودة التطور ، مكان السبق الذى كانت تشغله الدول المصنعة *Industrialisés* ، وأصبحت كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية على الرغم من نصيبهما المتواضع من السكان تتميزان حالياً بمعدلات نمو ملحوظة .

والواقع أن التغير فى الوزن الديموجرافى النسبى ، لوحظ على وجه الخصوص فيما يتعلق بالأمريكتين ، حيث كانت السيادة لأمريكا الشمالية فى عام ١٩٠٠ (٨١ مليون نسمة فى مقابل ٦٣ مليوناً فى أمريكا اللاتينية) ثم انقلب الوضع فى عام ١٩٧١ (٢٩١ مليون نسمة فى أمريكا اللاتينية فى مقابل ٢٣٠ مليوناً فى أمريكا الشمالية) ثم ٦٨٠ مليون فى مقابل ٣٤٠ مليون - أى الضعف - حسب التوقعات المحتملة فى سنة ٢٠٠٠) .

وتوضح معدلات الزيادة الطبيعية ، التى تحسب بالفرق بين معدلات (المواليد والوفيات) كثيراً من التغيرات على المستوى العالمى .

ثانياً الانسباب والمكونات الأساسية للمشكلة :-

١ - اختلال التوازن التقليدى :-

يعتبر النمو الديموجرافى الحالى فى العالم الثالث شاهداً ونتيجة لإتصال المجتمعات التقليدية بالعالم المتطور ، الذى حمل إلى العالم الثالث من أساليب التعمير

ومن أنماط الثقافة ما لم يكن معروفاً من قبل . مما أدى إلى اختلال عميق وفجائي في التوافق الديموجرافي الضعيف ، المبني على ارتفاع المواليد والوفيات ، والذي يتسم - بالاضافة إلى المسببات العامة للأمراض - بوجود " الثالث الفتاك " الذي كتب عنه الفريد سوفى *Alfred Savvy* وهى " المجاعات ، والأوبئة ، والحروب " وهى عوامل يمكن أن تتنحصر - بالطبع - عنها أَوْخَم العواقب ، وعليه فان الصين - مثلاً - فى واحدة من فترات تاريخها الصعبة بين عامى ١٨٥٠ - ١٩٢٠ لم تستطع أن تزيد سكانها بأكثر من من ١٠٠ مليون نسمة - فى مقابل ٣٥٠ مليون فى بداية هذه الفترة - أى بمعدل نمو سنوى يصل بالكاد إلى ٣ ٪ وكانت المواليد المرتفعة والأسر المتضخمة هى الاستجابة الطبيعية للحالة البائسة التى عاشتها الأسرة الصينية التى كانت دائماً مهددة ، يقلقها ألا يكون لها امتداد - خاصة من الذكور - وكذا فقد ظل الطفل رمزاً لاستثمار " إقتصادى ومالى واجتماعى فعال " : فالطفل يد عاملة ، ودخل ، ومظهر اجتماعى ، وضمان مادى حال شيخوخة الأبوين " . ولكل ذلك فقد كان الطفل دائماً أملاً تستقبله الأسرة بوصفه " هبة توهب " ورغم كل شيء . فقد عرفت بعض المجتمعات التقليدية فى بعض الفترات ضغطاً سكانياً زائداً على مساحة محدودة من الأرض ، وكانت هذه المجتمعات تلجأ إلى التحديد الاختيارى للنسل ، وفق طرق مختلفة منها ، وأد الأطفال ، والزواج المتأخر والاجبار على عدم الزواج والامتناع عن الزواج ، لأسباب عقائدية .. الخ . وقد كان للاستعمار آثار معقدة على الواقع الديموجرافى وكانت البداية عادة هى العمل على تصفية السكان الوطنيين سواء بالصراعات الداخلية أو بالمذابح الجماعية ، أو بنقل الجراثيم المرضية ، مثلما حدث فى أفريقيا وفى أمريكا الجنوبية ، إلا أن الأمر كان ينتهى عادة وفى مرحلة متأخرة إلى تشجيع التناسل من أجل تأمين الحاجة إلى اليد العاملة وكان الاستعمار فى كل ذلك عامل تحطيم للضوابط التقليدية خاصة بعد ادخال الحضرية *Urbanisation* مما يؤدى إلى ضبط أفضل لحالة التوالد . غير أن التغيرات الديموجرافية الرئيسية التى سجلت فى خلال الثلاثين سنة الأخيرة ترجع فى الأساس إلى الانتشار الأفضل للوسائل الطبية والصحية التى أصبحت تشمل

عدداً أكبر من السكان والتي واجهت بكفاءة الأمراض المتوطنة - والمعدية مثل الملاريا والحمى الصفراء ومرض الجذام *Lépre* والبلهارسيا ومرض العمى النهري وأمراض أخرى لم نصل إلى مواجهتها .. الأيدز .

٢ - المواليد : ميل إلى الثبات : -

في خلال الفترة من ١٩٦٥ وما بعدها ، سجلت ٢١ دولة معدلات مواليد تقترب من ، أو تساوي ، أو تزيد على ٥٠ في الألف . ومن بين هذه الدول الإحدى والعشرين تنتمي ١١ دولة إلى أفريقيا " السوداء " (خاصة النيجر وليبيريا وبنين وأنجولا ، وتوجو وبوركينا فاسو) وتنتمي ٤ دول إلى الشرق الأوسط (العراق والأردن واليمن والسعودية) وبولتان إلى شمال أفريقيا (الجزائر والمغرب) و٣ دول إلى آسيا (أفغانستان وباكستان ومالديف) ودولة واحدة إلى أمريكا الوسطى (هندوراس) . وهكذا فإن المواليد هي دون شك العامل الأساسي في التغيرات الديموجرافية في الوقت الحاضر .

والواقع أنه يصعب كثيراً الوقوف على العوامل المسؤولة عن التطور الكبير والمتزايد في معدلات المواليد في العالم الثالث في خلال هذه العقود الأخيرة . وترجع الصعوبة إلى سببين رئيسيين أولهما : غياب البيانات الإحصائية أو نقصها أو ضعفها أو سوء تقديرها ، وثانيهما : التضارب وعدم التجانس في الأرقام المتداولة . ويمكن مع ذلك أن نتبين أنماطاً ثلاثة من التطور وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفي البلدان المعروفة إحصائياً : -

(أ) تناقص مستمر في معدلات المواليد بدأ غالباً قبل عام ١٩٤٠ : ويشمل ذلك شيلي (من ٢٩ إلى ٢٥ في الألف) وجواتيمالا (من ٥٢ إلى ٢٩ في الألف) وسري لانكا (من ٣٨ إلى ٢٩ في الألف) وتايوان (من ٤٢ إلى ٢٩ في الألف) والسكان السود في اتحاد جنوب أفريقيا (من ٤٧ إلى ٤٠ في الألف) .

(ب) حركة تكشف عن عودة ارتفاع المواليد بعد فترة من التناقص : وهذه الحال في تونس وكوستاريكا وكولومبيا وبيرو والفلبين .

(ج) معدلات تميل إلى الثبات على مدى أكثر من عقد واحد : وتشمل تلك ، المكسيك (٤٣ - ٤٤ فى الألف) والهند (٤١ - ٤٢ فى الألف) والباكستان (٤٩ - ٥١ فى الألف) والبرازيل (٣٨ - ٤١ فى الألف) وفنزويلا (٤١ - ٤٣ فى الألف) ومصر (٣٤ - ٣٧ فى الألف) وتضم هذه الفئة من الدول الأقطار المزدحمة سكانياً فى العالم الثالث ، وهى تصور جيداً الميل العام نحو البطء فى نمو معدلات المواليد وفى الحد الأقصى لهذه المعدلات ، ومازال معدل النمو السنوى يدور حول أرقام مرتفعة جداً : بين ٣٥ - ٥ ٪ سنوياً .

٤ - الخصوبة : الإحتفاظ بمستويات مرتفعة جداً : -

رغم أن معدلات المواليد هى الأكثر شيوعاً فى استخدامها فهى لاتعتبر بكفاءة عن الاتجاهات السكانية ، وذلك لأن هذه المعدلات تدخل فى الاعتبار جملة السكان على عكس معدلات الخصوبة التى تعبر فقط عن العلاقة بين عدد المواليد الأحياء فى سنة ما وعدد النساء فى سن الحمل (١٥ - ٤٩ سنة) فهى تسمع بالتالى بالمقارنة الصحيحة بين " الحيوية الصافية *Vitalité nette* " للمجموعات الديموجرافية المختلفة ، وتعتبر معدلات الخصوبة عن فروق على المستوى العالمى تصل نسبتها إلى ١ : ٥ وذلك بين مجموعة أوربية تقترب فيها هذه المعدلات من ٥٠ فى الألف وتشمل المانيا والمجر والاتحاد السوفيتى (سابقاً) وبين مجموعة أخرى ذات المعدلات الأكثر ارتفاعاً (٢٥٠ فى الألف فى مالى و٢٤٧ فى الألف فى باكستان) . وهناك ١٨ دولة تنتمى جميعها إلى العالم الثالث تسجل سنوياً أكثر من ٢٠ حالة ولادة بالنسبة لكل ١٠٠ امرأة فى سن الحمل وتشمل هذه المجموعة إحدى عشرة دولة فى أفريقيا " السودان " وأربع فى الشرق الأوسط والمغرب وبنالتين فى آسيا والاقبانيوسة ويتجاوز متوسط الإنجاب فى الدول الأفريقية عشرة أطفال لكل امرأة ويقتررب هذا المتوسط من ثمانية فى جزر الانتيل الفرنسية وإذا ماوضعنا وفيات الأطفال فى الاعتبار ، فإن متوسط عدد الأطفال فى أسرة فى العالم الثالث يتراوح بين ٤ - ٥ رغم توصيات الجهات المسؤولة عن تحديد النسل التى تعلن فى ملصقاتها الدعائية : " ثلاثة أطفال : هذا يكفى .. مع كثرة الأطفال يتربس الفقر بنا .. " .

(الثاليتين ١٩٧١) أن " طفل واحد : نعم ، طبعاً ، هذا بكفى " ، (الهند) . والحقيقة أنه باستبعاد الفئات الاجتماعية المتحضرة ذات المستوى التعليمي وذات الدخل المرتفعين فإن متوسطات الخصوبة لم تتعرض للكثير من التغيرات في العالم المتخلف أثناء هذه السنين الأخيرة . ذلك لأن العوامل الأسرية والاجتماعية التي تساهم في ارتفاع الخصوبة لازالت أكبر أثراً من جهود من يحاولون كبها . ويبدو أن المستوى الغذائي ليس له دخل كبير في تفسير مستوى معين من الخصوبة : إذا كان دى كاسترو *José de Castro* قدم نظريته التي تنادى بأن النقص الغذائي قد يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة ، فإن آراء كل من الفرد سوفى وايف لاقوست *Y. Lacoste* وملاحظات العديد من المؤرخين قد أثبتت أن الخصوبة الطبيعية *Fécondité Naturelle* تنخفض في فترات الحرمان والمجاعات والاضطرابات .

٥ - الوفيات : تناقص سريع وملحوظ : -

توضح احصاءات الأمم المتحدة المنشورة مؤخراً ، أنه بينما تتراوح معدلات الوفيات في بعض البلدان المتقدمة بين ٦ - ٨ في الألف (كندا - اليابان - اسرائيل - بولندا - هولندا) فإن خمس عشرة دولة من دول العالم الثالث تسجل معدلات وفيات تزيد على ٢٥ في الألف أى ما يوازي ثلاثة أو أربعة أضعاف نظيراتها في العالم المتطور . ومن بين هذه الدول نجد أن الأغلبية أيضاً هي في أفريقيا السوداء : ١٢ دولة من بينها أنجولا وتشاد والجابون وتوجو وبوركينا فاسو وغينيا ومالي وأثيوبيا يضاف إليها دولتان آسيويتان هما أفغانستان وتيمور البرتغالية . وفيما عدا هذه الحالات فإن الوضع الأكثر انتشاراً هو اشتراك الدول المتخلفة في احتوائها على معدلات وفيات قريبة - بل وأقل أحياناً - من نظيراتها في الدول الصناعية . وعليه فإن هناك تماثلاً غير متوقع ، يمكن أن يذكر بين عدد من الحالات : الجزائر وبلجيكا (١٢ - ١٣ في الألف) بيرو والمملكة المتحدة (١١ في الألف) منغوليا وفرنسا (١٠ - ١١ في الألف) البرازيل والولايات المتحدة وإيطاليا (٩ - ١٠ في الألف) شيلي والاتحاد السوفيتي (سابقاً) (٨ - ٩ في الألف) سرى لانكا وفنزويلا وهولندا (٧ - ٨ في الألف) ، وينبغي أن نذكر في هذا المجال أن

سرعة التطور تبدو هائلة . ففي الوقت الذي كان ينبغي فيه مضي عقود عدة بدءاً من القرن التاسع عشر ، لكي تنخفض معدلات الوفيات إلى النصف في البلاد التي تعتبر الآن متقدمة ، فإن عدداً قليلاً من السنين يبدو كافياً لكي نصل إلى نفس النتيجة في العالم الثالث .

ويعزى الانخفاض الهائل في معدلات الوفيات إلى التقدم الذي سجل في النضال ضد وفيات الأطفال المفرطة . والواقع أن توزيع حالات الوفاة حسب مراحل الحياة مختلف إلى حد بعيد بين الأمم : ففي العالم الثالث نجد في المتوسط أنه من بين كل حائتي وفاة توجد حالة لطفل لا يزيد عمره على ست سنوات وهذه النسبة التي تصل إلى ١ : ٣ في جزر الانتيل الفرنسية ينبغي أن تقارن مع النسبة التي سجلت في فرنسا ذاتها *France Métropolitaine* والتي وصلت فقط إلى ١ : ١٨ ومن الجدير بالذكر أن المواليد الأموات والمواليد الذين يموتون في خلال السنة الأولى من أعمارهم لازالت أموراً مفرجة في دول عديدة فهي تصل إلى ٢٥٠ في الألف في بورما وفي زامبيا ، وإلى ٢٠٠ في الألف أو أكثر في الجابون وفي شينيا وفي النيجر أي بمعدل طفل واحد في كل ٥ حالات وفاة وفي كل ٤ حالات على التوالي . وتصل الفروق العالمية في هذا المجال إلى أبعد ما يكون حيث تزيد بين معظم البلدان المتقدمة (١١ - ١٢ في الألف في السويد وهولندا واليابان) وبين الدول الأفريقية التي سبق ذكرها عن ١ : ٢٠ . وما زال سوء التغذية يتضافر مع الأمراض المعدية في الفتك بالسكان في سنن عمرهم المبكرة حيث تقل المقاومة الجسدية ، ففي السنغال مثلاً هناك ٤٠ ٪ من الأطفال مصابون بعرض بلهارسيا المثانة وذلك في إقليم كانامانس *Casamance* وسينيسالوم *Siné - Saloum* وفي إقليم جامبيا العليا يوجد ٤٩ ٪ من السكان مصابون بمرض الحمى النهرى الذي يسبب الاضطرابات البصرية المزمنة . وعلى العكس من البلدان المتقدمة حيث تسود الأسباب الداخلية (الوراثية) *Endo-gènes* (مثل الأمراض الوراثية) تبو الأسباب البيئية *Exogènes* (مثل الأمراض المعدية) هي المسئولة عن وفيات الأطفال في العالم الثالث . وعلى ذلك فإن تحسين الأحوال الطبية والصحية يمكن أن يتمخض عن تقليل معدلات وفيات الأطفال . وقد

انخفضت هذه المعدلات فعلاً في الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٦٨ وما بعدها من ٢١٣ في الألف إلى ٨٧ في الألف في شيلي ومن ١٣٠ - ٦٨ في الألف في المكسيك ومن ١٤٥ إلى ٢١ في الألف في تاوان ومن ١٤٦ إلى ٣٥ في الألف في ماليزيا . كما أن استمرار التقدم الاقتصادي والاجتماعي سوف يخفض هذه المعدلات من جديد والواقع أن هناك علاقة مباشرة بين وفيات الأطفال *Mortalité Infantile* وبين مستوى الدخل والتعليم ، كما أنها تعبر أكثر من أي معدل آخر عن مدى اتساع الفروق الاجتماعية : ففي الجزائر وفي عام ١٩٦٠ كان هذا المعدل ٣٦ في الألف بالنسبة للأوروبيين و١٦٥ في الألف بالنسبة للسكان " المسلمين " وفي اتحاد جنوب أفريقيا يبلغ المعدل على التوالي ٢٩ ، ١٣٦ في الألف بالنسبة للسكان البيض وبالنسبة للملونين .

ثالثاً - الآثار الرئيسية المترتبة على التركيب الديموجرافي :-

١ - القصر النسبي في أمد الحياة :-

تبين الاحصائيات الأساسية عن وجود خمس فئات كبرى على المستوى العالمي تتعلق بمتوسط أمد الحياة :-

(١) قريب أو أكثر من ٧٠ سنة : (مع ثلاث سنوات أكثر بالنسبة للسكان الاناث) : وتشمل هذه الفئة الدول المتطورة في مجموعها ، مع بعض الحالات (الاصطناعية) مثل اسرائيل وبورتوريكو .

(ب) من ٦٠ - ٦٥ سنة : وهي فئة تضم بعض دول أمريكا اللاتينية المتقدمة اقتصادياً : المكسيك - البرازيل - فنزويلا - الأرجنتين - كوبا .

(ج) ٥٠ - ٥٩ سنة : وتضم هذه الفئة مجموعتين أساسيتين الأولى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (الجزائر - تونس - المغرب - مصر - إيران) والثانية في دول الانديز بأمريكا الجنوبية *Amérique Andine* والوسطى (بيرو - شيلي - نيكارجوا) .

(د) من ٤٠ - ٤٩ سنة : وتشمل هذه الفئة كل الدول الآسيوية تقريباً وبلاد أمريكا اللاتينية المتخلفة (هايتى - بوليفيا) والبلاد الأفريقية الأكثر تقدماً (كينيا - جنوب أفريقيا - كوت ديفوار - السنغال) .

(هـ) من ٢٥ - ٣٩ سنة : وهى فئة متجانسة تتكون فقط - باستثناء أفغانستان - من دول إفريقيا السوداء التى تعتبر أمد الحياة فيها أحياناً قصيرة للغاية (الجابون وغينيا : من ٢٥ - ٢٨ سنة فقط ويمكن أن نلاحظ بسهولة الاتفاق التام بين هذه الظاهرة الديموجرافية البسيطة) وبين الترتيب العام حسب الوضع الاقتصادى . والواقع أن متوسط أمد الحياة عند الميلاد حقيقة مركبة ونتيجة مباشرة لعدد من العوامل منها التركيب الديموجرافى الداخلى للسكان ، ومعدلات المواليد والوفيات وخاصة وفيات الأطفال ، ويترتب على هذه الأخيرة القصر الشديد فى أمد الحياة ، كما يترتب على تناقصها طول أمد الحياة الذى سجل منذ عقود عدة (من ٢٥ إلى ٦١ - ٦٤ سنة فى المكسيك ومن ٢٩ - ٥٠ فى الهند) وكما يقول ج . بورسان *J. M. Poursin* ، فإنه منذ عشر سنوات وفى جهات عديدة من العالم يزيد أمد الحياة سنة أو أكثر فى كل عام يمر .

٢ - سكان من الصغار : -

يعيش فى العالم الثالث فى الوقت الحاضر أكثر من مليار شخص تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ويمثل هؤلاء عادة من ٤٠ - ٥٠ ٪ (المكسيك ٤٣ ٪ - باكستان ٤٥ ٪ - توجو ٥٠ ٪) من جملة السكان فى مقابل ٢٠ - ٢٥ ٪ فى البلدان المتقدمة . ويمكن القول - مع التعميم - بأن السكان الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً يشكلون النسبة الأعظم من جملة سكان البلدان النامية - مع وضعنا فى الاعتبار للمعدلات الديموجرافية التى سبقت نمو الفئات العمرية الأخرى فهم يزيدون بنسبة ٦ - ٧ ٪ أكثر من معدل نمو مجموع السكان والنتائج التى تترتب على هذه الظاهرة عديدة ومتوقعة ، منها الفرصة الضئيلة لتقليل المواليد ، والضغط المتزايد والمقلق على

فرص العمل ، والتكاليف الكبيرة والمتراكمة فى التعليم ، والتكوين المهنى ، والرعاية الطبية والاجتماعية والعجز الوراثى (١٢٠ مليون طفل بين السادسة والحادية عشرة عمراً لايجدون مدارس) ، كما أن تكاليف الغذاء والملبس والسكن والتعليم بالنسبة للطفل يمثل نحو الزيادة مع التطور الذى يصيب متوسط الدخل كما تشكل هذه التكاليف وزناً يزداد ثقلاً على كاهل الأسرة والمجتمع القومى . ويلفت ب . بيروش Bairoch الأنظار إلى صعوبات هذه المرحلة الانتقالية حينما يقول " تكمن المشكلة برمتها فى أنه يجب اطعام هذا الفم الزائد قبل أن تتمكن الذراعان من المساهمة فى العمل " .

"Tout Le problème reside dans le fait qu'il faut nourrir cette bouche en plus, avant que les deux bras supplementaires soient á même travailler ..." .

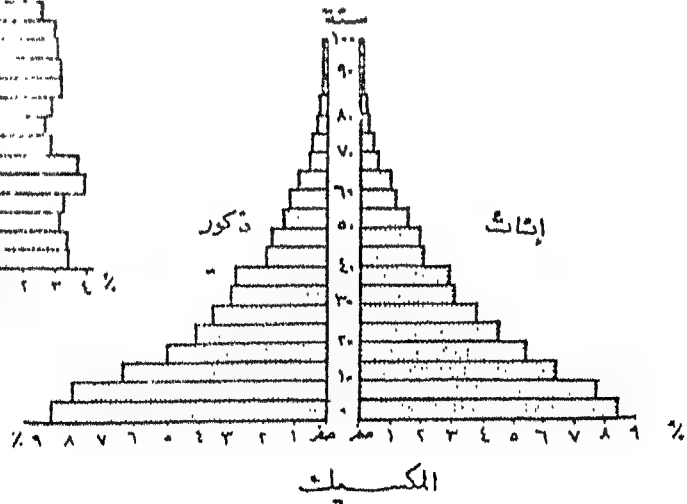
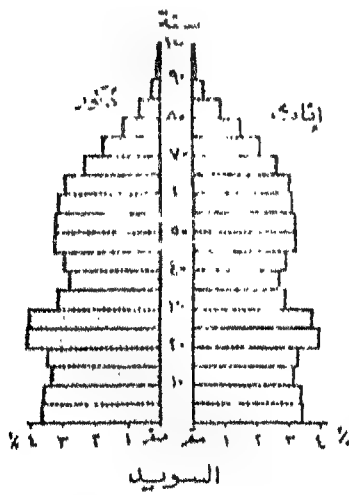
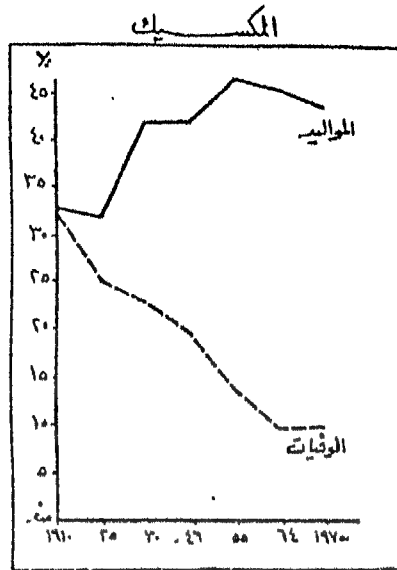
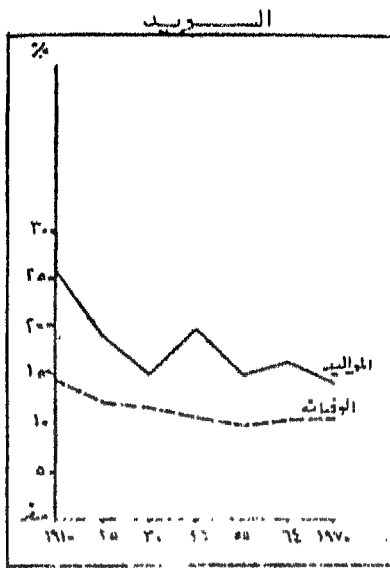
وقد كان من المفروض على الهند مثلاً فى سنة ١٩٧٤ أن توفر فرصة الدراسة لـ ٨٦ مليون طفل أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة فى مقابل ٢٢ مليوناً فقط فى سنة ١٩٥٠ .

٣ - السكان العاملون محدودو العدد : -

وترجع هذه الظاهرة إلى مجموع العوامل التى سبق ذكرها ، حيث يبدو فى المتوسط أن نسبة من هم فى سن العمل أضعف من نظيرتها فى البلدان المتطورة بل وتميل هذه النسبة إلى القلة نظراً لحالة اعادة الشباب *Rajeunissement* السكانى ، وهكذا فإن معدلات العمالة المحتملة *Taux d'activité potentiels* أقل - فى المتوسط - فى العالم الثالث رغم مايتطرق إلى الذهن من الافراط المقلق فى البطالة .

وعلى سبيل المثال لم يزد السكان العاملون فى البرازيل أثناء المدة من ١٩٤٠ - ١٩٥٠ إلا بنسبة ١١ ٪ (ما يوازي ١٧ - ١٩ مليون نسمة) بينما بلغت الزيادة الإجمالية فى السكان ٢٦ ٪ (٤١ - ٥٢ مليوناً) ويمكن التأكيد على أن معدل نمو العمالة الوظيفية يقل بنسبة تتراوح من ٣٠ : ٥٠ ٪ عن معدل نمو التحضر ، وتساهم

أنماط السلوك السكاني



شكل رقم (٢)

الزيادة السريعة فى أعداد الصغار بالاضافة إلى طول متوسط أمد الحياة فى أعياء يزداد ثقلها المالى على كاهل السكان الذين فى سن العمل حيث ينبغى على الجهد الانتاجى لهؤلاء أن يعمل أعداداً متزايدة من غير العاملين *Inactifs* ويرى ج . م . بورسان *Jean - Marire Poursin* أن معدل الاعالة الاقتصادى (عدد الأشخاص ذى الأعمار دون الخامسة عشرة وفوق الخامسة والستين بالنسبة لكل ١٠٠ شخص فى الفئة العمرية ١٥ - ٦٤) يصل إلى ٧٦٫٨ ٪ فى البلدان النامية فى مقابل ٥٨٫٦ ٪ فقط فى البلدان المتطورة . وهكذا فإن الدخل الذى يحصل عليه الفرد - على قلته - ينبغى أن يوزع على عدد أكبر من المستفيدين وهؤلاء بدورهم حالما يصبحون شباباً ويتوفر لهم فرصة العمل عليهم أن يوجهوا حاجيات الفئات الأصغر عمراً والتي تزداد باستمرار .

رابعاً : سياسات سكانية متفاوتة وغير ثابتة :-

١ - صحوة عامة :-

منذ أكثر من عشرين عاماً والخبراء فى العالم أجمع يعلنون عن مخاطر التضخم الديموجرافى وأثاره المفترضة التى تجسم على فرص التطور الحقيقية مما أجبر دول العالم الثالث على أن تنتهج سياسة رسمية لجابهة هذه المشكلة وتشير الأرقام الحديثة والمتاحة إلى أن ٣١ دولة نامية تمثل ٤٧ ٪ من مجموع سكان العالم الثالث مارست منذ سنة ١٩٧٢ سياسات تهدف إلى الحد من المواليد ، وأن ٢٨ دولة أخرى يمثل سكانها ١٣ ٪ من مجموع سكان العالم الثالث ساندت بشكل أو بآخر برامج تنظيم الأسرة *Planning familial* أى أن تسعة أشخاص من بين كل عشرة أصبحوا معنيين - أو على الأقل مستهدفين بجدية تختلف أهميتها - ببداءات رسمية تهدف إلى تحديد النسل ، ورغم كل شيء فإن هذه الأرقام - التى يقلل من صدقها أحجام السكان الضخمة فى البلدان المكتظة (الصين والهند وباكستان) ينبغى أن تذكر على أساس القارات : والواقع أن سياسات تنظيم الأسرة تستهدف ٩٨ ٪ من الاسيويين و ٢١ ٪ فقط من الأفريقيين و ٤ ٪ من سكان أمريكا اللاتينية ، بين الوزن الديموجرافى للدولة ودرجة الالتزام بسياسات تحديد النسل .

٢ - اختيارات متردة :

وخارج هذه الاختلافات بين دولة وأخرى ، كثيراً ما نلاحظ اختلافات جوهرية في الموقف الداخلي لبلد معين وذلك في ضوء الأهداف الاقتصادية أو السياسية الخاصة ، وتبدو حالة الصين مثلاً ، لهذه الاختيارات المتردة فهي تمارس الحث على تحديد أو زيادة المواليد كأداة للانطلاق أو الإصلاح الاقتصادي فعلى مدى فترة تمتد لأكثر من عشرين سنة هوت خلالها الزيادة الطبيعية من ٢٥٪ إلى ١٧٪ (ويتوقع أن تكون الزيادة ١٥٪ في المتوسط بين عامي ١٩٥٠ - ٢٠٠٠) تتابع سياسات حكومية على الأقل كانت المعلومات عنها كافية أو قدر الباحثون أنها حقيقية .

٣ - نجاحات محلية وغامضة :

تتعلق السياسات الناجحة التي يتكرر ذكرها - بوصفها الأكثر نجاحاً - إما بدول ذات مساحات محدودة أو بحالات يبدو فيها النجاح اصطفاً تبعاً لتكريس الجهود والأموال لحساب الزمان والمكان من تلك الأمثلة نذكر تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وسري لانكا وجزر موريشيوس وترينداد وبورتوريكو .. غير أن ممارسة تحديد النسل ترتبط في العادة بتقديم ملحوظ في الأحوال الصحية ، وعليه ففي سري لانكا - وبعد حملة ناجحة لمكافحة الملاريا انتهت معها الكوارث بعد عام ١٩٦٠ - طال أمد الحياة من ٣٥ سنة في ١٩٤٠م إلى ٦١ - ٦٢ سنة منذ ١٩٧٠ وانخفضت معدلات الوفيات من ٢٥٪ إلى ٧٫٦٪ وفي نفس الوقت لم تنخفض معدلات المواليد إلا من ٣٨٫٤٪ إلى ٢٩٫٩٪ مما قلل من قيمة النجاح الحقيقي للسياسة المطبقة ، وكانت النتائج أقل قيمة في بورتوريكو ، فعلى أثر سياسة تنظيم الأسرة الكبيرة التكاليف والتي تحملتها الولايات المتحدة التي رغبت في أن تجعل من هذه الجزيرة نموذجاً يحتذى به في كل أمريكا اللاتينية ، انخفضت المعدلات بين عامي ١٩٤٠ - ١٩٧٠ من ٤٠ إلى ٢٤٫٨ في الألف بالنسبة للزيادة الطبيعية كما انخفض متوسط عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة من ٦ إلى ٣ تقريباً ، ومع ذلك فلا ينبغي أن نتجاهل الحقيقة في أن هذا النجاح المؤثر يرتبط ارتباطاً عضوياً بحركة نزوح هائلة للفئات الشابة من السكان فعلى مدى عشرين عاماً هاجر ٧٠٠.٠٠٠ شخص من الجزيرة التي ازداد سكانها في نفس الوقت ٥٨٨.٠٠٠ نسمة

فقط . ويعيش الآن ١٥ مليون من سكان بورتوريكو فى الولايات المتحدة وهى نسبة هائلة تزيد على النصف بالمقارنة بالسكان المستقرين فى الجزيرة . وهكذا فان تجربة بورتوريكو تكشف عن تكلفة زائدة سواء على المستوى البشرى أو على المستوى المالى .

٤ - تجارب مؤسفة : -

اهتمت بلاد كثيرة فى العالم الثالث بسياسات تحديد نسل مماثلة لدون أن تحقق حتى الان نتائج مؤكدة . هذه هى الحال مثلاً فى الفلبين حيث ظلت معدلات المواليد فيها أعلى من ٤٤ ٪ وفى الباكستان لم يحدث فيها حتى الآن تناقص فى المواليد ، وفى تونس التى أباحت وشرعت الاجهاض منذ ١٩٦٤ والتى تشجع برامج التحديد دون أن تتوقف المواليد فيها عن النمو (من ٣٨ إلى ٤٢ فى الألف) وفى مصر التى لم تسجل فيها حتى الآن تناقص إلا لدى الطبقات الحضرية الغنية : ولازال ربع سكانها يحتفظ بمعدلات مواليد تصل إلى ٥٢ فى الألف حتى أن كثافة السكان فيها فى الأرض المنتجة تتجاوز الان ١٠٠٠ نسمة / كم^٢ ويمثل الاقتصاد الهندى من زاوية معينة النمط التقليدى لهذه الهزائم الديموجرافية ، فقد كانت الجهود مساندة فى هذا البلد أكثر من أى مكان آخر دون أن يتحقق من النتائج حتى الآن إلا مايمكن أن يوصف بالفشل . فقد كرست خطتا التنمية الأوليتان ١٠٥ مليون دولار على التوالى من أجل حملة تحديد النسل وزادت الاستثمارات فى هذا المجال منذ ١٩٦١ إلى ٥٠ مليون دولار فى الخطة الثالثة وإلى ٢٠٠ مليون دولار فى الخطة الرابعة - وقد كان الجهاز العامل يتكون من ٢٦٠٠٠ مركز توعية بطرق ضبط النسل منها ٦٨٠٠ مركز ثابت و ١٩٢٠٠ ملحقاً ، يضاف إليها ٧٥٠٠ وحدة متنقلة ومع ذلك فلم يصل التأثير إلا إلى ربع السكان كما أن ١/٧ الأزواج فقط أمكن " حمايتهم " . والواقع أن علامات النجاح والفشل تبدو متوازنة . حيث أن مايقرب من ١٠ مليون شخص قد عقموا فعلاً (منهم ١٠ ٪ من الأيدى العاملة فى مصانع تاتا TATA) وقد أحل الاجهاض ، غير أن نتائج وضع " المعقمات " تبدو محدود للغاية وكذا التناول اليومى لأقراص منع الحمل ، لم يقبل عليه إلا الحضرىات المتحورات . غير

أن الزيادة الطبيعية قد نمت من ٢٢٪ فى ١٩٥٠ إلى ٢٤٪ منذ ١٩٧٠ . ولم تتمكن من الوصول بمعدلات المواليد إلى ٢٥٪ كما كان متوقعا فى الخطة الثالثة ولكن احتفظت هذه المعدلات بنسبة ٤١ - ٤٢٪ . والواقع أن المعوقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية أمام سياسات تحديد النسل لازالت تشكل قوة ومقاومة تدعوان لليأس . فرغم القانون الذى يمنع الزواج قبل سن السادسة عشرة لازالت فتاة واحدة من بين كل خمس تتزوج قبل أن تبلغ سن الرابعة عشرة .. ومازالت معدلات الخصوبة الأكثر ارتفاعا هى بين الخامسة عشرة والعشرين . وتعطى هذه الجهود الهندية المضنية مثلاً حقيقياً على الصعوبات الجمة التى تعترض سياسة تحديد النسل فى بلد واسع ومكتظ بالسكان حيث تبدو مستويات التعليم والدخل وامكانيات العيش ضعيفة إلى حد تصعب معه الصحة الشاملة والحقيقية . ومن زاوية أخرى فهى مثال للوضع " المعطل " *Bloquée* وتبويه الديموجرافيا والتنمية مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً . وحسب طريقة الدراسة يمكن أن يكون كل منهما السبب أو النتيجة .

٥ - توصيف الأولويات :

وفى مواجهة هذه المعوقات بدأت بعض الدول المهتمة بسياسات ضبط النسل - التى تمتص نسبة ضخمة من دخولها الهزيلة - تتسائل عن مدى فائدة وأولوية توظيف هذه الأموال فى هذا المجال . وتعتمد مثل هذه التساؤلات أساساً على الآراء المتقاربة لعلماء الديموجرافيا المعروفين والتى تبرهن على أن حالة المواليد ليست إلا نتيجة لعدد من المتغيرات ذات الطابع الاجتماعى الاقتصادى ، والسياسى الثقافى *Socio - économique et politico - culturel* وقد تم التعرف على عوامل كثيرة تؤدي إلى التحديد " التلقائى " للمواليد نذكر منها خاصة :

- التغيرات الثقافية : مثل تناقص الحماس الدينى وقلة الارتباط بالقيم التقليدية ، وتفكك التراكيب الأسرية والعشائرية وارتقاء المرأة .

- التغيرات الإجتماعية : تحسن الأوضاع الصحية (انخفاض وفيات الأطفال عامل فى ابطاء حركة المواليد) وتحسن وسائل التعليم والتدريب والحماية الاجتماعية .
- التغيرات الاقتصادية : مع الاستقرار الوظيفى وزيادة الدخل تميل الخصوبة إلى التراجع بانتظام بعد فترة انتقالية تتزايد فيها باستمرار هذا التناقص حسبما تشير الأبحاث الحديثة - بمعدلات أسر من معدلات زيادة الدخل الاضافى الذى يساهم فى تحقيق المساواة الاجتماعية الصادقة .

والواقع أن المناقشة حول الدور المهم الذى تلعبه السياسة الديموجرافية فى برامج التنمية، فوق كونها أمراً عصبياً فهى مناقشة واسعة ومعقدة ومشوقة .. وتطرح المشكلة من ناحية أخرى بطرق جديدة متغيرة بحسب ما إذا كانت الدولة مثلاً مكتظة بالسكان مع امكانيات نمو اقتصادى غير مؤكدة أو إذا كانت بلداً مطلقاً من ناحية السكان مع موارد مؤكدة أو محتملة مثل البرازيل (١١ نسمة / كم^٢) وأنجزائر (٦ نسمة / كم^٢) والجابون (٣ نسمة / كم^٢) . كما يمكن أن تتدخل عوامل أخرى فى التوسع الديموجرافى *Expansionnisme démographique* منها مثلاً الخوف من الجار القوى : تحاول الأرجنتين مضاعفة عدد سكانها فى ٢٥ عاماً لكى تتمكن من مقاومة الضغط البرازيلى .

ومن مؤتمر بوخارست (المؤتمر السكانى الأول) الذى انتهى فى أغسطس ١٩٧٤ (العام العالمى للسكان) كانت هناك نتيجتان أساسيتان ينبغى أن نذكرهما فى الختام : -

(١) ان البلدان المتطورة وحدها هى التى تساند نظرية (الكبح الديموجرافى) التى تشيع فى العالم الآن وذلك خوفاً على سيطرتها . والواقع أن الاختلافات الكبيرة بين الأوضاع الاقتصادية والديموجرافية والسياسية فى العالم الثالث تكفى وحدها للرد على هذه النظرية وأن كل أمة لتسعى أن تؤكد سيادتها فى هذا المجال أكثر من غيره .

(ب) لم يعد من الممكن تحقيق سياسة ضبط ديموجرافى مستقلة عن التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ينبغى أن تصاحب مثل هذه السياسة أو أن تسبقها . وفى خطة لها مثل هذه الضخامة تنبغى اعادة النظر فى البنيات الأساسية للبلدان المعنية حيث تبدو هذه البنيات مرتبطة أحياناً ارتباطاً وثيقاً بالمشاكل التى يجب معالجتها . كما يطالب بذلك اعلان الأمم المتحدة : " ان المشكلة التى يسببها سكان العالم ليست فى كونها تسبب خطراً بل أن السكان أنفسهم فى خطر " ، وعلى هذا أجابت السنغال مثلاً حينما اختارت : " اليوم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغدا - ربما - لموانع الحمل " .

الفصل الرابع

نقص استغلال الموارد

سوء التغذية والبطالة

أولاً : تسلط مشكلة الغذاء .

ثانياً : خطورة البطالة .

الفصل الرابع

نقص استغلال الموارد

سوء التغذية والبطالة

لا تتمثل المشكلة الرئيسية في دول العالم الثالث - خاصة في الخمس والعشرين دولة التي عرفتها الأمم المتحدة باعتبارها " الأكثر فقراً " - في نقص كمية الموارد المادية والبشرية بقدر ما تتمثل في استغلال هذه الموارد وتوظيفها لسد حاجات التنمية القومية . وقد يبدو منطقياً قبل أن نتناول بالبحث الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة أن نذكر حقيقتين هامتين تعبران معاً عن حقيقة التناقض الدرامي : حيث نجد دولاً ذات انتاج زراعى مهم ، يعيش معظم سكانها في الريف لكنها تعاني رغم ذلك - من نقص خطير في المجال الغذائى .. ومن ناحية أخرى نجد دولاً يتمثل رصيدها " الطبيعى " في موارد بشرية غنية وشابة ومتاحة وتمتلك قوى عاملة ونتاجية كامنة ولكن تتمثل مشكلاتها في أن ايجاد العمل الدائم لهذه القوى العاملة يعتبر - دائماً - معوقاً قد يؤدي إلى الخراب ، وينبغى إذن عند دراسة هذا العالم الثالث - الذى حكم عليه من وقيل الطبيعة والإنسان بتأخر يصعب تخطيه - أن ننظر للأمر من زاويتين : للمناطق التي مازالت حتى الآن غير مستغلة استغلالاً كاملاً ، والمناطق الأخرى التي لازالت تشكل " مناطق من البور " *Monde en friche* كما وصفها الاقتصادى ج . أردان G. Aradant في عام ١٩٥٩ .

أولاً : تسليط مشكلة الغذاء :-

١ - شيوخ المجاعة :-

أشار مؤتمر السكان العالمى الذى عقد فى روما خلال نوفمبر ١٩٧٤ إلى أن

المجاعات قد أصبحت على المستوى العالمى ذات خطر يصل إلى حد الكارثة حقيقة أن بعض مظاهر القلق قد أثرت منذ حوالى عشرون سنة فى صورة تنبؤات اعتبرت فى حينها متطرفة ومغالية ، مثلما قال رينيه ديمون *René Dumont* (نحن نسير إلى المجاعة .. إلى المعجزة أو الموت) وكذا بول إيرلش *Paul Ehrlich* (ان معركة اطعام البشر قد انتهت .. وقد خسرتها : *(The Pop. Bomb, 1971)*) واللورد سنو *Snow* الذى أكد أن ملايين عدة من سكان النول النامية سوف يموتون جوعاً تحت أعيننا وسوف نرى احتضارهم على شاشات التلفاز .. وسوف تكون المصائب على أشدها قبل نهاية هذا القرن ، ومن الآن حتى ذلك الحين ، فان البلاد الغنية سوف تكون محاطة دائماً ببحر من المجاعة يبتلع من البشر مئات الملايين ، وسوف تشيع المجاعات المحلية وتزداد خطورتها فيعابعد فتنتشر مثل محيط هادر من الجوع " . ولون أن نقحم أنفسنا فى مثل هذه التنبؤات باقتراب نهاية العالم ، فانه فى بلدان الساحل *Sahel* الافريقية (السنغال - موريتانيا - بوركينا فاسو - النيجر - مالى - تشاد - نيجيريا) وفى أثيوبيا وفى شبه القارة الهندية (باكستان - الهند - بنجلاديش - سرى لانكا) وفى الفلبين سجلت أعداداً كبيرة ومتزايدة من حالات الوفاة بسبب المجاعات ، ففيما بين الصحراء الكبرى ودائرة عرض ١٤ " شمالاً " كان هناك ١٥ مليون افريقى دون أى مورد غذائى خلال السنوات الراهنة . وبلغ عدد حالات الوفاة بسبب سوء التغذية مثلاً فى سنتى ١٩٧٣ - ١٩٧٤ (ويشمل ذلك أثيوبيا أيضاً) حوالى ألف حالة يومياً . وفى الهند نجد أن ربع مجموع السكان معرضون لخطر المجاعة وهناك أكثر من ٢٠ مليون شخص مهددون بالفناء ، وفى بنجلاديش مات ٢٥٠ ألف شخص جوعاً فى خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٤ وكذلك المجاعة الكبرى التى تعرضت لها هذه البلاد عام ١٩٤٣ والتى راح ضحيتها أكثر من ٢ مليون شخص وفى نهاية ١٩٧٤ كان هناك عجز يبلغ قدره ٣ مليون طن من الحبوب أى مايعادل استهلاك أربعة أشهر كاملة معايدعو إلى تشاؤم فى إمكانية استئصال أخطار المجاعة المستقبلية .

. وترجع فداحة الكارثة الحالية - التى تعتبر شاهداً على ضالة التوازن

العالمى - إلى عدد من العوامل والتي يمكن أن نعدد منها :-

- عوامل طبيعية : الجفاف المتطرف والممتد عبر اقليم الساحل ،
وأثيوبيا والهند الداخلية ، بالإضافة إلى آثار الرياح الموسمية الخطرة التي أدت إلى
اغراق ٢/٣ أراضى بنجلاديش .

- عوامل مالية عالمية : ارتفاع أثمان الأسمدة وارتفاع أسعار الحبوب
على مستوى العالم إلى أربع أمثالها بعد عام ١٩٧٣ ، تناقص بنسبة ١/٣ فى
المساعدة الدولية للبلدان المتخلفة .

- تقلبات سياسية واقتصادية خاصة : ترتب عليها تناقص فى
المخزون العالمى من الحبوب (هبوط بين سنتى ٧٢ - ١٩٧٣) من ٤٩ إلى ٢٧ مليون
طن أى إلى أقل مستوى منذ عام ١٩٤٥) ، توزيع ضئيل للحبوب من دول المجموعة
الأوربية إلى العالم الثالث (١٣ مليون طن) ، شراء الاتحاد السوفيتى (سابقاً)
للحبوب (٢٠ مليون طن منها ١٠ مليون طن قمح) من أكبر منتج عالمى : الولايات
المتحدة .

وهكذا ترابط هذه العناصر جميعاً فتزايد من حدة المشكلة الغذائية وتعلل
ضرورة التفكير الجدى فى حلها . غير أن امكانيات التدخل لحل هذه المشكلة
تتحدد وفق العادات التي تأصلت الآن لدى الدول المتطورة : فكما يقول ر . ديمون
R. Dumon " قدما لماشيتنا فى عام ١٩٧٤ أكثر من ٤٠ مليون طن من الحبوب ..
فى الوقت الذى لم نقدم فيه إلى الجوعى فى اقليم الساحل سوى ٦٠٠ ألف طن ..
فاذا ماتفاضينا - كبلاد غنية - عن غفلتنا وعن بخلنا سوف يمكن دون شك لمائة
ألف شخص أن يظلوا على قيد الحياة " .

٢ - انتشار الجوع : L'omniprésence de la faim

يمثل الجوع فى العالم - حتى مع غض النظر عن قدرات استثنائية من
الكوارث مشابهة لتلك التي ذكرناها - سمة أساسية لدى جموع الريفيين - وغالباً
الحضرين أيضاً - خاصة أثناء الفترات الصعبة التي تفصل بين محصولين والتي

يشهد فيها الطلب ، بيد أن اتساع ظاهرة الجوع يعتمد على ماتعطيه لهذه الكلمة من معنى بدءاً بالمظهر القائم والرهب الجوع الكامل والهزال الشامل الذى يحول ضحاياه إلى أشباح حية .. وانتهاء بمظاهر أخرى متخفية لاتكاد ترى لها علامات ظاهرة ، ويشمل النوع الأول (الجوع الكامل) واحداً من بين كل ثمانية أفراد بينما يشمل النوع الثانى (الكامن) واحداً من بين كل اثنين يعانى بانتظام من سوء التغذية ، ويعتبر سوء التغذية هذا " خطراً " على واحد من كل ثلاثة أفراد ، ويبدو أن سوء التغذية هو دائماً - وفى العالم أجمع - السبب الرئيسى للوفاة والمسئول - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - عن وفاة ١٠ - ٢٠ مليون شخص من مجموع ٦٠ مليون حالة وفاة ، وحسب تقديرات أخرى ، يتسبب الجوع فى وفاة ٢٥٠ ألف طفل سنوياً فى البرازيل ، ٣٥ ألف طفل فى كولومبيا وعموماً فإن سوء التغذية يعد فى أمريكا اللاتينية سبباً فى حدوث ٥٠ - ٧٥ ٪ من حالات الوفاة المبكرة وتقدر هيئتا اليونسكو *UNESCO* واليونيسيف *UNICEF* أن هناك ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون طفل فى العالم يعانون من سوء التغذية المزمن ، وقد تنبأ نادى روما بأنه لولا الاستيراد الغذائى الضخم فإن جنوب شرق آسيا يمكن أن يشهد اختفاء ٥٠٠ مليون طفل بسبب الجوع فى خلال الخمسين عاماً القادمة .

وتؤدى أولوية البحث وحتميته على الغذاء الضرورى ، إلى تقييد فرص التنمية المتنوعة والمتوازنة وذلك فى مجالات ثلاث :-

(أ) بتعبئة الجزء الأعظم من الدخل الفردى والجماعى ، ، فالهندي مثلاً ينفق ٨٠ ٪ تقريباً من دخله على المواد الغذائية بينما لايزيد ماينفقه الأوروبى عن ٤٠ ٪ والأمريكى عن ٣٠ ٪ .

(ب) باجبار عدد كبير من دول العالم الثالث - التى كانت حتى عام ١٩٦٠ مصدرة للانتاج الزراعى على الاستيراد المتزايد والمكلف للمنتجات الغذائية : أقل من مليار دولار فى ١٩٥٥ فى مقابل ٢ مليار فى ١٩٧٦ وحوالى ١٠ مليار فى ١٩٧٤ . هذه هى حال الهند مثلاً التى يجب عليها أن تتحول تدريجياً إلى

الاعتماد على الخارج (١٥ مليون طن من الحبوب فى ١٩٧٢ وه ١٥ مليون طن فى ١٩٧٤) وذلك رغم زيادة الانتاج الوطنى من الحبوب والخضروات الى الضعف فى خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة وهذه هى حال الجزائر أيضا التى كانت سابقاً مصدراً للقمح والتى يجب عليها أن تستورد الآن ٧ مليون طن قمح سنوياً بالإضافة إلى استيراد اللبن والسكر والزيت النباتية حتى أصبحت المنتجات الغذائية تشكل ٣٠ ٪ من جملة الاستيراد .

(ج) يجعل الدول المتخلفة معتمدة على المساعدة الدولية فى الغذاء عن طريق الدول القليلة التى يتوفر لديها الفائض (الولايات المتحدة وكندا واستراليا) وتعتمد هذه المساعدات إلى درجة كبيرة على الظروف السياسية والدبلوماسية المتغيرة والتى لاتؤدى فى البلاد التى تستقبل هذه المساعدات إلى تطور سريع ولازم فى الانتاج الزراعى .

٣ - العجز الكمى : نقص التغذية : -

يعبر عن الكمية اليومية من الطاقة اللازمة للإنسان بالسعرات الحرارية *Calories* وينبغى لهذه الكمية أن تكون ١٥٠٠ سعر حرارى / يوم على الأقل لكى يبقى الإنسان على قيد الحياة وينبغى أن تحتوى كمية الغذاء التى يتناولها الإنسان يومياً على كمية تتراوح بين ٢٣٠٠ - ٢٥٠٠ سعر حرارى حسب الاقليم المناخى . وأن ماتؤكدده الاحصاءات الأخيرة هو أن كمية السعرات التى يستهلكها الفرد الواحد يومياً تختلف من ١٧٠٠ سعر (تنزانيا) الى ٣٥٠٠ (نيوزيلند) وفيما بين هاتين النهايتين نجد أن هذه الكمية تصل فى شبه القارة الهندية إلى ١٩٥٠ سعراً بينما تتراوح بين ٣٢٠٠ - ٣٣٠٠ فى القارة الأوروبية أى بنسبة تقل عن ١ : ٢ . ورغم كل شىء فإن التفاوتات العالمية فى هذا الشأن تعد حاسمة : فمن بين ١٣٠ دولة نجد أن ٨٦ منها (٦٦ ٪) تنتمى إلى العالم الثالث ولايزيد الاستهلاك فيها عن ٢٥٠٠ سعراً ولايتوفر لربع سكان العالم أكثر من ٢٠٠٠ سعر . ويوجد هذا المعدل فى عشر دول من أفريقيا والشرق الأوسط وخمس فى أمريكا الوسطى والجنوبية وأربع فى آسيا .

وإذا كانت الفترة بين سنتي ١٩٣٩ إلى ١٩٥٤ قد شهدت تدهوراً خالصاً في كمية السعرات المستهلكة حيث زادت أثنائها نسبة السكان الذين تتوفر لهم أقل من ٢٢٠٠ سعر حراري من ٣٩٪ إلى ٦٠٪ - فانه قد تبع هذه الفترة تطور ملحوظ على المستوى الاقليمي فقد سجلت بعض الدول تحسناً ملحوظاً في هذا المجال بين سنتي ١٩٦٠ - ١٩٧٠ (الفلبين - سرى لانكا - هندوراس - شيلي - وليبيا) فقد تطور المعدل فيها ١٧٣٠ الي ٢٦٣٠ سعر حراري (بينما بقيت بلاد اخرى ذات معدل ضعيف (مصر وأندونيسيا وكينيا) وتدنّت بلاد ثلاثة (كولومبيا - نيجيريا - الهند) فقد هبط المعدل في هذه المجموعة الأخيرة من ٢٠٣٠ إلى ١٩٩٠ سعراً . ومن هنا يمكن القول بأن ما يوجد اليوم هو أسعار أقل بالنسبة للشخص الواحد ويوجد أعداداً أكبر من البشر لا يمكن لهم " أن يدعوا أنهم قد وصلوا إلى الحد الأدنى المطلوب " فبينما يزيد السكان بمعدل يصل إلى ٢٣٥٪ سنوياً أي أن هناك ١٤ مليون انسان جديد في كل عام فان انتاج الحبوب الغذائية (القمح والارز والعدس .. الخ) مازال ثابتاً منذ ١٩٧٠ (١٠٨ مليون طن في ٧٠ - ١٩٧١) و(١٠٤ مليون طن في ٧٣ - ١٩٧٤) و(١٠٥ مليون طن ١٩٧٤ - ١٩٧٥) وعليه فان هناك مشكلة كبرى لا يمكن تحاشيها رغم التهاافت الجماعي واليائس على الاستيراد أو على الهبات الأجنبية .

٤ - العجز النومي : سوء التغذية :-

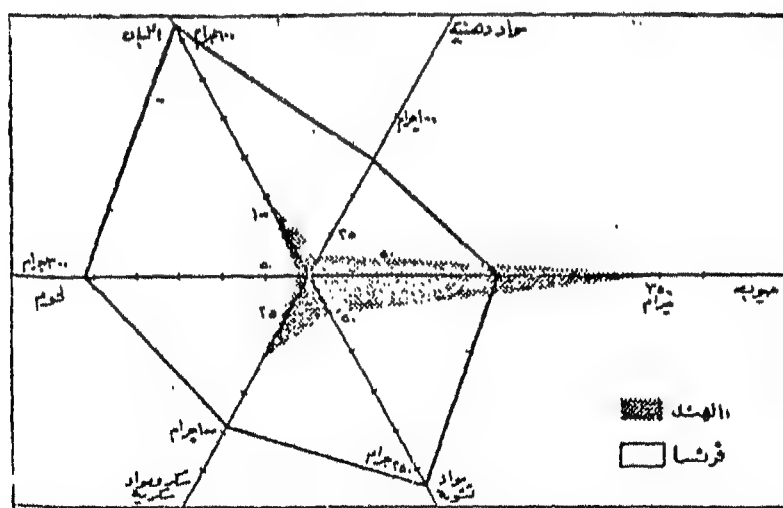
لا يقتصر النظام الغذائي *Régime Alimentaire* في البلدان النامية على كونه غير كاف وفقير في كميته بل أن المساوئ النوعية للمركب الغذائي - على ضيق معرفتنا به - تبدو أكثر دلالة على التخلف وقد أكد كاسترو *J. de Castro* في مؤلفاته المشهورة عن الجوع على بعض المظاهر الانتاشج التي يسوق منها بايجاز :-

(١) مرض يحدث نتيجة لنقص الفيتامينات (أمراض الفاقة) : الفيتامينوس (نقص فيتامين أ)
افيتامينوس ب (مرض البري بري *Béri - Béri*) افيتامينوس ج (الاسقربوط *Scorbut*)
افيتامينوس د (تشوهات العظام *Rachitisme*) (المغرب) : عن *Dictionnaire Robert* .

(أ) نقص الفيتامينات الضرورية (الافيامينوس) ^(١) *Avinaminoses* الذي يؤدي إلى وجود أمراض نوعية نوعية لازالت واسعة الانتشار مثل البرى برى ^(٢) والبلاجرا ^(٣) والاسقريوط والعشى ، كما تؤدي أيضاً إلى حالات من الاحباط والتبلد كثيراً ما توصف بأنها راجعة إلى " القدرية " *Fatalisme* أو إلى خنوع *Résignation* " السكان .

(ب) نقص المعادن : خاصة الكالسيوم (تشوهات العظام - تأخر النمو - الضمور *Nanisme*) والحديد (فقر الدم *Anémie* العام) واليود (الغدة الدرقية المتوطنة - الخرس والصمم - الضعف العام التأخر العقلى) والصوديوم (الاحباط العصبى - الضعف العضلى) .

الاختلاف الشديد فى الأنظمة الغذائية
مقارنة بين الهند وفرنسا من حيث الغذاء اليومى المتاح للفرد الواحد)



(شكل رقم ٤)

- (١) مرض ينتج من نقص فيتامين ب ويسببه الاستهلاك المفرط للأرز ومن ثم فهو منتشر فى جنوب شرق آسيا ، (العرب) .
- (٢) مرض جلدى يصحبه اضطرابات هضمية وعصبية ويصيب عادة السكان المعتمدين فى غذائهم على الذرة . (العرب) .

(ج) النقص البروتينى : وخصوصاً نقص العناصر الغذائية والكربوهيدراتية والدهنية والبروتينية وتعتبر الأخيرة هى أهم هذه العناصر كما أنها أسوأها توزيعاً على مستوى العالم . وعليه فإن كمية البروتينات المتاحة تختلف بين ٩٠ جراماً / يوم للشخص الواحد فى البلدان المتطورة ومتوسط ٥٧ جراماً فى العالم الثالث ، وتبدو الفروق أشد وضوحاً بالنسبة للبروتينات الحيوانية الأكثر غنى والأكثر ضرورة (اللحم - اللبن - البيض - السمك ..) فهى تتفاوت بين ٦ جرامات فى الهند و ٧٠ جراماً فى نيوزيلندا أى بنسبة ١ : ١٢ وتبدو العواقب المترتبة على النقص البروتينى متعددة ومنذرة بالخطر مثل أمراض " الاوديما Oedèmes التى يسببها الجوع والانهاك الشديد المصاحب لبعض الأمراض مثل الدرن الرئوى والدوسنتاريا وسرطان الكبد وربما بالأخص مرض (الكواشيوركور) Kwashiorkor وهو مرض يصيب الأطفال بين الستة أشهر والست سنين عمراً خاصة أولئك الذين يعتمدون فى غذائهم على المواد النشوية فيجعلهم نوى بطون منتفخة ومتضرسة تحملها سيقان رفيعة جداً ويبدو الجلد كما لو كان مسلوخاً " الأطفال الحمر " ، ويرجع ضعف الأطفال الصغار على وجه الخصوص إلى حقيقة أن الطفل فى سن الستة أشهر الأول يحتاج إلى ضعف السرعات الحرارية وإلى خمسة أمثال البروتينات التى يحتاجها الشباب البالغ فى الوقت الذى لا يتم فيه الإرضاع - حتى وإن طالت مدته - سوى مرة واحدة ولذلك يحدث عادة فى الفترة التى تعقب القطام تحولات خطيرة " حيث يموت عدد كبير من هؤلاء الأطفال وبعد موتهم نتيجة مباشرة لسوء التغذية بالبروتين وبالسعرات الحرارية *Calorico - Protéique* وربما موت بعضهم إلى أمراض لم يمكنهم التغلب عليها ولكن أيضاً بسبب سوء التغذية " ، ويعتبر الطفل الذى يولد لأم تعاني من النقص الغذائى ، أنه قد حرم حال كونه جنيناً من كثير من العناصر اللازمة لنموه الطبيعى ولاكتمال نمو مخه " وقد ينتج عن هذا الحرمان تحولات خطيرة فى القوى العقلية للطفل " وعموماً فإن التتويع المطلوب فى العناصر الغذائية لا يتوفر فى معظم البلدان النامية فإن النظام

الغذائي الضعيف هو في نفس الوقت فقير وغير متنوع ويعتمد على مصدر واحد تقريباً مثل الأرز أو المانيوق أو الذرة بالإضافة إلى بعض الجنور أو الخضروات التي يعتمد عليها في سد الحاجة من المواد الدهنية (الزيوت) أو مواد أخرى فقيرة تكاد لا تشبع من جوع (الكوكا في الانديز وكحول السكر في جزر الانتيل) . ويكشف كثير من الباحثين عن المسؤولية الجسيمة للبول الغربية التي ساهمت في تأخر وضمحلل الزراعة المعاشية المتنوعة والمتوازنة من أجل تطوير الزراعات التصديرية التي تحتاجها هذه الدول . وقد أدى الأمر إلى تدهور خطير للتربة (البرازيل والانتيل وغانا والسنغال) وإلى انقلابات زراعية حرمت الفلاح من أرضه وأدت إلى افقار نوعية وتعدد النظام الغذائي وقد لعبت الزراعة الأحادية (زراعة المحصول الواحد Mono - Culture) دوراً مخرباً لا يمكن تجاهل آثاره فقد أدى إلى تقليل أهمية تربية الفلاحين للماشية التي كان من الممكن أن تمدهم بالبروتين الحيواني اللازم . ولتلعب الأسماك دوراً مهماً إلا في حالات نادرة منها السو . الافريقية وسواحل جنوب شرق آسيا . ولزالت الهند تستهلك ما يقل عن كيلو جرام واحد للشخص في السنة في مقابل ٥ كيلو جرامات في فرنسا أو الولايات المتحدة أما اللحوم فقد كانت متاحة يومياً بنسبة ٤ جرام للشخص في (الهند) في مقابل ٢٥٦ جرام (فرنسا) و ٣١٠ جرام (الولايات المتحدة) أي ٦٤ مثلاً و ٧٧ مثلاً على التوالي .

٥ - نتائج سيئة : " استنزاف الموارد البشرية " : -

Erosion du Capital Humain

يبدو العجز الغذائي ، كماً وكيفاً ، في حالة ارتباط قوي وموجب مع عدد من الظواهر المعروفة للتخلف مثل : ضعف الدخل ، وضعف المردود ، وضعف الانتاجية ، والمعدلات المرتفعة في وفيات الأطفال وقصر أمد الحياة . وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك اتفاقاً بين عدم التنوع الغذائي ونقصه من ناحية ، ومعدلات

الخصوبة المرتفعة من ناحية أخرى ، رغم عدم وجود ارتباط فسيولوجى مقنع بين هاتين الحقيقتين . غير أنه يبدو من الضروري هنا أن نتجاوز مرحلة تحليل مثل هذه العلاقات البسيطة بين ظاهرة وأخرى ، لكى ندرس الجوع بآثاره المتعددة ، والمتراكمة والمتشعبة كعنصر أساسى فى تصوير وتفسير التخلف ، وهناك " شهادات " عديدة تجتمع حول هذه النقطة ويكفى أن نذكر منها ما هو أكثر ارتباطاً بموضوعنا :-

- " لا تقتصر آثار الجوع فى تصفية الانسانية والعمل فى أجساد البشر بنحت قاماتهم ، وبتحطيم هاماتهم ، وبتقطيع أوصالهم ، وبحفر الجروح والحفر فى جلودهم ، ولكن الجوع يفعل فعله أيضاً فى روح الإنسان ، وفى تركيبه العقلى ، وفى سلوكه الاجتماعى .. وليس هناك من مصيبة قادرة - بمثل هذا العمق وهذه الشراسة - على أن تضيع الشخصية الانسانية مثلما يفعل الجوع " (خوزيه دى كاسترو) .

- " إن الجوع وسوء التغذية يثيران فى الواقع ردود أفعال متصلة تكون نتيجتها المحتومة هى تصفية امكانيات العمل البشرى . وتبعاً لهذين العاملين فقد هبط النشاط البشرى والحيوية والطاقة والمهارة العقلية .. والرغبة فى النجاح والإرادة فى عمل مجهود ما .. كل هذه الصفات البشرية هبطت إلى مستوى العدم " (ر . ماكنمارا) .

- " ان المجاعة المزمنة تمنع البشر الذين تصيبهم من أن يصلوا إلى تفجير كل طاقاتهم الجسدية والنفسية بل تؤدى بهم إلى شيخوخة سابقة لأوانها وإلى الموت المبكر .. وحتى بعد استئصال المجاعة يظل الجوعان يعانى طوال حياته من النتائج الخطيرة لحالته السابقة .. ان المجاعة تلد رجالاً منهوكة القوى " (ر . ريمون ، ب . روزييه) .

- " ان العالم الثالث قد أضحى عالماً من المعوقين . من المشوهين .. من مكفوفى البصر .. من المرضى .. ان هى إحصالة ضخمة فى مستشفى " (أ . لاكوست) .

٦ - محاولة للتفسير : أسباب متباعدة ومعقدة :-

' ان السمة الأساسية قد أصبحت معروفة : برغم التقدم السريع فى الانتاج

الغذائي فلأزال العالم الثالث عاجزاً عن أن يسير بخطى ملاحقة لسرعة النمو الديموجرافي بحيث أصبح ما هو متاح من غذاء لكل فرد في حالة ثبات أو في حالة تناقص .

وتعبر النتائج عن استمرار الاتجاهات التي سجلت في غضون العشرين سنة السابقة ، فإن الغذاء المتاح لكل فرد يعاني من صعوبة ثباته على نفس المستوى مما يصور خطورة الموقف وتذبذبه ، والواقع أن الفروق العالمية لازالت واسعة : ففي الوقت الذي زاد فيه انتاج الحبوب بالنسبة لكل فرد في أوروبا من ٣٦٣ إلى ٤٢٩ كجم منذ سنة ١٩٦١ زاد هذا الانتاج في أفريقيا من ١٦٨ - ١٧٢ كجم فقط . وإن الحديث عن هذه الظاهرة لا يعطينا من البحث عن مظاهرها الأساسية والتي تتمثل في سوء استخدام الامكانيات الطبيعية وضعف وسائل الانتاج وضالة العائدات الانتاجية وجمود المركب الزراعي ونقص وعدم كفاءة الاستثمار ، والتوجيه المخرب للانتاج الزراعي نحو التصدير وعدم الشمول للزراعة ولحاجات الريف في برامج التعمير والتصنيع والتنمية .. وكل هذا يعيدنا من جديد إلى التساؤل عن أسباب التأخر الزراعي ، والتخلف عموماً ، وسوف يكون هذا موضوعاً يدرس في فصول قادمة .



ثانياً : مشكلة البطالة :-

كما سبق أن أشرنا فإن وجود الامكانيات الديموجرافية الواسعة يمكن أن ينظر إليه - حسب الحالة وحسب آراء الباحثين - من زاويتين : أولاً : باعتبار هذه الامكانيات عقبة يصعب تخطئها أمام كل ارتفاع في الانتاجية وثانياً : باعتبار السكان رأس مال مؤكد يمكن أن يستخدم مباشرة في خطط التنمية . والحقيقة أن المشكلة الأساسية تتعلق بالظروف وبالتكاليف وبالصعوبات المرتبطة بتعبئة السكان من أجل تحقيق أهداف التنمية أي أن المشكلة بايجاز هي مشكلة العمالة *L'emploi*

التي يتوقف عليها عادة نجاح أو فشل تجربة معينة . أو كما لخصها الفرد . وفي A. Sauvy بقوله أن المشكلة الأساسية في العالم الثالث ليست " هـ " بل بقدر ما هي كسب العيش " *Gagne Pain* .

١ - الاتساع المفرط في البطالة : ..

يبلغ عدد السكان العاملين ١٥ مليار . ومن بين هؤلاء العاملين يوجد مليار واحد (أى الثلثين) في دول العالم الثالث وكان عدد السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) في العالم ٢ مليار نسمة منهم ١٦ مليار في العالم الثالث . وسوف يصل هذا الرقم الأخير في نهاية هذا القرن إلى ثلاثة مليارات : " ويعنى هذا أنه من بين كل مائة شخص في سن العمل يوجد ٨٢ في المنطقة التي نعتبرها حالياً محدودة التطور و ١٧ فقط في " الأقاليم الصناعية " وهكذا فإن البطالة وسوء الاستخدام *Chômage et Sous - emploi* هما من الاتساع والافراط بقدر ما انداء . عليه هذه الأرقام . وخاصة وأن التوقعات تبدو سيئة على المستوى العالمي : فالبنسبة للعالم الثالث تشير الأرقام المحتملة - للبطالة بمفهومها الرسمي أو لسوء الاستخدام بأشكاله المختلفة - إلى تطور يسير من ٨ ٪ من جملة السكان العاملين .

وتدل كل المؤشرات على تدهور عام في هذا الوضع الذي يمكن أن تبرزه عليه بصفة أمثلة لدول أو لمجموعات من الدول : فقد قدر مثلاً بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية في سنة ١٩٦٠ أن ٢٧ ٪ من مجموع سكانها النشطين ^(١) *Pop. Active* كانوا في حالة بطالة تامة وأن ٤٠ ٪ كانوا يعانون من سوء الاستخدام كما أنه من بين كل عشرة أشخاص من سكان المدن في سن العمل في سنة ١٩٧٠ كان هناك واحد في بطالة كاملة وثلاثة في بطالة جزئية أو مقنعة .

وهناك في آسيا حالات مماثلة فقد أبانت السجلات الرسمية في اندونيسيا أن هناك ٢٧ طالب عمل من بين كل ١٠٠ شخص في سن العمل ، وسجلت سرى لانكا ٨٠٠.٠٠٠ عاطل من بين السكان النشطين البالغ عددهم ٥٠ مليون وفي سنغافورة

(١) يقصد المؤلف بهذا التعبير السكان الذين هم في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) . المغرب .

وصل عدد الأشخاص العاطلين الى سبعة أمثالهم في الاتحاد الهندي . وفي إذا البلد الأخير وصل معدل نمو البطالة السنوي إلى ٢٠ ٪ بل زاد إلى ٤٢٨ ٪ ، كما تطور إجمالي عدد العاطلين من ٣ر٥ مليون إلى ٦ر١ مليون وإلى ٧ر١٨ مليون (منهم ٩ مليون بدون أي عمل و ٧ر٩ مليون يعملون أقل من ١٤ ساعة في الاسبوع) .

وسوف نتناول حالة الجزائر بالدراسة فيما بعد - أما الوضع في تونس فيمكن أن يعطى تصويراً دقيقاً للمشكلات الإفريقية ، فحسب التعدادات كان هناك ٢٠ ٪ من اجمالي السكان النشطين بدون أي عمل وقد كان من المفروض أن تنشأ كل عام من ٥٠ - ٦٠ ألف فرصة عمل جديدة لكي تحتفظ البطالة بمعدلها هذا - على افراطه - كما أن الأنشطة الثانية (الصناعية) والثالثة (التجارة والخدمات) الجديدة لم تنشأ أكثر من ١٢ - ١٥ ألف فرصة عمل في السنة . وحسب توقعات الخطط التونسية للتنمية فإن عدد السكان في سن العمل (سوف) يزداد في خلال هذه الفترة بمقدار ٢٨٤٠٠٠ شخص ومن بين هؤلاء - دون طلبه المدارس وريات البيوت - (سوف) يكون هناك ١٩٨٠٠٠ طالب عمل . وسوف تنشأ - حسب أكثر الفروض تفاؤلاً - ١١٨٧٠٠ فرصة عمل جديدة أي سيكون هناك عجز لابد أن يقبل ولا يمكن تقليله - بمقدار ٧٩٣٠٠ فرصة عمل حتى في حالة استيعاب الزراعة لكل العاملين بها وهو أمر مشكوك فيه .

وتقدم جزر الانتيل الفرنسية مثلاً أخيراً هو أقرب إلى الافراط : فإن معدلات العمالة هناك ضعيفة جداً ولا تتعدى ٢٨ - ٣٠ ٪ كما أن اتساع البطالة يكاد يكون مذهلاً فمع عدد متساو من السكان تقريباً في كل المارتينيك وجواد يلوب (٢٤٠٠٠٠ نسمة تقريباً) وصل عدد العاطلين كلياً أو جزئياً إلى ٢٥ - ٣٠ ألف في كل من الجزيرتين كما تضاعف هذا الرقم أي بنسبة ٤٠ ٪ من السكان " النشطين " في مقابل ١٠ ٪ فقط في بداية الخمسينات . كما أن العاملين الموقتين يشغلون ٣/٢ فرص العمل ويتجاوز نسبة العاملين منهم في الزراعات التصديرية والصناعات الغذائية نسبة ٨٠ ٪ ، أما جزر الرينيون Réunion فهي تحتوي أيضاً من بين سكان يصلون إلى ٤٥٨٠٠٠ على ٥٠٠٠٠ عاطل أي بمعدل يزيد على عشرة أمثال نظيره

في فرنسا (المتروبوليتانية ^(١)) ومن الجدير بالذكر أنه ، وفي معظم هذه الحالات ، فإن اتساع ونمو البطالة سوف يزداد إذا لم يرتبط الأمر بهجرة السكان الذين هم في سن العمل ، وسوف ندرس هذه الظاهرة في موضوع آخر .

٢ - الأشكال المتعددة للبطالة :

لاتعطى الأرقام الرسمية المنتظمة الصادر والمسجلة عن البطالة سوى دلائل جد ناقصة بل وفي معظم الأحيان مضللة ، من التطور "الوطني" الذي ترتبط به مشكلة سوء الاستخدام .

ومن الممكن أن تكشف عن مظاهر عديدة لأشكال الندرة أو النقص في فرص العمل حيث تتفاوت هذه الأشكال ابتداءً من البطالة المطلقة إلى "المب العمل المقبول أو المرفوض إلى الأعمال الخداعية ^(٢) L'emploi Trompeur أو غير المستقرة أو غير الانتاجية أو غير النافعة ^(٣) . ويمكن في هذا السبيل أن تظهر ثلاثة مظاهر رئيسية من حيث علاقة العمالة بالواقع الاجتماعي : -

(١) المظاهر البنيوية Structurelles : وتتمثل فيذ ضالة فرص العمل النسائية (مثل الحال في الجزائر حيث نجد في مقابل ٣ مليون امرأة لا عمل لهن سوى الأعمال الأسرية والمنزلية ، ١٠٠.٠٠٠ امرأة فقط يعملن في وظائف ذات عائد مالى) يتمثل نسبة ذلك أيضا في نقص فرص العمالة أمام الشباب حيث لاتمثل نسبة العاملين من الفئة العمرية ١٥ - ٢٠ سوى ٢٠ - ٣٠ ٪ ، وينتج عن

(١) يستخدم هذا التعبير France Métropolitaine أو المتروبول للدلالة على الأرض La Métropole التي تشغلها الجمهورية الفرنسية في أوربا دون اعتبار المستعمرات أو الأراضي التي هي جزء من الدولة ولكنها تقع خارج أوربا والتي يطلق عليها أحيانا " ماوراء البحار L'outre - Mer " المغرب .

(٢) لعل المؤلف يقصد بهذا التعبير تلك الأعمال أو الحرف التي تضم في بعض الدراسات في فئة واحدة والتي تشمل : الحواة والمشعوذين وبائعي السلع المغشوشة الخ - المغرب .

(٣) يقصد بتلك الأعمال Emploi Somptuaire الوظائف التي تستدعى قدراً كبيراً من المصروفات مع كونها قليلة العائد ، المغرب .

ذلك بالطبع ظاهرة " الطفيلية الأسرية " ^(١) *Parasitisme Familial* فإن الموظف الواحد عليه أن يعمل أحياناً أسرة قد يصل عدد أفرادها إلى عشر أشخاص فأكثر .

(ب) المظاهر القطاعية *Sectorielles* : حيث تصبح الزراعة والأعمال الحرفية والتجارة والخدمات ملاذاً لطالبي العمل ومن ثم تزدحم هذه القطاعات بأعداد مفرطة وزائدة عن الحاجة مما يؤدي في النهاية إلى تضائل الانتاجية ، ففي قطاع الزراعة تشترك الأسر كبيرة العدد في العمل الذي يعد غير كاف وفي مساحات زراعية محدودة ، الأمر الذي لايدع فرصة عمل للعمال الزراعيين إلا في فترات " الذروة " ويقدر المختصون بأن نقص فرص العمل الريفية كان مرتفعاً في أمريكا اللاتينية حتى شمل ١/٣ عدد الزراعيين ولعل هذه النسبة قد تضاعفت منذ ذلك الحين والواقع أن فرص العمالة الزراعية المهيأة هي دائماً جزئية أو مؤقتة فالفلاح المصري مثلاً يعمل في المتوسط من ١٦٠ - ١٨٠ يوماً في السنة والفلاح الهندي يعمل ٢٢٠ يوماً وفي الريف التونسي يمثل فائض العمالة أكثر من ٦٠ - ٧٠ ٪ من بين السكان الاعتباريين " نوى أنشطة - *Occu-pée* " ونحن هذا التعبير المضلل فإن نسب البطالة ، سوف تكون أعلى من ذلك بالطبع . وفي القطاع الثاني (الحرف والصناعات) يرتبط نقص الفرص في الحقيقة بالأعمال الحرفية - حيث يؤدي أي تحديث في تكنولوجيا الانتاج إلى موجة جديدة من العاطلين - وكذلك الحال بالنسبة لصناعة البناء *Bâtiment* التي تبدو نشطة في أغلب الأحوال ولكنها حرفة تتأثر كثيراً بالتذبذبات الاقتصادية . وبالنسبة للقطاع الثالث (التجارة والخدمات) فإن أشكال البطالة المقنعة أكثر تعدداً وأكثر تضليلاً : حيث يبدو التضخم واضحاً في المؤسسات التجارية الصغيرة (الحرف الصغيرة المرتبطة بالشوارع) وكذلك في خدمات النقل (التاكسي الجماعي .. العجلات المدفوعة ..) وخدم المنازل " والطفيلية "

(١) المقصود هو اعتماد بعض أفراد الأسرة في معيشتهم على جهود ودخل بعض أفرادها الآخرين ويستخدم تعبير " الطفيلية " كذلك للدلالة على العمالة الزائدة في أي مجال : الطفيلية الادارية مثلاً . المغرب .

الإدارية والعسكرية والشرطية ... الخ .. والواقع أنه يمكن وضع مثل هذه "النفايات الخدمية الحضرية" *Résidu tertiaire* في قائمة طويلة جداً . ونسوق في ذلك على سبيل المثال ما جاء في تقرير عن خطط التنمية في السنغال من أن نسبة الوظائف الثابتة لم تتعد ٨ ٪ من مجموع السكان النشطين أي مايساوي ١٣٠.٠٠٠ فرصة عمل بينما لم تشمل الأعمال الحرفية (الملابس الجاهزة خاصة) سوى ١١٠.٠٠٠ والتجارة ١٥٠.٠٠٠ وأما عدد المحال الصغيرة فهو ليس معروفاً ! .

ومن بين الأعمال المسماة " حديثة *Modérnes* " كان حوالي النصف (٦١.٠٠٠) في القطاع العام وهو نسبة قد لا يدانيها نظير في بقية الدول الأفريقية وقد يترتب على وجود هذا العدد الضخم من هؤلاء الموظفين استهلاك جزء كبير من ميزانية الدولة كرواتب في الوقت الذي لا يتبقي فيه لمجالات الاستثمار سوى نسبة ضئيلة .

(ج) المظاهر المكانية *Spatiales* : وتشمل المقارنة بين نقص فرص العمل الريفي التي لا تظهر واضحة للوهلة الأولى فهي كامنة أو مشتتة وفرص العمل الحصري التي تبدو مشكلتها أعظم وأكبر ولكنها لاتصل رغم ذلك إلى مستوى " درامي " . وقد أدى الضغط السكاني في الريف على الأرض الزراعية إلى أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة إلى نصف هذا المتوسط في بداية هذا القرن . وقد أدى الأمر إلى وجود بطالة مقنعة يحجبها " التكافل الأسري والتضامن القروي " . ولعل هذا هو العامل الرئيسي وراء الهجرة اليائسة إلى المدينة التي تعاني هي الأخرى من نقص في فرص العمالة الثابتة لأن الصناعة فيها لازالت محدودة . أما البطالة الحضرية فكثيرة ، فهي تشمل ٢٧ ٪ من اجمالي النشطين في المدن الجزائرية و ٢٠ ٪ في أبيدجان و ١٩ ٪ في كنجستون (جامايكا) و ١٦ ٪ في بوجوتا ، وبصفة عامة من ١٠ - ١٥ ٪ من سكان المدن الكبرى وهي تأخذ أشكالاً متعددة ومعقدة وغامضة تؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى عدم التماسك وإلى جعل السكان الحضرين على هامش

الحياة ، وتتعدد فى المدينة المهن التى تسمى " العمل المجازى " - *Pseudo-emploi* وتتمثل فى بحث يومى مضمن عن دخل ضئيل يقابل العمل المنهك أو الالاح الذى قد لا يستجاب له : فقد بلغ عدد الشحاذين فى الهند فى سنة ١٩٧٣ ٥ر٥ مليون (١٪ من جملة السكان !) منهم ١١٥ر٠٠٠ كانوا بون الرابعة عشرة عمراً و ٨٠٠ر٠٠٠ أعمى و ٢٠٠ر٠٠٠ أخرس أبكم و ١٥٠ر٠٠٠ مريض بالجدرى و ١٠٠ر٠٠٠ متأخر عقلياً .

وعلاوة على أن سوق العمل فى العالم الثالث تبدو مسدودة فإنها سوق سيئة التركيب وتخضع لتناقضات مثيرة : ففي الهند هناك ١٤ مليون طفل زج بهم فى العمل فى سن مبكرة بينما هناك أفواج من الكبار يبحثون عن عمل ما ، وكذا نجد فى العديد من البلاد المتخلفة الندرة فى الفنيين المؤهلين ، والبطالة بالنسبة لحملة المؤهلات العليا خاصة فى الهند والسنغال ، وكثير من هذه البلاد محروم من الكوادر الفنية العليا اللازمة لانجاز التنمية فى حين أن معظمها يعانى من : " هجرة العقول " إلى البلاد الصناعية وتدفع أموال طائلة لاجتذاب المتخصصين الأجانب .

٣ - حلول متفاوتة الفعالية : -

ينبغى أن نميز بين نمطيتين من الحلول لمشكلة نقص فرص العمل حسب شمولية ، وطموح هذه الحلول . فأما النمط الأول : فيقتصر على تخط محدود ومؤقت للمشكلة مثل تجميد الارتقاء الوظيفى للمرأة أو إطالة مدة التعليم ومدة الخدمة العسكرية (التجنيد) بهدف تقليل أعداد طالبي العمل . ويدخل فى هذا المجال أيضاً الاستثمارات الحكومية التى تهدف إلى " تجميد " *Refroidir* سوق العمل وإلى مضاعفة أعداد الوظائف الادارية أو تعبئة بعض أفراد من جمهور العاطلين فى المشاريع الكبرى ذات الصبغة الوطنية مثلما كانت عليه الحال فى تونس حيث ساهمت " مجالات النضال ضد التخلف " أو مجالات " العمل الكامل " مع مشاركة بعض المعونات الأجنبية إنشاء ٢٠٠ ألف فرصة عمل لأيدى عاملة ذات رواتب محدودة ومن أصل ريفى . وقد انخفض هذا الرقم إلى ٦٠ر٠٠٠ فقط بسبب الهجرة النازحة إلى خارج البلاد . ويتوخى أول أشكال التدخل الحكومى الشامل فكرته من مبدأ مشابه - مع انسحابه على كل الجهاز الاقتصادى والبنية الاجتماعية - لنظرية

الادخار / العمل *L'epargne - Travail* أو الاستثمار / العمل *Investissement Travail* وحسب المبادئ التي التزمت بها الصين - والتي استوحى منها العالم الثالث مبادئه - فإن المحتوى البشرى يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي وذلك بقدرة البشر على العمل وعليه فإن من الواجب تعبئة هذه الموارد أولاً وقبل النظر لوسائل الانتاج الأخرى التي قد تكون نادرة أو مكلفة أو غير محسوسة . وهكذا قد كان تشييد خزان بواسطة ٤٠٠ ألف عامل وفي خلال ستة أشهر فقط دون الاستعانة بأي آلة معقدة رمزاً مشهوراً لهذا المبدأ ساهم في شهرته تقارير مصورة عديدة نشرت عنه . ومن ثم فإن سياسة العمل " الكامل " تصحيح الوسيلة الأساسية لتجهيز بلد ما بمرافق غنية وحديثة مثلما فعل الانسان في الصين وفي فيتنام الشمالية . وفي سياق اجتماعي اقتصادي مغاير اتبعت البرازيل سبيلاً آخر منذ عدة سنوات مثل بناء مدينة برازيليا ومن الطرق العابرة لحوض الامزون وبناء المدن الزراعية *Agrovilles* على طول هذه الطرق . وتحاول بلدان افريقية عديدة أن تستوحى لنفسها خططاً مشابهة .

أما الاستجابة الوطنية الثانية فتتمثل في الهجرة النازحة *L'émigration* سواء أكانت عن طريق التشجيع الرسمي أو بمجرد السماح بها . ورغم أن الهجرة ظلت أمداً طويلاً مقصورة على بلدان قليلة من العالم الثالث وشديدة الارتباط بالعواصم الاستعمارية ، فقد ازداد انتشارها في خلال هذه السنوات الأخيرة بسبب ازدياد حاجة البلدان المتطورة إلى الأيدي العاملة غير المؤهلة : فأوروبا الصناعية التي تحتوى الآن على ١٢ مليون عامل مهاجر تقريباً (منهم ٤ مليون في فرنسا) قد مدت إقليم نفوذها إلى ما وراء حدودها المباشرة على البحر المتوسط فوصلت إلى تركيا وإلى شمال أفريقيا وإلى أفريقيا المدارية بينما استقبلت الولايات المتحدة وكندا النازحين من جزر الانتيل ومن أمريكا الوسطى . ولقد أصبحت الهجرة النازحة صمام أمان تقليدي وضروري لدول كثيرة ففي اليونان مثلاً لولا نزوح ٩٠.٠٠٠ - ١٠٠.٠٠٠ مهاجر سنوياً لأصبح فيها الآن أكثر من ٦٠.٠٠٠ عاطل .

“ وهناك حالتان لهما أهمية خاصة : الأولى : هي بورتوريكو التي سبق أن

أُشِرنا إليها حيث هاجر منها سنوياً إلى الولايات المتحدة فيما بين ١٩٤٦ - ١٩٦٢ من ٤٥٠.٠٠٠ - ٦٠.٠٠٠ شخص ووصل العدد أقصاه (٧٥٠.٠٠٠) في سنة ١٩٥٢ في مقابل سكان يبلغ اجماليتهم ٢ مليون نسمة . لكن تيار الهجرة قد أخذ يضعف منذ ١٩٧٠ (١٢٠٠٠ مغادر) بسبب تحديث الجزيرة ومع ذلك فإن البورتوريكيين يمثلون الآن ١٣ ٪ من سكان نيويورك ، ويمثل هؤلاء هناك طبقة "بون بروليتارية" محدودة الرواتب وتعاني من نقص فرص العمل ، ويستفيد ٤٨ ٪ من هؤلاء من المعونة الاجتماعية كما يشكلون نسبة الربع من بين الخارجين على القانون .

وأما الحالة الثانية في الجزائر التي أفردنا لها ملحقات خاصة - فعلى الرغم من وجود ٨٥٠.٠٠٠ مهاجر يعملون في فرنسا فإن هذه البلد تحتوي على أقل تقدير على ٦٠.٠٠٠ عاطل كامل وحوالي ضعف هؤلاء من العاطلين جزئياً . وهنا تبين الهجرة عنصراً حاسماً في سياسة التعمير والتنمية الوطنية فقد تسمح الهجرة في وسط هذه المرحلة الصعبة من التطوير بالآ تصحيح البطالة مشكلة اجتماعية لاتطاق . بيد أن الهجرة في هذه البلد ليست إلا مسكناً وقتياً مثلما هي في البلدان الأخرى فإن الفرق بين العائد والتكلفة لواحدة من الهجرات الجماعية ليست موجبة إلا في مراحلها الأولى ولكنها مع طول الأمد تصبح غير حميدة والملاحظ أن القوى العاملة المهاجرة تمثل في الحقيقة تحويلاً في القيمة الكامنة من " الهوامش " *La Périphérie* نحو " المركز " *Centre* حيث أن " الهوامش " قد تحملت عبء التكوين المهني لهذه القوى العاملة ^(١) .

٤ - آمال ضيقة :

تتمثل المشكلة الرئيسية اذن في امكانيات وتكليف توظيف أعداد هائلة من السكان تعاني من البطالة أو من نقص فرص العمالة ، وقد أوضح الاقتصاديون الصعوبات والقيود الحالية في بلدان العالم الثالث بتأكيد له مبدأ " نسبة

(١) يستخدم هذان التعبيران " الهوامش " و " المركز " للدلالة على البلدان النامية والمتخلفة " الهوامش أو الاطراف " بينما يمثل " المركز الدول المتطورة والمصنعة ، المغرب .

العائد *Output Ratio* أو معامل كثافة رأس المال " أى العلاقة بين قيمة رأس المال الذى ينبغي استثماره ، وزيادة الانتاج التى تترتب على هذا الاستثمار . وإذا ما اتفقتنا على أن تكون هذه النسبة فى البلدان المتخلفة هى ٤٥ (أى باستثمار يعادل ٩ لكى نحصل على زيادة انتاجية تعادل تعادل ٢) فإنه لكى يظل مستوى المعيشة على حاله فى العالم الثالث - مع تضخم سكاني قدره ٢٧٪ فلا بد من معامل للاستثمار يساوى ١٢٪ من الناتج القومى ($٤٥ \times ٢٧ = ١٢٢$) . ولكى نحصل على معدل نمو متواضع فى مستوى المعيشة بالنسبة للفرد معدلاً لـ ١٪ فإن معامل استثمار رأس المال لابد أن يصل نظرياً إلى حوالى ١٧٪ من الناتج القومى وإذا كان نمو مستوى المعيشة مساوياً لـ ٢٪ فلا بد من معامل استثمار يساوى ٢١٣٪ ولا بد أن يصل هذا المعامل إلى ٢٥٦٪ بالنسبة لنمو فى مستوى المعيشة يصل إلى ٣٪ . وحتى فى حال تحقيق هذا الفرض الأخير فإن البلاد المتخلفة تكون قد نجحت فقط فى تحقيق معدلات نمو توازى نظائرها فى العالم المتقدم وعليه فلا تكون هذه البلاد قد فعلت شيئاً فى سبيل التخلص من تأخرها . هذا مع العلم بأن معدلات الاستثمار الحقيقية فى العالم هى بين ١٠ - ١٦٪ فى مقابل ٢٠ - ٣٠٪ فى العالم المتطور . ولعل فى هذا القول ما يكفى للتعبير عن ضخامة وإلحاح الجهود المطلوبة لتكثيف الاستثمار الانتاجى لا لكى تقنع الدول المتخلفة - بمتابعة نموها الديموجرافى بل بالأحرى لكى تمتص البطالة المخيمة عليها . ويقابلنا هنا أيضاً واحدة من اثنتين من " الدوائر المفرغة للتخلف " التى أشار إليها كثيراً المتخصصون والتى تتمثل فى أين توجد أو كيف تعبأ المبالغ الضخمة لإنشاء فرص عمل لسكان عائلين تزيد أعدادهم بسرعة رهيبية ؟ .

الفصل الخامس

التناقضات العميقة والمزمنة

- مقدمة

أولاً : تناقضات إجتماعية صارخة .

ثانياً : التركيب والتغير الاجتماعيان .

ثالثاً : تفاوتات إقليمية حادة .

رابعاً : التنمية الاقتصادية وتضييق التفاوتات .

الفصل الخامس

التناقضات العميقة والمزمنة

- مقدمة :-

يبين التناقض الواضح بين الغنى المفرط لقلّة قليلة من السكان ، والفقر المدقع لدى أغليبيتهم من الخصائص الأساسية فى البلدان النامية ففى تلك البلاد يكون الأغنياء أكثر غنى ، والفقراء أكثر فقراً من أى مكان آخر .

وقد أكد كل الخبراء المهتمين بشئون العالم الثالث هذه الحقيقة القاسية والمنذرة بالخطر . ويمكن أن تترتب التناقضات الداخلية العميقة فى أربعة أنواع أساسية :-

(أ) عدم التوازن التقنى : بين مناطق " حديثة " تستخدم فيها التقنية الصناعية وأخرى ملتزمة بالاقتصاد التقليدى القائم على التقنية الحرفية .

(ب) عدم التوازن الاقتصادى (أو الوظيفى) بين قطاعات إنتاجية حديثة ذات عائد نقدى مرتفع نسبياً وأخرى تقليدية راکدة تتميز بضعف الانتاجية من حيث العائد والاستهلاك .

(ج) عدم التوازن الجغرافى (أو المكانى والإقليمى) بين أقاليم ذات اقتصاد حديث (مرافق عامة - صناعات - مدن - موانئ) ومناطق ذات استغلال عشوائى تبنى فى وضع هامشى .

(د) عدم التوازن الاجتماعى (أو التركيبى) بين الأفراد والطبقات والجماعات من نواحي مستوى الدخل ، واطار ونمط الحياة ، والسلوك ونمط العلاقات المالية المختلفة .

والواقع أن مفاهيم " الثنائية Dualisme والهامشية Marginalisme " التي سبقت الإشارة إليها - والتي تتعلق بأنماط التناقض هذه : الإجتماعية والمكانية ، والتقنية والاقتصادية - إنما تنبثق من تلك الملاحظات التي أشرنا إليها ، ورغم ذلك فينبغي أن نذكر - طبقاً لما أورده عدد من اباحثين الذين انتقدوا مفاهيم الثنائية ويؤكد الواقع على أن القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر تناقضاً يرتبط كل منها بالآخر كما أنها تتطور معتمدة على بعضها البعض فالأكثر رفاهية فى المجتمع يعتمد فى حياته على من هو أكثر بؤساً ، كما أن هذه القطاعات ليست جامدة - على عكس ماوصفناه أحياناً - فإن المجتمعات فى العالم الثالث يستغرقها - رغم أنفها - حركة مضادة للتنظيم الاجتماعى التقليدى ، وتبدو نتائج هذه الحركة عادة مختلطة أم متناقضة أو متنافرة . فمن ناحية يلعب التحديث *Modérnisation* دوراً فى تحقيق التوافق والتناغم فى السلوك الاجتماعى ومن ثم فى الغاء التفاوتات ، ولكن من ناحية أخرى هناك ملاحظات عديدة أثبتت أن مظاهر التحسن والارتقاء والتقدم قاصرة فقط على بعض الفئات الاجتماعية المحدودة العدد ومن ثم فإن التفاوتات تصبح أكثر حدة وتطرفاً - والحقيقة أن نقص الاحصاءات عن الدخل والاستهلاك ومستوى المعيشة لايسمح بمناقشة هذه المشكلات إلا فى ضوء ملاحظات تقريبية يصعب تعميمها .

أولاً - تناقضات إجتماعية صارخة :-

ويمكن أن تستشعر هذه التناقضات على مستويات مختلفة ووفق معايير متعددة مثل الاتجاهات الديموجرافية والأسرية ، ومستويات الأمية ، والتغذية ، والاستهلاك ، والمرافق العامة ، والسكن ، والعمالة ، والتحضر ، ودرجة المشاركة فى أمور الحياة القومية على المستويات الاقتصادية والمهنية والنقابية والسياسية ... إلخ . والواقع أن تفاوت ثبات ودقة المعلومات لاتسمح بعقد المقارنات الضرورية إلا فى أضيق الحدود . ولعل المعيار الأكثر استخداماً فى هذا المجال هو مستوى الدخل وتوزيع الدخل الدخل القومى على الفئات الاجتماعية المختلفة .

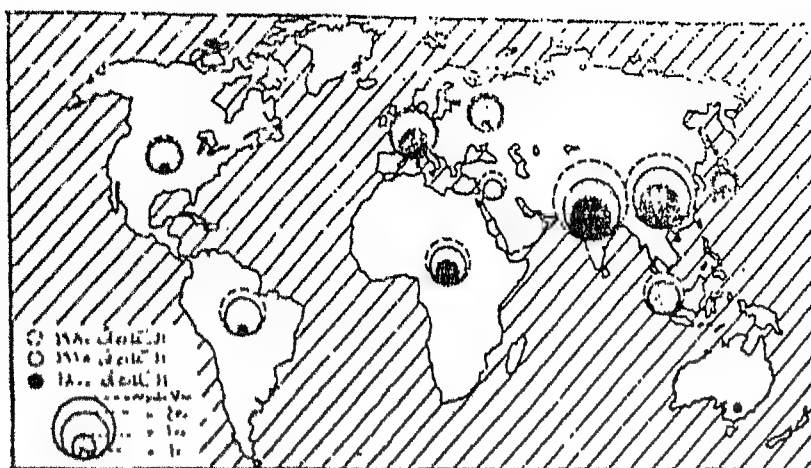
وتبرز بعض المعلومات ذات الدلالة الخاصة على المستوى العالمى والتي يمكن أن نلخصها كما يلي :-

- فى عام ١٩٦٠ وفى ٤٠ دولة من دول العالم الثالث كانت الفئة الأكثر غنى من السكان (٢٠ ٪ من جملة السكان) تستقبل ٥٦ ٪ من الدخل بينما كانت الطبقات الفقيرة (٦٠ ٪ من السكان) تستقبل فقط ٢٦ ٪ .

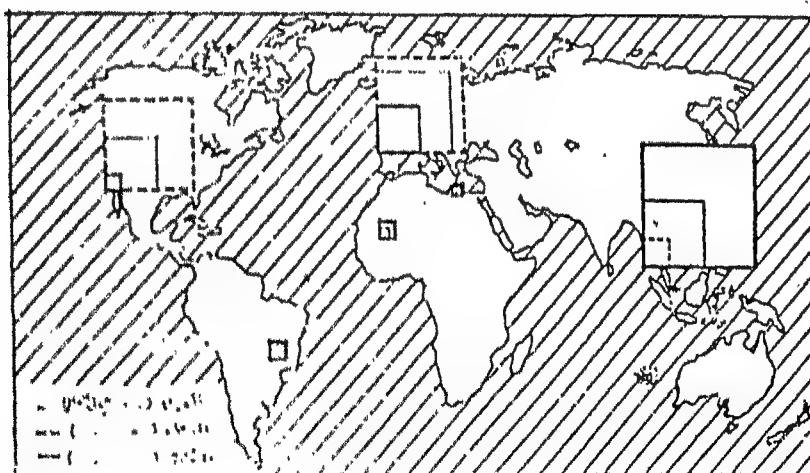
- وفى عشر دول يصل فيها متوسط الدخل الفردى السنوى إلى ١٤٥ دولار كانت الفئات الفقيرة من السكان لايتوفر لأفرادها سوى ٥٠ دولار سنوياً . وفى عشر دول أخرى التى وصل فيها متوسط الدخل الفردى إلى ٢٧٥ دولار سنوياً لم يصل مستوى هذا الدخل لدى الفقراء (٤٠ ٪ من السكان) إلا إلى ٨٠ دولار للفرد الواحد . وفى الهند يصل متوسط الدخل إلى ٤٠ دولار . وفى العالم الثالث هناك حوالى مليار نسمة يستقبلون دخلاً سنوياً يقل عن ١٠٠ دولار .

- وفى حوالى ٤٠ دولة متخلفة يصل متوسط دخل ال ٥ ٪ من السكان الأكثر غنى إلى ضعف دخل ال ٤٠ ٪ الأكثر فقراً . وفى ثمان من هذه الدول يصل دخل الفئة الأولى إلى ثلاثين ضعفاً أعلى من الفئة الثانية بينما فى ١٦ دولة أخرى تصل النسبة إلى أقل من ١٥ ضعفاً (النسبة فى الولايات المتحدة هى ١ : ٥ فقط) .

وتبلغ درجة تركيز الثروة *La Concentration de la Richesse* أقصاها حيث يحتكر ١ ٪ من السكان أى الأقلية الموسرة فى المكسيك ١٢ ٪ من الدخل القومى ، ١٥ ٪ فى الفلبين و ١٦ ٪ فى كوستاريكا والأرجنتين و ١٨ ٪ فى السلفادور والبرازيل و ٥٦ ٪ فى الجابون وعلى الطرف الآخر من سلم الدخل لم تستقبل الفئات الأكثر فقراً والتي تمثل نسبتها ٢٠ ٪ من جملة السكان إلا على ٢٥ ٪ فى أمريكا اللاتينية . وحسب الدراسة التى قام بها مكتب العمل الدولى على ٥٦ دولة استقبل ال ٥ ٪ الأكثر غنى ٢٨٧ ٪ من الدخل فى البلدان النامية فى مقابل ١٩٩ ٪ فى البلدان المصنعة وفى البرازيل يمتلك ١٠ ٪ من المزارعين ٧٥ ٪ من الأرض المزروعة ويمتلك ٣ ٪ من هؤلاء ٥٣ ٪ من الأرض . ويحتكر فى الهند ١٢ ٪ من المزارعين



شكل رقم (٥) نمو سكان العالم بين سنتي ١٨٠٠ و ١٩٨٠ م .



شكل رقم (٦) المقارنة بين السكان والدخل والغذاء .

نصف مساحة الأرض المزروعة ، وفي اكوادور يحوز ١١٠٠ مالك (١ ٪ من الجملة) ٤٠ ٪ من الأرض ، وفي عام ١٩٧١ كان هناك في الباكستان ٢٢ أسرة تتحكم في ٦٦ ٪ من القطاع الصناعى و ٨٠ ٪ من قطاع البنوك وأودع هؤلاء حوالى نصف مليار دولار فى البنوك الأجنبية أى مثلى مجموع الاحتياطي النقدي القومى .. ويمكن أن نتابع سرد حالات أخرى كثيرة دون أن نجد تغييراً فى الصورة العامة .. ولكن المهم هنا هو أن نؤكد أن هذه التفاوتات فى متوسط الدخل بين الطبقات المختلفة يصاحبها ويدعمها بل يزيد خطورتها تناقضات أخرى فى مجالات الاستقرار الوظيفى ومستوى المعيشة والاستهلاك والانفتاح على التقدم والارتقاء الاجتماعى فى سياق خطير ومتراكم من عدم العدالة المتزايدة .

ثانياً - التركيب والتغير الاجتماعيان :-

يوجد فى معظم دول أمريكا اللاتينية هرمان طبقيان لايتفقان فى أى شيء . بينما يوجد فى المجتمعات الحضرية المتطورة والتي تشمل كل الطبقات فى الدول الصناعية بالعالم الغربى - طبقة تتولى زمام الادارة وأخرى متوسطة كبيرة العدد وثالثة من العمال وهذه الأخيرة ذات خصائص متنافرة تبعاً لاحتوائها على مهاجرين وأهدين من مناطق ذات حضارات قديمة ولكن بغض النظر عن هؤلاء المهاجرين فإن المجتمع الحضرى فى مجموعه يبدو كطبقة متوسطة بالمقارنة بالمجتمع الريفى الذى لا يبدى التراتب الهرمى *Hiérarchie* البسيط فيه إلا إلى مقابلة بين طبقة من الارستقراطية الصغيرة وجمهرة تنتمى إلى الطبقة الدنيا .

١ - الأقلية المتميزة والموسرون الجدد :-

ينتج وضع السيادة لفئة اجتماعية معينة من الارتباط بين مكونات التراث قبل الرأسمالى (مثل الملكية الواسعة للأراضى والامتيازات ذات الطابع الاقطاعى أو المالى) والمزايا التى حصلت عليها هذه الفئة تبعاً لوجود الاستعمار أو نتيجة للاتصال الخارجى (التجارة الخارجية - إدارة الاعمال الصناعية والمالية - الادارة العامة ... الخ) .

ولازالت الملكية العقارية رغم ذلك - تمثل القاعدة الأساسية للغنى ممثلة فى العائدات المباشرة وغير المباشرة للملكيات الزراعية الفردية الواسعة (المزارعة - المشاركة - الايجار - الريع) والمزايا التى تكفلها هذه الملكيات مثل وجود الأيدى العاملة المتاحة ، وإمكانية التمثيل السياسى للمناطق الريفية ، واحتمال تعطيل أى تقدم لأى من أشكال الاصلاح الزراعى فى الريف ... الخ وهنا نلاحظ أن أمريكا اللاتينية تمثل حالة خاصة حيث نجد أن كبار ملاك الأراضى *Terratenientes* الذين يمثلون الأحفاد المباشرين لزعماء القبائل *Caciques* يتحولون منذ عدة قرون الى المدن فيوظفون فيها الموارد المقتطعة من الوسط الريفى ويضيفون إلى هذه العوائد المالية للمضاريات والعقارات التى تتم فى الوسط الحضري ، ويشجع هؤلاء الملاك على ذلك التطور السريع والعشوائى للمدن وقد لوحظت مثل هذه الظواهر أيضاً فى الهند وفى المغرب وفى إيران .

ويأتى المصدر الثانى للسلطة من احتكار العلاقات مع المعالم الخارجى وهى ظاهرة يمكن تلمسها فى عديد من الميادين الاقتصادية الكبرى مثل الزراعات التصديرية ، واستخلاص المعادن والصناعات التحويلية الأولية وعلى وجه الخصوص عمليات التصدير والاستيراد وتجارة الجملة ، ومصاريف الادخار والقطاعات البنكية ، وحلقات توزيع السلع فى الداخل ، وتعطى جزر المارتينيك مثلاً على اقتصاد يتحكم فى مجموعة قرابة عشرة مستوردين يتحكمون فى استقدام المنتجات الأساسية مثل الحبوب والأسماك ومواد البقالة والأخشاب والنيبذ والطباق والبنزين والسيارات ويتحكمون أيضاً فى عدد من القطاعات الأساسية منها التجارة والنقل الداخلى والترفيه والسياحة .. وتلك هى الحال نفسها فى أفريقيا الإدارية وفى أمريكا اللاتينية حيث تعمل الشركات التجارية الكبرى - التى تكون فى الغالب ذات أصول أجنبية - على دفع كبار الزراع ونوى المناصب الادراية العليا الى أن يكونوا أصحاب أهمية قومية ولأن يصبحوا منافذ لبلادهم على الخارج ومن ثم تكون الأولوية لهؤلاء فى استقبال وتوجيه المعونات الدولية والاستثمارات الخارجية مما يقوى من ناحية أخرى من نفوذهم السياسى .

وتمثل الخدمات العامة على المستوى القيادى مصدراً ثالثاً للسلطة حيث تؤدي الاوليجاركية (تحكم فئة قليلة) الاقتصادية إلى السيطرة على الادارة العليا وعلى الجيش وعلى الشرطة وعلى الجهاز القضائى وعادة ماتكون هذه السيطرة متضامنة مع السلطات الدينية ذات النفوذ القوى أحياناً (مثل الطرق الصوفية فى اقليم الساحل Sahel) ونلاحظ فى معظم دول العالم الثالث أن هناك طبقة بيروقراطية أو تقنوقراطية أخذت فى التكون بون أن تكون لها علاقات واضحة مع طبقات الملاك المهيمنين على الاقتصاد ، ويمكن أن نتلمس بسهولة النتائج التى تترتب على هذا النفوذ المتزايد : التضخم الادارى والعسكرى وسوء الخلق ، والغش والتزيف ، والرشوة وهى أمور قد يقال عنها " أنها أمراض الطفولة فى كل البلدان المتخلفة " . قبل أن يضيف سنجور Senghor رئيس السنغال السابق إلى ذلك " يسبب التزيف وسوء استغلال الأموال العامة خسائر فادحة فى كل عام فى ميزانية الدولة (السنغال) تقدر بعدة مليارات ، وتمثل المشكلة الأخطر فى رغبة الفرد فى انفاق أموال أكثر مما يتوفر لديه ، ما يدفع بالبعض إلى أن يبقى على هامش المجتمع فى محاولة لإتخام البطون حينما يكون الإنسان موظفاً ، وهى ممارسة الغش فى كل صورة حينما يكون رجل أعمال " (من خطاب فى ٢٩ مارس ١٩٧٤) . وتقدم الهند أمثلة مشابهة من الرشوة والسوق السوداء .

وتكون " الصفوة " التقليدية من فئة اجتماعية عاطلة أو شبه عاطلة ، ويميل هؤلاء ميلاً خاصاً إلى حب التظاهر والتقليد الذى يتمثل فى محاولة التطيع بالعادات الاستهلاكية فى المجتمعات الصناعية بطريقة مكلفة ومظهرية ، ومايلق هؤلاء فقط هو محاولة ريجاد هوية لهم تتفق وأحد النماذج الأجنبية التى يعتبرونها أعلى مكانة . ويؤدي موقف الطبقة الادارية الممتازة إلى : " تكاثر " وزارى - سياسة تمثيل دبلوماسى " مخزية " - راتب شهرى لعضو البرلمان يوازى تدخل الفلاح فى ست سنوات - استهلاك ترفى - سيارات - ملابس - خمور - اسكان معتد - فيلات أنيقة فى أحياء تقل فيها الكثافة ممايؤدي إلى ضخامة نفقات توصيل المرافق العامة - خدم عديون ... الخ . ويعانى ميزان المدفوعات فى هذه البلاد من

الاستيراد الباهظ التكاليف لسلع أجنبية معقدة وتصدير العملات الوطنية التي ينفق منها أفراد هذه الفئة القليلة في رحلاتهم إلى الخارج ، خاصة عن طريق التحويلات المالية إلى البنوك الأجنبية ويعمد الرؤساء والوزراء الحذرين إلى تأمين أيامهم الصعبة بعمل احتياطي لهم في البنوك السويسرية وتشتري زوجاتهم فيلات على شواطئ بحيرة ليمان ، ويكفى أن نقول بأن الطبقات الموسرة في أمريكا اللاتينية تودع في البنوك الأوروبية والأمريكية (الشمالية) أكثر من ١٤ مليار دولار ، تقدي مثل هذه المواقف التي لايزعجها كثيراً الاهتمامات الوطنية ، إلى أن تجعل من الأوليغاركية التقليدية عنصراً أساسياً في الكبح بل التعطيل الكامل للتطور والتنمية الضروريين - وقد أبرز كثير من الباحثين أن " السبب الرئيسي للتخلف هو أن السلطة المفرطة للأقلية المتأثرة التي لايشغلها إلا العمل على استمرار نفوذ أفرادها مع تعطيل التقدم الاقتصادي أكثر من محاولة تشجيعه والتمسك بسوء الاستغلال الزراعي ونقص فرص العمالة ونقص المستوى التعليمي والاعلامى مع جعل تضخم الخدمات الادارية والعسكرية والشرطية كصمام أمن مؤقت واتخاذ علاقاتهم مع القوى الخارجية أداة لتأكيد سلطانهم الاقتصادي والسياسي ، ورغم ذلك فهناك علامات ظاهرة من التحول ينبغى أن نبرزها .

وتحتوى الدول والأقاليم التي مستها عمليات تحديث أقدم وأقوى - بالإضافة إلى طبقة القياديين التقليدية - على نواة لطيفة من الملاك ورؤساء المؤسسات يتميزون بنشاطهم وبعدم ركونهم إلى البطالة وتشغلهم قضايا التنمية والادارة أكثر ممايشغلهم الاحتفاظ بالمراكز التي حققوها ، وفي أمريكا اللاتينية يخرج هؤلاء الصناعيون وكبار التجار عادة من بين المهاجرين الجدد الذين لايربطهم علاقات قديمة مع الأوليغاركية التقليدية ، وهو يرتبطون في نفس الوقت بروابط مالية وثيقة مع الدول المتطورة بل يتحملون أحياناً عبء ادارة الاستثمارات الأجنبية . وكان دور هؤلاء مهماً في توطيد الصناعات التجهيزية الثقيلة ، ويحتفظون بدرجة عالية من التركيز المالى ، ففي البرازيل وفي سنة ١٩٥٥ كان هناك خمس شركات تتحكم في ٨٥ ٪ من سوق الصلب وأربع شركات تسيطر على ٧٠ ٪ من انتاج الفحم وثلاث بالنسبة لكل انتاج

الأسمنت ، وعشر بالنسبة لـ ٥٦ ٪ من مصانع القطنيات وتكونت تبعاً لمثل هذه الأمور تكتلات احتكارية مثل حلف باتيو *Trust Patio* وفي بوليفيا ومجموعة ماتارازو *Matarazzo* في البرازيل (النسيج والصناعات الغذائية ولوتارديلي *Lunardelli* (البن) والمجموعة الهندية بورلا وتاتا *Burla & Tata* (الحديد والصلب) . وكان صعود البورجوازية الصناعية محسوساً في دول كالمكسيك (مونتري جوادالجار) والبرازيل (حول ساو باولو) وعلى الإجمال كان هذا التطور ملحوظاً على وجه الخصوص في أمريكا اللاتينية على عكس الحال في أفريقيا المدارية وفي آسيا حيث تمثل "الصفوة الجديدة" دوراً أقل أهمية بالنسبة للجيش والإدارة العليا وحيث يتأكد الوضع الاجتماعي لهذه الصفوة عبر هذين الأخيرين .

٢ - الوضع الهامشي للطبقات الدنيا :

يعتبر يعتبر الخبراء المتخصصون - كما سبق أن أشرنا - أن ٤٠ ٪ تقريباً من سكان العالم الثالث يحصلون على دخل ضئيل وغير ثابت ويعيشون في ظروف سيئة للغاية ومايزالون بعيدون عن أى تقدم اقتصادي وعن مجالات الخدمات الاجتماعية وعن عمليات الارتقاء الاجتماعي .

هذه هي الحال مثلاً في الهند حيث تمثل الطبقات الدنيا نسبة تتراوح بين ٤٠ - ٥٠ ٪ من إجمالي السكان وحيث تشكل الطبقات "المتأخرة" حوالي ٢٠ - ٢٥ ٪ من إجمالي السكان . والواقع أن الوسائل التي يحدث بها هذا الوضع الهامشي متعددة ومتراكمة ويمكن أن نشير إليها كمايلي :-

- مظاهر العزلة والانفلاق في أقاليم أو مناطق أو أحياء مخدومة بطريقة سيئة ، أو غير مخدومة على الإطلاق بالمرافق العامة الأساسية : الطرق والشوارع - المياه - الكهرباء - الصحة العامة .

- استعمال محدود وثانوي للنقد وضعف التبادل التجاري بين المناطق الواسعة أو بين الطبقات الاجتماعية التي تهرص على الحصول المباشر على الحاجيات المعيشية الأساسية .

- تأخر حضري شديد حيث تحمل الأرقام نسباً مرتفعة من الأمية (عادة أكثر من ٨٠ ٪ فى الفئات العمرية الشابة) ولكن هذه الأرقام لاتعبر تماماً عن كل الحقيقة ، ففى الهند يؤدى وجود أعداد غفيرة من طلبة المدارس إلى ظاهرات خطيرة من التكاثر والإهمال تصل نسبتها إلى ٦٠ - ٧٠ ٪ بعد السنة الحادية عشرة من العمر .

- الظروف المؤسفة لهجرات الريفيين إلى المدن المزدهمة والعوارض الاجتماعية والنفسية التى تصاحبهم مثل عدم الشعور بالانتماء وعدم الاحساس بوجود العشيرة ، عدم القدرة على التكيف ، فقد المقومات الحضارية .

- حياة هشة ومهددة دائماً فى القطاعات القديمة مثل الحرف البسيطة والتجارة المحدودة الحجم وليست هذه هى حال القطاعات الأحدث وأكثر تنظيماً سواء فى الإنتاج أو التوزيع .

- مستويات منخفضة جداً من العمل ومن الدخل لاتسمح بالوصول إلى أنماط الاستهلاك التى تمارسها الطبقات الميسورة وتؤدى استحالة الوصول إلى هذا المستوى إلى تحلل فى القيم المتوارثة ممايقود أيضاً إلى احساس عام بالاحباط تفسره سلوكيات الجريمة والتعصب والثورة .

- ارتباط مستمر بين هذه الأسباب المختلفة للعزلة الاجتماعية وبين مظاهر الرفض الأخرى التى يرجع إلى اختلاف اللون والجنس والدين والثقافة والأصل القبلى . وحتى فى البلاد التى تعد - ظاهرياً - أقل ميلاً إلى العزلة الاجتماعية الجنسية مثل دول أمريكا اللاتينية تحدث فيها مثل هذه الظاهرات ، أما البرازيل فى الخمسينات فإن ١٦٦ ٪ من النساء السود كن خادمات فى مقابل ٣٦ ٪ فقط من النساء البيض ، وفى مقابل ٢٧٢ ٪ من العمال السود فى ساو باولو كان هناك ٦٧ ٪ فقط يمارسون أعمالاً حرة .

ويميز الكتاب عادة بين شكلين من الهامشية أحدهما يتعلق بسكان الريف والمدن الصغرى ، والثانى يرتبط بسكان المدن الكبرى Agglomération . وفى

الوسط الحضري ترتبط الهامشية بالمهاجرين الجدد الذين يبحثون عن العمل وعن السكن والذين تكون أعدادهم أحياناً - مع الزيادة الحضرية السريعة - كبيرة . ففي عواصم دول أمريكا اللاتينية يصل عدد السكان الذين لا يندمجون في الحياة الاجتماعية إلى الثلث - ويعيش الربع في مدن الصفيح *Bidonvilles* ويصور كثير من الباحثين بدقة مفهوم " الهامشية السكنية " في بضعة أرقام ذات دلالة خاصة ، فيعيش ٥٠ ٪ من سكان كلكتا وكنشاسا في مناطق الأكواخ وتصل هذه النسبة في مانيل ، وليما وريودي جانيرو إلى ٢٥ ٪ وتصل النسبة إلى الثلث في مدينة المكسيك وفي كاركاس . وتمثل مدينة الصفيح - التي لن نسهب في وصفها - حيث نفعل ذلك في موضع آخر - الأسقاط المكاني والاجتماعي لظاهرة الهامشية وهي تشابه في نموها وتركيبها ووظائفها جزيرة ريفية في محيط حضري مع كونها مرتبطة في نفس الوقت بالريف ارتباطاً عضوياً يضمن لها الحصول على ضروريات الحياة .

- وفي الوسط الريفي تبدو التناقضات الاجتماعية - رغم كونها أقل ظهوراً في بعض الأحيان - أكثر عنفاً مما هي في المدن - وترتكز هذه التناقضات على نظام ملكية الأرض الزراعية فتترك الفلاحين غير المالكين للأرض ووصفار الملاك والمزارعين والمساجرين في وضع هامشي أدنى وتجعلهم محاصرين بنظام اقطاعي تتسم به علاقاتهم بمالك الأرض . وتساهم ممارسة الاقتراض الربوي واتساع نقص فرص العمالة وعدم انتظام الدخل إلى اتساع الهوة فتشكل عاملاً قوياً يدفع إلى النزوح إلى المدينة حيث تستمر التناقضات ولكن بأشكال أخرى ،

٣ - محدودية الطبقات الوسطى : -

ان ظهور الطبقات المتوسطة هو النتيجة المنطقية لتطور طويل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأخذة بأسباب التحديث ، ويعتبر هذا الظهور مؤشراً حقيقياً لقياس التغيرات التي حدثت وحدود هذه التغيرات التي وأن كانت جد متفاوتة ويصعب تلخيصها أحياناً - تبدو واضحة في كل مجال ، وعلى ذلك فكما تشير حالة تونس التي وصفها جان بونسيه *J. Ponce* حيث تسير الدينامية الاجتماعية

بخطى متعثرة أو مترددة فى اتجاهات معقدة ومضطربة يمكن أن نتبين منها :-

- اتجاه عام نحو نشر التحديث *Deffusion de la Modernisation* ويتمثل ذلك فى نهضة تعليمية ملحوظة يستفيد منها ٢٠ ٪ من إجمالى السكان وتجهيزات صحية واستشفائية خاصة فى مجالس الطب الوقائى وحماية الطفولة ، وتنظيم الأسرة .. الخ .

- تفريغ للريف *Dérualisation* وتضخم فى المدن الرئيسية : حيث تضم تونس العاصمة ١٨ ٪ من مجموع السكان فى مقابل ١٢ ٪ فى ١٩٥٦ وتضاعف عدد سكانها فى خلال هذه المدة .

- نمو فى طبقتى الموظفين والعمال فى الريف كما هو فى المدينة : حيث تحول أكثر من نصف العاملين بالزراعة ليصبحوا عمالاً *Prolétariés* وتضاعفت أعداد الموظفين فى مجال الصناعة والخدمات " فان محاولة الوصول إلى أسلوب رأسمالى فى الانتاج وإلى عمالة وظيفية منتظمة تعتبر خطوة فى سبيل التقدم باعتبارها تمس جمهوراً ريفياً يعانى من نقص فرص العمل ويمارس الزراعة تحت وطأة أصحاب النفوذ والمقترضين الربويين والملاك الذين لا يوفرون فرص العمل إلا موسمياً أو وقتياً " ومع ذلك فلا زال هؤلاء العمال محدودي العدد وضعيفي الرواتب وغير مستقرين وغير منظمين .

- ظهور طبقة صغيرة من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات ذات علاقة وطيدة مع المستثمرين الأجانب ويميل هؤلاء عمداً نحو قطاعات التجارة والفندقة والعقارات أكثر من ميلهم إلى الصناعة الحديثة .

- تقوية الطبقات المتوسطة التى تشمل المثقفين والاداريين وحملة المؤهلات والموظفين الذين يشكلون " القطاع الحضرى الثالث *Citadinité Tertiaire* والذين يمكن مقارنتهم بطبقة البورجوازية الصغيرة والعلاقات بين هؤلاء وبين هامة الناس علاقات ضعيفة فهم ممزقون بين " القديم التقليدى " الأخذ فى التلاشى وبين " الحديث " غير المتناسق والخيب للآمال .

والواقع أن التحولات الملحوظة في تونس منذ عقدين تقريباً تعتبر علامة وشاهداً على التغيرات الاجتماعية التي حدثت في العالم الثالث مثل التدهور السريع في القطاع الزراعي وتضخم القطاع الثالث *Tertiaire* وتغلبت الحركات " الأفقية " (من الريف إلى المدينة) على الحركات " الرأسية " (الارتقاء الاجتماعي) ومحدودية الشواهد العملية على التصنيع .

تبدو المعرفة الاحصائية لهذه الطبقات الوسط معرفة محدودة للغاية ، لصعوبة تمييزها من بين المربك الاجتماعي الناقص والمتغير في نوال العالم الثالث . ورغم ذلك فمن المنطقي أن نشير أولاً إلى الاداريين الذين يوجدون عادة بأعداد ضخمة ويتمتعون بالاستقرار الوظيفي وبالدخول المرتفعة وبالسطة الادارية والسياسية الممتدة ويأتي بعد هؤلاء حملة المؤهلات العليا والمتوسطة الذين يعملون في القطاع الخاص والذين يكونون دائماً محدودي العدد (٤٠٠ فقط في السنغال من بين ٩٠.٠٠٠ موظف في القطاع الخاص و ٣٠.٠٠٠ في القطاع العام) وتشمل هذه الفئة أيضاً مجموعة محدودة من " غير اليدويين " أي من أصحاب المهن الحرة مثل التجار المتوسطين والصناع الصغار والمهندسين والفنيين والجامعيين وموظفي الصحافة .. الخ . وقد ارتقى كثير من هؤلاء إلى هذه المراكز بحلولهم محل الكوادر التي أتت بها الاستعمار ومحل المتخصصين الأجانب الذين لازالوا كبرى العدد نسبياً (٧٠.٠٠٠ مغترب في السنغال أي ٣٪ من موظفي الحكومة و ١٠٪ من مناصب القطاع الخاص) ، ويجب أن نفرّد أخيراً مكاناً خاصاً لعمال القطاع الصناعي الحديث الذين يصنفون في كل مكان خارج العالم الثالث ضمن طبقة البروليتاريا ولكنهم يحتلون فيه مكاناً تبعاً لاستقرارهم الوظيفي ودخولهم الأكثر ارتفاعاً من المتوسط العام وبداية تكوينهم للتنظيمات النقابية ، ونفوذهم السياسي المتزايد وفي الوسط العمالي الذي لازال محدوداً وسيء التركيب وغير مستقر ، ويأثس ، يمثل هؤلاء نوعاً من الارستقراطية العمالية المتضامنة ، تدفعهم امكانياتهم البسيطة - عن طريق الادارة أو التجارة - إلى الطبقة البورجوازية الصغيرة ، ويستتبع ميل الدولة لأن تصبح المستثمر الرئيسي وصاحب العمل الصناعي الأول توطيداً لمثل هذه الاتجاهات

كما يقوى هذا الميل من الاتجاه إلى الفردية *Individualisme* وإلى الخنوع *Sou-mission* ونظراً لاعتماد هذه الطبقات المتوسطة على التدخل الأجنبي وعلى السلطات الحكومية وعلى الطبقات المتوسطة على التدخل الأجنبي وعلى السلطات الحكومية وعلى الطبقات القيادية فإن ذلك يمنعهم من أن يكونوا كما كانت الحال في زمن الثورة الصناعية في البلاد التي تعتبر الآن متقدمة - أداة محركة للدينامية والتغير الاجتماعيين - ويعتبر كثير من الكتاب أن القلة العديدة وعدم القدرة الحالية لهذه الطبقات المتوسطة عوامل أساسية في استمرار التخلف . وعلاوة على ذلك فإن التوتر الاجتماعي يظل كامناً ، إلا في حالات استثنائية تتمثل في توجيه الاتهام للتركيب الاجتماعي ذاته . وقد يعبر عن ذلك أحياناً بانتفاضات هامشية وتلقائية (الاضرابات الجامعية - الجريمة الحضرية - الاضطرابات في الريف) ، وقد يحدث أن تكون القوات المسلحة وهي جزء من الطبقة المتوسطة تتميز بكونها ضخمة وقادرة وقد تحدث من خلالها بعض عمليات الارتقاء الاجتماعي - هي المنفذ الذي يعبر منه هذا التوتر الاجتماعي من خلال تجارب " ثورية " (بيرو - مصر - الكونغو) فيتحقق من ذلك بعض المطالب التي يصعب صياغتها .

ثالثاً - تفاوتات إقليمية حادة :

تتنوع " الثنائية " *Dualisme* التي لاحظناها على المستوي الاجتماعي بشكل مناظر في الحدة على المستوى المكاني والجغرافي وأن ما ينبغي الآن هو أن نبحث عن تفسير هذه الظاهرة ليس فقط في تفاوت الأنشطة الاقتصادية (زراعة معاشية أو زراعة تصديرية ، مناطق صناعية وتجارية ، مجتمعات حضرية) ولكن أيضاً في التفاوتات الآتية :-

- التناقضات السكانية الإقليمية : التي تتضح غالباً - باستثناء الجزر الإدارية وأقاليم الشرق الأقصى المزدهمة بالسكان - بالمقارنة بين مناطق شاسعة شبه خالية من البشر وبين نطاقات أو بقع كثيفة السكان والاستغلال ، (تحدث أوليفيه دولفوس *O. Dolfuss* عن بيرو بوصفها " تجمعات سكانية في شكل أرخبيلات ") .

- الظروف التاريخية المختلفة لاستقرار الجماعات البشرية حيث فضل الإنسان في غالبية بلدان العالم الثالث سكنى السواحل على حساب الداخل .

- النقص العام في المرافق الأساسية اللازمة لتوغل الإنسان في مكان ما والخاصة بتجهيز هذا المكان . ويبدو النقص صارخاً بالنسبة للسكك الحديدية ولصادر الطاقة بما يدع أجزاء واسعة من الأقليم بعيدة عن المسارات الاقتصادية الحيثة ويجعلها منفصلة أو مفتقرة إلى الخدمات بل ومخصصة - تبعاً لذلك - لأنماط من الاستغلال العشوائى .

يعانى الوسط الريفى - فيما عدا المناطق المخصصة للزراعة التصديرية وبعض الجيوب التعدينية - من عملية إهمال متزايدة سواء في ذلك بواسطة الشبان العاملين والمتقنين الذين يهاجرون إلى المدن ، أو التجار والصناع الذين لا يجنون في الريف الأيدى العاملة مدفوعة الأجر ، أو المخططين الذين يفضلون تكريس الجهود والأموال العامة أو الأجنبية في التصنيع وفي التعمير الحضري ، أو كبار الملاك أنفسهم الذين لا يقلقهم كثيراً أن يروا بواكير الخراب تصل إلى الريف . وبدلاً من أن تعمل مؤسسات التعمير الزراعى على تحديث الانتاج والتركيب الاقتصادى في هذه الأقاليم المتأخرة فهي تعتمد بالأحرى إلى استنزاع مناطق جديدة بتكاليف أقل ، رغم ضخامتها (مثلما هو الحال في إقليم أمازونيا بالبرازيل وفي دورل الأنديز) .

وقد تتغلغل المدن التي تلعب دور مراكز الجذب التنموية (أقطاب التنمية الجديدة *Nouveaux Pôles de Croissance*) في هذه البيئة الريفية أحياناً ، ورغم ذلك فلكون هذه الأقطاب ترتكز على نشاط اقتصادى واحد (الصناعة الثقيلة : الصناعات الحديدية التكرير - انتاج الطاقة أو السياحة الدولية أو تهيئة الموانى ..) فأنها تعجز عادة عن نشر التطور المرتقب وتعتبر هذه النويات المنعزلة مع ضخامة النزوح الريفى والتدهور الزراعى كأقطاب حقيقية للتخلف .

ونلاحظ في البلاد التي تطل على جبهة بحرية واحدة على الأقل - ومن المؤسف أن نلاحظ أنه من بين البلاد الفقيرة لاتمتلك الغالبية هذه الميزة - تركزاً في الأنشطة الحديثة على السواحل وعلى طول محاور النقل الكبرى التي تخدم ظهير

شکل رقم (۷)

الموانى الرئيسية ، وترتبط الأنشطة البنائية السائدة فى أغلب الأحيان وبطريقة واضحة مع المجتمعات الحضرية الرئيسية حيث تحتكر المدن الكبرى حسب أحجامها واتساع نفوذها كل مجالات التنمية وتصل إلى مستويات غير عادية من التركيز الديموجرافى والاقتصادى - وتلاحظ مثلاً أن مدينة داكار قد تحتوى على أكثر من ١٧ ٪ من مجموع سكان السنغال ويتزايد سكانها بمعدل يصل إلى ضعف نظيره بالنسبة لمجموع سكان البلاد وتحتكر هذه المدينة من ناحية أخرى ٦٦ ٪ من الموظفين و٤٧ ٪ من الحرفيين و٥٢ ٪ من الأطباء و٦٠ ٪ من طلبة المدارس الثانوية ، ويشمل الاقليم الحضرى لمدينة نيروبي (كينيا) ٤ ٪ من السكان ولكنه يمتلك ٤٠ ٪ من الدخل القومى ، وكان اقليم ساو باولو الحضرى ذا وزن خاص فى البرازيل فى مقابل ١٩ ٪ من جملة السكان يعيشون فى هذا الاقليم كان هناك ٣٧ ٪ من العاملين فى قطاع الصناعة والحرف و٢٧ ٪ من العاملين فى قطاع التجارة والخدمات و٧٦ ٪ من العاملين فى الصناعات الميكانيكية والكهربائية و٤٢ ٪ من الأرصدة البنكية و٤٣ ٪ من جملة السيارات الصالحة للسير .

رغم ضالة المقاييس فإنها تشير بالفعل إلى تناقضات أكثر عمقاً مما هو موجود فى البلاد الصناعية وعلى سبيل المثال قبل المقارنة بفرنسا التى تصل فيها الفروق الإقليمية لمتوسط الدخل إلى نسبة أقل من ١ : ٢ ، تصل هذه الفروق فى المكسيك إلى نسبة ١ : ٦ (أقل من ٢٠٠ دولار فى ولاية تشياباس وأكثر من ١١٠٠ فى ولاية مكسيكو) ، وإلى ١ : ٨ فى البرازيل بين اقليم ريو دى جانيرو وولاية مارانها ، وإلى ١ : ١٠ فى السنغال ، وإلى ١ : ١٢ فى كينيا . ويزيد النمو المتراكم فى المدن الكبرى إلى اتساع الهوة بين الأقاليم بدلاً من أن يسد هذه الهوة . فحيثما يصل نمو المدينة إلى سرعة معينة تعتمد المدينة على مدينة مثلها أكثر من اعتمادها على الاقليم . ومن المؤكد أن المدن الأفريقية تمثل من بعض النواحي واجهة زجاجية لحضارة معينة .. ولكنها تبدو غريبة على أفريقيا ذاتها .

(أبعاً: التنمية الاقتصادية وتضييق التفاوت :-

تجمع نتائج الدراسات " المخلصة " عن العالم الثالث على ابراز ملاحظة تدعو

إلى القلق ، ذلك أن عمليات انماء الدخل القومي على سرعتها وإيجابيتها ليست مصحوبة (دائماً) بتحسين عام فى مستوى المعيشة أو بانقاص متدرج للاختلافات الكثيرة . ولكنها تؤدي بالأحرى إلى تعميق التناقضات الإقليمية والاجتماعية ، والنتيجة هى مزيد من الغنى للأغنياء ومزيد من الفقر للفقراء : ففي خلال الفترة بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ازداد نصيب فئة الـ ٥ ٪ الأكثر غنى من ٢٩ - ٣٨ ٪ بينما تناقص نصيب فئة الـ ٤٠ ٪ الأكثر فقراً من ١٠ - ٨ ٪ وفى المكسيك تزايد نصيب الـ ١٠ ٪ الأكثر غنى من ٤٩ - ٥٠ ٪ بينما انخفض نصيب الـ ٤٠ ٪ الأكثر فقراً من ١٤ - ١١ ٪ وتناقص نصيب الـ ٢٠ ٪ الأكثر بوساً من ٦ - ٤ ٪ . وقد لوحظت هذه الظاهرة على المستوى الرسمى كما أشار إليها رئيس المكسيك السابق بقوله (كان هذا العقد بالنسبة لمعظم شعوبنا يمثل فترة من الهامشية المتزايدة .. فان أعداد العاطلين والأمينين كان أعلى من نظيره منذ عشر سنوات مضت) .. وكذلك لاحظ رئيس جمهورية كوت ديفوار أن (التفاوت فى الدخل يتزايد والهوة التى هى دائماً واسعة - التى تفصل بين من يقومون على أمر التنمية ومن يستفيدون منها فقط أصبحت حقيقة مقلقة فى مركباتنا الاجتماعية) ، ومن الملاحظ أن هذين البلدين (المكسيك وكوت ديفوار) قد شهدا تنمية اقتصادية سريعة وصفت فى بعض الأحيان بكونها " معجزة " وأدت إلى تزايد مستمر كما حققت تزايداً فى الانتاج الصناعى وصلنت نسبته إلى ٨٤ ٪ و ١٥ ٪ ولكن البطالة سارت أيضاً على نفس الخطى فى طريق الزيادة حيث وصل عدد العاطلين كلياً أو جزئياً فى المكسيك إلى ٨ مره مليون أى نسبة ٤٤ ٪ من إجمالى أعداد السكان النشطين كما يعيش ١٢ ٪ من العاطلين كلياً فى مدن كوت ديفوار . وهناك حالات أخرى عديدة لحالة " النمو بون تنمية " وصفت بأقلام عديدة من مصر والبرازيل والهند وتنزانيا . وحتى يمكن تفسير مثل هذه الظواهر ينبغى أ نميز بين مستويين من ردود الأفعال :-

(أ) الاعتراف بمؤشر اجتماعى مشترك بين كل حالات الاقتصاد الليبرالى يجعل من التفاوتات *Inégalités* حافزاً ونتاجاً عادياً للتمويل ويعتمد هذا الأخير على سرعة زيادة التفاوتات وقد ميز مكتب العمل الدولى على هذا الأساس ثلاث مجموعات من الدول :-

- دول تتميز بكون متوسط الناتج فيها بالنسبة للفرد يصل إلى أقل من ١٠٠ دولار (بورما - بنين - تشاد ..) ومن ثم فالفرق في الدخل تبدو طفيفة .

- يصل التفاوت إلى أقصاه في مجموعة الدول التي يتراوح فيها متوسط الناتج للفرد بين ٢٠٠ - ٥٠٠ دولار (البرازيل - العراق - جامايكا - لبنان - المكسيك - بيرو ..) .

- تعود مستويات التفاوت إلى تناقصها بزيادة متوسط الدخل وذلك في البلاد التي يتراوح فيها هذا المتوسط بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار ، (الأرجنتين - اليونان - فنزويلا) وتتزايد هذه الظاهرة في البلدان المتطورة .

(ب) وضع خاص بالدول المتخلفة - التي يجب أن تبحث عن الاستثمارات الأجنبية الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي ولاتستطيع اذن الاستفادة من هذه الاستثمارات : من استخداماتها أو من نتائجها ، إلا في أضيق الحدود (وهي البلاد التي سبق ذكرها مثل البرازيل - المكسيك - كوت ديفوار - تونس والتي استعانت أكثر من أي دول أخرى برأس المال الأجنبي) والواقع أن النظم الضريبية العاجزة أو المترددة والمركزة في هذه البلاد على فرض ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك لاتشكل اضافة مهمة إلى المساواة بين الدخل مثلما تفعل الضرائب المفروضة على الدخل في البلدان المتطورة . وتنبغى الإشارة أخيراً إلى أن معدلات النمو تعتبر عادة مقياساً للنجاح ومن ثم يقضى بكل شيء في سبيل تحقيق التقدم وهو أمر يقضى في خطوة تالية إلى أهداف الخطة من نواحي توفير العمالة الكاملة والتسوية بين الدخل ويذكر بعض الباحثين أن الآخرين يفكرون في أنه حينما تصل الفاقة إلى مستوى معين فإن محاربتة على كل الجبهات يجب أن تكون الهدف الأساسي للتنمية حتى ولو كان على حساب البطء الشديد في النمو الشامل وهذا هو الاتجاه الذي سارت فيه بعض التجارب مثل تجربة الصين وكوريا الشمالية وكوبا وقد أثبتت هذه التجارب أن النمو والعدالة الاجتماعية لم يكونا بالضرورة منفصلين طالما كانت البنيات الأساسية والوصاية الأجنبية موضع اعادة نظر .

الباب الثالث

مقدم التوازن الاقتصادي

- الفصل السادس : الزراعة المعاشية وتطورها .
- الفصل السابع : التخصص في التصدير .
- الفصل الثامن : تقويم ومشاكل : محاولات الحل .
- الفصل التاسع : طموحات التصنيع وصعوباته .
- الفصل العاشر : التحضر : محصلة متناقضة .

الفصل السادس

الزراعة المعاشية وتطورها

أولاً : تنوع وضع الأنظمة المعاشية التقليدية .

ثانياً : الانفتاح التجاري .

الفصل السادس

الزراعة المعاشية وتطورها

تتمثل في البلدان النامية نماذج متنوعة للزراعة ويظهر التعارض بين الزراعة التقليدية المعاشية التي تمثلها أنظمة تقليدية كزراعة الحريق أو زراعة الأرض المغمورة (الأرز) ، وبين زراعة التصدير أو العلمية ، تتمثل بالمزارع العلمية الكبيرة *La plantation* والتي تنوعت كثيراً في الوقت الحاضر ، بين هذين المثالين تطورت كل أشكال الانتاج في العالم ممثلة في الانتقال من زراعة الاكتفاء الذاتي المعاشية ، إلى الزراعة التجارية . وهذه الأخيرة يمكن أن تكون زراعة محلية أو اقليمية أو وطنية . وسوف يلقي الفصلين التاليين الضوء على هذه التحولات ، وسوف يكون البدء بفصل يختص بتقويم وتحليل المحاولات التي هدفت إلى وضع الحلول لمشاكل الزراعة في البلدان النامية .

أولاً : تنوع وضعف الانتماء المعاشية التقليدية : =

يعيش العاملون حالة اكتفاء ذاتي ، لم يبق منها سوى في بعض المناطق النادرة من الأرض : في الغابة الأمازونية ، في غينيا الجديدة ، وفي أفريقيا المدارية . مع ذلك إذا أدخلنا في هذه المجموعة أنماط الانتاج التي يكون فيها الفائض بسيطاً ، لوجدناها تمتد على الجزء الأكبر من أفريقيا وآسيا المدارية وبنون المدارية وأمريكا اللاتينية .

ومن خلال نماذج الانتاج المتنوع : تنوع في التنمية الزراعية ، تنوع في درجة تنظيم الأرض وما عليها من السكان ، لانجد سوى بعض النماذج الخاصة التي تنطبق عليها الموصفات .

١ - زراعة الحريق المتنقلة :

وصف بعض الباحثين الزراعة المميزة للبلدان المدارية بكونها تقوم على الحقول المؤقتة ، الذى يستصلح بشكل عام ، ثم ينظف بواسطة النار ، ويذر أو غرس المحاصيل مباشرة ، أو بعد تسوية سطحية التربة لمدة سنة أو ثلاث سنوات متعاقبة ، ثم يترك بوراً لمدة تتراوح بين ١٠ - ٢٠ سنة أو حتى ٢٥ سنة ، تعود بعدها الخصوبة للأرض خلال تكاثر النبات الطبيعى عليها ، أما جنى الثمار ، فيمثل فى الغالب نشاطاً تكملياً ، يتم خلاله الاستفادة من ثمار الأشجار الطبيعية المتبقية فى الحقول بعد المرور السريع للنيران ، أو تلك الموجودة فى المناطق غير المزروعة . ويوجد الحقول المؤقتة المحروقة فى أغلب البلدان المتخلفة المدارية ويأخذ أسماء محلية : لوجان *Lougan* فى أفريقيا المدارية ، ولادنج *Ladang* فى أنونيسيا ، وراى *Ray* فى لاوس ، وميلبا *Milpa* فى المكسيك ، وكونيكو *Conuco* فى فنزويلا . وقد كان هذا النوع من الزراعة شائعاً فى أوروبا فى القرن التاسع عشر إذ كان يحرق العشب على حدود الغابات فى أوروبا الوسطى ، واستمر الحال إلى وقت متأخر فى أوروبا المتوسطية الفقيرة (الجبال الوسطى والجنوبية فى البرتغال مثلاً) .

وتتعدد تبعات هذا النمط الانتاجى ويبدو المنظر الريفى مشوشاً بسبب هذه الحقول ذات الشكل غير المنتظم والحدود غير الواضحة ، وعندما تصبح الحقول بعيدة جداً ، تنتقل القرى ، إذا لم يتم اللجوء لسكن مؤقت يشغل فى وقت العمل الزراعى ، وفى هذه الحقول المؤقتة ، فإن الملكية الخاصة غير معروفة ، فالأرض هى من حق المجموعة . وهناك مسؤول خاص عن الأرض يمكن تمييزه عن رئيس الجماعة فهو الذى يمنح حق الانتفاع بالأرض للعائلات .

أن مثل هذا النمط الزراعى لا يقدم سوى انتاج متواضع لا يسمح بتغذية إلا عدد قليل من السكان . وتظهر دورة مكونة من سنة زراعة و ٢٤ سنة بور ، فإن السطح المحسود يمثل ٤ ٪ من المساحة القابلة للزراعة ، ويسمح بكثافة ١٢ شخصاً / كم^٢ . عند الهانوثو *Hanunoo* الذين يشغلون جزيرة فى الفلبين ، تصل الكثافة إلى ٣٠ شخصاً / كم^٢ ، فى دورة زراعية من ١٢ سنة ، كما لوحظ فى بعض الحالات أن الكثافات تصل إلى ٥٠ شخصاً / كم^٢ .

وتحقق زراعة الحريق المتنقلة توازن هش بين طبيعة لم تتم السيطرة عليها بشكل جيد ، ومجموعة بشرية مرغمة على حياة بائسة ويكمن ضعفها الأساسى فى عدم قدرتها على الاحتفاظ بخصوبة التربة ، فالرماد الناتج عن الاحتراق عند استصلاحها السنوى ، يكون فى أغلب الحالات العنصر المخصب الوحيد الذى يقدم للأرض .

ومن أجل التعرف على الصورة التى قدمناها آنفاً ، يجب أن نلاحظ أنه لا يتم اللجوء إلى النار مباشرة فى مناطق الغابات الكثيفة ، وإنما لابد من قطع الجزء الأكبر من النباتات ، وتزرع هنا أنواع من الدرنات (مانيوك ، تيام *Igname* ، تاروس *Taros*) التى تتفوق على زراعة الحبوب ، أما فى الحقول التى قامت على أثر احراق السافانا والغابات الجافة فتسود زراعة الحبوب (وخاصة الذرة والسرغو *Sorgho*) وفى كل هذه الحقول تكون النار هى العنصر الأساسى فى استصلاح الأرض كما تكون ضرورية لتسوية الأرض وإزالة الجنور والسيقان .

٢ - أشكال التغير فى الزراعة (أمثلة أفريقية) : -

من الشائع أن تخطط زراعة الحريق المتنقلة مع أنماط أكثر تعقيداً . وقد تم دراسة أفريقيا الغربية بعناية من قبل مجموعة من المهندسين الزراعيين والجغرافيين وعلماء الأجناس الفرنسيين والانجليز ، مقدمين العديد من الأمثلة عن هذه الأشكال من التحول نحو الزراعة المستقرة بشكل دائم : -

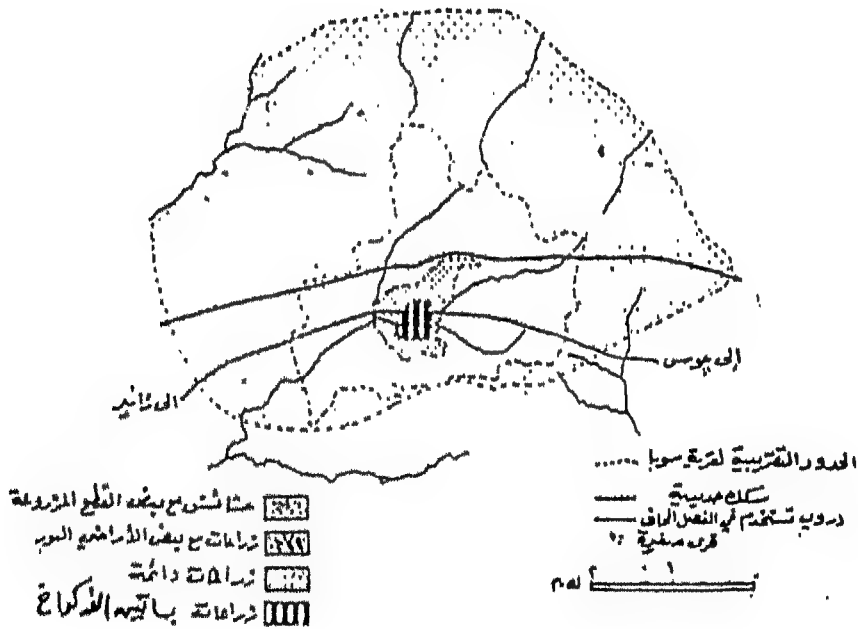
(١) أنظمة النطاقات ذات المركز المشترك : تختلف الأراضي المزروعة من قبل الجماعة من حيث النطاقات ذات المركز المشترك ، وهو نموذج بسيط يختلط مع الحقول البدائية فى حالة الراحة الطويلة ، ويظهر نطاق من بساتين الاكواخ *Jardins de Case* شبه المستمر ، ويكون نواة مزروعة بشكل دائم من قبل النساء فى الغالب ، وتتجدد خصوبة الأرض هنا من خلال تقديم النفايات المنزلية وفضلات الحيوانات الصغيرة .

وتم وصف نظام النطاقات الثلاثة فى مالى ، وفى مناطق السافانا فى شمالى

كوت دوفوار ، وفي بوركينا فاسو ، وفي بوروندي .. الخ ، ان نطاق حدائق الاكواخ ،
الذى يشكل العنصر المركزى ، يلتقى معه حزام من الحقول المزروعة كل سنة ، أو مع
فترة راحة قصيرة (زراعة ١ - ٢ - ٣ سنة) وحقول مؤقتة .

وتوجد أمثلة عن أنظمة ذات أربع نطاقات Auréoles مرتبة إما حول قرية
كما فى الحالة السابقة (مثال بلاد هانسا فى نيجيريا ، أو حول سكن العائلة الأبوى
القديم كما فى منطقة واجانوجو Ouagadougou وكل نطاق منها يتلقى قليلاً
من الأسمدة ويترك للراحة مدة أطول من النطاق الواقع إلى الداخل أكثر (انظر
شكل ٨) .

استغلال الأرض فى قرية سوسا (بنيجيريا)



شكل رقم (٨)

والحقيقة أن العنصر المتميز في هذا التنظيم ، يكمن في النطاقات المتوسطة حيث تجدد الخصوبة بأسمدة أعدت بأشكال مختلفة : سماد المزرعة (خليط من بقايا عضوية ومواد معدنية مختمرة) سماد محضر من بقايا منزلية ، أو سماد من بقايا الحيوانات . وعلى الرغم من كل هذا ، فإن ما ذكر من بقايا ليست كافية في أغلب الأحوال . وكثيراً ما توجد حقول قديمة استهلكت بين بساتين الأكواخ والحقول الدائمة .

(ب) زراعة السيرير : *L'agriculture Sérère*

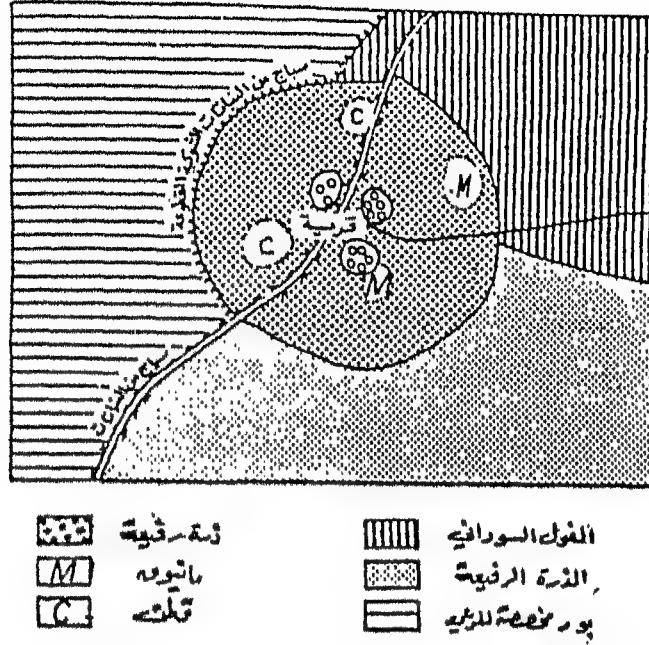
ان تكامل تربية الحيوان مع الزراعة يقود في بعض الحالات إلى إزالة شبه كاملة للحقول المؤقتة . فسيرير السنغال تعطي مثلاً جيداً لهذا الشكل المتطور .

فالنطاق الأوسط (زراعة الأكواخ) تحتله قطع صغيرة من الأرض مخصصة للمنازل ، وتنتج فيها الذرة الرفيعة كل سنة مع قليل من القطن والمانيوق . أما النطاق الثاني فيتضمن الحقول الدائمة ، وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام شعاعية ، تتابع فيها الذرة الرفيعة ، والفول السوداني (زراعة تجارية أدخلت منذ زمن بعيد في النظام الغذائي للسيرير) ، وتكون الأرض التي تترك بوراً معزولة بواسطة سياج متحرك ، ترعى فيها الحيوانات ، وإن كانت هذه ترعى في القطاعين الآخرين بعد جنى المحاصيل . وتصان الخصوبة بواسطة أشجار خاصة تنشر في الحقول ولها خاصية إعادة الأتوت إلى التربة ، حيث يستفاد من فصولها وأوراقها كغذاء للابقار . (انظر شكل ٩) .

وتتفق هذه الزراعة ، والتي أصبحت كثيفة ، مع كثافة سكانية تصل إلى ٥٠ - ٦٠ شخص / كم^٢ ، وهي تشبه كثيراً نظام حقول القمح الذي كان ينتشر في أوروبا حتى الثورة الزراعية في نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر .

وتظهر هذه الأنظمة الزراعية الكثيفة (مثل دوجون *Dogons*) في مالي (وباميليكي *Bamilékés*) في الكاميرون ، وجزيرة أوكارا *Ukara* ، هي أقل ندرة وانتشاراً .

نظام زراعة السجير (السنغال)



شكل رقم (٩)

٣ - زراعة الارز في آسيا الموسمية : ..

توجد في اسيا الموسمية أكثر الأمثلة انتشاراً للزراعات التقليدية الكثيفة ، مستغلة الأرض بشكل دائم من ناحيتي المكان والزمان . وأصبحت اليوم تقليدية في دلتا التونكين حيث ترتفع الكثافات السكانية إلى ٥٠٠ شخص / كم^٢ بشكل عادي ، وتتجاوز أحياناً ١٥٠٠ شخص / كم^٢ .

تستغل جميع الأراضي بشكل كامل تقريباً : غابات ، أراضي البور ، المراعي ، ولا توجد المراعي الطبيعية إلا فوق فواصل الحقول (اللحف) ، والتلال

والهضاب المحيطة بالسهول . أما القرى ذاتها فقد أبعدت مع حدائقها إلى قمم التلال والمرتفعات ، أما خارج هذه المرتفعات فتمتد حقول الأرز ، والتي لا تتجاوز مساحة كل منها بضعة أفدنة .

ويفترض هذا النظام المتكامل التحكم بالمياه ، إنما هو نتيجة عمل مشترك تكامل خلال قرون ، وتحقق تحت ظل سلطة تتجاوز نطاق الجماعات القروية ، وخاصة بالنسبة لتنظيم السدود والحواجز المحاذية للأنهار ذات الفيضانات المدمرة . يمكن الحصول هنا على محصولين أو ثلاثة في السنة في المناطق ذات الارتفاع المتوسط في الدلتاوات ، والتي لاتصاب بالغرق في فصل الأمطار ، ويمكنها الحصول على المياه في فصل الجفاف وانخفاض مستوى الماء .

وتستند الزراعة هنا على تقنية معقدة وعلى كمية ضخمة من العمل : تحضير الأرض بواسطة الحراثة ، والتمشييط المتكرر في المشاتل ثم في المزارع ، ونقل الشتلات على شكل مجموعات مكونة من ٣ - ٤ شتلات ، والاحتفاظ بالماء على مستوى معين بواسطة أنوات مناسبة وإن كانت ذات مردود ضعيف ، كالسواقي ، والشادوف ، أو مجرد السطول ، وحصاد بالمنجل ، ويتم هذا ٢ - ٣ مرات في السنة عندما يكون ذلك ممكناً . ويحتاج اتمام العمل إلى (٦٠٠) يوم عمل للهكتار الواحد بالسنة من أجل محصول من ٣٠ - ٤٠ كنتال / هكتار ^(١) ، عندما يعتمد إلى زراعة الأرض مرتين متتاليتين . وتبلغ انتاجية العامل (حاصل الانتاج / العمل المبدول) في كل الحالات أقل من الانتاجية في الأنظمة الواسعة .

يستخدم الثور والجاموس فقط للحراثة والتسوية . وقد تناقص هذا الحيوان الضخم ، الذي لا يوجد له مرعى ، إلى الحد الأدنى ، وبذلك أصبحت الأسمدة الحيوانية نادرة . ولابد من إضافة السماد الطبيعي إلى المشاتل بعناية (سماد حيواني أو إنساني) ، أما المزرعة فلا تتلقى إلا الطمي المجروف في المستنقعات

(١) الكنتال في الفرنسية بما يساوي ١٠٠ كجم وتذكر المعاجم أن الكنتال تعريب لكلمة قنطار العربية . ويقابل الهكتار ١٠٠٠٠ متر مربع . المغرب .

والسواقي أو الأرزاق المدفونة وهي خضراء ، ومع عدم كفايته فإن هذا السماد يؤمن مع ذلك استمرار المحاصيل .

وتتطلب الزراعة المستقرة تنظيمًا دقيقاً للأراضي الزراعية ، وتترافق زراعة الأرز مع الملكية الخاصة والاستغلال الفردي ، وأحياناً تستغل بشكل غير مباشر (الإيجار أو المزارعة) ، أما الأمور السلبية الأخرى لهذا النظام فتعود إلى هقيق المساحة المستثمرة ، وإلى التبعية الشديدة للمستثمر بالمالك والمرابى .

وهناك بعض الفروق فى هذه الزراعة ، فمزرعة الأرز الآسيوية ليست كثيفة فى كل مكان . ونجد مايمثل الزراعة فى دلتا التونكين فى (بورما) (حوض مندلاى) وفى تايلاند الشمالية ، وفى جاوه ، وفى بالى *Bali* ، حيث تشتت مزارع الأرز المدرجة . أما فى كمبوديا ، كما فى الشمال الشرقى من تايلاند ، وفى ماليزيا ، وفى الشمال الشرقى من الهند ، نجد زراعة الأرز الأكثر انتشاراً هى الزراعة التى تعتمد على مياه الأمطار ، وأحياناً على الفيضانات المنتظمة ، حيث تتطلب عملاً أقل (٦٠ - ٧٠ يوماً / هكتار فى السنة) ، ولا تعطى إلا مردوداً ضعيفاً (١٠ - ١٥ كنتال / هكتار) . وتعود إلى هذا النمط أغلب زراعات الأرز الغذائية خارج آسيا .

٤ - تربية الحيوانات :-

وحتى فى أنظمة الانتاج الزراعى الأكثر كثافة والمذكورة سابقاً ، فقد بينا ضعف تقنية تخصيص الأرض ، فى الوقت الذى يقل فيه استهلاك الأسمدة الصناعية ، فالاشتراك المحنود بين الزراعة وتربية الحيوان يمكن أن يحل المشكلة . لكن الغالب أن تكون تربية الحيوان عبارة عن نشاط جانبي ، هذا ان لم يكن منفصلاً عن الزراعة .

ترافق الهجرات البشرية القطعان للبحث عن المراعى من خلال البداوة والتنقل وقد تكون هذه التنقلات دورية (مثل الرعاة القاطنين على أطراف الصحارى ، الذين يمضون فصل الجفاف على أطراف الصحارى والفصل الرطب فى الصحارى . مثل الأطراف الشمالية والجنوبية للصحراء الكبرى الإفريقية) . كذلك الرعاة الجبليون

الذين يلجأون إلى التدرج في الارتفاع للاستفادة من الشروط المناسبة حسب الفصول : (مثال جبال آسيا الوسطى) . ويمكن أن تكون التفاعلات غير دورية ، في وسط الصحارى ، حيث تكون الأمطار ذاتها غير منتظمة .

ويبدو الدور الاقتصادي للحيوان عند هؤلاء البدو ضعيف " فهو ليس رأسماً لاستثماره وتنميته ، ولكنه قبل كل شيء علامة الغنى التي يجب تأملها والعمل على جعل الجيران الأقل غنى يتأملونها ، وهو أداة للدخار فيجب زيادة عدد القطيع لاقتله أو بيعه " . فجماعات البول *Peul* والطوارق لا تتبع عادة الحيوان إلا من أجل دفع الضرائب ، ولا يذبح إلا من أجل الاحتفال بالعيد أو الزواج مثلاً ، أما الموارد الناتجة عن الحيوان (حليب ، جلود ومنتجات جلدية) فتكون مادة لتجارة القوافل ، أو تتم مبادلتها بالمنتجات الزراعية الناتجة من الواحات (تمر) أو المقايضة بمواد أخرى . ولكن هذا النمط من الحياة يشهد اليوم تدهوراً واضحاً ، إذ استقر عدد كبير من البدو ، أما بالنسبة لبدو الصحارى ، فإن هذا التحول ناتج عن مزاحمة السيارات الشاحنة للقوافل ، وسيادة الأمن في الصحراء ، أما بالنسبة لبدو الأطراف فإن التحول ناجم عن مزاحمة المزارعين الذين يستولون على الأراضي الرعوية . وأخيراً أنه نتيجة رغبة السلطات الادارية في السيطرة على هؤلاء السكان المتنقلين من الناحية الضرائبية بشكل خاص ،

وهناك شكل آخر من أشكال التحول ، وهو الانتقال إلى مرحلة شبه البداوة *Semi - Nomadisme* ، وهذه المرحلة ليست خطوة لتراجع البداوة ، انها تتميز بوجود سكن مستمر ، وأراضي زراعية ، يتفق جزء من السنة للعمل فيها ، تنتقل قبائل البول *Peul* في جنوب الصحراء الكبرى ، على مسافات قصيرة في حدود (٢٠ - ٣٠ كم) ويشعلون النار في الأدغال من أجل أن تنمو مكانها الأعشاب الطرية في نهاية فصل الجفاف (وهم مسئولون عن امتداد السافانا الافريقية أكثر من أصحاب الزراعات المتنقلة .. ويقومون بزراعات بسيطة) ، وقاد تناقص أراضي التجوال ، وانهاك المراعى إلى التحول نحو الاستقرار .

وقد فرضت البداوة وشبه البداوة الانفصال الكلى تقريباً بين الزراعة وتربية الحيوان ، وتتمثل العلاقات مع الفلاحين ، عدا تبادل المنتجات الكمالية ، باتفاقيات الرعى وعقود تربية الحيوان .

وإذا وجدت الماشية أحياناً كما فى الحالات السابقة ، فإنها تكون بالنسبة للمزارعين مصدراً للتفاخر والمباهاة ، ويمكنها أن تلعب دوراً ثانوياً كمصدر للتسميد ، ويوضح ذلك سلوك قبائل الديولا *Diola* فى باس - كازامانس *Basse - Casa-mance* الذين لا يعرفون كيف يعتنون بحيواناتهم ، عملياً ، فإنهم يتمتعون عن حلب أبقارهم ، فالحيوان بالنسبة لهم لا يوجد إلا من أجل سببين : انتاج السماد الطبيعي الذى تحتاجه الحقول ومزارع الأرز ، ثم استخدامها للأضاحى الدينية وإظهار غنى ملاكها . ولم تتغير هذه الأغراض من تربية الحيوان حتى اليوم . ويلاحظ أن تربية الحيوان أصبحت تعود بغائدة أفضل منذ بدأ الديولا *Diola* الاعتماد على رعاها من قبائل البول *Peul* لرعاية قطعان جماعية كبيرة .

أما فى آسيا ، فإن عدم فائدة القطيع الهندى هى فى الغالب مضرب المثل ، ولتوضيح ذلك نذكر : وجود أكبر قطيع أبقار فى العالم (١٧٧ مليون مقابل ١١٨ مليون فى الولايات المتحدة ، و ١٠٢ مليون فى الاتحاد السوفيتى "سابقاً") ليس نتيجة للمعتقدات الدينية فقط (منع ذبح واستهلاك اللحم) ، فالأبقار ضرورية لأعمال الحقول ، والرعى ، ونقل البضائع الثقيلة ، بينما ليس لها فائدة فى مجال التسميد . وبالمقابل ، فنظراً لندرة الغابات (وهى مسؤولة جزئياً عن هذه الندرة ، فإن روث الأبقار المجفف يستخدم كوقود لطهى الأغذية) .

ويعد المزارعون فى الشرق الأقصى أن تربية الحيوان فى مزارع الأرز شراً لا بد منه ، لأنه ينتج السماد الضرورى لتهيئة المزارع ، وهى شر من جهة أخرى لأن الحيوان يحتاج إلى جزء من الحبوب لتربيته ، والتى يحتاج إليها الفلاح الذى لا يملك فائضاً ، بل يعانى من سوء التغذية ، وإن كان يستفيد عرضياً من بعض الكماليات الزهيدة من الحليب .

وتقل الحالات التى تجتمع فيها تربية الحيوان من الزراعة بل هى نادرة فى البلدان النامية . وتربية الحيوان عند جماعات السيرير *Sérères* تعد مثلاً فى هذا المجال . ولكن حتى فى هذه الحالة ، فإن غياب زراعة الأعلاف الخضراء لم يساعد على التخلص من الأرض البور . ان هذه المرحلة التى لازمت الثورة الزراعية ، تصلح كمقدمة ومرافق للثورة الصناعية فى أوربا لم يتم تجاوزها بعد فى بلدان العالم الثالث ماعدا بعض المناطق أو المزارع النادرة .

والخلاصة ، إذا كان ليس صحيحاً أن لا نرى فى البلدان المتخلفة إلا " تربية الحيوان العاطفية *Élevages Sentimentaux* أو الادخارية *Thésaurisation* " فليس صحيحاً أيضاً أن قطعاناً هامة لا يستفاد منها إلا بشكل هزيل فى الأنظمة المعاشية التقليدية .

مع الأخذ بكل الاعتبارات ، فإن المعايير الرئيسية التى يمكن استخراجها من هذا العرض لأهم أشكال الزراعات المعاشية هى العجز والتبذير . العجز عن الانتاج الكافى لمجموع السكان الذين يزدادون ، بمقادير تم ايرادها سابقاً ، تبديد فى الأرض ، لأنها لم تستغل بكاملها ، وأنهكت بصورة مبكرة ، تبذير فى الماء باستعمال وسائل الرى التقليدية ، تبذير بالأيدي العاملة المتعطلة خلال جزء كبير من السنة ، عدم القدرة على حفظ المحاصيل : فقبل الحصاد كانت الفئران تدمر ١٥ - ٢٠ ٪ من مزارع الأرز فى أندونيسيا . كذلك عدم القدرة على حفظ المحاصيل التى تم تخزينها بصعوبة : عفونة ، حشرات وقوارض تلتهم من المحصول جزءاً ليس باليسير كان ضرورياً لاستهلاك الناس ، فالجوع باق اذن ، وهو حقيقة يومية .

ثانياً: الانفتاح التجارى :-

تنتشر الزراعات المخصصة للبيع وتبدو ظاهرة تسير نحو التعميم فى الأنظمة الانتاجية حتى أكثرها قدماً . فالأمر يخص زراعات أقيمت بهدف التصدير أو من أجل الدخول إلى أسواق قريبة . وليس من الضروري أن تسود هذه الزراعات فى المزارع الكبيرة ، بل يمكن أن تنتج فى الزراعات المختلطة *La Polyculture* الغذائية

التقليدية ، ولاتتطلب اللجوء إلى الأيدي العاملة للمأجورة . وهكذا ، من خلال هذه القرائن يمكن أن نقيم الحاجز بين الزراعة المتوجهة بشكل واسع إلى السوق والمزارع الصغيرة المحلية

١ - النشأة الأولى اجبارية وموجهة :-

تعود الأصول الأولى تاريخياً إلى إدخال عدد لا بأس به من الزراعات التجارية تحت ضغط الادارات الاستعمارية ، سواء بادعاء اقامة المشاريع الكبيرة للمبادلات مع الأسواق الخارجية ، سواء بادعاء أسباب اقتصادية أو اجتماعية .

(١) **الزراعات الإجبارية** : أدخلت الأمثلة عن الزراعات الجبرية من قبل الادارات الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (وأحياناً قبل ذلك) بصورة ليست قليلة . وتعطي أندونيسيا مثلاً واضحاً لمختلف وسائل ادخال الزراعات الاجبارية ، حيث تم ذلك تحت ظل الاحتلال ، لقد طبق البرتغاليون منذ القرن السادس عشر ماسمى : " قاعدتان من ذهب *Les 2 Regles d'or* " وهما القاعدتان اللتان كانتا مطبقتين من قبل الهولنديين اعتباراً من عام ١٦٠٢ ، تاريخ تكوين شركة الهند الشرقية . وتشمل هاتان القاعدتان :-

١ - فرض دفع بعض الأطنان من منتجات زراعية محددة اعتماداً على القوة العسكرية وسلطة الأمراء المحليين أو الشركاء .

٢ - تحتكر السلطة الاستعمارية شراء تلك الشركة المشهورة ، كان المنديون يفرضون تجارياً ، وتدرجياً ، وبالقوة ، الوجود الهولندي في الحياة الاقتصادية وقد أصبح الأمراء متعهدين للزراعات ، بينما أصبحت شعوبهم خاضعة للشركات .

وقد وافقت الحكومة الهولندية على أن تتابع الشركة سياستها ذلك حتى عام ١٨٧٠ ، حيث تغير النظام لفائدة المصالح الخاصة .

أما من حيث نجاح النظام بالنسبة للقوة الاستعمارية ، فقد وصل إلى

الازدهار من خلال الأنظمة التي طبقها *Van Den Bosch* " فان بوش " حاكم الهند الهولندية ، ثم وزير المستعمرات للفترة من ١٨٣٠ إلى ١٨٣٥ . وتم خلال ذلك الحصول إلى اقتطاعات على شكل ضريبة مفروضة على المحاصيل ، كما كانت تتم مصادرة الأرض وأعمال السخرة في جاوة ، وغربي سومطرة ، وشمالى سيليبس ، فكل قرية يجب أن تتنازل عن خمس أراضيها السهلية ، كما يجب على الأهالى أن يقدموا خمس عملهم سخرة . وقد تم ادخال زراعات جديدة بشكل اجبارى (قصب السكر ، البن ، النيلة ، التبغ ، الشاي ، وأشجار الكينا) فى نظام الزراعات المعاشية التقليدية وإيجاد مزارع الدولة ، التى انتقلت فى عام ١٨٧٠ ، إلى الملكية الخاصة . وقد أدخلت شجرة الكاكاو إلى كوت بوفوار عام ١٩١٢ ، وشجيرة القطن إلى تشاد عام ١٩٢٥ ، اعتماداً على نفس الأساليب .

وقد كان هناك تآرجح تاريخى بين تفوق سلطة التجار على سلطة الاداريين أو العكس . ويوضح مثال أندونيسيا الضغط الذى تبادله القوتان . وعلى كل فأن الوسائل هى التى تتغير ، وربما كانت فى بعض الأحيان أقل عنفاً .

(ب) **المقايضات** : ويعنى ذلك مبدئياً التجارة ، وفى الغالب تجارة المقايضة *Le Troc* التى كانت تتم منذ القرن الخامس عشر على شواطئ البلدان المدارية من قبل الأوروبيين للحصول على منتجات يزداد الطلب عليها (بهارات ، عاج صمغ ، عبيد حتى القرن التاسع عشر) مقابل بضائع قليلة الأهمية (أدوات زجاجية منسوجات ، كهوليات ، أسلحة قديمة ..) وقد تطور هذا النظام تدريجياً نحو الاستقرار وذلك بإيجاد مؤسسات مصرفية أو وكالات تجارية أقيمت على السواحل ، ثم تسلت شيئاً فشيئاً إلى الداخل ، على طول طرق المواصلات ، والطرق المائية ، والسكك الحديدية والطرق البرية .

ان هذه الوكالات كانت تدار عملياً من قبل التجار الأجانب فى البلاد : صينيين فى الهند الصينية وأندونيسيا ، وسوريين ولبانين فى أمريكا الجنوبية وأفريقيا الغربية ، صينيين وهنود ويونانيين فى أفريقيا الشرقية .. وقد كان

المقايضون يستفيدون من جهل الزراع ليغشوا فى الوزن (وقد كان هناك أربع طرق للغش) والثلث ، والنقود ، ويقدر ماكانوا يجمعون من المنتجات ، بقدر ماكانوا يتخلون عن بضائع مستوردة مقابلها (وهى حتى يومنا هذا قطن وثياب ، راديو ترانزستور أو منتجات غذائية) . هؤلاء هم الذين كونوا أولى الحلقات ، وإن لم يكونوا دائماً من الأغنياء ، من السلسلة التى أفضت إلى تكوين شركات استيراد وتصدير أقيمت فى المدن الكبرى ، وخاصة الموانئ .

وقد حصلت هذه الشركات أحياناً على احتكار قانونى لأحد المنتجات أو البلاد ويكون فى الغالب احتكار عمل . وفى الوقت الحاضر ، ترتبط (الشركة التجارية للغرب الأفريقى *CFAO*) بكبار المؤسسات المصرفية الفرنسية ، كما تسيطر (الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية *CFAO*) على الجزء الأكبر من التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية بواسطة شبكتها التجارية .

وقد أخذت الدول الجديدة ، ومنذ استقلالها ، تعمل على ضرورة مراقبة تجارة المواد الحيوية من أجل موازنة مبادلاتها الخارجية . ففى السنغال مثلاً ، فإن تجارة الفول السودانى كانت موكلة إلى (مكتب التسويق الزراعى السنغالى *O. C. A. S.*) ثم أسندت إلى (المكتب الوطنى للتعاون والمساعدة من أجل التطور *O.N.C.A.D.*) اعتباراً من عام ١٩٧٢ ، بعد أن فشلت المنظمة السابقة ، وهو ممول من (١٥٠٠) تعاونية ويدار من قبل الدولة .

(جـ) الضريبة ونموذج الاستهلاك الحضرى : وهما فى الوقت الحاضر العاملان الأساسيان لتطور الزراعات التجارية .

لم تمهل السلطات السلطات الادارية الاستعمارية الضريبة كوسيلة للضغط فى أندونيسيا ، فنظام (فان دن بوش) طبق بسبب ضعف العائد من الضرائب العقارية كما أصبحت الضريبة على الرأس عامة فى أفريقيا المستعمرة . وكان جالينى *Galliéni* يرى فيها المنشط الضرورى للفعالية المحلية .

ومع الاستقلال ، حلت الدول محل التوفير الخاص العاجز ، لكى تتدارك الاموال اللازمة لعملية التطور ، مما أدى إلى فرض ضرائب داخلية باهظة .

ومع تواصل الاحتكاك مع أشكال الحياة فى المدن الحديثة ، دفع إلى زيادة الاستهلاك (ثياب أوروبية ، أنوات كهربائية ، دراجات ... الخ) وهذا ماقاد إلى اتجاه الريف نحو النقود . وإذا ما استقرت هذه الحلقة ، فأنها تتطور بصورة آلية بواسطة معاملات البنوك والربا .

(د) **الدور الثانوى للأسواق المدنية :** أصبح تضخم المدن سريعا فى الوقت الحاضر ، وهو من أهم العوامل ، لأن السوق الوطنية هى أقل تأثراً بالتقلبات التى تحدث فى الأسعار والأسواق التى تميز زراعات التصدير ، لذلك يلاحظ فى ضواحي المدن ، اتجاه المزارعين التقليديين ، حيث يخصص انتاجهم لتغذية المدن بصورة طازجة . نحو الزراعة المتنوعة التجارية . وتتولد نشاطات جديدة ، حتى على شكل استثمارات خاصة : زراعة البقوليات ، تربية الحيوان من أجل اللحم أو الحليب تربية الدواجن ، الخ .

ولكن مستويات تضخم المدن هى ، مع بعض الاستثناءات (خاصة فى أمريكا اللاتينية) ضعيفة فى البلدان النامية ، من جهة أخرى فإن المدن الكبرى فقط هى التى يكون لها تأثير بين فى هذا المجال ، بينما لا تشكل المدن المحلية محركاً حقيقياً (ضعيفة الاستيعاب ، ومستوى الأسعار أكثر انخفاضاً) ، ويبدو تأثير المدن الكبرى فى تناقص فى المناطق البعيدة والمنعزلة ، كذلك فإن الدوافع إلى البيع فى الأسواق المتحركة قد تعرقلت بسبب رداة شبكة الطرق ، والتخزين ، والتغيرات المحتملة ، وكذلك بسبب رداة الشبكات التجارية المنظمة .

وتعد أفريقيا القارة الأكثر تخلفاً فى مجال تطور اقتصاد السوق ، وهى أيضا التى قدمت التحليلات الأكثر دقة حول أشكال انفتاح الزراعة الغذائية على السوق .

(هـ) **تسويق منتجات الالتقاط :** وهذا هو نمط الانتاج الذى يحتاج إلى أقل الجهود الاضافية . فى (موم Mom) فى الجنوب الغربى من (ياونده Yoaundé) يوضح كيف أن أشجار نخيل الزيت فى الغابات الاستوائية ، التى

دخل استثمارها في نظام الزراعة التقليدية ، ينتج أكبر كمية من المنتجات التجارية التي تبيعها القرية : إذ يكفي تنظيف أسفل شجرة نخيل الزيت لتسهيل عملية جمع المحصول ، ويتم الحصول بعدها على زيت النخيل ، ومستخلص لب الثمار ، ونبذ النخيل إضافة إلى جوز النخيل ، تباع كلها في السوق المحلية ، أو في المسافرين في القطارات الذاهبة إلى دوالا *Douala* وهكذا ، فبواسطة عمل اضافي قليل يتم الحصول على دخل قليل أيضاً ولكنه منتظم ، ومع ذلك يجب أن نسال أنفسنا بأى من تحولات هذا المثال يمكن أن نطور نظاماً زراعياً ، إذا لم تظهر أى تقنية جديدة ؟ .

(و) تسويق الفائض : هذه طريقة بسيطة جداً للانفتاح على السوق ، ففي سهل (نياري *Niari*) في جمهورية الكونغو ، كيف أن زراعة تعتمد على مجموعة عريضة من المنتجات (مانيوك *Manioc*) وذرّة ، وفول سوداني *Arachide* و (أنوعاً من الموز) تعطى ، رغم التقنية المتخلفة ، حيث لم يعمل شيء من أجل تجديد الخصوبة خلال الزراعة ، فائضاً كبيراً للتسويق ، فانتاج الغلات الزراعية للشخص الواحد ليس له معادل في هذه البلاد . ان هذا التطور يمكن أن يساعد على تكثيف الزراعات ، ويمكن أن يقود إلى اتلاف المبكر للتربة إذا لم يتحقق التكثيف .

وتعتبر الصفة المشتركة لهذين الشكلين من التطور ، هي أن القطاع التجاري يبقى هامشياً ، ولم يدخل تحولاً هاماً في نظام الانتاج يستطيع التخلص من تحكم التجار .

(ز) ادخال زراعة جديدة : يمكن لنظام الانتاج أن يتغير كلياً ، فعند السيرير *Sérères* قد أعطى الفول السوداني المجلوب من أمريكا إلى أفريقيا في القرن الثامن عشر ، في البداية مربوداً غذائياً ذا قيمة ، بسبب غناه بالزيت والبروتين في ظل زراعة الكوخ . وقد تطور بفعالية بسبب فرض الضريبة ، وقاد إلى استصلاح الأراضي ، وإنحسار زراعة الأرز . فعند الولوف *Wolof* فإن الفول السوداني هو أكثر أهمية بالنسبة للمساحة المزروعة ، مما قلب مواعيد العمل رأساً

على عقب . ان زراعة النرة الرفيعة يتم إما مبكراً أو متأخراً ، مع الأخطار المحتملة في مناخ الساحل ، وفي الحالتين فان جزءاً كبيراً من مستوى الحياة يرتبط بنجاح ريف القول السوداني .

٢ - النتائج :

تعتبر الفار *F. A. O.* (منظمة الأغذية والزراعة) ، أن تحول الزراعة الغذائية إلى زراعة تجارية يشكل مرحلة ضرورية لتطور أفريقيا ممثلاً في رفع مستوى معيشة الفلاحين ، تغيير الأنشطة ، إدخال طرق فنية جديدة ، الحصول على أرباح يمكن أن توظف في شراء البذور المحسنة ، والأسمدة ، والمبيدات ، والآلات الزراعية . هذه هي النتائج الجيدة التي يمكن استخلاصها منها ، وبالمقابل ، فان بعض الإفراط ، أو إهمال مراقبة سير النتائج يمكن أن يكون لها عواقب سلبية على الأرياف .

(١) نتائج غير متعادلة : لم يتمكن المخلب التجاري *Le Greffe Commerciale* ولم يكن كافياً من حيث الانتاج للإمساك بالفريسة ، وكثيراً ما قامت مظاهرات للرفض والاحتجاج . ان هذه الحقيقة صحيحة في بعض حالات الزراعة القسرية . ففي تشاد مثلاً قاوم الفلاح ، بل وناضل ضد زراعة القطن ، بينما كان غير مبال بالنسبة لزراعة الأرز ، أما النتائج ، فقد كانت ضعيفة ، سواء من حيث الانتاج أو التقدم التقني . فقد ازداد انتاج القطن من ٩٩٠٠٠ إلى ١١٠٠٠٠ طن من القطن . أما المربود فأنه لم يرتفع ، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الادارات والفنيين لتحسينه (ادخال التهجين ، محاولات لادخال الزراعة القرنية *Cul-ture Attelée* ، توزيع الأسمدة) . أن أسباب هذه النتائج يعود إلى نقص الفائدة الحقيقية بالنسبة للمزارعين ، لذلك بقيت زراعة القطن كمادة قديمة ، تتكرر كل سنة بدون حماس . أما زراعة الأرز . فقد كان الاخفاق فيها جلياً : لم يجاوز الانتاج ٥٠٠٠ طن عام ١٩٧٢ بولم يزد عن أن يتضاعف بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٧١ ، أما المربود ، فلم يتجاوز ٧ - ١٠ كنتال في الهكتار .

وفي السنغال ، حيث تم تبني زراعة الفول السوداني بحماس ، فإن المربود لم يتجاوز مربود الدخول والسورغو *Sorgho* ، ولا السعر أسعارها ، ان المال المدفوع ثمناً لها لا يكفي لشراء هذه الحبوب لأغراض الاستهلاك العائلي . وبالمقابل ، فعند جماعات اليوروبا *Yoruba* فإن الكاكاو يعطى عائداً يعادل ثلاثة أضعاف ما تعطيه الزراعات الغذائية للهكتار الواحد ، مع تكلفة في العمل أقل بنسبة ٣٠ ٪ . علماً بأن المستوى الغنى لزراعة الكاكاو بقى أدنى من غيره بكثير : كثافة الأشجار سيئة ، غياب التسميد والتهيئة وانتقاء البنور . ان الأموال العائدة من زراعة الكاكاو والتي جعلت من ابن اليوروبا الفلاح الميسور في نيجيريا ، تنفق على الحاجات الاستهلاكية الدائمة وغيرها ، دون أن يوظف أى جزء منها في الزراعة . لقد تحسن مستوى حياة اليوروبا ، ولكن علم الزراعة المحلي لم يستفد شيئاً . كما قاد تطور انتاج الكاكاو إلى إيجاد شبكة طرق جديدة ، وإيجاد شبكة تجارية خاصة باليوروبا .

(ب) تدهور متزايد للتربة : أدى افساح المجال للزراعات الجديدة ، ثم العمل على زيادة المساحة المزروعة بإيجاد حقول جديدة ، إلى تقليص مدة الاستراحة للأرض والتعجيل بانهاك التربات . ففي تشاد ، فإن ادخال زراعة القطن زاد من مساحة الأرض المزروعة بنسبة ٣٠ ٪ تقريباً ، مما اعتبر مؤشراً للتقدم من قبل السلطات الاستعمارية . وعندما تظهر القشرة الحديدية المتصلبة في محل التربة ندرك بدقة نتائج هذه السياسة " التنمية " كما يقول بمرارة " كريسيان بوكيه *Ch. Bouquet* " . ويمكننا أن نعدد أمثلة كثيرة لهذا التفريط ، أن تطور نظام زراعة الفول السوداني عند " السيرير " أدى إلى التخلي ، عملياً ، عن كل سبات للأرض ، وانخفضت مخصصات الأسمدة لوحدة المساحة ، وهذا ماقاد إلى انخفاض واضح في المربود .

(ج) تراجع الزراعات الغذائية : لقد هبطت مكانة الزراعات الغذائية ، سواء من حيث المساحة المزروعة ، سواء من حيث أن الوقت الذي كرسه الفلاح للزراعات التجارية ، مما أدى إلى إهمال الأولى . في أوغانجي *Oubangui* ، فإن وقت بذار القطن يتوافق مع وقت بذار الذرة الرفيعة . لذلك تم استبدال هذه

الآخيرة بزراعة المانيوق ، ان الحصول على محصول جيد من القطن لا يمكن الحصول عليه إلا بتعدد الأنماط الزراعية . ويقودنا ذلك إلى المرحلة الثانية من أعمال الزراعة الغذائية الثانوية ، افقار النظام الغذائي ، انقاص النصيب الغذائي اليومي مما من نتائج الانفتاح التجارى الذى لم يترافق بتقدم تقنى .

وإذا وضعنا هذا التحول ضمن نطاق الزيادة السكانية ، وبالتالي الطلب المتزايد على الأرض التى يجب عليها اشباع الحاجات الغذائية التى تتزايد بشكل سريع ، فهمنا إلى أى مأزق قد وصل مثل هذا التطور الفوضوى للزراعات التجارية .

(د) الديون والمرايا : بعد أن دخل المزارعون فى الدائرة الرأسمالية ، اكتشفوا أخطار التبعية الاقتصادية ، وأصبحوا أمامها بدون أسلحة ، كما هى حالهم أمام تقلبات الوسط الطبيعى ، وتعمل تقلبات البورصة فى كل الأوقات فى غير صالحهم . وينعكس انخفاض الأسعار عليهم ويناسب الوسطاء الذين هم داخل الدائرة التجارية ، وإذا ارتفعت الأسعار ، خفضها نفس الوسطاء ، فلا يستفيد منها المنتجون ، وبالمقابل ، فإن مشترياتهم من المنتجات الغذائية تصبح ضرورية بعد تبنيهم لهذه الزراعات التجارية . أما توقيت بيعها لهم فيكون فى زمن واقع بين محصولين ، أى فى الوقت الذى تكون فيه الأسعار أعلى مما تكون - كما هو مر تعلم آلية السوق - وقد أشرنا إلى الاختلاسات التى حاول ممارستها الممولون .

وأدخلت المشكلات المالية المزارع فى الحلقة الشيطانية للدين والفائدة ، فالتاجر فى القرية يكون ممولاً فى بعض الأحيان ، فيقدم قروضاً للاستهلاك لقاء رهن على المحصول القادم بفوائد هى بصورة عامة باهظة . وفى اسيا الجنوبية الشرقية ، تقدم القروض للنورة زراعية ، أى نحو عشرة شهور ، تدفع عليها فوائد تساوى ١٠٠ ٪ من القروض . وفى الزمن العصيب فيما بين محصولين ، يمكن أن تصل قيمة الفائدة ١ ٪ كل يوم . ويكون القرض متنوع الأشكال . وفى الفلبين يدفع الفلاح على المحصول ٣٠٠ ليتر من الأرز غير المقشور لكل ١٥٠ ليتر من الأرز المقترض ، ٦٠٠ ليتر إذا لم يستطع تسديدها فى المحصول القادم . ويمكن أن يصل الأمر فى بعض الحالات إلى أقسى الأوضاع عندما يضطر الدائن أن يدفع

لغيره بأحد أبنائه ليصبح خادماً عنده ، أو حتى يبيعه ، ويظهر هنا الشكل الأخير للعبودية من أجل الدين ، وفى الهند ، فإن المراهين الذين يديرون تعاونيات يقدمون قروضاً إلى عملائهم وذلك من أجل سداد ديونهم . وناخذ مثلاً أخيراً من أمريكا اللاتينية : تقدم القروض الرسمية فى المكسيك بفائدة قدرها ٦ ٪ سنوياً . ولكن كثيراً من الفلاحين الذين لا يستطيعون الحصول على قرض من المصاريف العامة يتوجهون إلى الأفراد المراهين الذين يتقاضون فائدة تتراوح بين ٧ إلى ١٠ ٪ فى الشهر .

(هـ) تحول البنيات الاجتماعية ، بتحويل الاقتصاد إلى نقود : تحت تأثير التزايد السكانى ، أصبح للأرض قيمة تجارية عظيمة . وفى أفريقيا نشهد فى الوقت الحاضر تفتت الملكيات الجماعية للأرض المتفقة مع الاستثمار العائلى ، لصالح الملكية الفردية : فكل واحد من العائلة الأبوية ، من أجل الحصول على الموارد ، يلجأ إلى زراعة قطعة من الأرض يدعى ملكيتها بسرعة بعد ذلك .

وتتراجع أنماط الاستغلال الجماعية للأرض . إن حقل القول السودانى أو القطن ، وإن الأرض المزروعة بالكاكاو أو البن تتطلب عملاً تضامنياً ، أكثر مما تتطلبه الزراعات الغذائية .

وفى المناطق التى انتشر فيها النقد بشكل كبير ، قاد الدين والفوائد إلى تركيز الأرض بين أيدي متوسطى أو كبار الملاك ، الذين أخذوا يقطنون المدن ويستغلونها بصورة غير مباشرة . وأصبح المجتمع يبنى على أسس جديدة مقسماً بين عدد قليل من الملاك الذين أصبحوا زعماء محليين أو الأغنياء الجدد ، وبين جماهير الفلاحين التى تحولت إلى طبقة من العمال ، إذ تردت إلى وضع اقتصادى مزعزع ، معادفها إلى النزوح الريفى .

هذه هى إذن نتائج تطور زراعات السوق ، فى مجال خاص بالزراعات الغذائية التقليدية . وينتج عن الاندفاع نحو التخصص التجارى فى الزراعة له نتائج سلبية أعمق أثراً وأكثر وضوحاً .

الفصل السابع

الزراعة العلمية

- مقدمة .

أولاً : المزارع العلمية الكبيرة وخصائصها .

ثانياً : ظروف نشأة المزارع العلمية وتطورها .

ثالثاً : مكانة المزارع الوطنية الصغيرة ودورها .

الفصل السابع

الزراعة العلمية

- مقدمة :-

منذ وقت مبكر ، حيث قامت الامبراطوريات الاستعمارية البرتغالية والاسبانية
ظهر لها أنه من الأفضل العمل على انتاج السكر والتبغ والبن والبهارات ... الخ ،
في مشاريع أوجدها المستعمرون ، تقوم على تجميع الانتاج المحلى . وهكذا نشأ
نموذج الاستغلال المتخصص وهو المزرعة العلمية الواسعة *La Plantation* . ويمكن
أن نميز بين نوعين من المزارع : المزرعة الكبيرة الصناعية ، والمزرعة العائلية
المحلية .

وتتفاوت أهمية المزارع العلمية كثيراً من بلد لآخر ، وقد أورد بعض الباحثين
أن نسبة المساحة المزروعة والتي تشملها المزارع العلمية هي أكثر من ٥٠ ٪ في
ماليزيا ، وفي سرى لانكا (تغطى شجرة المطاط وحدها ٦٠ ٪ من المساحة المزروعة)
وفي كوت ديفوار والبرازيل ، وجزيرة موريشيوس (٩٨ ٪) . أما كولومبيا ،
وكوستاريكا ، وبيرو ، والاكوادور فان النسبة فيها تتفاوت من ١٥ الى ٤٠ ٪ ، وتبلغ
١٠ - ٢٠ ٪ في الهند وأندونيسيا ، ونحو ٥ ٪ في الكاميرون وتنزانيا .

أما بالنسبة للمحاصيل المنتجة ، فيمكن القول أن ثلثي الموز والبن ، ونصف
قصب السكر ، يأتى من مزارع أمريكا اللاتينية . كما أن مزارع أفريقيا المدارية
بنورها تنتج ثلثي الكاكاو والنبات الليفى (السيزال *Le Sisal*) ويمكن أن نشير منذ
الآن إلى الدور الكبير الذى قامت به صادرات هذه المنتجات فى عدد كبير من البلدان
النامية .

أولاً : المزرعة العلمية الكبيرة وخصائصها :-

١ - تقنيات حديثة :-

تزيد مساحة المزرعة العلمية الواحدة عن فئة المائة هكتار وأحياناً في بعض الأصناف العديدة : تبلغ المساحة المتوسطة للمزارع الصناعية لشجرة المطاط في ماليزيا نحو ٣٠٠ هكتار (تبلغ مساحتها الدنيا حسب الإحصاءات المحلية ٤٠ هكتار) بينما تبلغ مساحة مزرعة قصب السكر التقليدية في أمريكا اللاتينية (١٠٠٠ - ٢٠٠٠ هكتار) ، ولكن هذه الأرقام ليس لها دلالات كبيرة ، لأن للمزارع أحجام عديدة أخرى . ويلاحظ في الشمال الشرقي البرازيلي ، أن أكبر ثلاثة مصانع للسكر يملك كل منها أكثر من (٣٥٠٠٠ هكتار) أما في بورتوريكو حيث أن الأمر بعيد عن الحالات القصوى ، فإن المساحة التي تم جنى محصول قصب السكر منها في أكبر ثمانى عشرة مزرعة (يبلغ متوسط مساحتها ٦٠٠ - ٤٠٠٠ هكتار) تمثل ٢٤ ٪ من المساحة العامة ، يلي ذلك (١٦٦) مزرعة (مساحة متوسطة ١٠٠ - ٤٠٠ هكتار) تغطي ٢٩ ٪ من المساحة العامة ، يليها (٥٠٨) مزارع ذات مساحة من ٢٠ - ١٠٠ هكتار وأكثر من (٧٠٠٠) مزرعة عائلية تساوي ٢٣ ٪ ، ٢٤ ٪ من المساحة الكلية على التوالي .

ويظهر المثال الواضح هنا ما تقدمه شركة " فيرستون Firestone " التي حصلت على امتياز في ليبيريا مقداره (٤٠٠.٠٠٠ هكتار) ولادة ٩٩ عاماً ، ولكن لم يزرع سوى ثمان ملايين شجرة مطاط على مساحة (٣٥٠٠ هكتار) بالقرب من منروفيا في مزرعة صغيرة مساحتها (٨٠٠٠ هكتار) ، وفي جامايكا ، تحتل نصف زراعة قصب السكر مساحة لاتزيد عن ثلث المساحة التي بحوزتها ، أما باقي الأراضى فقد أهمل أو أصبح مراعى خفيفة . أما لو تمت زراعة الأراضى جميعها فإن ذلك سيؤدي إلى فائض في الانتاج ، ولذلك تستحوذ الشركات على الأراضى كنوع من الدفاع على النفس ضد المنافسة .

ونظراً لعدم الانضباط الدقيق الذى يميز الزراعات التقليدية ، تقسم الأراضى

إلى حصص واسعة بصورة غير هندسية ، يفصل بينها شبكة من الممرات ، وأحياناً السكك الحديدية . ويقوم في الوسط ، أو بالقرب من محطة القطار ، مصنع لمعالجة الانتاج : مصنع سكر ، أو مصنع زيت ، أو منشآت لقشر ثمرات البن ، أو لصناعة العصير .. الخ . ويعد مثال هذا المصنع من العناصر الأساسية للمزارع الكبيرة . وفي الشمال الشرقي من البرازيل ، حيث موطن صناعة السكر في البرازيل ، فإن صاحب المزرعة الكبيرة يعرف بلقب " سيد الطاحونة *Maître du Moulin* " (أى مصنع السكر وليس بلقب سيد المزرعة) .

والمزرعة عالم صغير قائم بذاته ، بنماذج أبنيتها المتسلسلة : سكن صاحب المزرعة أو المدير معزول بواسطة حديقة زينة ، ثم مجموعة بيوت المهندسين ورؤساء العمال ، ثم أكواخ للعمال بالقرب من المصنع أو موزعة إلى عدة مجموعات ذات أشكال قروية . أضف إلى ذلك سلسلة شبه كاملة من الخدمات الجماعية : محلات تجارية (ملك لصاحب المزرعة تستعيد جزءاً من أجور العمال) إضافة إلى مستوصف ومدرسة .

تعتمد المزارع الحديثة على تقنيات متطورة ممثلة في استهلاك مرتفع للأسمدة ، ومكافحة الحشرات والطفيليات ، وفحص البذور والشتلات وتبني سريع للمكتشفات الزراعية المتحققة في المعاهد المختصة (مركز بحوث النباتات المدارية *Buitenzorg* في جاوه مثلاً) ، حيث تبدو الميزة الصناعية من خلال دقة استغلال الوقت والأيدى العاملة . وغالباً ما كانت النتائج ممتازة ، فشجرة المطاط ، مثلاً تعطى اليوم (٢) طن من الكاوتشوك في الهكتار الواحد بدلاً من نصف طن في بداية ادخالها إلى أندونيسيا .

ويجب مع ذلك أن تكون كل المزارع صورة صادقة لهذا النموذج المرتفع الكثافة . أن عدداً لا بأس به من فازندا *Fazenda* ، القهوة (الفازندا : مزرعة كبيرة) في البرازيل ، ومزارع القطن في الشمال الشرقي من هذه البلاد ، أو مزارع السكر في الكاريبي يبحث عن الريح الأقصى مع الحد الأدنى من الأموال المستثمرة

واستخدام الأيدي العاملة الكثيرة بأجور بخسة ، وغياب الملكية ، والتبذير في الأراضي المزروعة بدون أسمدة . ويظهر في هذا المجال صفة المضاربة *Caractère Spéculatif* في الزراعة ، خاصة في مزارع الكاكاو البرازيلي ونقله .

٢ - يد عاملة مستغلة وبائسة :

تستخدم المزارع الكبيرة عدداً هاماً من الأيدي العاملة ، فمزرعة " فيرستون Firestone " في ليبيريا ، تضم (٢٠.٠٠٠) عامل في مساحة (٤٣.٠٠٠ هكتار) وتضم مزرعة " ديزانجه Dizangué " للمطاط في الكاميرون ، ومساحتها (٥.٠٠٠ هكتار) نحو (١٥٠) عامل مع عوائلهم ، أي ما يعادل (٨.٠٠٠) شخص تقريباً . أما في مجال زراعة قصب السكر ، فإن مزرعة " بوبورت Beauport " لقصب السكر ، في جواديلوب ، استغلت (١٨.٠٠٠ هكتار) مستخدمة (٢.٠٠٠) عامل ، بالإضافة إلى تأجير أراضي إلى (٤.٠٠٠ شخص) بموجب عقود لقطع من الأرض تتراوح مساحتها من $\frac{1}{3}$ إلى ٢ هكتار .

وتتكون الأيدي العاملة هذه من العمال الدائمين ، ومن العمال المؤقتين . وإن كانت بعض الزراعات لا تتطلب الاستعانة بالعمال المؤقتين ، كما هو الحال في جني المطاط ، حيث يستمر جمع العصارة ، أو بعض مزارع الموز إلى تدار بشكل جيد ، كما هي حال " شركة الثمار المتحدة L'United Fruit " ، حيث يتم الحصول على محصول جيد كل أسبوع . ولكن المعتاد أن يسبب موسم جني المحاصيل تضخماً في الطلب على الأيدي العاملة ، ففي بورتوريكو ، في عام ١٩٥٠ ، خلال موسم زراعة القصب ، وصل الطلب على الأيدي العاملة إلى قمته ، إذ وصل عدد المشتغلين في قطع القصب ، ونقله إلى مصانع السكر نحو ١٢٥ - ١٥٠ ألف عامل ، خلال الفترة الممتدة من شهر آذار (مارس) إلى شهر تموز (يوليو) ، أما باقي السنة فإن (٢٥) ألف عامل يكفون للأعمال في الحقول والصيانة ، في شتى أنحاء الجزيرة .

وتخضع الأيدي العاملة المستغلة بصورة سيئة ، إلى تشريعات متفاوتة . ففي المزارع الحديثة يتم تشغيل المأجورين *Les Salariés* ومن المعتاد أن يضاف إلى

الاجر الضعيف ، الحق فى استغلال قطعة من الأرض ، أو ممارسة زراعات اضافية (بين أشجار البن مثلاً) . ولكن بالنسبة للقسم الأكبر من العمال ، خاصة في المزارع القديمة فى أمريكا الجنوبية ، فإن الأجرة تكون عينية : ويكون للعمال الدائمين حق ممارسة الزراعة الغذائية فى قطعة أرض صغيرة تقع على أطراف المزرعة ، أو على أجزائها الأقل خصوبة (منحدر شديد) مقابل أن يعمل ٣ - ٤ ساعات أيام فى المزرعة أسبوعياً . أما العمال الموسميون فتتجر لهم أرض أكثر اتساعاً مقابل تقديم العمل المجانى أيام الحصاد . وتستمر المزرعة أحياناً حسب نظام المزرعة ، وهو نوع من الاستثمار يخذ المزارع بموجبه $\frac{2}{3}$ أو $\frac{1}{3}$ المحصول . وهنا يحتفظ المالك بإدارة المزرعة ، وحق اختيار المزروعات ، ويقدم البنور أو الشتلات ، والأسمدة ، والعمليات الكبرى الخاصة بتهيئة الأرض ، أما الفلاح فيقدم جهده فى باقى الأعمال الزراعية .

ومهما كان وضعه القانونى ، فإن العامل الزراعى يبقى مرتبطاً بالمزرعة بواسطة الديون التى ترتبت عليه من خلال مشترياته الاستهلاكية من المحلات التجارية التابعة للمزرعة ، أو بواسطة عقود مؤقتة خاصة بقطع الأرض التى يستغلونها . أما الأجور النقدية ، ان وجدت ، فإنها تكون منخفضة جداً ، وفى بورتوريكو ، كان العامل الزراعى يتقاضى (٩٠ سنتاً) فى الساعة ، فى حين كان يتقاضى العامل الصناعى (١٧٥) دولاراً فى المتوسط ، وفى عمل أكثر استقراراً .

٣ - أنظمة الانتاج القريية : -

ان بعض الأنشطة الزراعية فى البلدان النامية يمكن أن تتشابه مع المزارع الكبيرة بأمور مختلفة : بكونها زراعة سوق ، بالتنظيم الاجتماعى ، بنورؤوس الأموال الخارجية (من الخارج أو من المدن) ، كحال زراعة الحبوب فى الأرجنتين بشكلها القديم الواسع ، أو بشكلها الكثيف الحالى أو المزارع الكبرى (الاستانسيا Estancias) فى أمريكا الجنوبية .

وأصبحت زراعة الحبوب فى الأرجنتين ، والتي تتعاقب مع تربية المواشى ، زراعة أحادية *Monoculture* فى البامبا الشرقية ، خلال القرن التاسع عشر فى أراخى تمتد على عدة آلاف من الهكتارات . وكما فى المزارع ذات النظام القديم ، فإن الزراعة الأحادية (ذات محصول واحد) تتعرض لأخطار كثيرة فى مجال التربة وأسواق تصريف الانتاج ، مما أدى إلى تغييرات أكثر توازناً : يتعاقب القمح اليوم مع البرسيم ، أو الذرة الصفراء ، مشتركة مع التربية الحديثة للأبقار . وهناك بعض المزارع الصناعية الكبيرة التى تعد مجالاً واسعاً لتربية الحيوانات فى منطقة البلاتا أو فى داخل البرازيل . وفى الأمازون مثلاً ، يلاحظ اليوم امتداد جبهة رائدة متجهة نحو تربية الحيوان بشكل فازندا *fazendas* (مزرعة برازيلية كبيرة) ضخمة تشبه المزارع : انخفاض سعر الأرض هو عامل جذب أساسى (٣٦ ٪ من الاستثمارات) ومناطق خالية من البشر (وسطاء خاصون يكلفون بالبحث عن العمال) ، وترتفع تكلفة التوطن (٣٦ - ٥٠ ٪ من النفقات الكلية) بسبب إقامة منشآت التصنيع وتنظيم تربية الحيوان . وقد أثرت العوامل الجاذبة على رؤوس الأموال الأجنبية فجأت لتكمل الصورة : نستله *Nestlé* ، وجوديير *Goodyear* أقامت فيها مشاريعهما . ويملك فرع فلوكسفاجن *Volks Wagen* هناك أيضاً مزرعة ضخمة بمساحة (٢٢٠٠٠ هكتار) .

ثانياً : ظروف نشأة المزارع العلمية وتطورها :-

١ - ظروف النشأة :-

تحتاج المزرعة الكبيرة إلى توظيف رأسمال ضخم ، من أجل تنظيم وتجهيز وحدة كبيرة للانتاج والتصنيع ، حيث تعرضنا لأمورها التقنية . فإذا كان الأمر يتعلق بزراعة أشجار أو شجيرات ، فإنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، لأن عوائد المزرعة لاتبدأ إلا بعد عدة سنوات (فشجرة المطاط مثلاً لاتبدأ بالانتاج إلا فى السنة السابعة من عمرها) . وحتى فى حالة الزراعات السنوية (قصب سكر ، قطن ..) فإن شراء البنور أو الشتلات الجيدة ، هو فى حد ذاته عملية مكلفة مالياً ، وهكذا فقد

قدر منذ سنوات ان اقامة مزرعة قصب سكر ومصنع ، بطاقة انتاجية تساوى (٤٠) ألف طن من السكر سنوياً ، فانها تكلف نحو (٦٠) مليون فرنك فرنسى . تكون رؤوس الأموال فى الغالب عائدة إلى شركات أجنبية كبرى ، يكون الانتاج بالنسبة لها عبارة عن حلقة فى سلسلة من الأنشطة : نقل ، تصنيع محتعل فى البلد المعينة ، وأحياناً تغليف وتسويق ، ولا يوجد فى هذا ما يدعش إذا علمنا أن أكبر صانع للاطارات موجود على رأس مزارع ضخمة لأشجار المطاط . (فيرستون *Firestone* دنلوب *Dunlop* ، وميشلان *Michelin*) وإذا كان " ترست يونيلفر *Trust - Uni* - *lever* " قد أقام فى أفريقيا الاستوائية ، بواسطة فرعه " شركة أفريقيا المتحدة *United Africa Company* " مزارع للنباتات الزيتية ، فقد تولى فرعها " شركة زيوت الكنفو البلجيكية *S. H. C. B.* " عن (٣٥٠,٠٠٠ هكتار) إلى " كويلو *Kwilo* " وفى أمريكا اللاتينية ، يلاحظ سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية . فقد أقامت الشركة الشهيرة (شركة الثمار المتحدة *United Fruit Company*) عدة مزارع للموز - زالت غالبيتها - على سواحل أمريكا الوسطى وجزر الانتيل . وقد وصلت فى عام ١٩٤٩ إلى أقصى قوتها العقارية ، إذ كانت تملك أو تستأجر نحو مليون ونصف هكتار .

وتتجاوز بعض أعمال التنظيم والامداد القدرات المالية للمزارعين ، وخاصة بالنسبة لأعمال الري . فعلى الساحل الجنوبى لبورتوريكو ، الذى يتلقى أقل من (٢٥٠ مم) من الأمطار ، فى حين يتطلب قصب السكر (١٨٠٠ مم) فإن مجرد حفر بئر واقامة قنوات ذات قطر صغير لا يكاد يفى بالغرض . عندما حلت النولة محل المزارعين ، لأقامة نظام للرى أضخم يعتمد على أربعة سنود يمكن أن تكفى لرى (٢٠ ألف هكتار) ، مما رفع قيمة أرض المزارعين بشكل خطير ، إذ يتضاعف ثمنها من ١٠ - ٢٠ مرات . ان بناء " سد لويذ *Lloyds Barrage* " على نهر الهندوس الأدنى فى زمن الامبراطورية البريطانية ، كان من نتائجه تطور زراعة القطن ذى التيلة الطويلة . وكان أول سد أقيم فى الجواديلوب ، تم بمساعدة مالية بلغت نصف التكاليف ، وكان لمصلحة أهم مزارعى الموز .

وعبر هذه الأمثلة ، يتبين لنا ضرورة التعاون بين أصحاب المزارع والسلطة ، ونلاحظ في بعض الحالات اختلافات لها دلالتها . ففي " جمهوريات الموز " في أمريكا الوسطى ، مارست شركة الثمار المتحدة وهي في أوج قوتها ، السلطة الحقيقية في هذه الدول من خلال أشخاص فرضتهم . كما جرى نفس الأمر مع فيرستون في ليبيريا . ماعدا هذه الحالات الاستثنائية ، بقي مع ذلك أن يؤخذ بعين الاعتبار عامل الأمن السياسى ، عند اختيار البلاد التى ستقام فيها المزارع الكبيرة . ونلمس هنا واحداً من عوامل الضعف الكبرى فى النظام السياسى .

وعندما يكون الانتاج مخصصاً للتصدير ، فإن تسهيلات النقل تصد . ضرورية . عندها يصبح أفضل مكان لاختيار المزرعة هو الساحل ، كما يجب يكون الوصول إلى الموانئ سهلاً . وهكذا أقيمت مزارع المطاط فى الغرب من شبه جزيرة ماليزيا بسبب وجود شبكة جيدة من السكك الحديدية فى المنطقة وميناء جيد .

إن أمثلة التكامل بين وسائل النقل والمزارع ليست نادرة . وقد بدأت من قبل شركة الثمار المتحدة ، التى أنشئت عام ١٨٨٩ من دمج شركة لنقل الموز وشركة للسكك الحديدية . والتى كانت قد أقامت فى كوستاريكا مزرعة مخصصة لتمويل تجارتها . وحتى الوقت الحاضر ، فإن نصف شبكة الطرق الحديدية فى هذه البلاد تعود إلى الشركة ذاتها . كما أن بواخرها الخاصة بنقل الموز إلى الولايات المتحدة . وحدث نفس الشيء فى البرازيل ، فإن تصاعد موجة زراعة البن ، قاد إلى إنشاء شركات للسكك الحديدية فى منطقة ساو باولو تحت ضغط مجموعات من المزارعين . وقد صممت الطرق الحديدية هذه لنقل البن فقط نحو ميناء سانتوس Santos لذلك تتعرج خطوطها من أجل خدمة المزارع .

وفى مثل هذه الحالات ، كانت السلطات السياسية هى التى تتدخل فى الغالب وتقوم ببناء مستلزمات النقل (كما هو الحال فى الطرق الحديدية العابرة لمنطقة ما بين المدارين فى أفريقيا) .

وتقام المزارع من حيث الأفضلية مكانياً ، فى الأراضى الخالية أو المشهورة .

ويجربى فى الغالب توزيع الاراضى من قبل المسئولين الاداريين ، بسعر منخفض ، على اعتبار أن تلك الاراضى غير مستغلة ، سالبين من الفلاحين المحليين قسماً من املاكهم التى هى فى حالة بوار طويل ، أو قسماً من مراعيهم . ومن المعروف أيضاً أن الدولة لاتعطى الامتيازات إلا للشركات الأجنبية : كما هى حال الشركة المتحدة للثمار فى كوستاريكا ، وفيرستون فى ليبيريا ، وأونيلفر فى كويلو *Kwilo* . وتستطيع المجموعات البشرية الكبيرة أو المنظمة تنظيمياً سياسياً جيداً الوقت والانتصار على هذا الافتصاب والسلب وهذا ما دعا إلى التحدث عن " القوة الأقل طغياناً " بالنسبة للمزارع الكبرى فى بلدان خليج غينيا .

ويوجد نوع من التناقض بين ضرورة الإقامة فى مناطق قليلة السكان ، والحاجات الملحة إلى الأيدي العاملة . لذلك فإن الاستعانة بعمال أجنبى يفرض نفسه لذلك فإن تجارة السود كانت تمثل التطبيق الوحشى لهذا الحل . وفى بداية القرن العشرين ، فإن الحصول على العمال لمزارع (أونيلفر *Unilever*) فى كويلو ، لم يصبح ممكناً إلا بالعديد من الضغوط الاقتصادية والجسدية . وحتى فى المناطق المأهولة يمكن الاستعانة بعمال من الخارج : فى سرى لانكا ، وبسبب تمرد مجموعات السيلانيين على الأجور ، تم المجئ بهنود التاميل فى وسط القرن التاسع عشر . وإذا كانت فيرستون لم تستطع استغلال المزرعتين الضخمتين ذات المساحة الواسعة التى تصل (٢٠٠.٠٠٠ هكتار) لكل منهما ، فإن ذلك كان بسبب نقص الأيدي العاملة .

٢ - نظام ضعيف :

ظهرت الصفة المدمرة للمزارع العلمية الكبيرة والجمعة فى عدة مناطق من أمريكا اللاتينية فى البرازيل مثلاً ، حيث ازداد الزحف نحو الغرب من قبل مزارعى البن ، بسبب زيادة الطلب العالمى ، أن هذا صحيح ، ولكن هناك سبباً آخر لهذا الزحف يتمثل فى افتقار الاراضى بصورة سريعة فانخفض المردود بشكل كبير . وقد ترك التقدم المبكر خلفه مزارع مهملة . كذلك فإن الخاصية المدمرة لأشجار الموز

(بعض أنواع من التربة لاتتحمله أكثر من ٥ - ٦ سنوات يفسر الوجود العابر لمزارع شركة الثمار المتحدة في أمريكا الوسطى : وتتراوح عمرها الانتاجى بين ١٥ - ٣٠ سنة بصورة عامة . فى كوستاريكا انتقلت مزارع الموز بصورة تدريجية من الساحل الكاريبى إلى الساحل الهادى . ويضاف إلى عدم الاستقرار فى المكان ، تحرك آخر من حيث الزمن مرتبط بالضعف الاقتصادى للنظام .

ان تاريخ البلدان التى تطورت فيها المزارع العلمية الكبيرة بشكل واسع ، عرفت بتتابع الاختناقات الفجائية متبوعة بالهبوط المفاجيء أيضاً ، مرتبطة بتدهور الأسعار ، نتيجة فيض الانتاج . وتمثل سريلانكا مثلاً معروفاً فى هذا المجال : ففى القرنين السابع عشر والثامن عشر طور فيها الهولنديون زراعة التوابل (القرفة Cannelle ، والفلفل Poivre ، والقرنفل Clou de Girfole) بينما طور الانجليز الذين خلفوهم اعتباراً من عام ١٨٣٢ زراعة البن التى وصلت أوج ازدهارها عام ١٨٧٥ ، قبل أن تدمر فجأة من قبل بعض الأمراض . ثم حل الشاي محل البن ، واحتل مكانة هامة ثم جاء نهر الكاكو ، ثم المطاط اعتباراً من عام ١٨٩٠ .

والمزرعة الكبيرة من صنع البرجوازية المحلية ، أورويس الأموال الأجنبية الاستعمارية القديمة ، والاستعمارية الحديثة . وقد نتج عن ذلك سلسلتين من المشاكل : تلك التى نجمت عن وعى العمال لما هم فيه من استغلال اقتصادى ، أدى إلى مطالبات برفع الأجور ، وإلى هزات اجتماعية امتزجت بها - فى حالة وجود شركات أجنبية - المشاعر الوطنية . وقد أدى ارتفاع الأجور إلى خلل بالادارة المالية . كما تعاضم المد الوطنى بعد الاستقلال ، بممارسة الرقابة المتشددة من قبل الدولة (انشاء شركات تجارية وطنية مثلاً ، وتزايد التخفيضات المالية ، بل وإطلاق التهديدات بالتصفية .

ويقدر الرد على المشاكل الزراعية والاقتصادية الناجمة عن الزراعة الساوياولية (نسبة إلى ساوياولو) نحو الغرب ، كثفت من وسائلها . وبعد أزمة ١٩٢٩ أصبحت الفازندا (المزارع البرازيلية الكبرى) مراكز لزراعة بعض المحاصيل . فقد

استقرت زراعة البن في الأجزاء المرتفعة ، بينما احتل القطن المنحدرات المتوسطة . أما في أعماق الوديان فقد أقيمت المراعى الصناعية المخصصة لتسمين الأبقار . وتعمق الزحف نحو الحدود مع بارجواى ، في ولاية بارانا *Barana* ، وقد تم الانتقال من الزراعة الواسعة إلى الزراعة المختلطة : زراعة أنواع تتلام مع مناخ أكثر قسوة تحسين أنواع البنور ، زراعة الأشجار في مجموعات خاصة من أجل مكافحة الانحراف ، رى بواسطة الرش ، استعمال الأسمدة الكيماوية والعنصرية ، مع تكامل تربية الماشية مع الزراعة ، وقد تم في المزارع المهمة ، خلف الجبهة المتقدمة ، إعادة زراعة البن على هذه الأسس الجديدة .

ويقود ارتفاع الأجور أيضاً إلى تحسين إمكانيات الزراعة . ولم يتم هذا بدون مشاكل . ففي بورتوريكو ، أدى التحديث الذى أدخل في بداية الستينيات إلى تعطيل عدد غير محدود من العمال . وقد أدخلت التحسينات التجديدية بشكل تدريجى بوجود عائق مزيج يتمثل بالضغط العمالى وإرادة الحكومة (إزالة الأعشاب كيماوياً ثم الزراعة العلمية الواسعة الممكنة ، تحديث أولى لقطع قصب السكر) . وفى سريلانكا أدى استخدام المبيدات فى إزالة الأعشاب إلى انقاص العمل بنسبة ٢٠٪ . ومع ردود الفعل الوطنية ، يلاحظ مشاركة أو احلال البورجوازية المحلية محل الشركات الأجنبية . فى سريلانكا مثلاً ، فإن الرأسماليين السيالانيين *Cinghalais* ترسموا خطى أسيادهم ، واشتروا المزارع وأقاموا مزارع جديدة . وقد أصبحت شركات الريبات *Les Roupies Companies Autochtones* المستقلة تمتلك فيما بعد تلك ماتممتلك " شركات الاسترليني *Les Sterling - Companies* " .

وهكذا فعندما يهدد وضع الشركات بالانقلاب ، فإنها تخفف من نشاطات في المستوى الأدنى . تقسم المزارع الكبيرة ، ويتوسع نطاق اشراك أبناء البلاد : عقود بيع وقروض وتسهيلات مصرفية ومساعدات تقنية . ولكن السيطرة الاقتصادية بقيت قوية ، ولكنها أصبحت أكثر سرية . أنها السياسية التى كانت تتبعها الشركة المتحدة للثمار ، على أثر محاولات تصفيتها التى لم تفلح فى جواتيمالا خلال فترة الخمسينيات ، ولكنها نجحت فى كوبا ، والاكوادور وكولومبيا .

ثالثاً : مكانة المزارع الصغيرة الوطنية ودورها :-

١ - مكانتها :-

تتعاقل المزارع الصغيرة الأملية ، بصورة دائمة تقريباً مع المزارع الكبيرة .
ففى ماليزيا ، تمثل المزارع العائلية ٤٤ ٪ من المزارع المخصصة لأشجار المطاط ،
٩٦ ٪ منها ذات مساحة تصل إلى أقل من ١٠ هكتار . وفى سريلانكا ، يمتلك
المزارعون الصغار ٣٠ ٪ من المساحة المزروعة بالشاى ونسبة مشابهة من المساحات
المزروعة بالمطاط . وفى الكاميرون ، وغانا ، وكوت ديفوار ، ونيجريا ، فإن زراعة
الكاكاو والبن هى من عمل المزارع الصغيرة خاصة .

وفى جامايكا ، فإن نصف زراعة قصب السكر يمتلكها (٢٥) ألف من
المزارعين الصغار الذين يملكون فى الغالب أقل من (٢ هكتار) ، وحوالى النصف
منهم ينتج أقل من (٢٠) طن من قصب السكر سنوياً .

ولم يتوقف دور هؤلاء المزارعين عن التعاضل : فقد أنتجوا ، فى جاميكا ،
٣٨ ٪ من محصول قصب السكر ، زاد إلى ٥٤ ٪ نتيجة تقسيم وبيع الشركات الكبرى
، وتطبيق الملاحظات ذاتها على أندونيسيا ، حيث ازدادت المساحة المخصصة
للزراعات التجارية بواسطة المزارع العائلية أكثر من ٩ ٪ من عام ١٩٦١ إلى عام
١٩٦٦ ، بينما توقفت أو نقصت فى المزارع الكبيرة ، ولكن هذا لايعنى أن عددها
ازداد بصورة موازية (أى المزارع العائلية) ، ولكنه نقص من الناحية العملية ،
بسبب الميكنة والتكثيف الذى جرى على حساب المزارعين الصغار جداً .

٢ - دورها :-

تبسو المزارع الأملية ثانوية فى غالب الأحيان ، من حيث مكانها أولاً :
فالأراضى الجيدة هى حكر على المزارع الكبيرة ، بينما تقام المزارع الأملية فى
الأراضى الفقيرة على المنحدرات الشديدة .

ويبدو تنظيم الانتاج باهتاً مهتزازاً ، بسبب نقصان رؤوس الأموال التى تتوفر
عند المزارع الكبيرة . ان السيتيانت *Le Sitiante* " مزارع البن البرازيلى الصغيرة "
يؤخذ كمثال تقليدى : أولاً ، لايزرع سوى جزء من مزعته ، أما المساحة الباقية

فتنتظر أشجار البن من خلال نجاح الزراعة العلمية . من جهة أخرى ، فإن شجرة البن بتماسك جنورها تحمي التربة من الانجراف وتساعد النبات الطبيعي على الانطلاق من جديد . ولا يتم تنظيف الأرض من الأعشاب بشكل منظم ، لذلك تختنق بعض الشتلات الجديدة قبل أن تصبح منتجة . وتصبح الحبوب الناتجة ذات نوعية رديئة ، فتكون جافة وذات رائحة غير مستحبة . وبالنسبة لصباح الانتاج غير مرغوب فيه . أما المربود فيصبح أقل بكثير مما تعطيه المزرعة الكبيرة (الفارندا) : ١٠٠ كج / هكتار ، مقابل ٨٠٠ كج / هكتار في المتوسط .

ويعطى المزارع الوطني أهمية كبيرة للزراعات الأخرى . فالمزارع الصغير الذي لا يملك سوى ٥ - ١٥٠٠٠ شجرة بن ، يعيش من الزراعة الوحيدة ، مع سيادة البن . ويذكر (ب . موبيج P. Monbeig) أن أحد المزارعين كان يملك ٨٠٠٠ شجرة بن ، تغطي مساحة (١٠ هكتار) يمارس تربية الماشية ، يزرع هكتارين ونصف بقصب السكر ، ويخصص (١٠ هكتار) لزراعات أو شتلات مختلفة : أشجار موز ، برتقال ، مانجو ، خيار ، بطيخ ، بطاطس ... الخ . وهكذا يتجنب المزارع الصغير الزراعة الأحادية لأنه يعرف محاذيرها ، وإذا مارس تربية الحيوان ، فإنها لا تكون متكاملة مع الزراعة .

ومن جهة أخرى ، ترتبط المزارع الصغيرة بالمزارع الكبيرة ، سواء بشكل مباشر ، عندما تتكون من أرض مستأجرة من المزارع الكبيرة ، وبشكل تركيز المصانع عدداً غير قليل من المزارعين في وضع صعب بسبب بعدهم عن مصانع السكر التي يظهر ارتباطها أيضاً في مجال التسويق ، إذ تقع تحت سيطرة الشركات الكبرى الوطنية . من هنا نلمس أهمية الدور الاجتماعي الذي يمكن أن ينجم عن سيطرة الدولة على التسويق .

ويزيد الأمر حرجاً ، أن الشركات الكبرى ، والمزارع الصغيرة هي في وضع غير ثابت ، وأن عدم الثبات صفة أخرى تزيد من تباين هذه المزارع عن المزارع الغذائية التي تضم قطاعاً تجارياً واسعاً .

الفصل الثامن

حلول المشكلات الزراعية

أولاً : مساوئ النمو الاقتصادي .

ثانياً : الإصلاح الزراعي .

ثالثاً : معجزة أم سراب أخضر ؟

- الخلاصة .

الفصل الثامن

حلول ومشكلات الزراعة

ان تزايد المشكلات الغذائية في الغالب بسبب التزايد السكاني السريع ، الذي يقابله انتاج قليل يبقى أن نقوم هذا التزايد وأن نذكر مساوئه قبل التطرق إلى دراسة العلاج اللازم لمقاومة هذه المساوئ .

أولاً : مساوئ النمو الاقتصادي :-

١ - تقدم بطيء نسبياً :-

يعتبر مقدار النمو في الانتاج الزراعي الكلي في بلدان العالم الثالث في الوقت الحاضر أعلي منه في البلدان المتقدمة ، فإذا اعتبرنا الأساس ١٠٠ للانتاج المتوسط للفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، فيكون المؤشر (مقدار النمو) ١٢٤ بالنسبة للأولى في عام ١٩٧٢ و ١١٩ بالنسبة للبلدان الصناعية ، وبلغ مقدار النمو السنوي في مجموعتي البلدان ٢ ٪ في السنة ، وهذا يعني أنه مرتفع ، لأنه في المراحل الأولى من التصنيع في بلاد تتطور في الوقت الحاضر ، فإن هذا المقدار لا يتجاوز ١ ٪ ، ماعدا في روسيا والولايات المتحدة .

ويجب مع ذلك أن نلاحظ أنه إذا كان تزايد الانتاج الزراعي الكلي في البلدان النامية (باستثناء البلدان الاشتراكية) سابقاً) هو في حدود ٤٩ ٪ فإن التزايد بالنسبة للسبع منتجات التجارية الأولى ارتفع إلى ٧١ ٪ ، وهكذا فإن توسع الانتاج الزراعي في العالم الثالث ناتج عن المنتجات المخصصة لإشباع حاجات البلدان المتقدمة ، وأن الزيادة في المنتجات الخاصة بالبلدان النامية ذاتها (غذائية بصورة خاصة) هي متدنية عن المتوسط العام للإحصاءات . وهذا يدل على أننا نشهد الآن

وأحدة من أخطر النتائج للتنمية العشوائية للزراعة التقليدية ، والمنافسة التي تمارسها المزارع الكبرى على الزراعات المعاشية .

وبالمقابل فإن التزايد السكاني يزيل أثر التقدم في الزراعات المعاشية في البلدان الفقيرة ، فالنسبة للفرد الواحد ، فإن الانتاج يتجه للتناقص ، وبالنسبة للسنوات الأخيرة ، خلال الثلاثة أو الأربعة عقود السابقة ، فالمؤشر ١٠٧ بالنسبة لمتوسط السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، مثلاً ، يهبط إلى ١٠٤ خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ . ويزداد هذا الأمر خطورة إذا كان مستوى الانطلاق « تدنياً » . والخلاصة ، فإن التباعد يزداد بين البلدان المصنعة والبلدان النامية . ويبدو التخلف ضخماً إذا تناولنا المقارنة المحددة للمردود أو الانتاجية .

لايزيد مردود الحبوب الذي يبلغ (٣١) كنتالاً في الهكتار الواحد في البلدان النامية في عام ١٩٧٢ ، ويزيد مالياً المردود بمقدار (٢) كنتال في البلدان النامية ، و (١٠) كنتال في البلدان المتقدمة . ومن الناحية الإقليمية ، تسجل أفريقيا أكبر قدر من التخلف ، بمردود متوسط يصل إلى (٨٥) كنتال / هكتار . أما الشرق الأوسط والشرق الأقصى ، وأمريكا اللاتينية ، فلها مستويات متقاربة ، تتراوح بين (١٣) وأكثر بقليل من (١٤) كنتال في الهكتار الواحد . ولكن هذه المتوسطات تخفي اختلافات كبيرة : في أمريكا اللاتينية ، مثلاً ، فإن جواتيمالا ، وهاييتي لا تكاد تتجاوز (٨) كنتال / هكتار . ومن بين ٤٦ دولة أفريقية ، فإن ثمان دول حصلت على مردود دون (٥) كنتال / هكتار ، و ١٠ دول بين ٥ - ٨ كنتال / هكتار .

ويمكن أن نقوم بمقارنات مشابهة في كل مجالات الانتاج ، فالنسبة لتربية الأبقار مثلاً ، فإن البلدان النامية التي تمتلك ٥٨ ٪ من القطيع العالمي ، لم تذبج أكثر من ٢٩ ٪ . ولم تنتج إلا ٢٦ ٪ من الانتاج العالمي الكلي (انتاج اللحوم) ، وفي نفس السنة ، كانت هذه النسب بالتتابع ٢٤ ٪ ، ٤٣ ٪ ، ٥٠ ٪ بالنسبة للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الحر .

وهناك مثل صارخ لهذا الخلل ، ففي قطع هو أكبر بمقدار ٦٦ مرة من قطع

الدانمارك ، فان صاحبه الهند تنتج من لحوم البقر أقل مما تنتجه الدانمارك . أما بالنسبة لمربود الحليب فان التفاوت يساوى ١ - ٥ بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ، أما بين هذه البلدان ذاتها فيبلغ الفرق من ١ - ٣ فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

من جهة أخرى ، فى الوقت الذى يزداد فيه المربود فى المتوسط ١٥ ٪ ، فى البلدان ذات الاقتصاد المتقدم ، فإنه لم يزد بأكثر من ٧ ٪ فى البلدان الأخرى .

وإذا كانت الانتاجية معيار غير كاف ، فان الانتاج المحلى الإجمالى للعامل فى الزراعة يعطى فكرة عن الهوة التى تفصل البلدان النامية عن البلدان المتقدمة . ويبلغ التفاوت من ١ - ١٣ (من الانتاج المحلى الإجمالى للشخص الواحد يعمل فى الزراعة و ٣٠٤٩ دولار مقابل ٢٣٢ دولار) .

وعلى المستوى البولى ، فقد جمعت منظمة الفاو احصاءات عن ٨٣ بلداً نامياً (من أفريقيا والشرق الأقصى خاصة) ، تبين لها أن نصيب الفرد من الانتاج المحلى الإجمالى فى ٢٦ بلداً يبلغ أقل من ٣٠٠ دولار ، وفى ٢٥ بلداً أخرى يتراوح بين (٣٠٠ - ٦٠٠) دولاراً (الغالبية العظمى من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط) وفى (١١) بلداً تالية يتراوح بين (٦٠٠ - ١٢٠٠) دولاراً (أمريكا اللاتينية ودول أوروبا المتوسطية والبرتغال واليونان وأسبانيا) .

ان هذه الانتاجية الضعيفة هى فى تراجع ، وخاصة فى الانتاج الغذائى ، من خلال دراسة لانتاج السعرات المباشرة (الانتاج النباتى محول إلى سعرات قبل أن يتحول إلى حليب أو لحوم) من قبل العامل الزراعى : " ان الانتاجية الزراعية الغذائية فى العالم الثالث فى الوقت الحاضر هى أضعف مما كانت عليه قبل ٦٠ عاماً ، بل ومن المحتمل قبل قرن من الزمن .. فالنسبة لآسيا (باستثناء الصين) فان هذا الانخفاض بلغ نحو ١٥ ٪ ، وبلغ بالنسبة لأفريقيا نحو ٣٥ ٪ ، أما فى أمريكا اللاتينية فيلاحظ شىء من التحسن ، ولكن بصورة ضعيفة جداً .

٢٠ - التخلف التكني :

يمكن تفسير التخلف كنتيجة للبيئة الطبيعية القاسية . وفى مجال الزراعة

تظهر قوة البيئة الواضحة . ان لعنة " المناخ " والتربة تبدو هي المسئولة عن كثير من المشكلات . ففي المناطق المدارية نذكر الدروع اللاتينية ، والتي لها لون وخصوبة القرميد . نذكر أيضاً ظاهرة غسيل التربة من العناصر المخصبة القابلة للذوبان . كما نذكر بشكل خاص ، الجفاف المدمر الذي يضرب بورياً بلاد الساحل *Sahel* (غرب أفريقيا) ، وطفغيان الموسميات الهندية ، والخسائر التي تحدثها ذبابة التسي تسي . كل هذا صحيح ، ولكن كيف ستكون طبيعة المناطق المعتدلة ، بالمقابل ، هل كلها غنى وكلها جمال ؟ وبون الخوض بأمور أخرى ، يجب أن نعترف أن التربة في البلدان النامية هي في الغالب أكثر فقراً ، وأكثر ضعفاً من تربة المنطقة المعتدلة . وان المناخات فيها تعرف بصفات قارية شديدة . ولكن أليست التربة في جزئها الأكبر هي من صنع الإنسان ؟ إن سهل الفلاماند يعطينا مثلاً من بين أمثلة أخرى كثيرة . ماذا تريد تربة مزارع الأرض الآسيوية من الشروط الطبيعية ؟ ان المربود الناتج في المزارع الصناعية ، يبين أن الزراعة الحديثة تعطي مربوداً مرتفعاً ومستقراً في مناطق بين المدارين .

ويتعلق الأمر بندرة التقنيات التي تمكن من اغناء التربة ، وتصحيح انحرافات الطبيعة ، والتي هي الأساس في الفرق بين الزراعة المتطورة والزراعة المتخلفة ، وكفى لكى نقنع أن نقارن استغلال وسط متمائل كلياً على جانبي الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك : في الشمال ان وادي امبريال *L'imperial* Valley الغنى ببرهن على مايمكن أن تفعله التقنية المعتمدة على المال والعلم ، بالمقارنة مع القطاعات المروية للمكسيكالى *Mexicali* ، والسنورا *Sonora* خاصة ، والتي تبدو مع ذلك في المقدمة بالنسبة لعموم المكسيك .

ويجب ، مع ذلك ، ألا نقع في انحرافات التقنوقراطيين (الفنيين) وأن نفكر بأن كل شيء يمكن أن يصلح بادخال مناسب للتقنيات الحديثة . وقد حدثت اخفاقات مشهورة في مجالات الميكنة والتحديث في الزراعة ، في أفريقيا خاصة ، قتادت المزارعين المفتونين بالتقنية إلى الكثير من الاعتدال ، ان مشروع الغول السوداني

الشهير ، مثلاً ، الذى كان يهدف إلى استصلاح (١٣٠٠.٠٠٠) هكتار خلال أربع سنوات في تنزانيا ، وزامبيا ، وكينيا ، لم يحقق سوى استصلاح (٥٠.٠٠٠) هكتار فقط اعتباراً من عام ١٩٤٧ ، ثم ألغيت التجربة عام ١٩٥٠ .

وتتعد المعايير التى يمكن أن تقيس التخلف التقنى فى الزراعة : استهلاك الأسمدة فى الهكتار ، استعمال المنتجات الوقائية والمبيدات ، معدل عدد الجرارات بالنسبة للمساحة المزروعة ، قلة استخدام البنزور أو المنتجات المحسنة .. الخ . بدون مناقشة كل هذه العناصر ، نأخذ مسألة استهلاك الأسمدة . فى الوقت الذى نقص السماد الطبيعي بشكل حاد . نلاحظ أن استهلاك الزراعة للأسمدة فى مختلف البلدان تناقص بمقدار ثلاث مرات . ويتراوح مستوى الاستهلاك بالنسبة لمجموع العالم ، وبالنسبة لكل بلد ، من ١٠ كج / هكتار للهكتار المزروع (مقدار الآزوت ، والفوسفات والبوتاس مجتمعة) فى النيجر إلى (٧٠٩) كج / هكتار فى هولندا فى حين يبلغ متوسط الاستهلاك فى أوروبا الشمالية الغربية (٢٩٠) كج / هكتار ويبلغ معدل الاستهلاك فى ٤٧ بلداً نامياً من بين (١٠٥) بلدان (منها ٣٠ فى أفريقيا و ٧ فى الشرق الأقصى وه فى الشرق الأوسط وه فى أمريكا اللاتينية ، ١٠ كج / هكتار بينما يتجاوز ٥٠ كج / هكتار فى ٢٦ بلداً (منها ٨ فى أمريكا اللاتينية وه فى الشرق الأقصى و ٤ فى أفريقيا ، ٣ فى الشرق الأوسط ، أضف إليها بعض بلدان أوروبا المتوسطية وأوروبا الشرقية كرومانيا ، وألبانيا ، ويوغسلافيا (سابقاً) ، واليونان) ولا بد من الإشارة إلى أنه تدخل فى هذه الزمرة الأخيرة عدة بلدان تلعب المزارع الحديثة فيها دوراً أساسياً (المارتينيك ، جواديلوب ، جزيرة موريشيوس ، ريونيون ...) وتمتص القسم الأكبر من المخصبات الكيماوية .

ويترجم الضعف العام هذه المعطيات ، قد تحققت مع ذلك نتيجة جهود مضيئة ثم بذلها لاستدراك مافات ، فاستهلاك الأسمدة الكيماوية ، تضاعف بمقدار ٣ مرات فى حين لم يزد إلا بمقدار ٥٠ ٪ فى البلدان المتقدمة .

فى البلدان ذات المناخ الجاف ، أو ذات المناخ الذى يتصف بتذبذب أمطاره ،

فان عملية الري تتصف بتقنية التبذير وعدم الكفاية ، وتبوقنوات تحويل الفيضان غير قادرة على تخزين الماء لوقت الجفاف ، كما أن الخزانات (مثل التانك *Les Tanks* القروية الهندية مثلاً) تسمح باطالة فصل الزراعة ، ولكنها تجف في العادة قبل فصل الأمطار ، وتطرح مشكلة امتلائها بالمجروفات . والآبار التقليدية لاتصل سوى طبقات الماء الجوفية غير العميقة : فطرق رفع الماء ليست جيدة ، بل وغير ناجحة . ومهما كانت نوعية الري ، فانه لايفطى إلا جزءاً من الأرض التى يصعب فيها مفيداً . ويزيد في الهند - وهو من نواعى السرود - أن تزداد المناطق المروية بنسبة ٥٠ ٪ أو أكثر قليلاً منذ الاستقلال ، ولكن من المؤسف أن نعلم أن ٨٠ ٪ من المناطق المزروعة مازالت تعتمد على مياه الأمطار فى انتاجها .

ولاتستغل الأنظمة الزراعية المعاشية التقليدية مثلها مثل المزرعة الحديثة سوى جزء من الأرض التى تمتلكها ، كما أن عدم كفاية التقنية لاتفسر إلا جزئياً سوء الاستخدام هذا . ويتضح الأمر بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، حيث توجد معطيات مدهشة حول هذه المشكلة فالأراضى الممكن زراعتها فيها تمثل ربع المساحة الكلية . ولكن الأراضى المزروعة لاتمثل سوى ١٠ ٪ من مساحة المزارع العلمية الكبيرة وأقل من ١ ٪ من المساحة الكلية . وهنا أيضاً توجد مفارقات تختفى خلف هذه الأرقام الإجمالية : فى جمهورية الدومينيكان ، ٨٥ ٪ من الأراضى الزراعية هى مزرعة فعلاً مقابل ٢٥ ٪ تقريباً فى شيلي ، وبوليفيا ، وبيرو . أن وجود أنظمة زراعية قديمة مسؤول عن هذا الوضع . ان الارتفاعات الكبيرة عن سطح البحر تعطل قسماً كبيراً من المساحة القابلة للاستثمار ، وهى تشكل مخزوناً من الأراضى التى يمكن استغلاله بتقنيات لاتخشى على إنجراف التربة ، وهى مخزون عقارى صاف وطبيعى . وتوجد فى داخل البرازيل مساحات واسعة مملوكة ولكنها ليست مزروعة ، تنتظر وصول الطرق الجديدة لتتضاعف قيمتها عدة مرات .

أما فى المناطق النامية الأخرى ، فان سواء استخدام الأراضى القابلة للزراعة هى أقل استفحالاً . حيث يوجد فى آسيا الجنوبية ٨٥ ٪ من الأراضى القابلة للزراعة هى فى الوقت الحاضر مزروعة . وتصبح هذه النسب فى أفريقيا

الشمالية وفى الشرق الأوسط بالتتابع كمايلي : ٥٥ ٪ ، ٣٤ ٪ ، بينما تهبط فى أفريقيا الوسطى إلى ٤٤ ٪ وحتى ١٧ ٪ .

ويمكن ايراد سلسلتين من العوامل التى تفسر جزئياً مشكلات تعميم للتقنيات الحديثة ، فالأولى هى من النوع المادى المحض : الثمن المرتفع للأسمدة ، والمبيدات ، والآلات ، والتى يجب استيرادها غالباً ، علماً بأن ثمنها قد ارتفع أكثر من ٥٠ ٪ بين ميناء تحميلها والبيع لستخدمها ، ضعف وسائل النقل وشبكة الطرق ، والتخزين ، والتسويق ، الذى يعيق وصول هذه المنتجات ، كما يعيق تسويق المحاصيل الزراعية . أما السلسلة الثانية من العوامل فهى بشرية : الضعف العضلى بسبب نقص التغذية *Malnutrition* وسوء التغذية *La Sous - Nutrition* يشكلان العامل الأول ، ثم هناك الأمية المتفشية بين جماهير الفلاحين والتى تكون عقبة جدية أمام التعميم . وفى أمريكا اللاتينية ٦٥ إلى ٩٤ ٪ ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة ، يعرف القراءة والكتابة فى المدن ، وتهبط هذه النسبة إلى ٢٣ - ٨٤ ٪ فقط فى المناطق الريفية . أخيراً ، أن عدم الكفاية فى عدد ونوعية الموجهين والمهندسين الزراعيين ، يبين قلة الاهتمام العلمى بمتغيره المشكلات الزراعية ، فى أرجواى بلغ عدد الطلاب المسجلين فى كلية الحقوق ٣٥ ٪ من العدد الكلى ، بينما سجل ٥ ٪ فى المعهد الزراعى . أن ضعف التعليم العام والفنى ، مضافاً إليه العقلية المحافظة لدى المزارعين ، يفسر بطء تعميم التقدم ، كما يمكن أن تأتى العوائق ، أيضاً من عدم المساواة الاجتماعية .

٣ - فلاحون مجربون من الملكية ، ويسوء استخدامهم : -

يرجع سوء الإستخدام إلى أصول مختلفة : -

- أنه أولاً تقنى : بطالة فصلية ، تشمل أعداداً كبيرة فى شيلي ، فى شهر تموز (يوليو) فإن الطلب على الأيدي العاملة لايشمل سوى ٦٣ ٪ من الطلب فى آذار (مارس) ، أما فى جمهورية كوريا ، فإن ساعات العمل فى كانون أول (ديسمبر) لاتصل إلا إلى ٤٠ ٪ من ساعات حزيران (يونيو) .

- ويتزايد سوء الاستخدام بسبب التزايد السكاني ، الذى لم تجاريه الزيادة فى المساحة المزروعة كما لا يمكن ايقاف الهجرة من الريف إلى المدينة . وإذا كانت اليد العاملة الزراعية قد هبطت ، بالقيمة المطلقة ، من ٧٣ ٪ إلى ٦٦ ٪ من السكان القادرين على العمل ، فأنها ازدادت نحو (٥٦) مليون شخص ، كما زادت هذه الأعداد حسب تقديرات الفاو *FAO* ، وفى الوقت الذى ازدادت المساحة القابلة للزراعة بالنسبة للشخص العالم فى الزراعة ، فى البلدان المتقدمة ، فإن الوضع المعاكس هو الذى يسود فى البلدان النامية . فى غانا ، هبطت حصة الفرد من ١٣٥ هكتار فى عام ١٩٦٠ إلى ١٦ ر . هكتار فى عام ١٩٧٠ وفى أورجواى من ٧٧ ر هكتار إلى ٣٩ ر هكتار ، وفى الهند من ٥١ ر هكتار إلى ٤٤ ر هكتار .

- ان البنيات الزراعية تتحمل قسماً كبيراً من المسئولية : يضاف إلى الفلاحين الذين لا يملكون أرض إضافة إلى الملك الصغار (لا يحتاج العمل فى مزارعهم إلى أكثر من ٣٠ - ٤٠ ٪ من السنة فى أمريكا اللاتينية) الذين يعملون جزءاً من السنة . هذه البطالة المقنعة ، تجد ما يماثلها فى مزارع اللاتيفونديا (المزارع الكبيرة *Les Latifundia*) حيث تكثر الأيدى العاملة الفائضة عن الحاجة . وتصل هذه الأوضاع فى بيرو إلى أن الاستخدام الفعلى لا يستوعب سوى ٥٧ ٪ من الأيدى العاملة الزراعية المتاحة ، على أن يعمل كل رجل ٢٠٠ يوم فى السنة ، و ٤٦ ٪ إذا بنيت الحسابات على ٢٥٠ يوم عمل فى السنة . أما فى سرى لانكا ، فأنه يوجد من بين أربعة ملايين عامل زراعى حوالى (٦٠٠.٠٠٠) شبه متعطل أو نصف متعطل .

ويبدو تركيز الأراضى بين أيدى عدد قليل من الملاك هو أشد ما يكون فى أمريكا اللاتينية . ويقدر أن المزارع الكبيرة (اللاتيفونديا *Les Latifundia*) تضم $\frac{2}{3}$ من مساحة المزارع ، فى حين أنها لا تمثل أكثر من ١ ٪ من عدد المزارع . . وتغير هذا التوزيع قليلاً على المستوى الإقليمى . وهناك مثالان واضحان فى أرجواى (١٢٠٠) لاتيفوندا ، تعود إلى عدد قليل من الملاك يسيطرون على ٣٣ ٪ من المساحة الكلية ، فى بارجواى (١٨٥) مالك يتقاسمون ٥٣ ٪ من الأرض الكلية .

ولانقتصر هذه المشكلة على أمريكا اللاتينية ، ففي إطار حوض البحر المتوسط (الشرق الأوسط ، أفريقيا الشمالية ، إيطاليا الجنوبية ، الأندلس أو جنوبي أسبانيا) وأثيوبيا تسود أوضاع متشابهة ، قدر أن ٤٢ ٪ من المساحة القابلة للزراعة في لبنان يملكها ٢ ٪ من كبار الملاك أن هذا غير عادل من الناحية الاجتماعية ، فمزارع اللاتيفوندا لاتستغل إلا جزئياً ، وبطرق قديمة على عكس الأشكال الأخرى من الملكيات الكبيرة . كالمزرعة الصناعية .

وإذا كانت أهمية الملكيات الكبيرة ليست عظيمة في مكان ما ، فمعنى ذلك الانتشار الواسع للملكيات الصغيرة . في جواديلوب ، احتلت المزارع التي تقل مساحتها عن واحد هكتار (٥٥ ٪ من عدد المزارع) ١٥ ٪ من المساحة الزراعية ، أما في لبنان فقد كان ٨٠ ٪ من الملاك يتقاسمون ٣٦ ٪ من الأراضي . أما في اورجواي ، فإن ٧٥ ٪ من المزارع كانت تضم ١٠ ٪ من مجموع الأراضي . في جاوة ٩٠ ٪ من الفلاحين يملكون أقل من نصف هكتار . ويمكننا ذكر المزيد من هذه الأرقام ولكن المهم أن نذكر أن التجزئة العقارية ازدادت تحت ضغط الزيادة السكانية ، وهناك حالة قصوى في سرى لانكا ، حيث أن التقسيم بلغ مرحلة يستحيل بعدها الإمعان في تقسيم الأرض . وبدلاً من تقاسم أرث هو في الأساس صغير ، تم الاتفاق على أن تزرع الأرض بالتتابع من قبل كل شخص من الورثة . وبعد عدة أجيال استمرت الكثافة الريفيه في تزايد ، وأصبح أصحاب الحق في زراعة الأرض يناولون حظهم كل ست سنوات وأحياناً كل أربع وعشرين سنة .

ومن جهة أخرى ، فإن الأزمات الزراعية أو الريفيه ساعدت على تركيز الأرض لفائدة الميسورين ، وقد سادت هذه الحالة في الهند في القرن التاسع عشر بسبب الضرائب التي رفعها البريطانيون ، إضافة إلى أزمة الحرف الريفيه كما أن المشكلات الحالية في بنجلاديش تشير إلى استمرار هذا النهج . ومن أجل التخلص من الجوع ، عمد صغار الملاك ، بعد أن باعوا حلى نسانهم المتواضعة ، وحيواناتهم وبيوتهم ، إلى التخلي عن أراضيهم . ويستمر بيع الأرض من أجل لقمة الخبز ، بخمس أو بربع قيمتها . أما المشترون في الغالب من الملاك المتوسطين ، أو التجار

وقد ازداد عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً في مقاطعة (رانجپور *Rangpore*) من ٢٥ - ٣٥ ٪ خلال مدة شهرين . بحدود (٤٠٠٠٠) هكتار تبادلتها الأيدي خلال هذه الفترة .

ويضطر الفلاح ، لإعاشة عائلته ، سواء كان يملك أرضاً غير كافية أو كان بدون أرض ، أن يستأجر قطعة من الأرض ، أو أن يؤجر نفسه كعامل زراعى . وفى الحالتين ، يقود الأمر للتراجع إلى وضع بانس . ويؤدى مختلف التشريعات الخاصة بالعمال وأصحاب المزارع ، إلى أن تكون معدة مسبقاً ، ولأغراض الدعاية وهناك أمثلة أخرى تبين اتساع المشكلة : ففي البلاد الإسلامية ، الخماس هو الفلاح الذى يدفع أخماس المحصول إلى المالك الذى يقدم له الأرض والتقاوى والآلات . أما فى سرى لانكا ، فإن القوانين الزراعية التى تحدد مقدار الإيجار بمقدار ٢٥ ٪ بدلاً من ٥ ٪ من المحاصيل لا تطبق فى كل المناطق فى الهند ، فإن نظام التأجير المتدرج الذى يساعد على حرق قوانين الإصلاح الزراعى ، يشكل واحداً من أغرب الأمثلة التى يتحملها الفلاحون . اعتباراً من القرن الثامن عشر ، حولت السلطات البريطانية جباية الضرائب إلى ملاك عقارات بالمعنى الرومانى للكلمة (زامنداب *Zamindar* فى البنغال ، وفى بيهار ، وفى مناطق بنارس ومدراس) ، بينما تحول الملاك الحقيقيين مرغمين ، إلى أجراء خاضعين لأعمال السخرة غير المقيدة . لقد تطور النظام مع الزمن : من جهة ترك الزامندار جمع الضرائب لمصلحة الوسطاء الجدد ، وبدأ بعض الملاك تأجير أراضيهم وهكذا انتهى الأمر بتكوين سلاسل من ١٠ إلى ٢٠ أو حتى ٤٠ من الوسطاء يعيشون كطفيليين على محاصيل المنتجين الحقيقيين .

ويعد الربا ، الذى سبق بيان دوره ، عاملاً آخر للتحكم فى الفلاحين . فعدا دوره الطفيلى ، أدى إلى انتزاع ملكيات صغار المزارعين إذا أصيبوا بضائقة . ان ممارسة عقود الوفاء يعد من الأمور المعبرة والكثيرة الانتشار فى الشرق الأقصى التقليدى ، فالمالك الصغير يبيع أرضه للدائن (بسعر بخس طبعاً) على أمل استعادة أرضه بنفس السعر فيما بعد ، ويانتظر وقت السداد واستعادة الأرض يصبح المالك أجيراً عند إدانته .

ان نتائج هذه البنى (جمع بنية) غير العادلة خطيرة على الأشخاص وعلى الوطن . فعلى المستوى الفردى ، يتجلى ذلك من ضعف الدخل المريع ، فى شيلى ، فى بداية الستينيات كان ٧١ ٪ من الفلاحين يملكون ٣٣ ٪ من دخل الأرض ، بينما يملك ٣ ٪ من الملاك ٣٧ ٪ منه ، وهذا يعنى أن تعود عليهم الأرض بمرود يساوى ٢٦٠٠ مرة أكثر ارتفاعاً لكل عائلة . أما فى أمريكا اللاتينية ، فان ٦٥ ٪ من السكان الزراعيين العاملين لايزيد دخلهم عن ٣٠٠ دولار للفرد سنوياً (٥٠ - ٦٠ دولار بالنسبة للفلاحين الصغار) فى حين أن المزارعين الأغنياء (١٨ ٪ من العدد) يبلغ دخل كل واحد منهم (٧٠٠٠) دولار . وقد ازدادت نسبة الأسر الريفية الأكثر فقراً فى الهند (أقل من ١٥ روبية شهرياً للشخص ، أى أقل من ١٠ فرنكات شهرياً) من ٣٨ ٪ عام ١٩٦١ إلى ٥٣ ٪ عام ١٩٦٦ .

أما على المستوى الوطنى ، فان العدد الأكبر من المزارعين لا يستطيع الحصول على فائض ضرورى لتحسين الانتاج . أما الطبقات العليا من المزارعين فهى الوحيدة القادرة على توظيف الأموال ، والوحيدة القادرة على الحصول على القروض المصرفية ، وحرف عائداتها على شراء المواد الاستهلاكية . ففى شيلى ، مثلاً ، فان الملاك الكبار ينفقون ١٨ ٪ من مواردهم على مواد استهلاكية ، و ٥٢ ٪ على نفقات كمالية . ان عدم القدرة على مواجهة الحاجات الغذائية المتزايدة ، وضعف السوق الداخلية ، المسئولة عن اعاقا التطور الصناعى ، قد نتجت عن هذه البنى الزراعية غير المتوازنة .

ولواجهة هذه المشكلات ، فقد طرح نوعان من الاجابات : الأول يقوم التطور فيه على الاصلاح الزراعى ، والثانى يتجه قبل كل شىء إلى التقدم التكني .

ثانياً : الاصلاح الزراعى :-

لقد رمت الحكومات التى نادت بالاصلاح الزراعى إلى نوعين من الأهداف : الأول إلى إزالة الظلم الاجتماعى ، بتوزيع الملكية ومنح الأراضى ، وبكلمة موجزة تحقيق الشعار الذى يتردد ألف مرة ، برد الأرض إلى من يزرعها ، ويرمى الثانى

إلى إيجاد الآلات القادرة على مواكبة التحديث الزراعى ، من أجل رفع مستوى حياة الفلاح ، ومن أجل تسريع التطور الزراعى ، من أجل رفع مستوى حياة الفلاح ، ومن أجل تسريع التطور الزراعى للبلاد . أليس من الخطأ أن يتجه الإصلاح الزراعى إلى الملكية العائلية الصغيرة فى الزمن الحاضر حيث يعتمد التقدم الزراعى على رأس المال اللازم للاستثمار ، وعلى العمل مثملاً يعتمد على رأس المال العقارى؟ فإذا كان التوجه للقضاء على المشكلات العقارية هو أمر مشروع فيجب ، فى نفس الوقت ، أن نضاعف من التفكير فى الأمور الاقتصادية .

١ - بين الضرورة الاجتماعية والضرورة الاقتصادية :

أن مشكلة التوفيق بين الهدف الاجتماعى والهدف الاقتصادى تبدو على ثلاث مستويات :-

(١) استعادة الأرض : أن القضاء على الملكية التى لم تستغل جيداً هو واحد من أهداف الإصلاح الزراعى التى لا يمكن التشكيك فيها . وبالمقابل ، فإن تقسيم المزارع الكبيرة المتقدمة تقنياً ، يعنى أن تحل وحدات صغيرة ذات انتاج قليل مكان وحدة ذات انتاج كبير ، فهو بذلك قدم الحل للمشكلات الاجتماعية ، ولكنه يحمل فى طياته خطر التراجع بسبب نقص الوسائل التقنية والمالية ، فى غياب الإرادة السياسية لانتهاء الملكية الخاصة أو القضاء على الملكية الكبيرة (فرض تغيير سياسى واجتماعى شامل فى نفس الوقت ويمكن حل المشكلة باختيار حد أعلى مقبول للملكية الخاصة .

أن تحديد سقف للملكية يرتبط بعدة عوامل أهمها طبيعة الزراعة وطرق الانتاج (فزراعة الحبوب الميكنة تحتاج إلى مساحات أكبر بكثير من زراعة الأرز الآسيوية التقليدية) وعدد الفلاحين المراد تمليكهم ، وميزان القوة بين الإستقرائية العقارية والسلطة السياسية والجماهير الريفية .

لذلك توجد اختلافات كبيرة من بلد إلى آخر ، كما تحدث تبديلات ، فى الغالب فى السقوف المسموح بها ، ففى مصر تم التحول من ٨٤ هكتار كسقف مسموح به

للشخص الواحد فى عام ١٩٥٢ إلى ٤٢ هكتار عام ١٩٦١ ، ثم إلى ٤٢ للعائلة عام ١٩٦٢ ، كما ثبتت الحدود على ٣٠٠ هكتار فى ايطاليا الجنوبية ، وتم الانتقال فى كوبا من ٤٠٠ هكتار عام ١٩٥٩ إلى ٦٧ هكتار عام ١٩٦٣ ، وقد حصل بعض الاستثناءات مقبولة بالنسبة للملكيات ذات الدارة الجيدة ، أو المتقدمة اجتماعيا ؛ بالنسبة للشركات أو الأشخاص الذين أصلحوا أرضاً غير زراعية أو صحراوية فى مصر ، وفى كوبا خص ذلك مزارع قصب السكر والأرز التى يتجاوز مربوها ٥٠ ٪ من المتوسط الوطنى ، وكذلك الأراضى العائدة للتعاونيات .

ومع الأسف ، فإن تحديدات الملكية السابق ذكرها لم تكن ناجمة كما كان يتوقع لها : ان التجزئة الوهمية للملكية الزراعية بين أفراد الأسرة ، والبيع إلى أشخاص مسخرين ، واستغلال عدم الدقة فى القوانين ، كلها أمور عملية قادت إلى التهرب من انتزاع الملكية وإعادة تقسيمها .

لقد تم القيام بحجز الأرض ، فى بعض الحالات ، بدون قيد أو شرط ، وتصبح هذه الوسيلة سهلة التطبيق إذا كانت تستهدف الملكيات الاستعمارية أو الأجنبية (الملكيات الألمانية فى أوربا الشرقية بعد عام ١٩٤٥) ، أو ملكيات بحوزة أشخاص معنويين . وكما أنه من غير الممكن دفع جميع التعويضات نقداً ، فإنها تبقى سندات على الدولة بفائدة ضعيفة تمتد لزمان طويل : ٢ ٪ لمدة ٢٥ سنة فى تونس ، ٦ ٪ لمدة ١٥ سنة فى ايران ، وبذلك يتم تلافى توظيف الأموال المقدمة إلى الطبقات المعنية فى البلاد الأجنبية ، أو يتم انفاقها على المستلزمات الكمالية ، باستثناء استخدام هذه الأموال فى دفع الضرائب ، أو تخصص للاستثمارات الصناعية ، من أجل ضمان قرض . فى هذه الحالة تضطر الدولة أن تتحمل ثقل التعويض (كما فى بيرو والبرازيل) .

(ب) ايجاد بنىات جديدة : ان توزيع الأراضى يطرح مشكلات أكثر صعوبة من تجميعها ، يرى بعضهم فيها حجر عثرة لكل القوانين الزراعية .

ويبدو اختيار حجم الحصة المقدمة إلى المستثمر الجديد أمراً حساساً ، أمى

صغيرة جداً ، لا تكفى إلا للاستهلاك الذاتى ، ولا تسمح بفائض للتسويق أو التوظيف ؟
أم هى كبيرة جداً فتكون غير مستغلة بشكل جيد ؟ .

تلعب الشروط التقنية والسكانية دوراً أساسياً فى سوريا ، إذ خصص ٨ هكتار لكل مستفيد من الأراضى المروية ، و ٣٠ هكتار فى الأراضى البعلية . أما فى مصر ، حيث يزداد الضغط السكانى خاصة ، ولا يعطى سوى ١ - ٢ هكتار .

وفى الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعى المؤكد ، فإن الأراضى توزع مجاناً
" كما فى يوسلافيا (سابقاً) وكوبا " ، فى بلدان أخرى ، يكون الدفع خلال ٢٠ - ٣٠ ، وحتى ٤٠ قسطاً سنوياً (مصر وسوريا) ، وهذا ما يخفف ثقل التعويضات التى تدفعها الدولة إلى الملاك القديما .

ان المستفيدين هم ، فى النصوص على الأقل ، مزارعون ، سواء كانوا من قديما الملاك أو من الفلاحين ، يجب أن يكون لديهم شىء من المستوى الفنى ، كما تراعى الاعتبارات المذهبية والسياسية عند اختيار هؤلاء وإن لم يكن مشروطاً فى القوانين الزراعية .

وقد أحيطت الحصص الموزعة بما يجنبها التجزئة المستقبلية . وفى الغالب ، إذا أدى الأثر أو البيع إلى التقسيم ، فإن واحداً من المعنيين يقوم بالاستثمار على مآتقه ، ويعوض على الآخرين . كذلك فإن إعادة تركيز الأرض هو خطر يجب الاحتماء منه ، بإيقاف الصفقات التجارية العقارية . وعلى الرغم من هذه التدابير ، فإن الضعف الاقتصادى هو نقطة فى كل توزيع فردى : وكثيراً ما كانت زيادة الاستهلاك الفردى ، وانخفاض المردود هى ثمن التقدم الاجتماعى الذى قصده هذا الاتجاه . وهناك نوعان من الحلول المطروحة لتجاوز هذه المشكلة .

وتتعدد أشكال التعاونيات ، كما تتفاوت مضامينها ونتائجها . وفى المجال الإصلاحى تكمن المشكلة الأساسية فى استمرار أو عودة التناقضات الاجتماعية . وفى الهند ، أخفقت التعاونيات الانتاجية كما أخفقت تعاونيات القروض . لقد استنتج أن التعاون مستحيل بالنسبة للنوع الأول ، لأنها تجمع بين أشخاص من عامة

الناس متفاوتين ولهم مصالح مختلفة . أما بالنسبة للنوع الثانى فإن الفلاحين المتوسطين هم الذين استفادوا منها ، بالنسبة لسوريا ، تؤدي الاختلافات الاجتماعية بسبب سوء تطبيق الديمقراطية فى داخل التعاونيات إلى تأثير الأغنياء ، بسبب اتخاذ القرارات ، وأن يقتطعوا لأنفسهم حصة الأسد من القروض ، والتقاوى والأسمدة .. الخ ، حتى أفرغوا المؤسسة التعاونية من معناها .

ويختلف الوضع الذى انطلقت منه التعاونيات فى الدول الاشتراكية (سابقاً) ومع ذلك لم تنج من الاخفاقات التى سببها التسرع فى التطبيق أو الفهم الخاطيء للوسائل المتشددة . فى فيتنام الشمالية مثلاً ، فى عام ١٩٥٦ ، أى بعد مضى ثلاث سنوات على بداية الاصلاح الزراعى ، كان معظم الفلاحين يتصرفون بملكيات فردية وبعد أن أخفقت الحركة التعاونية الذاتية ، بدأ الأخذ بأسلوب العمل الجماعى اعتباراً من ١٩٥٧ ، حيث تم الوصول إلى التعاونيات الاشتراكية (ينتسب المالك إلى الجمعية ويقدم إليها أرضه ووسائل الانتاج بشكل حصص ، ويكون تعويضه بنسبة ماقدم من جهة ، وعلى عمله من جهة أخرى) وفى مرحلة تالية أقيمت التعاونيات الاشتراكية . حيث أصبحت كل وسائل الانتاج ملكية جماعية .

ويقوم الحل الآخر على تكوين مزارع كبرى تحت اسم مزارع الدولة . كما هو حال البلدان الاشتراكية فى أوروبا الشرقية (سابقاً) مثال السوفخور السوفيتية وكوبا ، وتنجم المشكلات هنا من صعوبة التخطيط المركزى . ومن انتقاء ونجاح الأساليب التشجيعية (مادية أو عقائدية) المطبقة على العمال ، ومن نقص الكوادر الفنية والإدارية .

(ج) وسائل إحتياطية ضرورية : ومن أجل الوصول إلى الانتاج المنتظر من كل اصلاح زراعى ، تتدخل الدولة فى عدة مجالات : محرومية ، وتدريب مهنى للمزارعين ، تقديم البذور والتقاوى ، والسماذ ، والآلات ، بسعر منخفض ، إيجاد نظام مصرفى حقيقى يمكن الاعتماد عليه ، ويلغى الربا ، تضع تحت تصرف الفلاحين رجالاً مختصين بالدعوة إلى الحياة التعاونية والجماعية . بصورة عامة ،

اقامة الخدمات (الرى ، النقل ، التجارة) ، والحصول على منافذ فى الأسواق الخارجية ، مما يكمل دائرة القطاعات التى تتدخل خلالها الدولة . وفى غياب هذا ، فان مجرد توزيع الاراضى ، يمكن ألا يحل قليلاً من المشكلات .

٢ - نماذج من الاصلاح الزراعى :-

يمكن أن نرد معايير تصنيف الاصلاح الزراعى ، إلى ثلاثة أساسية :-

١ - نطاق ايدىولوجى أو سياسى يدخل فيه الاصلاح الزراعى (اقتصاد حر أو اقتصاد اشتراكى) .

٢ - الاتساع المكانى للاصلاح الزراعى (متكامل أو جزئى) .

٣ - طبيعة الوحدة الانتاجية ، على أساس العامل الفعلى (عائلة ، تعاونية ، مزرعة دولة) .

ويقتصر البحث هنا على بعض الأمثلة الخاصة المعبر عنها ، للمشاكل التى صودفت خلال تطبيق الاصلاح الزراعى بصورة ، جذرية قليلاً أو كثيراً .

(١) المثال الهندى ، إصلاحات محدودة : شكلت الهند عام ١٩٤٧ بعد حصولها على الاستقلال ، هيئة نزع ملكيات الوسطاء (الزامندار بشكل خاص) وقد انتهت هذه المهمة الآن . وقد ارتبط بالدولة (٢٠) مليون مزارع مقابل مكافآت دفعتها الدولة للوسطاء . وقد سمح للزامندار بالاحتفاظ بالأراضى التى كانت تعود لهم حقيقة ، بشرط أن يزرعوها بأنفسهم .

وقد حدد هذا بيع الأراضى . وقد تم التحايل على هذه القوانين وسجل الزامندار مساحات كبيرة بأسمائهم فى السجلات العامة . وفى أغلب الولايات الهندية يطلق اسم المزارع *Cultivateur* على الشخص الذى يقوم بتمويل الانتاج بالمال .

وقد وزعت الأراضى التى أخذتها الدولة من الزامندار (مليون هكتار فقط فى مجموع الهند) من قبل الدولة على الفلاحين مع عقود مدد طويلة مقابل أجرة معقولة ولكى يصبح المزارعون المستأجرون ملاكين يجب أن يدفعوا مبالغ مرتفعة نسبياً

تعوض بواسطتها الدولة الوسطاء . وكانت النتيجة قلة عدد الذين استفادوا من هذا الشرط أما بالنسبة للأراضي التي يرتبط مزارعوها بالكتها الحقيقي ، وليس بوسيط فان القانون يعطى للمزارعين المستأجرين حقوقاً بالاستثمار طويلة الأجل ويحدد نصيبهم بحوالى ٢٠ - ٥٠ ٪ من المحاصيل ، ولكن للأسف لم يتم التقيد بهذه النسب في أحيان كثيرة ، بل لقد استطاع بعض الملاك الحصول على جزء من أراضيهم ، وكما في السابق فان بعض الحيل قد مكنتهم من الذهاب إلى أبعد من ذلك ، وزيادة على ذلك فان القانون لا يحمى إلا المزارعين الذين تواجدوا وقت تنفيذ الإصلاح الزراعى ، ولما كان إعداده وتطبيقه بطيئاً ، فان كثيراً من المزارعين المستأجرين لديهم إلى عمال زراعيين ، ليتخلصوا من أحكام القانون

- ان تشييت سقف للملكية اختلف كثيراً حسب الزمان والمكان ، فالسقف الأقصى للسقف في جامو Gammu ، وكشمير هو (١١) هكتار ، ولكنه يرتفع في ولاية أندھرا برادش Andhra Pradesh إلى ١١٠ هكتار ، وفى ١٩٦٢ هكتار ، ذلك بالإضافة الشروط التي تسمح بتجاوز السقف : حجم الأسرة ، الحق بنقل ملكية الأرض الزائدة إلى الورثة ، ولقد استثنى من الإصلاح الزراعى مزارع الشاي ، والبن ، والنسب السكر ، والكاوتشوك ، والجوت . وحدثت مفارقات عجيبة أثناء التمييز على شأن مزارع الأرز إلى مزارع لقصب السكر .

- وبصورة موازية تم تطوير الحركة التعاونية القروية : لقد سبق القول أن هذه المحاولات قد منيت بالفشل في غالب الأحيان بسبب التفاوت الإجتماعى فى القرى .

ان نتيجة هذه التدابير ، والتي اتخذت لتكون حاسمة ، كانت غير كافية ، وقد صدر تقرير عن هيئة الخطة الهندية يقول " يوجد اختلاف كبير بين قوانين الإصلاح الزراعى وتطبيقاتها " ، ان الوجهاء المحليين الذين يجمعون سلطة اقتصادية وسلطة سياسية ، والاداريين الخاملين ، الذين يرتبطون بهم فى الغالب ، وغياب الإرادة السياسية الصلبة ، كلها تكون أهم العقبات لاتخاذ القرارات الواضحة وتطبيقها بحزم . ويمكن أن نستنتج ان الإصلاح الزراعى قد مس بقوة ذروة الهرم الاجتماعى وقد تطورت مكانها البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الريفية من قاعدة ريفية ميسورة نسبياً .. أما جماهير الفلاحين فانها لم تستفد من هذه التحولات " ان الثورة

الخصراء ، التي يعود إليها تطور الزراعة منذ ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، ساعدت على اضطراد تقوية الملكية المتوسطة .

(ب) في المكسيك ، لم يحل توزيع الاراضي الواسعة ، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية : بدأت الثورة المكسيكية عام ١٩١٠ بتأييد جماهير الفلاحين الذين لا يملكون ، والهنود الذين سلبت أراضيهم الجماعية ، وقد توصلت عام ١٩١٧ إلى نشر دستور ، مازال يعمل به ، حيث تحدد المادة ٢٧ منه قواعد السياسة الزراعية التالية ، وقد ذكرنا سابقاً مافيه من غموض . من البلاد خاصة ، مقابل هذه النجاحات النادرة ، فان تقسيم الأرض ساعدة على الحفاظ على كثير من المحاسن والمساوىء (حصص في الأرض غير متساوية ، حرب عصابات ريفية في مقاطعة جيريرو *Guerero*) ، السلم الاجتماعي في الأرياف ، في حين تحقق التقدم الاقتصادي الأساسي بواسطة العمل الحر للرأسمالية في الملكيات الصغيرة . بهذا المعنى فسر الاصلاح الزراعي المكسيكي تحت عنوان " اصلاح وخداع زراعي " ، وإذا كان هذا الحكم فجاً وقاسياً ، فلا بد أن نشير إلى أن التوزيع المجرد للأرض لا يمكن أن يكون اضلاعاً زراعياً حقيقياً .

جدول رقم (٤)

غموض الاصلاح الزراعي المكسيكي

طبيعة الاستغلال	انتاج زراعي خام	عدد أيام العمل للشخص الواحد
قطاع خاص		
< ٥ هكتار	+ ١٠.٤ %	+ ٥٦ %
> ٥ هكتار .	+ ٢٦ %	- ٢٥ %
قطاع مشاع	+ ٣٦ %	- ٤٠ %

(جـ) كويبا : مشاكل مزرعة الدولة فى النظام الاشتراكى :
لقد تطورت الزراعة الكوبية قبل عام ١٩٥٩ كنيل للاقتصاد الأمريكى أكثر من ٧٥ ٪
من الصادرات (منها ٧٠٠.٠٠٠ طن سكر) ، ان المبدأ الأساسى الذى ينص على
أن ملكية الأرض تعود للوطن ، عدل حالاً بتأكيد أصبح بمقتضاه أن الوطن له الحق
بنقل ملكية الأرض والتصرف بها إلى أشخاص ، مكرساً بذلك حق الملكية الخاصة .
أن هذا الابهام صاحب انتزاع ملكية اللاتيفونديا التى لم تنته ، وكذلك تكوين بنيات
شبه جماعية .

: ان اختفاء مزارع اللاتيفونديا لم يمه الملكية الكبيرة . يعترف القانون بوجود
وضمنان بقاء الملكية الصغيرة الأصلية ، والتى تصل فى وقتنا الحاضر إلى نحو
(١٠٠ هكتار) من الأرض المروية ، و (٢٠٠ هكتار) من الزراعة البعلية أو المراسى
القابلة للزراعة ، و (٣٠٠ هكتار) من الأراضى المزروعة بالموز أو قصب السكر ، أو
البن أو جوز الهند أو العنب ، أو الأشجار المثمرة .. الخ) أما بالنسبة لتربية الحيوان
فقد سمح بملكية المساحة الضرورية لتربية (٥٠٠) رأس من أكبر الحيوانات ، وهذا
غموض سمح بالعديد من التجاوزات - فى عام ١٩٦٥ كان هناك (٤٠.٠٠٠) ملكية
صغيرة مساحة كل منها من ١٠٠ - ٢٠٠ هكتار ، وبقيت أيضاً (٥٠٠) مزرعة كبيرة
مساحة كل منها (٥٠.٠٠٠ - ١٠٠.٠٠٠ هكتار) تقع فى المناطق شبه الصحراوية
أو تعود إلى أشخاص نوى نفوذ سياسى . كما كثرت المزارع الصغيرة الخاصة :
(٩٠.٠٠٠) مزرعة (٢٤ ٪ من عدد المزارع) تضم مساحة تعادل ٦ ٪ من مجموع
الأراضى الزراعية .

ان استمرار التوزيع يقود إلى تجزئة متزايدة فى مجال الملكية المشاعة . وقد
وزعت الأراضى على الجمعيات القروية ، حيث أن الملكية الجماعية لا يمكن أن تباع أو
تصادر بأمر قضائى ، ولا أن تقسم . ولكن الانتفاع بالأرض بقى فردياً وقابلأ
للورثة . ويعكس الملاك الصغار ، فإن الملاك فى الملكيات الجماعية هم من الدرجة
الثانية ، إذ لا يستطيعون نظرياً أن ينجروا ، ولا يبيعوا ، ولا يقسموا بالورثة ،
ولا يستغلوا قطعة الأرض المخصصة لهم بالأجرة ، ولا يزرعوا بشكل فردي . وقد

أنجزت دراسة من هذه المنوعات عام ١٩٦٠ من قبل (ت . شوارتز T. Schwartz) تبين أن ثلث المالكين للأرض المشاع في القرية المدروسة أخذوا أو أعطوا أراضي بالأجرة .

وعلى الرغم من استمرار التقسيم ، فإن قطعة الأرض المشاع في حدها الأدنى ٣ - ٨ هكتار ، ارتفعت إلى ١٠ هكتار في الأرض المروية و ٢٠ هكتار في الأراضي البعلية . وعلى الرغم من توزيع (٧٠) مليون هكتار ، فإن نحو (٧٠٠.٠٠٠) قطعة من الملكيات المشاعة ، كل واحدة منها أقل من ٤ هكتار . تمثل ٢٥٪ من عدد الحقول ، إلا أنها لاتغطي سوى ٨ ٪ من المساحة المزروعة .

وبقي في الأرياف (٢٥) مليون فلاح لايملك أرضاً بينهم أكثر من مليون شخص يشتغلون باليومية . أما الباقي يتألفون من فلاحي الأرض المشاع ، والذين يملكون أرضاً من الناحية النظرية ، ولكنهم لايملكون منها شيئاً ، أو من العمال الموسمين . وهذا يعنى ازدياد عدد الفلاحين الذين لايملكون قطعة أرض بالمقارنة مع عام ١٩١٠ .

وتوجد اختلافات كبيرة بين أصحاب الملكية المشاعة : في عام ١٩٦٠ كان هناك (٨٠٠) ألف مالك يستغل كل واحد نحو (٤) هكتار أى يمتلكون مايعادل ثلث المساحة الزراعية . في نفس السنة لم يتح لأكثر من ثلث الفلاحين أن يأكلوا اللحم أو السمك أو الحليب أو البيض ، كما كان الربيع يمشون حفاة ، والخلصة ، فإن رفع المستوى الاجتماعى للفلاح يكتسب أهمية أكثر من رفع مستواه الاقتصادى .

وتبدو خاصة في عدم قدرة الملكيات المشاعة السير في طريق التطور الزراعي وأن نقص التعليم هو أحد الأسباب : أن من بين كل (١٠٠) تلميذ يدخلون المدرسة الابتدائية ، ستة تلاميذ ينهون المرحلة الابتدائية فقط في الوسط الريفي مقابل (٤٠) تلميذاً في المدينة . من جهة أخرى فإذا أقيم نظام متقدم من المصارف الزراعية الجماعية ، مصارف الدولة بهدف تمويل الزراعة ، فإنها سرعان ماتتحرف عن هدفها الأساسى وبما أنها أقيمت لتخدم تطور العقلية الجماعية ، لذلك قصرت هذه

المصارف قروضها على الزبائن الذين يقدمون الضمانات الجيدة ، وأقامت الحواجز أمام أصحاب الملكيات المشاعية . وفي حالات أخرى ، فإن تدخلها في الانتاج ، قد يصل إلى فرض الرقابة الكاملة على المالك في مجال الري ، يكرس التفاوت بين مالك المشاع وصاحب الملكية الخاصة ، وغالباً ما يكون الدخل ، أقل من النصف في قطاع الملكية المشاعة عنه في القطاع الخاص .

ولكن في بعض الأمثلة النادرة ، يمكن أن يكون صاحب الملكية المشاعية حاملاً لبذرة التقدم : إذ توجد ملكيات مشاعية حقيقية تعطي نتائج اقتصادية مرضية ، في الأراضي الشاسعة المروية في الشمال الغربي وأكثر من ٦٠ / من الواردات قد تمت مع هذه القوة المجاورة ، ٧٠ ٪ من الأراضي تعود إلى أقل من ٨ ٪ من الملاك ، ٢٢ شركة سكر (منها ١٣ أمريكية) كانت تسيطر على ٧٠ ٪ من المساحة المزروعة بقصب السكر ، أمام هذه التبعية فإن الإصلاحات الاجتماعية لابد وأن تتخذ طابعاً وطنياً ، وقد دفع عداء الولايات المتحدة إلى تبني الاشتراكية التي تزداد تشدداً يوماً بعد يوم .

المراحل نحو الاشتراكية : -

١ - القنانون المنشور عام ١٩٥٩ هو اصلاحى بصورة واضحة : حدد هذا القانون الملكية الكبيرة بمقدار (٤٠٣) هكتار ، أما الأراضي الزائدة فقد صودرت مقابل تعويض يمتد على (٢٠) سنة . أما مزارع قصب السكر والأرز والتي يتجاوز مريودها ٥٠ ٪ من متوسط المربود الوطنى ، وتتطلب الفعاليات فيها مساحة تزيد عن (٤٠٣) هكتار دون أن تتجاوز ١٤٢٤ هكتار . وأراضى التعاونيات ، فقد تركت بدون تقسيم . وجملة القول ، أن ١٠ ٪ من المساحة الزراعية شملها القانون ، أما الأراضي المحررة فيعاد توزيعها في قطع مساحتها (٢٧) هكتار في الحد الأدنى .

٢ - من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٢ : تمتد فترة اتخاذ التدابير الثورية من قبل الولايات المتحدة (الغاء حصة السكر المسموح به في الولايات المتحدة في نوفمبر

١٩٥٩ ، محاولات انزال " التحرير " خليج الخنازير عام ١٩٦١) وريود ثائرة كويبة (انتزاع ملكية وتأميم مصانع السكر عام ١٩٦٠ ، تحويل المزارع التعاونية إلى مزارع الشعب ، أديرت من قبل الدولة عام ١٩٦١) .

٢ - في عام ١٩٦٣ : هدف قانون الاصلاح الزراعى الجديد إلى القضاء على معارضة الملاك المتوسطين ، بإعادة السقف المسموح به إلى (٦٧) هكتار . ان اتفاق السكر مع الاتحاد السوفيتى (سابقاً) دفع بكوبا نحو الكتلة الاشتراكية ، وجرى تعميم مزارع الدولة .

مزارع دولة ومجمعات : -

١ - مبدآن أساسيان بالنسبة للأنظمة الاشتراكية الأوربية : أدى تعميم اقامة مزارع الدولة ، إلى القضاء على مرحلة تقسيم الأرض ، الأكثر سهولة . وتظهر الملكية الخاصة في كوبا التى هي أقل تحذراً مما هي عليه الصين ، لذلك فإن العامل الزراعى كانت لديه عقلية هي أقرب إلى البروليتارى المدنى منها إلى عقلية المتطلع إلى الملكية . وأما الميزة الثانية الأصلية في الثورة الكوبية هي ألا يتحمل الفلاح تبعية التطور . لذلك زيدت الأجور بشكل مفاجئ : ارتفعت القوة الشرائية بمقدار ٦٠ ٪ ، والانتاج بمقدار ١٠ ٪ فقط بين عامى ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، ثقة كبيرة بالانسان ، نيين أنها كانت كثيرة التفاؤل ، ويجب الحزم أمام استفحال ظاهرة الغياب عن العمل ، وتدنى الانتاجية ، وإعادة تحديد الأجور بحيث تتناسب مع العمل المنجز . وبالمقابل ، فإن الخوف من التصحية بالحوافز العقائدية من أجل الحافز المادى ، قناد الدعوة إلى العمل التطوعى ، سواء بالنسبة للفلاحين خارج أيام عملهم المأجور ، أو بالنسبة لسكان المدن (طلاب ، عمال عسكريين) .

مزارع الدولة هي الخلية الأساسية للانتاج ، وتتراوح مساحتها من (٨٠٠٠ - ١٠٠٠٠) هكتار في المتوسط ، متفقة مع مجال تأثير القرية : أنها مقسمة إلى وحدات تقنية : أقسام ومزارع من مساحات مختلفة حسب نوع الزراعة والشروط

الطبيعية . وتضم هذه الحقول والمزارع فى (٨) مجمعاً تقريباً تركّز ادارتها التقنية ، وتوجه اختيار المزروعات ، وتمتلك الآليات الثقيلة

وبالمقابل ، فقد تم تطبيق البنية المتكاملة الرأسية : أو الكومبينا *Les Com-* *binats* (زراعات قصب سكر ، دواجن ، تبغ) .

وعلى المزارع الخاصة التى تقل مساحتها عن (٦٧) هكتار أن تبيع انتاجها إلى المجمعات (الأوروباسيون *Les Agrupacions*) وأن تحاكي أنظمة زراعتها مزارع الدولة ، وحتى أن تتحد بها عن طريق التأجير

الفتاوى :

إلى جانب المظاهر الايجابية : تجنب عشية التوزيع ، تنويع الانتاج الزراعى للجزيرة ، رفع مداخيل الفلاحين الفقراء ، ينبب أن نشير إلى بطء تطور الانتاج : لم يتم تحقيق الانتاج المخطط لعام ١٩٧٠ . وهو عشرة ملايين طن من السكر ، ولم يتجاوز أعلى سقف للانتاج (٦) مليون طن ، وأسبغت الغلات الزراعية مقننة فى المدن .

ان أسباب هذه المشكلات تكمن أساساً فى الادارة المركزية الشديدة فى مزارع الدولة ، وإلى أخطاء التخطيط ، وإلى نقص الكوادر الفنية .

مقابل المشكلات التى صودفت وقت التحديد ، وخلال الاستثمار المستمر ، ومقابل التباطؤ فى النمو الاقتصادى ، أو قل التراجع الوقتى ، على الأقل ، بسبب تطبيق الاصلاح الزراعى ، فان بعض المختصين يمتدح التقدم التقنى ، وخاصة " الثورة الخضراء " .

ثالثاً : معجزة أم سراب أخضر ؟ كما يقول بيروش *P. Bairoch*

تعنى " الثورة الخضراء " أن تقوم البلدان النامية بتبنى . وعلى نطاق واسع . أنواعاً جديدة من الحبوب (قمح ، أرز ، ذرة صفراء) ، تعطى من المؤكد أن استمرار الأولى لمصلحة القلة يؤدى إلى تنامى الوضع مردوداً . يفوق أنواع الحبوب

التقليدية بثلاث أو أربع مرات ، دون الخوف من التقزم *Versage* ، وهي تقاوم الأمراض الكثيرة الانتشار (كالمصدأ مثلاً) ، كما تعنى نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية) .

ان الانواع الجديدة من القمح قد جربت في المركز العالمى لتحسين الذرة الصفراء والقمح ، المقام في ضاحية مكسيكو *CIMMYT* وذلك بفضل المساعدة المالية المقدمة من مؤسسة روكفلر ومن قبل جماعة العالم (ن . بوردلوج *N. Bor Laug*) الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٠ . ان القمح المحسن الداخلى في الزراعة المكسيكية منذ عام ١٩٥١ ، قد مكن من زيادة المردود المتوسط في هذه البلاد من (٧٥) كنتال / هكتار عام ١٩٤٥ إلى ١١ ثم ٢٦ كنتال / هكتار عام ١٩٥٥ ، ١٩٦٤ . أمام هذه النجاحات المحققة ، فان أولى البنور المحسنة ظهرت في آسيا الجنوبية الشرقية (الهند وباكستان) اعتباراً من عام ١٩٦٣ .

وقد جربت مجموعات محسنة من الذرة الصفراء ، بواسطة فريق آخر من الباحثين من نفس المعهد عام ١٩٦٤ . وقد تميزت بارتفاع المردود ، وارتفاع نسبة " الليستين *Lysine* " (بروتين ضرورى لنمو الانسان والحيوان) ضعف المقدار المعتاد .

كذلك جرت تجارب في المعهد العالمى للأبحاث على الأرض في الفلبين *IRRI* وتم الحصول على أرز جديد ، صغير ، كبير الانتاج ، وذلك خلال الستينيات .

(١) الزيادة : *La Croissance*

عرفت الذرة الصفراء " المعجزة " نمواً بطيئاً بسبب ضرورة البحث عن أنواع جديدة تتلاءم مع الشروط الطبيعية المحلية . بالمقابل ، أصبح الأرز والقمح الجديان موجودين في كل مكان ويزرعان على نطاق واسع ، وخاصة في الجنوب الشرقى من آسيا ، التي تضم الجزء الأكبر من حقول القمح الجديد تقريباً ، فالاتحاد الهندى يضم لوحده ٥٩ ٪ من مساحات الحبوب المحسنة مقابل ٢٠ ٪ في باكستان ، أما الباقي فيتوزع بين تركيا والفلبين وتونس . وبالنسبة لقارة آسيا بأكملها ، باستثناء الصين ، فان ٢٠ ٪ من الاراضى المزروعة قمحاً ، و ١٠ ٪ من حقول الارز ، تتلقى

هذه البنور . وبالعكس ، فإن هذه البنور قليلة الانتشار فى أمريكا اللاتينية عدا المكسيك ، كما دخلت إلى أفريقيا باستثناء أفريقيا الشمالية وأفريقيا الشرقية .

لقد كانت النتائج مذهشة : فقد ازداد انتاج الحبوب بالنسبة للشخص الواحد بنسبة ٣٦ ٪ بين ١٩٦٠ - ١٩٦٨ ، أما القليلين ، فقد ازداد مربود الأرض بمقدار ٢٠ ٪ للهكتار ، كخساً ازداد انتاج الأرض فى الهند بنسبة ١٣ ٪ من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٢ ، إذ ارتفع من ٣٦٤ الى ٤٢٦ مليون طن . بينما لم تزد مساحة الأراضى المزروعة إلا بنسبة ٢ ٪ إلا أن المساحة المزروعة بالأرض ذى الانتاج المرتفع ، فقد ازدادت من ١٨ - ٧ مليون هكتار . لقد كانت النتائج عظيمة فى هذا البلد فيما يخص زراعة القمح ، فقد كانت المساهمة المزروعة بالقمح عام ١٩٦٨ (١٥) مليون هكتار ، أنتجت (١٦٥) مليون طن ، وفى عام ١٩٧٢ ، ازدادت المساحة الى (٢٠) مليون هكتار أنتجت (٣٦٥) مليون طن .

(٢) التباطؤ وأسبابه : -

لقد أصبح تباطؤ النمو ظاهرة متميزة : لقد اتفق خبراء الفاو (FAO) وخبراء منظمة التنمية الاقتصادية الأوروبية (OECD) على القول أن المرحلة الأولية للتطور قد انتهت ، وأنها لم تكلف الكثير لأنها تطورت فى وجود متطلبات الانتاج السابقة .

إن متطلبات البنور الجديدة تكون العائق الجدى أمام الانتشار السريع لهذه البنور : يجب أولاً تقديم كميات كبيرة من الأسمدة مثلاً ، فإن كنتال الأزوت المقدم بشكل نترات ، ضرورى للحصول على ٤٥ كنتال من القمح فى الهكتار ، كذلك الحال بالنسبة للأرز .

كذلك فإن الحاجة إلى الماء والمبيدات كبيرة أيضاً ، كذلك فإن الأعمال الزراعية المستمرة تصبح متعددة وضرورية : حرائث عميقة ، عرق مستمر .. الخ ، لقد وصل انتشار هذه البنور الى مناطق وأشكال من الاستثمار جديدة بأن تستجيب لهذه المتطلبات . أن متابعة حركة التطور هذه تتطلب مقادير أخرى من الاستثمارات ، وفى نفس الوقت فإن الانتاج الذى تزايد فجأة أدى إلى ظهور عدد من المعوقات الخائفة :

عدم كفاية وسائل النقل ، وعدم كفاية الأبنية اللازمة لتخزين الأسمدة والمحصول في الأرياف ، وقد حدث في البنجاب أن عطل التلاميذ من مدارسهم ليذهبوا إلى تخزين محصول القمح فيها ، كما يجب أن تقام نظم تخزينية في المدن .. كل هذا يتطلب أموالاً جديدة لاتدفعها إلا المصارف الحكومية في البلدان النامية .. ان استمرارية الثورة الخضراء " يتطلب سياسة عامة وغالية الثمن للتطوير الزراعي .

وبعد عدة سنوات من الانبهار والفرح ، ظهرت نتائج مشؤومة قوية أكثر من قوة الآمال التي علقت على الحبوب .

(٣) تبعية خارجية متزايدة : ..

ان الطلب المتزايد على الأسمدة ، والمبيدات ، ومقاومة الطفيليات ، والآلات ، هو من العوامل المشجعة للصناعات الوطنية . ولكن بسبب التزايد السريع للطلب ، تضطر البلدان النامية الى الاستعانة برؤوس الأموال والتقنيات الخارجية . ان مهنة صناعة الأسمدة في الهند دليل على ذلك : أن أول مصنع خاص أقيم في البلاد عام ١٩٦٧ ، وهو (كورماندل فيرتيليزرز *La Coromandel Fertilisers Ltd*) يتم بناؤه من قبل فرع لشركة استندارد أوليل *Standard Oil* المشتركة مع مجموعة بولية أخرى ، ومع أكبر تاجر هندي للأسمدة ، وبمساعدة قرض مقدم من الولايات المتحدة ، وهناك مشروع لبناء معمل لتصنيع سماد اليوريا *L'urée* كلفته (٧٠) مليون دولار ، تمت اقامته من قبل فرع للبنك العالمي ، ومجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين *Steal Crop* وعائلة هندية صناعية كبيرة . وأخيراً ، فقد اشتركت شركة هندية مع ثلاث مجموعات يابانية لبناء معمل للأسمدة في بومباي ، وبالمقابل ، نرى هذه البلاد تقيم صناعة الأسمدة على قاعدة بترولية ، بينما يكثر فيها الفحم والذي يمكن أن يكون مادة أولية ميسورة . ان المشكلات الحالية للتزود بالبترول في السوق العالمية تؤكد الأخطار الناجمة عن التبعية الخارجية .

من جهة أخرى ، قدر البنك الدولي أن الحاجة الى العملات الصعبة في البلدان النامية لغرض الاستيراد المباشر للأسمدة والمواد الأولية المخصصة لتصنيعها محلياً

هى فى حدود (٤٧) مليار دولار عام ١٩٨٠ . وهذا رقم ضخم إذا عرفنا أن مجموع المساعدات العامة لهذه البلدان (٧٩) مليار دولار عام ١٩٧٠ .

(٤) حدة التناقضات :-

لقد علمنا بازدياد التناقضات فى الهند ، كما ذكر آخرون أموراً أخرى مشابهة فى باكستان ، وتونس ، والمكسيك . وأدى توسع الأنواع الجديدة التى تتوافق مع شبكات الرى الموجودة سابقاً . لقد أفادت الثورة الخضراء المناطق المتطورة سابقاً ، وتركت المناطق التى لاتمول بالماء بانتظام فى الهند ، فى السهول الغنية فى البنجاب ، وهاريانا *Haryana* ، والشرق فى أوتاربرادش *Uttar Pradesh* ، وفى المكسيك ، فإن الحقول المروية فى شمالى البلاد ، هى التى تحتكر التطور .

لقد تعمقت التناقضات فى داخل المناطق المعنية بسبب عدم قدرة المستأجرين على التمويل ، ولكن عندما تتوفر الأموال وتوظف ، يلاحظ تزايد مقدار المحصول المعلن من قبل المالك : وقد ازداد الانتاج من ٥٠ - ٧٠ ٪ فى الهند مثلاً . من جهة أخرى ، يتطلع الملاك إلى التخلص من اجرائهم من أجل أن يستغلوا أراضيهم بأنفسهم ، وأن يستعينوا بالعمال الزراعيين . لذلك فإن عدداً من *Métayers* يستغلون أراضي تناقصت مساحتها . وبالمقابل ، اهتمت طبقات اجتماعية جديدة بالأرض مندفعة وراء الربح ، ونرى فى الهند ملكيات مميكنة يديرها رجال الصناعة . وأخيراً ، ان البطالة تزداد بسبب تجهيز المالكين لمزارعهم بالآلات كالجرات والآلات الأخرى .

وقد لخص (بويرانا *A. Boerana*) مدير الفاو السابق ، الوضع فى مقابلة مع جريدة العالم *Le Monde* فى ١٩ ابريل ١٩٧٣ : " ان الثورة الخضراء أغنت الأغنياء ، وأفقرت الفقراء " ، كما أورد (ديمون *R. Dumont*) حكماً قاسياً بشأن تونس : " هذه الثورة الخضراء ، لن تكون مقبولة ، إلا إذا عادت بالفائدة أيضاً ، بل خاصة ، على الفلاحين الصغار والأجراء ، والعمال ، وهذا يتطلب تغيير عنيف فى

البنيات الاجتماعية ، وبالتالي تغيير السلطة " . أما (لونجون Longone) فيقول :
 " ان الثورة الخضراء لاتستحق ماتحاط به من شرف منذ عدة سنوات ، ولا مايووجه
 إليها من انتقادات فى الوقت الحاضر . ان التزايد المتعاضم للمربود الذى تنتجه هذه
 الأنواع الجديدة ، يبعد ، على الورق ، أخطار الجوع بالنسبة للسنوات القادمة والذى
 لايمكن تجنبه وقد مضت عشر سنوات : وككل التغييرات التقنية العنيفة يمكنها
 بالمقابل أن تحدث صدمات ذات طابع اجتماعى ، إذا لم تتخذ اجراءات مناسبة ،
 ولا تركت الامور تسير على هواها كما هو الحال فى الاقتصاد الحر " .

الخلاصة : -

هل يجب أن نختار بين " الثورة الخضراء " والاصلاح الزراعى ؟ أنه الوضع
 الاجتماعى المتفجر فى أرياف البلدان النامية . وبالعكس ، فالاصلاح الزراعى يكون
 مقدمة لاستمرار النمو . ويمكن القول ، بدون تحفظ ، ان الحلين يكمل بعضهما بعضاً
 . وان كان الاثنان يصلحان بالمعيق نفسه .

وتؤدى الثقة بالقيام بجهود ضرورية فى المجال الزراعى ، ضعيفة فى أغلب
 البلدان النامية ، فخلال العشر سنوات السابقة ، توجه ١٥ ٪ من الاستثمارات نحو
 هذا القطاع . ان خطط التنمية الجارية تعطى أهمية متزايدة للاستثمارات الزراعية :
 ومن بين (٣٨) بلداً جمعت الفاو عنها معلومات واحصاءات تبين لها أن ٢٠ بلداً منها
 تخصص ٢٠ - ٤٠ ٪ من الاستثمارات العاملة للزراعة ، أما البلدان الأخرى
 فتخصص نسب أقل من ذلك بكثير ، فى حين يحظى التصنيع فى كل مكان بفائق
 الرعاية والعناية .

ومن الضروري ألا ينظر إلى الزراعة كمشكلة صغيرة ومنفردة ، وأن تطورها
 يجب أن ينخرط فى التنمية الشاملة ، ويخدم التطور الصناعى بإنتاج المواد الأولية ،
 كما يعمل على تصريف قسم هام من منتجات الصناعة الوطنية ، وعلى كل حال ،
 فان رفع مستوى المعيشة للسواد الأعظم (٦٥ ٪) من السكان العاملين ، هو دعم
 مؤكد للصناعة ، بدل الاعتماد على الأسواق الخارجية المتقلبة .

الفصل التاسع

طموحات التصنيع ومخوباته

- مقدمة .

أولاً : اختلال النمو الصناعي .

ثانياً : العقبات .

ثالثاً : الخيارات والاستراتيجيات .

الفصل التاسع

طموحات التصنيع ومجرباته

- مقدمة :-

اعتبر التصنيع منذ زمن بعيد كانه " الطريق الملكى " للتطور والاستقلال الاقتصادى . فقد كان وما زال محط العناية خاصة من المخططين . وضمن خطط التنمية الشاملة ، فمنذ بداية السبعينات مثلاً ، تتلقى الصناعات التحويلية (٢٧ ٪) من الاستثمارات الكلية فى بيرو ٢٠ ٪ فى الهند ، و ٢٤ - ٢٧ ٪ فى نيجيريا وكوريا الجنوبية ، وإيران ، وتنزانيا ، وماليزيا .. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الاستثمارات المخصصة للخدمات المساعدة الأساسية (طاقة ، ماء ، مواصلات) فإن الصناعة تستحوذ على أكبر قدر من الأموال ، يصل إلى ٤٠ - ٦٠ ٪ من الاستثمارات .

ولابد من قرار بأن للتصنيع ، عدا دوره المحرك فى التنمية ، دوراً اجتماعياً من الدرجة الأولى : " أنه من الصعب تصور الانتقال من مجتمع تقليدى إلى مجتمع حديث بدون التحولات الاجتماعية والفكرية التى يحدثها التصنيع " .

ولكن مجريات الأحداث لا تتفق دائماً مع الطموحات ، فكثيراً ما كانت انطلاقة النمو الصناعى قوية ، ولكنها سرعان ما كانت تضعف ، وتصطدم بعقبات خطيرة ، لذلك فانه لا يتم الوصول إلى الاهداف والامال الاقتصادية والاجتماعية المعقودة عليه إلا نادراً ، ويذون التشكيك ، فان المناقشات الحالية تنور حول المسائل التى يجب اتخاذها للوصول إلى تصنيع ناجح ، كما يعرفه لامبير ومارتان *D. C. Lambert et J. M. Martin* أنه " القدرة على الانتاج ، ونشر التقدم التكني فى مجموع الوسط الاقتصادى " .

وقبل تحليل العقبات ، وتدارك عناصر الحل ، من الضرورى تقويم النتائج

التي تم التوصل إليها حتى الآن . ويمكن أن يتم هذا التقويم بطريقتين متكاملتين :-

١ - من حيث المستوى العام .

٢ - من حيث البنية الهيكلية ، مع التركيز على الأهمية النسبية لمختلف فروع الصناعة .

أولاً : اختلال النمو الصناعي :-

١ - التخلّف الصناعى :-

- نوره في تكوين الناتج المحلي الإجمالي $P.I.B$ مازال متواضعاً ، في حين أنه يساهم بحوالى ٤٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا الاتحادية ، و ٤٦ ٪ في بريطانيا ، و ٤٠ ٪ في فرنسا ، و ٣٧ ٪ في الولايات المتحدة ، و ٣٦ ٪ في اليابان ، وحتى ٦٥ ٪ في ألمانيا و ٦٠ ٪ في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ، وبولندا ورومانيا . في حين لا تساهم الصناعة إلا بأقل من ٢٠ ٪ (من الناتج المحلي الإجمالي) في ٢٠ بلداً من عينة تضم ٥٠ بلداً من العالم الثالث الأضعف تصنيعاً تم احصاؤها بينما تصل مساهمته إلى ٤٥ ٪ أو يزيد في البلدان ذات الصناعات الاستراتيجية مثل ليبيا والمملكة العربية السعودية ، وزامبيا ، والعراق ، وشيلي .

- من ناحية العمالة : إذا أخذت الصناعة بمعناها الواسع والتي تضم المناجم والصناعات التحويلية ، والبناء ، والقطاع الحرفي ، والعاملين في المنازل ، فإنها كانت تضم ١٥ ٪ من القوى العاملة الاقتصادية في البلدان النامية ، مقابل ١٢ ٪ في عام ١٩٦٠ ، وقد بلغ متوسط نسبة النمو السنوي ٤٫٤ ٪ في (٥٦) بلداً (تضم ٧٥ ٪ من مجموع سكان البلدان النامية ، تعتمد عليها الأرقام التي نتعامل معها هنا ، والتي أوردها " منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة " $UNIDO$) وبذلك تتطور العمالة الصناعية ، بنسبة أعلى من نسبة تزايد السكان الكلية (٢٫٧ ٪) .

وعلى الرغم من ذلك يجب أن نفسر هذه الأرقام بحذر شديد . فالصناعة تضم قطاعاً حرفياً واسعاً يتفاوت من بلد إلى آخر . وتقدر الأمم المتحدة أن هذا القطاع

يزود العمل بنصف بل بنحو $\frac{3}{4}$ العاملين المدرجين فى الصناعات التحويلية : قدر الحرفيون فى المدن والأرياف ، فى السنغال ، بحوالى (١٠٠) ألف شخص ، فى حين لاتضم الصناعة بمعناها الدقيق سوى (١٨) ألف شخص .

فى الوقت الذى تمثل فيه العمالة فى الصناعة ٣٠ - ٤٥ ٪ من القوة العاملة فى أغلب البلدان المتقدمة ، فإنها لاتتجاوز ٢٠ ٪ فى بقية البلدان باستثناء بعض البلدان الأوروبية أو بلدان أمريكا اللاتينية مثل رومانيا والأرجنتين ، أو بعض البلدان محدودة والمصنعة بصورة خاصة جداً مثل هونج كونج .

أما بالنسبة للصناعات التحويلية وحدها ، فإن بلدناً ذات انتاج صناعى واسع ومتنوع مثل المكسيك والبرازيل ليس فيها أكثر من ١٠ - ١٥ ٪ من الأيدي العاملة موجودة فى هذا القطاع ، وأن أغلب بلدان أفريقيا وآسيا لاتتجاوز ٥ ٪ .

ولاتشمل متوسطات النمو التى ذكرناها سابقاً سوى العمال الصناعيين الحقيقيين ، وهى قليلة العدد ، وزيد من أن تمتص تزايد السكان فى المدن (الربع فقط فى أمريكا اللاتينية) ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الصناعة توجد فرص استخدام غير مباشرة (فرصة عمل واحدة مقابل ٢ - ٣ فى القطاعات الأخرى) فإنها أبعد ما تكون عن امتصاص التزايد السكانى والهجرة الريفية .

يعم البلدان النامية فى الوقت الحاضر نمو صناعى يزداد بنسب أعلى مما تسجله البلدان الصناعية : حيث ازداد الانتاج الصناعى بنسبة ٩٢ ٪ فى البلدان النامية ذات الاقتصاد الحر منذ عام ١٩٦٣ و ٦٣ ٪ فقط فى البلدان المتقدمة الغربية . فى حين تنمو الصناعات الاستخراجية عند بلدان الفئة الأولى بنسبة ٩٩ ٪ ، والصناعات التحويلية بنسبة ٨٥ ٪ ، فإن الصناعات التحويلية هى التى تنمو بشكل أسرع عند بلدان الفئة الثانية : ٦٣ ٪ مقابل ٢٣ ٪ للصناعات الاستخراجية . وتعرف البلدان الاشتراكية حتى السبعينيات نمواً أعلى من نمو البلدان النامية (+ ١٠٦ ٪) بسبب ازدهار صناعاتها التحويلية .

أما من حيث الانتاج ، فيقوم العالم الثالث بدور بسيط حتى الآن على

المستوى العالمى : فى عام ١٩٧٢ ، لم يقدم سوى ٩٠ ٪ من مجمل انتاج الصناعة التحويلية . وإذا كان النمو اليوم سريعاً إلا أنه قدم كميات من الانتاج متواضعة لم يتغير معها ثقل الميزان الاقتصادى . وقد قدم العالم الثالث ٢٠ ٪ من الانتاج العالمى فى عام ١٩٥٥ ، وبالمقابل ، فقد ازدادت أهميته فى مجال الصناعة الإستخراجية ، كما أوضحه بجلاء الظاهرات البترولية فى بداية السبعينيات .

ان التخلف الصناعى والتخصص فى الصناعات الإستخراجية هما قرينتان أساسيتان للقطاع الثانى لاقتصاديات البلدان النامية . أنهما يجسدان التقسيم العالمى للعمل الناجم عن التبعية السياسية والاقتصادية الذى عانت منه هذه البلدان فى العصر الاستعمارى .

وكانت الشريعة الاستعمارية تفرض على هذه البلدان استيراد منتجات الصناعة التحويلية من البلدان الأوربية ، وترك حرفها النشيطة تندثر : فصناعة النسيج الهندية الحرفية التى اشتهرت منتجاتها فى السوق الأوربية حتى القرن الثامن عشر ، اختفت خلال القرن التاسع عشر أمام اكتساح القطنيات البريطانية التى تصنع القطن المنتج فى الهند . وكان لهذه الواردات نتائج مقابلة تتمثل بصادرات المواد الخام ، زراعية أو معدنية ولم يستطع الاستقلال أن ينهى الضغوط الاقتصادية ، كما يدل على ذلك النمو السريع لدور العالم الثالث كمنتج للمواد الخام .

٢ - اختلال البنية لكل فرع : -

لقد وجهت الصناعة الإستخراجية فى الصين لخدمة حاجات الصناعات التحويلية الوطنية . وعلى الرغم من النمو السريع ، فإن الصناعة الإستخراجية هنا تختلف عنها فى البلدان النامية الأخرى .

تنتج البلدان النامية اليوم مقداراً ضخماً يصل إلى (٦٠ ٪) من الانتاج العالمى ، فى حين ينتج الاتحاد السوفيتى (سابقاً) والبلدان الاشتراكية الأوربية (حتى السبعينيات) الأخرى مجتمعة ، والبلدان الصناعية ذات الاقتصاد الحر الـ (٤٠ ٪) الباقية . وفى هذه البلدان الأخيرة لاتقوم الصناعة الإستخراجية بدورها فى

الانتاج الصناعى ، فى حين تحتل القسم الأعظم فى البلدان النامية : ٩٩ ٪ فى ليبيا وزائير ، و ٩٧ ٪ فى ماليزيا ، و ٧٦ ٪ فى زامبيا

ومع متوسط النمو السنوى السريع للانتاج المنجمى فى البلدان النامية الذى وصل إلى ٥٥ ٪ بين ١٩٠٠ - ١٩٤٨ ، فإن مقدار التزايد قد سار بسرعة أكبر بين ١٩٤٨ - ١٩٧٠ حتى وصل ٩ ٪ سنوياً . ويعمل نصيب البلدان النامية فى الانتاج العالمى إلى الازدياد الكبير . ولعل مثال البترول هو أكثرها وضوحاً . فى عام ١٩٣٨ فقد انتجت البلدان النامية (عدا الصين) ٢٥ ٪ من البترول العالمى . وقد تزايد هذا المقدار حتى وصل إلى ٣٧ ٪ عام ١٩٥٠ وإلى ٥١ ٪ عام ١٩٦٥ وإلى ٦١ ٪ عام ١٩٧٣ . وفى هذه السنة الأخيرة قدر أن ٧٥ ٪ من الثروة البترولية المعروفة موجودة فى هذه البلدان .

كانت المناجم المستثمرة ، خلال العديد من القرون ، هى تلك الخاصة بالمعادن الثمينة ، أما المعادن الأخرى فقد أصبحت هدفاً للاستخراج المتزايد ، خاصة منذ السنوات الخمسين . وأصبحت هذه البلدان تنتج فى الوقت الحاضر ٧٢ ٪ من الرصاص و ٦٠ ٪ من الكروم والانتيمون ، و ٥٥ ٪ من البوكسيت و ٤٠ ٪ من النحاس ، ونحو ثلث فلزات الحديد ، ان اختصاصها كمنتجة للمواد الأولية يتزايد أهمية

ولاتصنع الفلزات والوقود فى أماكن استخراجها باستثناء عمليات التركيز أو التقنية البسيطة . وهكذا لا تنتج البلدان النامية سوى ٦ ٪ من الصلب على المستوى العالمى فى الوقت الذى تنتج فيه ٣٢ ٪ من فلزات الحديد المستخرجة أو ٥٥ ٪ من البوكسيت المستخرج وتنتج ١٨ ٪ من الألومنيوم العالمى . ويذهب الجزء الأكبر من إنتاج الصناعة الاستخراجية لسد حاجة الصناعات فى البلدان الغنية . وتصل حصيلة الصادرات إلى الانتاج (أى المصدر بالنسبة للانتاج الكلى) إلى أكثر من ٧٠ ٪ ، ان البلدان التى تنتج ٧٢ ٪ من الرصاص العالمى . مثلاً تصدر ٧٤ ٪

مما تنتج

ذكرنا سابقاً ان نصيب البلدان النامية من الصناعات التحويلية يصل إلى أقل

من ٧ ٪ . فى الوقت الذى يصل فيه نصيب الشخص الواحد من الانتاج ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار فى البلدان المتقدمة ، فأنه لايتجاوز ٢٥٠ دولار فى أحسن الحالات فى البلدان النامية (الأرجنتين ٢٥٧) كما يقع أغلبها تحت ٥٠ دولار بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً .

صحيح أن التطور الكلى فيها أسرع فى الوقت الحاضر مما هو فى البلدان الغنية ، ولكن لايفوتنا أن نشير إلى نقاط الضعف الثلاث التالية :-

١ - أن النمو يتباطأ تدريجياً منذ أواسط الخمسينيات : نحو ٧.٢ ٪ بالنسبة بين ١٩٥٥ - ١٩٦٠ ، ثم هبط إلى ٦.٦ ٪ بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ثم إلى ٦.٢ ٪ من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ حسب تقديرات الأمم المتحدة . وإذا كان هناك تحسن سجل عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، فقد أشرنا سابقاً إلى العوامل التى تتجه لاعاقة التصنيع .

٢ - مكانة كبرى تحتلها المواد الاستهلاكية التى لاتنوم كثيراً (الوقتية) فقد كانت الصناعات الخفيفة ، عام ١٩٦٣ تحتل مكاناً هاماً نسبياً ، مقابل ماكان عليه فى البلدان المتطورة : ٤٢ ٪ من مجموعات الصناعات فى البلدان النامية ، مقابل ٣٠ ٪ فى البلدان المتقدمة . ان المنتجات الغذائية والنسجية تحتل وحدها ٣٠ ٪ ، وهو مايساوى ضعف أهميتها فى البلدان المتطورة ذات الاقتصاد الحر . وسنرى فيما بعد أسباب هذه البنية الخاصة ومحاذيرها . وبالعكس فلم تتطور الصناعات الثقيلة بقدر كفاف (منتجات وسيطة ، مكائن) : فلم تدخل صناعة التعمدين الأساسية إلا بمقدار ٤ ٪ فى الانتاج الصناعى ، ووصلت إلى ٧.٤ ٪ فى البلدان المتقدمة ، ويصبح الفرق كبيراً فى صناعة المنتجات المعدنية (١١ ٪ مقابل ٢٣ ٪) .

٣ - صحيح أن نمو الصناعات الثقيلة هو فى الوقت الحاضر أسرع من نمو الصناعات الخفيفة ، ولكنه يأخذ نفس المسار فى البلدان المتقدمة : أن التخلف القطاعى لايمكن تفاديه إلا ببطء بالنسبة للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الموجه .

وبشكل عام ، فإن النمو السريع الأكيد للصناعات سيخفى انحرافات خطيرة أهمها ضعف الصناعات الأساسية وصناعة المكنائن (أو صناعة التجهيزات *Les Biens D'équipement*) وينتج ذلك عن تصدير البلدان النامية القسم الأعظم من موادها الأولية للبلدان المتقدمة كما تنتج صناعاتها نحو إنتاج المواد الإستهلاكية ، لذلك ستبقى تابعة للدول المتقدمة من أجل الحصول على تجهيزاتها الوسيطة (الآلات الشاحنات) والمنتجات الوسيطة (فولاذ ، معادن غير حديدية ، منتجات كيميائية أساسية) والتي يجب أن تشتريها من البلدان الغنية .

٣ - تفاوت التصنيع في البلدان النامية : -

إذا كانت الهوة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية قد اتسعت ، فإن اختلافات لا يستهان بها تميز مختلف درجات التصنيع التي وصلت إليها اليوم هذه البلدان النامية . كذلك فإن مقارنة تخلفها بالبلدان الغنية يمكن تحديده على المستوى الكلى أو على المستوى القطاعي ، ويمكن معالجة هذه الدراسة بواسطة هاتين الطريقتين المتكاملتين ، وذلك بالتوجه لدراسة الصناعات التحويلية الأكثر توضيحاً لهذا الأمر .

كانت أمريكا اللاتينية تضم ٥٥ ٪ من الانتاج المصنع في بلدان العالم النامي عام ١٩٧٢ ، مقابل ٣٧ ٪ لآسيا ، و ٨ ٪ لأفريقيا فقط . وعلى الرغم من تعاضد مقادير النمو في الوقت الحاضر ، فإن أفريقيا دخلت متأخرة في مجال التصنيع ، ولم تستطع التقليل من عمق الهوة التي تفصلها عن المناطق الكبرى النامية الأخرى . فقد وصل نصيبها الى ٧ ٪ مقابل ٥٤ ٪ لأمريكا اللاتينية ، و ٣٩ ٪ لآسيا ، وإذا أردنا أن نقوم بدقة مستوى التصنيع ، يجب أن نوازن هذه الأرقام مع الثقل السكاني . ويمكن أن يقوم التصنيف على وحدات مكانية أكثر دقة كما هوأت : يبلغ مقدار التصنيع في أمريكا اللاتينية للشخص الواحد ، خمس مرات أكثر من آسيا الجنوبية الشرقية ، وأربع مرات ونصف أكثر من أفريقيا والشرق الأوسط .

ويجرب (بيروش *P. Bairoch*) حساباً آخر قائماً على انتاج الشخص

الواحد ، محدداً الاختلافات بين مجموع هذه المناطق والبلدان المتطورة ، معبراً عنه بالوقت ، ومقدار التطور في البلدان الغربية ذات التصنيع القديم ، مع الأخذ بالحسبان مجال الخطأ الذي قدره هذا الخبير بما لا يزيد عن ٢٠ سنة ، فإن هذا التخلف يقدر بالنسبة لأفريقيا بأكثر من قرنين من الزمان ، ونحو (١٥٠) سنة بالنسبة لآسيا ، ونصف قرن بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، وأكثر قليلاً من قرن بالنسبة للشرق الأوسط .

وإذا عمدنا إلى المقارنة على مستوى البلاد ، فإن التخلف يصبح أبعد غوراً ، فقد حققت ٤ بلدان فقط ٥٥ ٪ من الانتاج الصناعى فى العالم الثالث (الهند ، البرازيل ، الأرجنتين ، المكسيك) . وأنتجت مع الـ (١٤) بلداً التى تليها فى الأهمية ٨٨ ٪ من الانتاج العام ، فى حين كانت تضم ٧٠ ٪ من سكان البلدان النامية . فى حين أنه فى عام ١٩٦٠ لم تحقق هذه البلدان الثمانى عشرة سوى ٨١ ٪ فقط من الانتاج الكلى . وإذا ماقيست الفروق بالكمية وليس بمعدلات النمو التى تزيد من الهوة بين البلدان الغنية وتلك الفقيرة فإن هذه الفروق تزيد أيضاً بين البلدان السائرة فى طريق التصنيع وتلك الأكثر فقراً .

ان ملاحظة توزيع القيمة المضافة الصناعية بين :-

- السلع الاستهلاكية غير المعمرة .

- السلع الوسيطة .

- السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية المعمرة .

تدل على المستوى الذى وصلت إليه البلدان النامية : لأنها تعطى مؤشراً دقيقاً - رغم كونه غير مباشر - عن استقلالية الصناعات الوطنية وعن العلاقات التكاملية الصناعية التى تؤلف بينها . وبالنسبة للبلدان التى يكون انتاج الصناعات التحويلية من المواد الاستهلاكية غير المعمرة نحو ٨٠ ٪ (مثل كوستاريكا ، باراجواى مالوى) فإنها تكون فى موقع التبعية التامة بالنسبة للمنتجات الصناعية الوسيطة والمكائن الضرورية لتشغيل صناعاتها الخفيفة .

لقد استطلعنا الحصول علي عينة مكونة من (٤٦) بلداً ، وحصلنا على معطيات عنها تؤدي إلى تصنيف ذى دلالات : يوجد في أفريقيا (١٢) بلداً ، تحقق أكثر من ٧٠ ٪ من القيمة المضافة للصناعة التحويلية من انتاج المواد الاستهلاكية غير المعمرة ، مقابل (٧) بلدان آسيوية من بين (١٣) بلداً ، وثلاث بلدان فقط من أمريكا اللاتينية من بين (١٣) بلداً ، ان التقدم النسبي في هذه القارة الأخيرة يبدو أنه أصبح الآن حاسماً أكثر من السابق .

يتجاوز انتاج الصناعات التحويلية في البلدان نصف المصنعة للشخص الواحد (٩٠) دولاراً (وأحياناً أكثر من ذلك بكثير) ، وتمتلك قائمة طويلة من الصناعات ، تمثل صناعة المكنائن والمواد الاستهلاكية المعمرة فيها ٣٠ ٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية كما في البرازيل ، والأرجنتين والمكسيك ، والهند ، ورغم قوة وتنوع صناعات هذا البلد الأخير ، ومع الأخذ بعين الاعتبار بنية صناعاتها ، وخاصة قيمة الانتاج للشخص الواحد ، فإنه يبدو في تراجع بالنسبة للبلدان السابقة .

وتمتلك هذه البلدان ، عدا الصناعات الاستخراجية الهامة ، والتي لم نأخذها بعين الاعتبار هنا ، صناعة ثقيلة متطورة بشكل جيد (أنتجت البرازيل أكثر من ٧ مليون طن من الصلب عام ١٩٧٣ ، وأنتجت الهند نحو ٧ مليون طن ، والمكسيك ٥ر٤ مليون طن ، والأرجنتين ٢١ مليون طن عام ١٩٧٢) ، كما أن صناعة النسيج متطورة في هذه البلدان (الهند ثالث منتج في العالم لخيوط القطن) ، وخاصة بالنسبة للخيوط الطبيعية كما تنمو فيها صناعة الخيوط الصناعية والتركيبية .

ان صناعة الألياف الصناعية والمنسوجات المصنوعة منها في البرازيل والمكسيك تعادل صناعة كندا ، (وأدنى بقليل من مستوى الصناعة الأسبانية) فتستعمل ، على نطاق واسع ، المنتجات الأساسية الوسيطة المصنعة محلياً . وعلى الرغم من وجود الاختناقات والتي سنعود للحديث عنها ، فان هذه البلدان تسير نحو التصنيع الفعلي .

وقد تكونت فيها مناطق صناعية حقيقية ، كما هو الحال في الهند ، قامت على أساس من الصناعات الحديدية والتعدينية الثقيلة ، والصناعات الكيماوية الأساسية (مجموعة دامودار *Damodar*) ، ومجموعة جامشيدبور *Jamshedpour* كما أن المثلث المدنى ساواپالو ، ريو بوجانيرو ، بيلو هيرودنتى يقدم ٨٠ ٪ من الانتاج الصناعى فى البرازيل ، وان بوينس ايرس ، وروزاريو ، وسانتياجو ، وفالباريزو ، تنتج ٦٦ ٪ بالنسبة للأرجنتين وشيلي .

وتمتلك البلدان ذات البنية الصناعية المتجهة إلى التنوع ، صناعة تحويلية ، تمثل فيها المنتجات الاستهلاكية غير المعمرة ٤٠ - ٦٠ ٪ من القيمة المضافة ، كما يمثل قطاع المنتجات التجهيزية بعض الاتساع (١٨ - ٢٥ ٪) أما من حيث القيمة للفرد الواحد ، فيمكن أن نميز فيها مجموعات صغيرة مختلفة :-

- البلدان التى تبلغ فيها القيمة المضافة (٩٠) دولار أو أكثر (مثل فنزويلا ، بيرو ، أوروغواى ، وهى المجموعة ب) .

- البلدان التى تبلغ فيها القيمة المضافة أقل من ٥٠ دولار (مثل الجزائر ، مصر ، كينيا ، وهى مجموعة ب) .

وتحاول كل هذه البلدان أن تقيم صناعات أساسية ومنتجات تجهيزية عن طريق تصنيع (تحويل) منتجات الصناعات الاستخراجية وإقامة الصناعات الحديدية .. وقد أقيمت الصناعات حول عدد قليل من المجمعات ، دون أن تظهر للوجود مناطق صناعية حقيقية ، فى الجزائر ، مثلاً : تجتذب ثلاثة أقطاب الجزء الأكبر من الأموال المستثمرة : أرزوا ، بالقرب من وهران تمتلك منذ عام ١٩٦٤ أول مصنع لتمميع الغاز الطبيعى فى العالم ، ومصفاة بترول تنتج الوقود والأسفلت والشحوم ، ومعمل للأمونيكا والأسمدة الأزوتية ، يضاف إليها مصنع ثان لتمميع الغاز الطبيعى عام ١٩٧٦ ، ووحدة للصناعة البتروكيماوية . وفى اسكيدو *Skikda* أقيم مجمع على نفس المبدأ : تمميع الغاز الطبيعى منذ عام ١٩٧٢ ، أمونياك ، تكرير نפט ، وأقيم مجمع لتصنيع المواد البلاستيكية فى سطيف *Serif* . أما فى

عناية فان مصنع الحديد يعمل فيها منذ عام ١٩٦٩ ، بواسطة فلزات حديد لوانزا *L'Ouenza* ، ويقدر أن يتجاوز انتاجه (٢) مليون طن عام ١٩٨٠ ، ويوجد فيها مجمع آخر للأسمدة الفوسفاتية يستخدم نشادر أرزوا ، وفوسفات جبل " أولك " *Djebel Onk* . وفى بداية هذه الجهود التصنيعية ، كانت هناك هوة عميقة تفصل هذه الصناعات الأساسية الجديدة عن الصناعات الخفيفة الموروثة من العهد الاستعماري بشكل أساسى ، وتركز فى مدينة الجزائر (٤٥) من الأيدي العاملة الوطنية .

- البلدان ذات الصناعات الخفيفة السائدة : تقع القيمة المضافة للشخص الواحد بين ٢٠ - ٨٠ دولاراً ، وتحتل صناعة المنتجات الاستهلاكية الدائمة (مجموعة جـ) ٦٠ - ٧٠ ٪ من القيمة ، مثال : المغرب ، كولومبيا ، الفلبين .

- البلدان ذات التصنيع المبتدئ للصناعات الخفيفة : تبلغ القيمة المضافة للشخص الواحد أقل ٢٠ دولاراً ، وتقدم الصناعات التحويلية للمواد الاستهلاكية غير المعمرة ٧٠ - ٩٠ ٪ من القيمة المضافة (مجموعة د) ، مثال تنزانيا ، باراجواى ملاوى ، سريلانكا .

وتتميز البلدان الداخلة فى المجموعتين الأخيرتين بقطاع صناعي هزيل ، يقتصر على بعض صناعات المواد الاستهلاكية غير المعمرة (الوقتية) .

- وتمثل البنية الصناعية فى السنغال المجموعة الأخيرة ، إذ تبلغ مساهمة المواد الاستهلاكية الوقتية ٧٤ ٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية ، ويصيب الصناعات الغذائية والنسيجية لوحدها نحو ٦٦ ٪ وتضم دكاك وشبه جزيرة الرأس الأخضر (*Cap Vert*) (٢٨٠ من المساحة الكلية ، و ١٥ ٪ من السكان) ، ٧٨ ٪ من المصانع ، و ٨٠ ٪ من الأيدي العاملة الصناعية ، وفى الوقت الذى ترمى فيه خطط التنمية الى القيام بحركة واسعة لتوجيه الصناعات نحو المدن الداخلية ، فان الرأس الأخضر تحظى بحوالى ٥٥ ٪ من الاستثمارات فى السنة الأولى للخطة . كذلك رصد اقامة مشروعات صناعيين كبيرين فى دكاك وأحدهما منطقة

حرة والثانى بناء ورشة كبرى للاصلاحات البحرية من أجل البواخر البترولية الكبيرة.

والخلاصة ، فان اقامة أقطاب صناعية جديدة تتطلب جهوداً ضخمة من الاستثمارات العامة لاقامة المنشآت الأساسية ، التى لاتستقيم بدون التخطيط السليم .

ان اقامة ميناء سان بدرو *San Pedro* الباهظ الثمن الذى يهدف لتشجيع الانطلاقة الاقتصادية لكوت ديفوار الغربى ، يقدم مثلاً واضحاً لتأسيس قطب اختياري للتطور ، يهدف لايجاد التوازن مع ابيدجان *Abidjan* .

ثانياً : العقبات :-

يصطدم النمو الصناعى الذى تحدثنا عن مواصفاته الأساسية ، بسلسلة من المشكلات المعقدة متداخلة فيما بينها ، وتعود إلى ثلاث نقاط أساسية هى دور التمويل الخارجى ، واختيار التقنيات ، وضيق الأسواق الوطنية .

١ - تسلسل رأس المال الأجنبى :-

لقد قامت البلدان الصناعية ذات الاقتصاد الحر من خلال الكاد لجنة مساعدات التنمية *Comité d'Aide au Développement* خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ مبلغ (٣٣) مليار دولار ، اتجه منها للصناعة نحو (٢٤) مليار أى مايعادل ثلاثة أرباع المبلغ الكلى . وخلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ ، امتصت الصناعة سنوياً مايعادل ثلاثة مليار دولار .

وقد قدر أن ٤٥ - ٤٧ ٪ من المجموع قد اتجهت نحو قطاع البترول (حسب الفترات) و ١٠ - ١٥ ٪ نحو الصناعات الاستخراجية الأخرى ، وامتصت الصناعات التحويلية النسبة المتبقية (٤٠ ٪) .

والحقيقة أن التوزيع المكانى لهذه الأموال هو أيضاً انتقائى : فعلى المستوى الإقليمى الكبير ، تلقت أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٦٧ ، ٥٦ ٪ من المجموع الكلى ،

وأفريقيا ٢٠ ٪ ، آسيا ١٥ ٪ ، والشرق الأوسط ٩ ٪ . ومنذ ذلك التاريخ بدأت أنصبة أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تتناقص (٣٨ ٪ ، ٧ ٪) لصالح أفريقيا (٢١ ٪) وخاصة لصالح آسيا (٣٤ ٪) . ان هذا الارتباط الضيق بين التوزيع الهيكلي والمكانى للصناعات فى العالم الثالث ، ورؤوس الأموال الخارجية ليس عرضياً . بل أنه يوضح إلى أية درجة يتأثر تصنيع البلدان النامية بالبلدان الغنية .

وتوضح بعض الأمثلة أن وزن الاستثمارات ثقيل فى بعض الأحيان ، من الناحية القطاعية على الأقل (أى فى بعض القطاعات الصناعية) .

وقدر فى عام ١٩٦٥ ان الشركات الأجنبية العاملة فى أمريكا اللاتينية تستخدم ٢٥ ٪ من الأيدي العاملة الصناعية ، و ٥٠ ٪ من الأيدي العاملة فى الصناعات الحديثة . فى عام ١٩٧٢ كان ٣/٢ رؤوس الأموال فى نيجيريا من أصل أجنبى وخاصة بريطانى . أما فى هونج كونج وسنغافورة فان ٨٠ ٪ من الاستثمارات هى من أصل أجنبى .

وكانت هذه الأموال توظف فى الصناعات المرغوبة وذات النمو الكبير من أجل الحصول على الربح الوفير . وفى البرازيل يملك الأجانب ٩٠ ٪ من مصانع السيارات (التى انتجت ٤٠٠.٠٠٠ سيارة عام ١٩٧٠ ، ٧٥٠.٠٠٠ سيارة عام ١٩٧٣ ، ونحو مليون سيارة عام ١٩٧٥) ، كذلك الحال بالنسبة لصناعة الكاوتشوك ، كما يملك الأجانب ٩٠ ٪ من صناعة الأسمنت و ٨٦ ٪ من الصناعة الدوائية و ٦٠ ٪ من صناعة الآلات وقطع الغيار . وقد أحصى فى عام ١٩٧١ أن أكبر (٣٥) مصنعاً للنسيج فى البلدان الأفريقية الفرنسية أقيمت كلياً أو جزئياً برؤوس أموال أجنبية ، أما الدول الأفريقية فمساهماتها لم تتجاوز أربع حالات من عشر .

ويتضاعف التعارض بين رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة المحلية ماعدا الحالات الاستثنائية ، بسبب الهوة الموجودة بين المصنع الصغير والمصنع الكبير . وبدون الاصرار على الاقتصاديات المنجمية التى تسيطر عليها بعض الشركات متعددة الجنسيات ، والتى تبتدىء بوضوح فى شيلى وغيرها ، فقد وجد فى شيلى فى عام ١٩٦٩ (١٦٠) شركة من أولى الشركات المساهمة فى البلاد

منها (٨٢) شركة تعود بأكثر من ٣٣ ٪ إلى مساهمين غير وطنيين و (٢٧) شركة بنسبة ٥٠ ٪ .

ويرجع تهاافت البلدان المتقدمة على الثروات الدفينة فى
البلدان النامية من اجتماع ستة عوامل هى : -

١ - الخلل المتزايد بين الانتاج والاستهلاك ، أن مقدار الطلب على المعادن والوقود ازداد بشكل كبير فى العشرين سنة الأخيرة . لقد استعملت الولايات المتحدة من المعادن بين عامى ١٩٤٠ - ١٩٧٠ ، أكثر مما استعمله العالم كله قبل عام ١٩٧٠ ، ولم يسطع انتاج البلدان المصنعة أن يجاريه ، خاصة وأن المناجم الغنية والسهلة الاستثمار ، استنفذت مبكراً .

٢ - تملك البلدان النامية مناجم جديدة ذات امكانات كبيرة . ففى حين تبلغ نسبة الحديد فى الفلزات الفرنسية والبريطانية واوكسمبرج ٢٥ - ٣٢ ٪ ، ترتفع هذه النسبة إلى ٦٠ ٪ فى فلزات الحديد البرازيلية ، والتشيلية ، والفنزويلية ، والموريتانية ، والهندية ويكون استثمار هذه المناجم فى الغالب سهلاً ، وعلى سطح الأرض وبواسطة آلات استخراج ضخمة ، وفرق فنية صغيرة قادمة من البلدان المتقدمة ، وعدد قليل من العمال المحليين غير المدربين .

٣ - هبوط أجور النقل البحرى أدى إلى تمزق الوحدة التى تجمع المنطقة المنتجة والمنطقة المصنعة ، ويرجع هذا الهبوط إلى تزايد أعداد السفن الضخمة ، الذى تلاحق منذ بداية الخمسينيات بشكل خاص . فالبنسبة لنقل فلزات الحديد بين بيرو واليابان ، مثلاً هبطت أجرة نقل الطن الواحد من ٨٨١ دولار عام ١٩٥٩ إلى ٨٨ دولار عام ١٩٦٥ ، وإلى ٤ دولار فى يونيو ١٩٧١ .، كذلك فإن تحول التوطن الصناعى للبلدان المتقدمة نحو السواحل هو نتيجة لهذه الظواهر .

٤ - وتمثل الاستثمارات الأجنبية فى الصناعات التحويلية المحلية وسيلة الدخول إلى الأسواق الداخلية للبلدان النامية ، والتى تزداد فيها الحماية الجمركية ضد واردات من المنتجات الاستهلاكية . ويسمح هذا الوضع بالانتاج بأسعار منخفضة

(يفرض التصدير نحو البلدان الغنية ، يفضل استخدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الرخيصة) لمؤسسات متعددة الجنسيات تشترك مع مؤسسات محلية . لقد حصلت الشركات الأمريكية ، خلال الستينيات ، على مربود متوسط سنوي يعادل ٣٠ ٪ فى آسيا ، و٢٤ ٪ فى أفريقيا و١٢ ٪ فى أمريكا اللاتينية ، مقابل ٧٥ ٪ فى أوروبا الغربية .

٥ - وقد تحقق الجزء الأكبر من هذه الأرباح من جراء رخص الأيدي العاملة ، كما تعلن عن ذلك كل البلدان الراغبة باستقبال رؤوس الأموال الأجنبية .

٦ - أضف إلى ذلك تشريعات اجتماعية مرنة ، وقلة النفقات الاجتماعية ، وتمثل هذه ٢٥ ٪ من الأجور فى السنغال ، وأكثر من ٥٠ ٪ فى البلدان ذات التصنيع القديم وإذا كانت اليد العاملة هذه ذات انتاجية ضعيفة بالنسبة لمثيلتها فى البلدان الغنية ، فإنها تستحق أن تدرب .

وفى سيول ، فإن الستين ألف عامل تضمهم معامل (بونج هوا) *P'yong* *Hwa* للملابس - ٨٣ ٪ نساء ، وتبلغ أعمار الغالبية العظمى منهن دون ١٧ عاماً - يشتغلون ١٢ - ١٣ ساعة فى اليوم ، فى شروط لايمكن تخيلها فى الغرب ، ويتقاضى العامل أجره شهريه متوسطه تقدر بنحو (٥٠) فرنك فرنسى وليس لهم الحق بالاضراب ولا تكوين نقابات ، ولا التأمين الاجتماعى ، ولا الإجازة مدفوعة الأجر .

ومن جهة أخرى ، فإن العديد من الميزات المالية تقدم من قبل تشريعات الاستثمارات التى تنشرها البلدان النامية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

وأخيراً يمكن القول أن وجود المكان المناسب ، وغياب محاذير التلوث هى عوامل مرغبة تزداد أهميتها مع الأيام . ومع ذلك تسبب الصناعات الأساسية مثالب خطيرة على البيئة (الصناعات الحديدية ، تكرير البترول ، صناعة عجينة الورق) مما جعلها تتجه نحو البلدان الأقل تطوراً .

أما بالنسبة للدول النامية فيرجع التهاافت على استجلاب رأس المال الأجنبي إلى عوامل منها : -

١ - ارتفاع ثمن التصنيع : حيث يتضح الأهمية المتزايدة لرؤوس الأموال اللازمة للتصنيع . وبسبب ضعف التقنية الحالية للتصنيع ، فإن رأس المال اللازم لتشغيل العامل في الصناعة البريطانية كان يمثل (١٨٠٠ فرنك) أي نحو ٤ - ٥ أشهر من الأجرة المتوسطة للعامل الذكر . أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تعقد التقنية في الوقت الحاضر ، فإن رأس المال اللازم في العالم الثالث يصبح مساوياً إلى ما يقارب (٣٥٠) شهراً (٣٠ سنة) تمثل نسبة تعادل ١٢ مرة من مثيلتها في الولايات المتحدة و ٤٥ - ٦٠ مرة أعلى من مثيلتها في فرنسا في بداية القرن التاسع عشر .

ومع ذلك ، فإذا أريد للمصنع أن يكون مربحاً ، يجب أن يكون كبير الإنتاج . ومع الأخذ بعين الاعتبار لهذا العامل الثاني فإن الفرق الوسطى للمستوى المالي الضروري لإقامة الصناعة في بداية القرن التاسع عشر وأيامنا هذه هو بنسبة ١ - ٢٥٠ في الحد الأدنى ، نفهم من هذا معنى الصعوبات التي تصادفها بلاد ضعيفة الموارد لتجميع رؤوس الأموال اللازمة لانطلاقها ، والتي تعادل ثلث دخلها الوطني .

٢ - قلة رؤوس الأموال : -

لا يكفي الادخار الوطني الخاص لتجميع الاستثمارات الضرورية ، ولكن الجزء الأعظم من السكان يخصصون دخولهم القليلة للنفقات الضرورية (غذاء ، لباس ، سكن) ، أما الجزء الميسور من الناس - وهو ضيق كما رأينا - فهو القادر على أن يجد المال اللازم ، وتبقى المشكلة تتمثل في قلة أصحاب المشاريع .

٣ - قلة أصحاب المشاريع : -

إن أصحاب رؤوس الأموال ، كما ذكرنا في عدة مرات ، يعزفون عن الصناعة لمصلحة التجارة ، والسياحة ، والأرض ، والمنتجات الأجنبية أو بصورة بسيطة النفقات الكمالية ، أما بالنسبة للأقلية التي تهتم بالصناعة إذا عرفنا أن إيجاد

فرصة عمل فى صناعة الحديد أو الكيمياء الأساسية يحتاج إلى استثمارات فى حدود ٢٥٠ - ٣٠٠ ألف فرنك فرنسى ، بينما يكفى (١٠) آلاف فرنك فى الصناعات الخفيفة ، لعرفنا السبب الأساسى الذى توجه إليه (أى هذه الأقلية) رؤوس أموالها الخاصة إلى هذا النوع من الصناعات . ومع ذلك ، حتى فى القطاعات التى لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، فإن هناك حاجة للبحث عن تمويل مكمّل .

ويمكن أن يكون هذا التمويل من قبل الدولة ، ولكن اللجوء إلى المعدات الخارجية يفرض نفسه فى أغلب الحالات .

وتحاول النخبة الوطنية (من يفضلون الاعتماد على الامكانيات الوطنية المتاحة) كما فى الصين تجريب الطرق الصعبة للتطور الذاتى المستقل .

فى الوقت الذى تتوقف فيه المساعدات العامة العالمية ، أو تتراجع فلا بد من الاتجاه نحو رؤوس الأموال الخاصة . ولكن دخول الشركات الأجنبية لايعنى دائماً جلب رؤوس أموال جديدة . وقد أظهرت دراسة قامت بها منظمة الأمم المتحدة شملت (٣٣٠٠) فرعاً صناعياً أقامتها (٣٩٦) شركة متعددة الجنسيات تعمل فى مجال الصناعات التحويلية فى البلدان النامية ، بينت أن ٥٧ ٪ من الحالات كانت تخص مصانع قديمة وليس بناء مشاريع جديدة .

ويرتبط الاعتماد على رأس المال الأجنبى باعادة الأرباح إلى الوطن الأصلى فقد حققت الشركات الأمريكية المتواجدة فى الأرجنتين (١٢٦) مليون دولار من الأرباح الصافية عام ١٩٦٦ ، عاد منها إلى الولايات المتحدة (٩٤) مليون دولار . لقد أجريت حسابات بصورة أوسع ، تبين من خلالها أن أمريكا اللاتينية تلقت من الولايات المتحدة مليار دولار ، وبنفس الوقت أخرج من القارة (٥٤) مليار دولار لتذهب للولايات المتحدة ، وذلك خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٨ .

وتختلف مقادير الأموال العائدة حسب قطاع الصناعة : فهو يتجاوز ٨٠ ٪ بالنسبة للصناعات الاستخراجية ، أما بالنسبة للصناعات التحويلية ، فقد بينت دراسة (روبرير Reuber) أنه إذا كانت الصناعات المتجهة نحو التصدير ، لاترك

فى البلاد المستقبلية ، سوى ٢٤ ٪ من ثمن مبيعاتها ، بشكل مشتريات للمواد الأولية ، والأجور ، وضرائب ، ومخصصات اجتماعية ، فان الشركات الممولة للسوق المحلية تترك فيه ٧٣ ٪ من هذا المبلغ .

ولابد من الإشارة ، أيضاً إلى أن التحويلات الحقيقية هي أكبر من التحويلات الرسمية ، بصورة تعسفية أسعار المواد الأولية والخدمات التي تقدمها فروعها الموجودة فى البلاد المختلفة .

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، أخذين بعين الاعتبار تدفق رؤوس الأموال فإنها تساعد البلدان المستقبلية من خلال الأجور والعوائد المالية . أن شركة فولكسفاغن هي من أكبر المساعدين فى أمريكا اللاتينية ، كذلك فان ميزانية فنزويلا تدين بثثيها إلى الرسوم التي تدفعها الشركات البترولية .

وعلى الرغم من كل شيء ، فان رؤوس الأموال الأجنبية ، لاتقوم بنشر الموجة والمدرج ، كما ينتظر منها بشكل عام ، ولكنها تمثل مخاطر جديدة من التطفل والتسلط .

ويمثل الاستغلال المتزايد للمواد الأولية ومنتجات الطاقة ، يمثل خطراً جسيماً ؛ ويتجلى ذلك بالنفاذ المبكر للثروات غير القابلة للتجدد ، وعدم بقاء الأرباح داخل البلاد . ألا تعلق البلدان النامية مستقبلها من أجل أرباح فورية زهيدة ؟ أليس من العبث السماح باستنزاف المناجم الأكثر إنتاجاً ورياحاً ؟ .

ان (٤٠٠) مليون طن من فلزات سيروبوليفار *Cerro - Bolivar* فى فنزويلا استخرجت بمعدل (٢٠) مليون طن فى السنة ، مما لايجعل هذه المناجم تنوم أكثر من (٢٠) سنة . وقد بيع هذا الحديد : فى بعض السنوات كان سعر الطن ٧٩٧ دولار للطن ، فى حين كان فى الولايات المتحدة فلز مثابهاً سعره (٣٥٣) دولار للطن . وعندما تصبح شروط الانطلاقة الحقيقية مواتية للبلدان النامية ، يخشى ألا تجد هذه البلدان إلا مناجم متواضعة قليلة المربود .

أليس من الحكمة أن تستغل المناجم الحالية بصورة أكثر اعتدالاً ، من أجل

خدمة المصانع الوطنية ؟ مع ذلك فان اختزان هذه الثروات قد يؤدي إلى يوم تصبح فيه قليلة الفائدة ، فالبترول خاصة ، يفقد قسماً من قيمته إذا توفرت الطاقة النووية البديلة . ان الفاصل بين الاستغلال المبكر ، الذى يتضمن الفرصة لتصنيع مستقبلى أكثر سهولة ، والخطر من الانتظار الذى يتضمن المخاطرة بتناقص جدى للقيمة الاقتصادية للمناجم ، يبدو أمراً حرجاً ، ومن الصعب تحديده كما يقول (بيروش P. Bairoch) .

من جهة أخرى ، فان اسناد قسم كبير من الصناعة الوطنية إلى الشركات ذات رؤوس الاموال الأجنبية ، يمثل اضعافاً لقوة القرار الذى تخشاه حتى البلدان المتطورة .

كذلك فان استراتيجية الشركة الأجنبية واستراتيجية الشركة فى البلد المضيف ليست بالضرورة متطابقة ، خاصة فى مجال سياسة الاستخدام والأجور ، وتحديد الأسعار ، وتقاسم الأسواق ، وتوطن النشاطات ، وهكذا فان تخطيط التنمية يصبح أكثر صعوبة ، وربما طغت القوة الاقتصادية على المجال السياسى .

ب - التقنيات المستوردة ومشكلات العمالة : -

(١) بالنسبة للتقنية ، فان الاستعانة بالبلدان الأجنبية كان أكثر تنسيقاً من التمويل .

وتعنى إقامة مصنع جديد فى بلدان العالم الثالث ، استعمال طريقة فى التصنيع جربت من قبل فى البلدان المتطورة . وكذلك يجب الحصول على الرخص التى تكفل ملكية طرق الصناعة لمخترعيها . وهذه أيضاً لا تكفى للانتقال إلى العمل ، بل لابد من الحصول على مجموعة من المعلومات الدقيقة ، وطريقة تشغيل الآلات والتعليمات التى تبين طريقة التركيب واستخدام الآلات ، وصيانتها .

وقدم تقرير فى المؤتمر الثالث لهيئة الكنوسيد : (مؤتمر الأمم المتحدة من أجل التجارة والتنمية) *Conférence des Nations Unies pour le Commerce et le Développement (CNUCED)* المنعقد فى سانتياجو فى شيلي عام ١٩٧٢ ،

وقد قدر هذا التقرير التكلفة الكلية للعالم الثالث بمليار دولار لعام ١٩٦٨ ، ويقدر ذلك بتسع مليارات عام ١٩٨٠ . وقد اعتبرت البلدان المتقدمة هذه المبالغ مساعدة لها في البحث والتطور العلمى ، بينما قدرت البلدان النامية أنه ثمن متعسف وغير منطقي ، بل ترى فيه زيادة في الأرباح تحققت على طرق أصبحت الآن قديمة . بل أنها عملية قرصنة كما أعلن ذلك مندوب الأرجنتين في كراكاس عام ١٩٧٣ .

وانقل التكنولوجيا نتيجة أخرى ، عدا ثمنها المرتفع ، تتمثل في تبعية البلدان النامية بصورة دائمة للبلدان المتقدمة وأن تغير مضمون هذه التبعية ، أنها تعنى تقسيم جديد للعمل ، " ويكفى لاستمرار البلد في تخلفه ، أن يوضع تحت تصرفه بصورة دائمة معطيات التكنولوجيا الجديدة " ، كما لاحظ ذلك واضعوا خطة للتنمية العلمية والتكنولوجية في البرازيل عام ١٩٧٣ .

إن استيراد التكنولوجيا يؤدي إلى عقم البحث في الأرجنتين ، والبرازيل ، والمكسيك ، إذ أن ميزانية البحث من أجل التنمية لا تتجاوز ٠.٢ ٪ من الانتاج المحلى الإجمالى . إن استخدام سواد جديدة جريها مجموعة من الباحثين ، ووجود مخابر محسنة ، أمر غير ممكن . ولذلك فإن كثيراً من الباحثين الوطنيين لا يجدون عملاً في بلادهم ، فينضمون إلى صفوف الفرق العلمية في البلدان المتقدمة .

وتشمل هجرة العقول (١٦) ألف فنى وعلمى أرجنتينى يشتغلون في أوروبا والولايات المتحدة وذكرت إحدى اللجان الخاصة أن ٥٧ / من السوريين الحاصلين على مستويات تعليمية وفنية عالية تركوا سوريا بين عامى ١٩٥٦ - ١٩٦٩ .

(٢) نقص فرص العمل : تنطبق الطرق الفنية المستوردة على الحالات التى استخدمت من أجلها في البلدان المصنعة . فهي لا تتطابق بالضرورة مع الثروات التى تمتلكها البلدان الفقيرة . فهي قائمة على استخدام رؤوس الأموال وليس على الاعتماد على الأيدى العاملة الوفيرة .

ولاحتياج الصناعات الاستخراجية كثيراً إلى الأيدى العاملة . فهي فعاليات ذات ميكنة عالية ، إضافة إلى أن المناجم المستغلة هي الأكثر سهولة ويسراً . أما

بالنسبة للصناعات التحويلية فالأمر أفضل . لكن يجب أن نذكر أن ٥٧ ٪ من فروع الشركات المتعددة التي أحصتها منظمة الأمم المتحدة قد اشترت مصانع كانت موجودة سابقاً ، ولا يمكن إيجاد فرص العمل إلا من خلال توسيعها .

وتستخدم الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، عند قيامها في البلدان النامية أيدي عاملة قليلة الخبرة . ففي الصناعة التحويلية السنغالية ، بلغت نسبة العمال المهرة ٧ ٪ من العاملين ، ونسبة الفنيين ١٤ ٪ في حين قدر " سمير أمين " أن الصناعة الحديثة تحتاج ٤٠ ٪ من العمال المهرة و ١٥ ٪ من الفنيين . أضف لذلك أن غالبية الكادر الأساسي هو من الأجانب . ففي أفريقيا ، يوجد ١٠ - ٥ ٪ من الاستخدامات الصناعية بأيدي المهاجرين الأجانب ؛ ويحتل هؤلاء ٩٠ ٪ ، من وظائف المراقبة والأعمال الفنية ، و ١٠ - ٢٠ ٪ من الأعمال الإدارية . وهذا الأمر يعتبر منطقياً بالنسبة للشركات الأجنبية التي تحتاج إلى قدرات فنية عالية يستطيع العمل على المنشآت التي أقامت ، حيث لا تتوفر الكوادر الوطنية المؤهلة .

ويلقى اللوم هنا على البنية التعليمية القائمة على أسس قديمة موروثية وغير مناسبة . وأن القلة المثقفة تتجه في غالب الأحيان إلى الأعمال الإدارية والأعمال الحرة . في عام ١٩٦٦ ، لم يكن في بوركينا فاسو أي طالب في الاختصاصات الفنية ، بينما كانوا يمثلون ١٣ ٪ في تنزانيا . ومن بين (٢١) بلداً من أكثر البلدان فقراً ، يوجد (٦) بلدان فقط ، تمتلك في نفس التاريخ ، مؤسسات لتأهيل المهندسين . ويعطى المغرب مثلاً حياً في هذا المجال حيث " أن أصحاب الشهادات كثيرون ، نصادفهم في كل زاوية من الوزارات والادارات ، فهم ما زالوا شباباً ، أنيقين جداً ، فنيين أكثر من أمثالهم الأوروبيين . بينما هناك نقص في الكوادر المتوسطة ، ورؤساء العمال ، والعمال المؤهلين .. " .

ج - ضيق الأسواق المحلية :

إن ضيق الأسواق المحلية ، حتى في البلدان الواسعة والكثيرة السكان ، يضع الصناعة في موقف حرج . وقد أحصى أن ٦٠ ٪ من السكان في البرازيل ، لا يتعاملون مع اقتصاد السوق (يتعاملون مع الاقتصاد العائلي) ، في هذه الشروط

يصبح النمو الصناعى محدوداً . فهو يتأثر بتقلبات قطاع الزراعة . فعندما يسجل عجز محصول القول السودانى السنغالى نقصاً يحول دون وصوله خمس مليارات وثلاثمائة فرنك ، فان صناعة البلاد تسجل خسارة فى أرقام أعمالها بحود ثلاث مليارات ومائتى مليون فرنك سنغالى .

ويمكن للبلدان النامية اذن اقامة صناعات متوسطة الأهمية (صناعات غذائية منسوجات ، بناء) ، وتأخذ أغلب البلاد الأفريقية نفس البنية القطاعية . فأنما أن تكون المصانع صغيرة الحجم ، ترتفع فيها كلفة الانتاج ، أو ذات أحجام واسعة ، تنتظر اتساع السوق ، وهى أيضاً ذات أثمان مرتفعة بسبب ارتفاع قيمة النفقات الثابتة .

ويوضح ضعف السوق الداخلية عدم امكانية قيام صناعات تجهيزية وهنا يمكن الاشارة إلى أن بلداً متطوراً كالسويد (٨ ملايين شخص) يستهلك وسطياً من منتجات الصناعة التجهيزية أكثر مما تستهلكه باكستان واندونيسيا ونيجيريا مجتمعة (٣١٥ مليون نسمة) ، أو استهلاك (١٣٠) بلداً صغيراً نامياً مجموع سكانها (٣٥٠) مليون نسمة كما يقدر (بيروش P. Bairoch) والنتيجة فان ٩٠ ٪ من المكائن تأتي من الخارج . وقد أحصى أن واردات المكائن تمثل ٣٧ - ٤٠ ٪ من الاستثمارات المحلية ، رأس المال الثابت للبلدان النامية . ان البلدان التى تنمو فيها الصناعات التحويلية ، بصورة أسرع من غيرها ، تزداد وارداتها من المكائن بنسبة ١٢ ٪ فى المتوسط سنوياً ٣١ ٪ فى كوريا الجنوبية خاصة ، حيث تنمو القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية بمقدار سنوى يصل ١٧ ٪ بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ .

ثالثاً : خيارات واستراتيجيات :-

١ - بعض الخيارات الحاسمة :-

(١) مراقبة رأس المال الاجنبى واجتذابه :-

تبدو ضرورة الاشراف على رأس المال الاجنبى واضحة . وقد تعرضت الشركات المصدرة لهجمات عديدة منذ عشرين سنة . ومنذ طرد الشركات البترولية الأمريكية من المكسيك من قبل الرئيس كارديناس Cardenas عام ١٩٣٨ ، مروراً

بتجربة مصدق في إيران عام ١٩٥١ ، فان موجة كبرى من مراسيم التأمين قد طغت على كل الشركات ، وقد أصاب الشركات المنجمية في شيلي ، وزائير ، وزامبيا ، وبيرو ، ثم في موريتانيا ما أصاب الشركات البترولية .

ومن جهة أخرى فان الحكومات كانت تمارس ضغطاً على المستثمرين الأجانب كي يتركوا لها مشاركة في مشاريعهم . ومثال ذلك اتفاق نيويورك ، في أكتوبر ١٩٧٢ الذي نص على مشاركة تدريجية للدول المنتجة للبترول في الخليج العربي ، من ٢٥ ٪ عام ١٩٧٣ ، تمر بعدها بمراحل إلى أن تصل إلى ٥١ ٪ (أما ما حدث فعلاً فهو نقص البلدان الموقعة للاتفاق ، ووصلت إلى ٦٠ ٪ منذ عام ١٩٧٣ أو ١٩٧٤) . وفي بعض البلدان لاتسمح التشريعات بممارسة النشاطات الانتاجية إلا للشركات التي يكون فيها رأس المال الوطني هو الغالب ، مما أجبر المستثمرين الأجانب عن التخلي عن إدارة مشاريعهم .

ومع ذلك فان هذه السياسات قد تمثل بعض المخاطر ، اجراء عكسي مثلاً ، من جهة أخرى ، فان الاشراف على ادارة الانتاج يمكن أن يؤدي إلى التحايل ، إذا لم يتم الاشراف بنفس الوقت على التصنيع والتسويق . في زائير مثلاً ، فان احلال الجيكامين *La Gécamines* محل الاتحاد المنجمي المؤمم في شابا العليا ، لا يبدو أنه قد عاقب الشركة العامة البلجيكية التي استمرت في تسويق النحاس . بل على النقيض من ذلك فان اجبار هذه الشركة على تنقية المعدن في نفس مكان انتاجه حقق لها بعض المميزات ، إذا ما وضعنا في اعتبارنا ارتفاع التكلفة في البلدان المتقدمة .

ولاتتفق هذه الاجراءات مع إرادة تشجيع واردات رؤوس الأموال . وإذا كانت بعض الدول قوية بما يكفي لفرض قوانينها (الجزائر ، إيران) فان بلداناً أخرى لاتملك نفس الموارد ، تلعب بورقة الحرية إلى أبعد الحدود (كوت ديفوار ، السنغافورة ، موناكو) وهناك بلدان أخرى متأرجحة (المغرب ، السنغال ..) ففي المغرب مثلاً فان " مغرية " (أي جعلها مغربية) الشركات الأجنبية ترافق مع نشر قانون

الاستثمارات الليبرالى (الاعفاء من الضرائب على الأرباح والمهنة ٥ - ١٠ سنوات ، السماح بحذف مستهلكات متزايدة على الاستثمارات ، تحويل بعض الأموال السائلة أرباح الأسهم بدون ضرائب ، اعفاء من الفوائد ...) الخ .

(ب) استثمار رأسمال أم استثمار عمل ؟

إذا انطلقنا من المقارنة البسيطة بين رأس المال النادر والأيدى العاملة الوفيرة تكون المشكلة كما يأتى : هل يجب استخدام تقنيات للإنتاج تحتاج قليلاً من العمل ، وكثيراً من رأس المال ؟ (رأسمال كثيف) . أم بالعكس ، يجب التركيز على العمالة باستعمال تقنيات أقل تجهيزاً ؟ إن الجواب ذو حساسية أكثر مما يبدو.. وإذا أخذنا كنموذج الشركات المصنعة ، فمن المؤكد أن الفروع الأكثر نشاطاً تتطلب استثمارات ضخمة لكل فرصة عمل .

- فإذا كان الهدف هو النمو الأسرع فلا بد من اختيار هذا الطريق . وهذا يقتضى جهوداً كبيرة لتدريب العمال المؤهلين على كل المستويات : ومن أهم محاذير هذه الشركات يتمثل فى قلة فرص العمل التى تتيحها فلا تساعد على حل المشكلات الاجتماعية ، وربما يؤدى ذلك أيضاً إلى هجرة العقول من فنيين ومهندسين ، ممن لا يجنون عملاً مناسباً .

ومن أجل تدريب العمال والفنيين لأبد من توقيع عقود ، ليس فقط بتسليم المصانع جاهزة ، ولكن تسليم المنتجات جاهزة ، مع شرط تدريب الفنيين والمساعدين الفنيين . ولا يشكل بند التدريب أكثر من ١ ٪ من مبلغ العقد من الصنف الأول ، ويتجاوز ١٠ ٪ وأحياناً يصل إلى ٤٠ ٪ فى الصنف الثانى . ان التبعية التقنية قوية ولكن يمكن أن يؤمل الاستيعاب السريع للتقنية المتطورة .

- وإذا كان الخيار ، بالعكس ، أى إيجاد الحد الأقصى من فرص العمل فتكون النتائج الطبيعية هى ، نمو بطيء وتطور محدود (صناعة غير قادرة كثيراً على المنافسة) ، تجميع تقنى بطيء . ولكن من الناحية الاجتماعية ، يصبح التصنيع أكثر تحملاً .

(جـ) حماية وتوسيع الأسواق : -

مهما كان الحل المقترح للأسئلة السابقة ، فإن سياسة الحماية تفرض نفسها على الأقل فى البدايات الأولى للتصنيع . وقد عملت كل البلدان التى اندفعت لتلحق بالمملكة المتحدة فى القرن التاسع عشر ، على رفع الحواجز الجمركية أثناء مرحلة انطلاق التصنيع ، وربما إلى أبعد من ذلك .

ومع ذلك فيجب تكيف تطبيق القوانين الجمركية ، فالحماية الجمركية ، تنطوى على محاذير أكيدة ، من ناحية أخرى ، وتؤدى اطالة مدة الحماية إلى قدم المصانع ، ويحول نهائياً بون الوصول إلى عتبة المنافسة مع الشركات الأجنبية . فهم ليس سوى اجراء انتقالي يجب أن يتبع (أى الحماية) باجراءات ترمى إلى توسيع الأسواق .

ويمكن إيجاد تجمعات إقليمية على غرار (CEE) أو (L'AELE) أن يساعد ، بواسطة الأسواق الواسعة ، على إيجاد مؤسسات ذات أحجام أفضل ، لانتاج بأفضل الأسعار ، أما النتائج المتوقعة فتكون ذات أشكال مختلفة : -

١ - إن إقامة صناعات جديدة ، أو توسيع المعامل القديمة يكون من نتائجها الاكثار من فرص الاستخدام . عندها يكون توسيع السوق الداخلية مفيداً لمجموع النشاطات الاقتصادية .

٢ - أن الخطوة السابقة تؤدى إلى تحسين الميزان التجارى بتصدير المنتجات المصنعة .

٣ - التقليل من تكلفة الانتاج ، وتحسين المنافسة فى الأسواق الخارجية وبالتالي تشجيع الصادرات .

ولكن هذه النتائج لايمكن أن تبرز إلى حيز الوجود بدون الدراية العلمية باقامة المصانع الجديدة (من حيث العدد والتوطن) ، واتفاق الشركاء على الأولويات القطاعية وعلى السياسات المناسبة أو المكتملة ، من ناحية استقبال رؤوس الأموال الأجنبية ، والتأهيل المهنى ، والقضايا الضريبية النقدية . الخ ، وبالتالي إلى إخماء بعض قنابيل السياسة الاقتصادية الوطنية .

ان المشاريع التى تحققت منذ عشرين عاماً أو أكثر تصبخدم اليوم بمشكلات مختلفة : -

- سواء من حيث صغر حجم التجمعات المقامة (مثال السوق المشتركة لأمريكا الوسطى MCAC الذى يضم جواتيمالا ، وهندوراس ، ونيكاراجوا ، والسلفادور ، وكوستاريكا

- سواء بتباين البلاد المشتركة ، فاللؤل الأكثر تقدماً تجذب إليها الجزء الأكبر من الأرباح من خلال توسيع السوق (الجمعية الأمريكية اللاتينية للتبادل الحر - ALAIC - المكونة من الأرجنتين ، والبرازيل ، وشيلي ، وكولومبيا ، والاكوادور ، والمكسيك ، وبارجواى ، وبيرو ، وأرجواى ، وفنزويلا) .

وعلى الرغم من هذه المشكلات ، يبدو أن التكامل الاقليمى شرط ضرورى للتنمية الصناعية لأغلب البلدان النامية .

(د) توطن الصناعات : استقطاب أم تناثر ؟

لقد تبنت البلدان النامية بصفة عامة نظرية النمو الاستقطابى *La Théorie de la Croissance Polarisée* التى يدافع عنها فرانسوا بيرو *Francois Perroux* ، رغم الانتقادات التى كانت توجه إليها أحياناً ، ويدعمو هذا المفكر إلى تركيز الاستثمارات فى عدة أقطاب مختارة بعناية ، ويبين عدم نجاح انتشار المصانع فى أرجاء البلاد . فهذا التركيز يسمح بنمو التكامل الصناعى ، والإقتصاديات المتدرجة ، وتركيز اليد العاملة الفنية ، والنشاطات الاقتصادية الثلاثية بمستوى رفيع ، مما يشجع على استمرارية النمو .

يجب أن نشير مع ذلك إلى أن التصنيع بواسطة الأقطاب يحرك التناقضات الاقليمية (على الأقل فى مرحلتها الأولى ، لأنه بسبب هذه الأقطاب ، فإن التحديث المتدرج سيشمل كل البلاد) ، ان هذا يحتم أن تكون هذه الأقطاب متمحورة على حاجات البلاد . ان المجمعات الصناعية التى تفرض توطنها أحياناً الشركات المتعددة الجنسيات ، تسبب أحياناً عقبات ذات مصدر خارجى تحول دون عملية الاستقطاب .

هذه هي بعض الخيارات الأساسية التي يجب أن يستخلصها المسؤولون في البلدان النامية . والاستراتيجيات الكبرى التي تقوم على جهود التنمية الصناعية . لقد مرت بعض الأسئلة الهامة بون جواب ، مثلاً : ما هي المكانة ، وما هو الدور المناط بالصناعة الوطنية في مجال التقدم الوطني ؟ .

٢ - استراتيجيات التصنيع :

يمكن أن تصنف في ثلاث أنواع رئيسية :

(١) الاستغناء عن الواردات :

يقوم المبدأ الأساسي لهذه الاستراتيجية على إحلال المنتجات الوطنية محل الواردات السابقة ، ابتداءً بالمواد الاستهلاكية الآتية (مواد غذائية ، منسوجات) ثم نصعد إلى المرحلة الثانية نحو منتجات المكنائن أو الوسيطة البسيطة أولاً (الآلات الزراعية ، الأسمدة) ، وتندرج شيئاً فشيئاً باتجاه الأكثر تعقيداً . أما المرحلة الثالثة فيجب أن يكون من المستطاع الدخول إلى الأسواق الخارجية . وقد انتشرت هذه الاستراتيجية بشكل واسع في البلدان النامية ، في أمريكا اللاتينية ، أولاً ، خلال فترة مابين الحربين ، ثم في اسيا الجنوبية الشرقية ، وحديثاً في عدة بلدان أفريقية .

ولكن هذا التطور المتوقع لم يمكن تحقيقه للأسف . ففي أمريكا اللاتينية مثلاً لم تتخط المرحلة الثانية دون تدخل رؤوس الأموال العامة . وبعد مرحلة الانطلاق الأولى التي أدت إلى تشجيع سريع للأسواق الموجودة ظهرت بعض الصعوبات منها :

- اختلال الميزان التجاري الناتج عن كثرة الواردات من المكنائن والمواد الوسيطة : فإن زيادة الواردات في البلدان النامية ، قابلها زيادة في الصادرات من البلدان المتقدمة .

- حمض داخلي : في الوقت الذي يتم فيه الاستغناء عن العالم الخارجي فإن النمو الصناعي يتباطأ ، لأن توسعه لا يرتبط إلا بالطلب الداخلي . كما أن ضيق السوق يقصر توسيع التصنيع على القطاعات الأساسية .

- **قلة المنافسة :** وهنا لا يمكن دخول الأسواق الخارجية ، وهناك مثال واضح عن ضعف المنافسة : لقد أنفقت البلدان النامية (١ ٢) مليار دولار لانتاج السيارات ، وكانت قيمة ما أنتجته حوالى (٠.٨) مليار دولار .

(ب) تقويم وتنمية الصادرات : -

اختار عدد من البلدان الحل الذى يقوم على تصدير بعض المواد ذات القيمة المرتفعة ، بعد اجراء بعض التحويلات عليها ، بدل تصدير المواد الخام التى تدهورت قيمتها منذ عشرات السنين .

تلك هى حالة البلدان المنتجة للمواد المنجمية التى تنخفض قيمتها بسبب تصديرها على حالتها الخام . غير ان اصفاء هذه القيمة يظل أمراً مشوشاً ويداخياً . ويبقى هذا التقويم فى حدوده الدنيا ، ويتم غالباً من قبل الشركات المصدرة ، ولا ينتج عنه أى تدرج للتصنيع نحو القاعدة .

ومن الأفضل أن تتبنى هذه الاستراتيجية من قبل البلدان الواسعة ذات الموارد الطبيعية الزراعية أو المنجمية الهامة ، وتمتلك صناعة قائمة على أساس استبدال الواردات . مثال : البرازيل ، الأرجنتين ، والمكسيك ، ومصر بين ١٩٦٥ - ١٩٧١ ، وقد ضاعفت البرازيل ثمان مرات ونصف صادراتها من ألواح الخشب والأبلاكاج والخشب المصنع ، و(٤٥) مرة صادراتها من الأحذية .

وتفيد هذه السياسة البلدان الصغيرة ، التى تستفيد إلى أقصى حد من الأيدى العاملة الرخيصة ، وتؤسس صناعاتها على معالجة المواد الأولية ، أو المنتجات نصف المنتهية المستوردة . إن الصناعات المناسبة لهذا الخيار هى صناعة الملابس ، وتركيب الأدوات الالكترونية ، والصناعات الميكانيكية الصغيرة ، وصناعة الألعاب . وقد لوحظ نمو مدهش لهذه الصناعات فى هونج كونج ، تايوان ، سنغافورة ، وكوريا الجنوبية ، وفى بعض بلدان أمريكا الجنوبية المذكورة سابقاً (المكسيك) . ان هذه البلدان الخمس قدمت لوحدها ٢/٤ صادرات منتجات الصناعات التحويلية فى العالم الثالث . وتبقى هونج كونج المثال النموذجى لذلك .

وبعكس استراتيجية استبدال الواردات ، فإن هذه الاستراتيجية تقود الى تحسين حقيقى فى ميزان المدفوعات ، ومتناسب مع إيجاد مصانع أكثر انتاجية . وإذا كانت هذه الصناعة أقيمت لاستغلال الأيدى العاملة الرخيصة ، إلا أنها تتحمل مسئولية الوقوع فى مخاطر كبيرة هى :-

- تبعية للسوق العالمية ، ليس فقط من حيث الصادرات ، ولكن أيضاً من حيث التزود بالمواد الأولية ، وموارد الطاقة ، خاصة فى البلدان الصغيرة الفقيرة بالموارد .
- ارتباط بالشركات متعددة الجنسيات ، والتي تقدم الجزء الأكبر من التمويل لهذا النموذج من الصناعات .

(جـ) الصناعات التصنيعية :-

Les Industries Industrialisantes

الصناعات التصنيعية هى تلك التى يجب أن تقود الجهود القاعدية وتؤدي إلى بناء مجموع قطاعات الاقتصاد وحسب أحد المبادئ النظرية لهذه الاستراتيجية يجب أن تقام بنية صناعية متماسكة (أن تتوافق إلى أقصى حد مع المبادلات فيما بين القطاعات) . لقد اختارت الجزائر هذه الطريق ، معتمدة على النفط والغاز الطبيعى والتعدين كقاعدة لتطورها . ان وضوح هذه الخيارات تبدو من خلال توزيع الاستثمارات المرصودة فى الخطط الرباعية : ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، فالقطاعان (أى النفط والتعدين) يستحوذان على ٥١ ٪ من الاستثمارات الصناعية التى خصص لها ٤٥ ٪ ثم ٤٣ ٪ من الاستثمارات الكلية فى الخطتين المذكورتين .

ان نتائج هذه الجهود كانت حقاً مذهلة ، لأن الانتاج الصناعى : المنطلق من هذه القاعدة ، سجل نمواً متصاعداً : ٩ ٪ عام ١٩٧٠ و ١٣ ٪ عام ١٩٧١ و ١٢ ٪ عام ١٩٧٢ ، و ٢٠ ٪ عام ١٩٧٥ .

أما التقنيات المعتمدة فى الانتاج فقد كانت من أكثر التقنيات تقدماً ، ويرجى ألا تصبح الماكائن قديمة بسرعة ، وأن يرفع بسرعة المستوى الفنى للكوادر والأيدى العاملة ، والحصول على منتجات قادرة على الانتشار الكبير فى السوق الداخلية (أسعار رخيصة) .

وتتحمل هذه الاستراتيجية المخاطر المرافقة لاختيار تكنولوجيا متطورة ، حيث
لاستطيع الجزائر ، أو لاتعرف كيف تنتجها دائماً :-

١ - ان بناء مصانع كبيرة يطرح مشكلة الطاقة الانتاجية الزائدة : معمل سعاد عناية
مثلاً ، الذى يستطيع تغطية خمس احتياجات السوق الفرنسية ، وقع فى مشكلة
تصريف الانتاج منذ عام ١٩٧٠ : بينما وصل الاستهلاك المحلى (١٠٢ر٠٠٠)
طن عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ فى حين أن الاهداف الانتاجية كانت (٢١٣ر٠٠٠)
طن . وقل نفس الشيء بالنسبة لمعمل الجرارات فى قسنطينة ، الذى يعانى هو
الاخر من قلة تصريف الانتاج الذى يصل إلى (١٤ر٠٠٠) جرار سنوياً
اعتباراً من عام ١٩٧٣ (فى الوقت الذى كانت فيه الحاجات الوطنية عام ١٩٦٩
(٥ر٠٠٠) جرار .

٢ - لم تستطع الجزائر ، رغم جهودها من الناحية التعليمية ، تأهيل كوادرها
وفنييها بالمقدار المطلوب (٦٣٢٠) شخص من الكوادر يجب اعدادها ، وهو
مالم يتحقق منه سوى (٣٣٢٠) شخص فقط تلقوا التدريب اللازم .

٣ - ان فرص العمل التى أوجدتها الصناعات الأساسية المتطورة جداً هى فى أدنى
الحدود ، فمعمل النشادر فى أرزوا يستخدم (٦٥) شخص ، ومعمل سعاد
عناية (٤٥٠) شخص .

٤ - أخيراً ، ان الثمن الضخم للاستثمارات ، أجبرا المخططين ، ليس فقط على
اهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى ، خاصة الزراعة ، ولكن أيضاً على وقوع
البلاد ضحية الديون : ان نسبة المساعدات الخاصة ازدادت إلى ٧١ ٪ من
التمويل الخارجى ، الذى يمثل أكثر من ثلث الاستثمارات المنفذة عام ١٩٧١ .
لقد ازدادت ، القروض الأوربية بالعملات الصعبة من ١٢٠ الى ١٣٥٠ مليون
دولار سنوياً من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٣ ، فالتبعية للخارج أصبحت بعد كل
هذه المعطيات ثقيلة جداً .

من عرض اختيارات التصنيع السالفة ، يجدر بنا أن نفرق بين نقطتين :-

١ - ان حرية الاختيار لم تكن كاملة : ان البلدان الواسعة الكثيرة السكان ، خاصة

إذا كان لديها الحظ بامتلاك ثروات هامة على سطح الأرض أو في باطنها ، يصبح أمامها خيارات حقيقية ، أنها تستطيع فرض بعض الشروط على الشركات متعددة الجنسيات التي اجتذبتها أهمية السوق المحلية . ولكن سعة هذا السوق تتيح فرصة انطلاق التصنيع أيضاً ، والحدود مقللة . أما البلدان الصغيرة ، فأنها بالعكس لا تستطيع الاعتماد على أسواقها المحلية أنها مجبرة على تبني سياسات الانفتاح ، واجتذاب الشركات متعددة الجنسيات .

٢- من جهة أخرى ، تختلف ميزات ومحاذير الاختيارات المتنوعة حسب مرحلة التطور : ففي المراحل الأولى من التصنيع يمكن اختيار الصناعات ذات المستوى التقني غير المتطور جداً (متطور قليلاً) ، وفي مرحلة أخرى متقدمة ، فإن متابعة التصنيع يجعل من التبعية التقنية أمراً يمكن تجنبه ، ولكن بصعوبة . ومن الخطأ أن نرى في الخيارات السابقة اختيارات نهائية وشاملة : ان كل بلد في حالة خاصة ، وفي الوقت المحدد يجب أن نجد لها الجرعة المناسبة : فالصناعات التصنيعية ، في بعض الأحيان ، لا تستبعد التقنية البدائية من خياراتها .

الفصل العاشر

الحمراء والتحضر

- أولاً : زحضر ضعيف ولكن في تزايد مستمر .
- ثانياً : أسس العمران الهشة .
- ثالثاً : الازدواجية الحضرية .
- رابعاً : التحضر ، والتنمية ، والتخطيط .

الفصل العاشر

الحمراء والتحضر

ان ظاهرة نمو المدن الحالية في البلدان النامية ، لا تبدى فقط اختلافاً في الدرجة والمقدار مع ما يحدث في البلدان الصناعية ، ولكن تبدى اختلافاً حقيقياً في النمط والطبيعة أيضاً ، ويتخذ التحضر (أى نمو المدن) في البلدان النامية أشكالاً أصلية ومعبرة ، سواء من حيث أصولها ، أو أفاقها ، أو بالنسبة لنماذجها ومشكلاتها ، ويمكن ابراز التفسيرات الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية من خلال المقارنة مع الأوضاع في البلدان المتقدمة ، فالأمر يتعلق بحركة عميقة الجنور ، يمكنها أن تغير البنيات التقليدية بصورة سريعة ، وتؤدي إلى أنواع عديدة من المدن ، تعود إلى أرث تاريخي ، وحضارات ، وأواسط بشرية ومناطق اقتصادية متباينة .

أولاً : تحضر ضعيف ولكن في تزايد مستمر :

تثير حركة النمو الحالية لسكان المدن - حيث وصفها المؤلفون بأشكالاً مختلفة : انفجار *Explosion* أو ثورة *Revolution* أو غليان *Bouillonnement* - الدهشة ، لأنها تركز على قواعد ضيقة . ان نسبة الحضرية (نسبة سكان المدن / مجموع سكان البلاد) لا تتجاوز ٢١ ٪ في البلدان النامية ، مقابل ٦٢ ٪ في المناطق المتقدمة ، بينما بلغ المتوسط العالمي ٢٣ ٪ .

بقى العالم الثالث ، مع اختلافات كبيرة من قارة إلى قارة أو بلد إلى بلد - عبارة عن كتلة ريفية - حيث أن ٨٠ ٪ من السكان يعيشون في الأرياف ، مقابل ١٠ - ٣٠ ٪ في أرياف البلدان الصناعية ، عدا أمريكا اللاتينية ، وبعض الحالات الاصطناعية في آسيا (هونج كونج ، سنغافورة ، الكويت) ، فان سكان المدن يشكلون أقلية في كل مكان من العالم النامي ، في حين تتجه الأمور إلى أن يسود سكان المدن في العالم المتقدم .

ويوضح الجدول التالي وجود مجموعات أقليمية متناقضة حسب نسبة الحضرية .

جدول رقم (٥)

نسبة الحضرية فى كل قارة

التطور خلال ١٩٥٠ - ١٩٨٥ (بالنسبة المئوية)

القارة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
المتوسط العالمى	٢٨١	٣٢٩	٣٧٢	٣٩٥	٤١٩	٤٤٣
أفريقيا	١٣٥	١٧٨	٢٢٢	٢٤٧	٢٧٤	٣٠٢
أمريكا الجنوبية	٤٠٥	٤٨٤	٥٦٢	٥٩٩	٦٣٥	٦٦٨
آسيا	١٥٧	٢٠٢	٢٤٧	٢٧٣	٣٠٠	٣٢٨
أوقيانوسيا	٦١٦	٦٥٦	٦٧٩	٦٨٨	٧٠٠	٧٠٥
أوروبا	٥٢٢	٥٧٣	٦٢٧	٦٥٣	٦٧٨	٧٠٤
أمريكا الشمالية	٦٣٦	٦٩٧	٧٤٣	٧٦٤	٧٨٥	٨٠٣

ان المجموعة الأكثر تحضرأ هي أمريكا اللاتينية بنسبة متوسطة تصل إلى ٥٦ ٪ ، توجد هناك نسب متطرفة تنحدر إلى ١٨ ٪ كما فى هايتى ، وترتفع إلى ٨٠ ٪ فى الأرجنتين ، ونسب تعبر عن المتوسط من ٥٠ - ٦٠ ٪ (كويا ، المكسيك ، البرازيل ، بيرو ، كولومبيا) .

- مجموعة متوسطة ، ترتفع قليلاً عن ٤٠ ٪ ، حيث نجدها في أفريقيا الشمالية خاصة (تونس ٤٤ ٪ ، الجزائر ٤٣ ٪) ، والشرق الأوسط (مصر ٤٣ ٪ ، لبنان ٤١ ٪ ، إيران ٤١ ٪ ، سوريا ٤٤ ٪) .

- مجموعة أسيوية ، نجد فيها بعض المستويات المنخفضة جداً كما في أفغانستان ٨ ٪ ، وبنجلاديش ٥ ٪ ، بينما تتراوح أغلب البلدان حول النسبة المتوسطة للقارة والتي تبلغ ٢٥ ٪ (أندونيسيا ١٧ ٪ ، الهند ٢٠ ٪ ، سرى لانكا ٢٠ ٪ ، باكستان ٢٤ ٪) .

- مجموعة أفريقية : ذات متوسط يبلغ ١٥ ٪ (باستثناء المغرب) وفيها أيضا مجموعة داخلية قليلة التحضر (بروندي ٣ ٪ ، بوركينا فاسو ٤ ٪ ، موزمبيق ٦ ٪ ، تشاد وملوى ٧ ٪ ، والنيجر ٨ ٪ ، إثيوبيا وموريتانيا ٩ ٪) ، كما تضم واجهة بحرية أكثر تحضراً (كوت ديفوار والكاميرون ٢١ ٪ ، نيجيريا ٢٣ ٪ ، السنغال ٢٦ ٪ ، غانا ٣١ ٪) ، وتتركز أغلب البلاد الأخرى حول نسب ضعيفة ١٠ - ٢٠ ٪ .

وإذا أردنا أن نعبر عن عن مشكلات التزايد السكاني في العالم الثالث ، يمكن أن نتخيل ما يخص التحضر منها : لقد سجل أنه خلال العشرين سنة الأخيرة ازداد سكان المدن ٢٣ ، ٣٥ مرة أكثر من الزيادة العامة للسكان : بلغت نسبة الزيادة السنوية للسكان في المدن ٤٦ ٪ بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، في حين لم تتجاوز ١ ٪ في أوروبا ، وهو تزايد مهم بالنسبة للعشر سنوات السابقة ازداد خلالها سكان المدن بنسبة ٣١ ٪ في البلدان المتقدمة ، و ٥٩ ٪ في البلدان النامية . وهذا ما تبينه الحالة الخاصة لآسيا في الجدول التالي . أنه انقلاب حقيقي بالنسبة للمستوى العالمى ، فالتزايد المدنى ينتظم فى العالم الصناعى ، بينما يحتدم فى العالم الثالث .

جدول رقم (٦)

نسبة التزايد كل نصف قرن للسكان المقيمين في المدن

ذات (١٠٠) ألف شخص وأكثر .

أوروبا وأمريكا الشمالية	آسيا	المتوسط العالمى	
١٨٤ - %	٢٤ + %	٧٦ + %	١٨٥٠ - ١٨٠٠
٣٣٧ - %	٥٩ + %	٢٢٢ + %	١٩٠٠ - ١٨٥٠
١٦٠ - %	٢٥٤ + %	٢٥٤ + %	١٩٥٠ - ١٩٠٠

وقد ذكر ميلتون سانتوس *Milton Santos* في عدة مقالات أن هذا التطور قد تسارع حديثاً . وترتب ذلك على التداخل في الزمان والمكان لمختلف المراحل ، وتراكم التخلف السابق . وقد تمت البرهنة على هذا من ملاحظة نمط التزايد الذى كان سريعاً في البلدان ضعيفة التحضر ، من بين هذه البلدان التى كانت فيها نسبة تزايد سكان المدن تزيد عن ٥ % بالنسبة من عام ١٧٦٠ الى ١٩٧٠ فان أقل الأعداد (٧) كان في أمريكا اللاتينية ، والعدد المتوسط (١٣) في آسيا ، والأكثر ارتفاعاً في أفريقيا (٣١) . وقد عرفت هذه القارة وصول (٢٥) مليون شخص كل سنة إلى مدنها ، في حين لم يكن في أفريقيا السوداء على أبواب الحرب الثانية سوى (٢) مليون من سكان المدن (٢٥ % من مجموع السكان) ومدينة كبيرة واحدة (أبادان *Ibadan* ٢٤٠ ألف شخص) . وقد أحصى في عام ١٩٥٥ (٢٠) مدينة يزيد عدد سكانها عن (١٠٠) ألف شخص ، تضم أربعة ملايين شخص ، وأحصى عام ١٩٧٠ (٧٠) مدينة ، منها سبع مدن تقارب أو تزيد كل منها عن نصف مليون شخص .

وهكذا فخلال ثلاثين سنة ، ازداد عدد سكان المدن فيها من ٢ إلى ٣٠ مليون شخص تقريباً ، ومن ٢٥ ٪ إلى ١٥ ٪ من مجموع السكان .

ان تزايد سكان المدن كان كبيراً فى كل مكان (وإن كان أكبر ما يكون فى أفريقيا ٨ مرة خلال خمسين عاماً) ، فقد تضاعف (٧٨) مرة فى أمريكا اللاتينية و (٦٦) مرة فى جنوبى آسيا ، و (٥٥) مرة فى اسيا الشرقية و (٣) مرات فقط فى أوقيانوسيا ، و (٢٧) مرة فى أمريكا الشمالية ، و (١٩) مرة فى أوروبا .

ويتركز التضخم بصورة خاصة فى المدن الكبرى ، حيث أصبحت فى سنوات قليلة عواصم ضخمة تعد من أكبر مدن العالم . وقد ضم العالم الثالث عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، من (٤٩) مدينة يبلغ عدد سكانها أكثر من مليونى نسمة ، (٢٣) مدينة ، بعضها غير معروف على نطاق واسع لدى الناس . سيول وتيننتزيا *Tientsia* ، ونوهن *Nuhan* تضم كل واحدة منها (٨) مليون نسمة ، أما بوينس ايرس ، فقد كانت تحتل المرتبة الرابعة بعد نيويورك وطوكيو وباريس . فى ذلك الوقت ، وصلت شنتغهاى ومكسيكو ، والقاهرة ، وبومباى هذا الرقم ، فى حين قاربت كلكتا ، وساواياو عام ١٩٧٠ . ومن المدهش أن نجد طهران وكرااتشى وسانتياجو ، ودلهى تتقدم روما أو برلين ، إذ تبلغ مقادير التزايد هناك حداً كبيراً . ومن الأمثلة التى يمكن ايرادها مدينة مكسيكو ، التى كانت تضم مليون نسمة عام ١٩٣٠ ، ووصلت إلى (٣) مليون ١٩٥٠ و (٥) مليون عام ١٩٦٠ ، و (٨٧) مليون عام ١٩٧٠ . كذلك تضاعف عدد سكان ليما *Lima* (عدد سكانها ٣ مليون نسمة) (١٠) مرات بين ١٩٣٠ و ١٩٧٠ ، وقد استقبلت شخص واحد من عشرة من سكان بيرو عام ١٩٤٠ ، وواحد من خمسة أشخاص عام ١٩٧٠ ، وواحد من ثلاث عام ١٩٨٠ ، كذلك كنشاسا ، ازداد عدد سكانها من (٣٥٠) ألف عام ١٩٥٤ إلى مايزيد عن (١٢) مليون نسمة عام ١٩٦٨ كما قفز سكان شنتغهاى من (٦٥٠) ألف عام ١٩٣٠ إلى (٤) مليون عام ١٩٤٠ ، وإلى (٦) مليون عام ١٩٥٠ ، وإلى (٧) مليون عام ١٩٦٠ ، و (١٠) مليون فى الوقت الحاضر بدون شك ، وتتوزع هذه الزيادة على محيط المدن الجديدة على بعد ٣٠ - ٤٠ كم من المركز القديم .

توقعات نمو المصارف المالية الكبرى (١٩٧٠ - ١٩٨٥) (المصدر اليونسكو ١٩٧٤)
جول رقم (٧)

ال ١٢ مدينة الأكثر نمواً في العالم (بيليين الأشخاص)				ال ١٢ مدينة الكبرى في العالم (بيليين الأشخاص)			
١٩٧٠	١٩٨٥			١٩٧٠	١٩٨٥		نسبة الزيادة
١ (نيويورث)	١٦٣	١ (طوكيو)	٢٥٣	١٢ (بانغوك)	١٩٢	١٤ (بانغوك)	٢٤٢٪
٢ (طوكيو)	١٤٩	٢ (نيويورث)	١٧٨	٢ (لاجوس)	١٤٣	٢ (لاجوس)	١٨٦٪
٣ (لندن)	١٠٥	٣ (مكسيكو)	١٧٩	٣ (كراتشي)	٢٣	٣ (كراتشي)	١٦٣٪
٤ (شنغهاي)	١٠٠	٤ (ساو باولو)	١٦٨	٤ (بوجوتا)	٢٦	٤ (بوجوتا)	١٤٦٪
٥ (مكسيكو)	٩٤	٥ (شنغهاي)	١٤٣	٥ (بغداد)	٢٠	٥ (بغداد)	١٤٥٪
٦ (لوس انجلوس)	٨٤	٦ (لوس انجلوس)	١٣٧	٦ (بانكوك)	٢٠	٦ (بانكوك)	١٣٩٪
٧ (بورتو ايرس)	٨٤	٧ (بورتو ايرس)	١٢١	٧ (طهران)	٢٤	٧ (طهران)	١٣٢٪
٨ (باريس)	٩٤	٨ (كاكوتا)	١٢١	٨ (سيول)	٤٦	٨ (سيول)	٣٢٤٪
٩ (ساو باولو)	٧٨	٩ (بكين)	١٢١	٩ (لياي)	٢٨	٩ (لياي)	١٢١٪
١٠ (أوزاكا)	٧٦	١٠ (أوزاكا)	١١٨	١٠ (ساو باولو)	١٦٨	١٠ (ساو باولو)	١١٥٪
١١ (موسكو)	٧١	١١ (بورتو ايرس)	١١٧	١١ (مكسيكو)	١٧٩	١١ (مكسيكو)	١١٣٪
١٢ (بكين)	٧٠	١٢ (دوسلدورف)	١١٢	١٢ (بومباي)	١٢١	١٢ (بومباي)	١٠٩٪

ان الشيء المهم الذي رصدته هو ذلك الاستقطاب الشديد للمكاسب المدنية في عدد محدود من المدن الكبرى التي تتجه إلى اقتلاع نفسها فجأة من ظهير مازال ريفياً ، وإن وجدت بعض المدن الصغيرة التي استطاعت النمو . ان نسبة التركيز الاقليمي للسكان المدنيين (جزء من السكان يقطن في مدن تزيد عن مليون نسمة) في أمريكا اللاتينية يتجاوز ما في أوروبا : ١٤٤٧ ٪ مقابل ١٢٥ ٪ : وهنا نجد أنفسنا أمام نوعين من البنيات المدنية المتعارضة ، الأولى واقعة تحت الهيمنة القوية للعواصم الضخمة (ظاهرة تضخم الرأس المدني) ، والأخرى أكثر تكاملاً وكثافة ، مع شبكة مترابطة من المدن المتوسطة ، يتم من خلالها نشر التقدم بصورة أنجح وأكثر عدالة مما في البلدان النامية .

ثانياً : أسس العمران الحديثة :

بناء على أساس من التطور الحديث للتخضر ، لانصاف الانتقال من الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد الصناعي ، وإنما نجد زيادة كبيرة في القطاع الثالث والتجارة والخدمات ، مع تموضع في القطاع الثاني ، خاصة صناعة البناء . والسمة الثانية لحركة التخضر التابعة هي تشييد مراكز سكانية كبرى ، بدون تطور مناسب للكفاءة الانتاجية ، انطلاقاً من الهجرة الريفية بدون انصهار المهاجرين في النظام الاقتصادي للمدن . ان هذا التحديد لحركة التخضر التابعة يتفق مع مفهوم التخضر السكاني *L'urbanisation Démographique* الذي استعمله سانتوس *M. Santos* لمعارضة مفهوم التخضر التقني *L'urbanisation Tech-nologique* في هذا المفهوم الأخير - الخاص بالبلدان المتقدمة حالياً - فان نمو المدن ناتج عن التصنيع والتحديث الاقتصادي ، في حين أنه في المفهوم الأول - حالة العالم الثالث - فان حركة التخضر تسبق تجديد وتطوير القطاعات المنتجة ، ولا توجد فرص العمل إلا في القطاع الثالث غير المنتج ، فهي حركة ناجمة عن التطور السكاني .

وهناك مجموعة من الأسباب المختلفة والتي يمكن على أساسها تفسير

الانتساع الملقق للهجرة الريفية نحو المدن : كثرة سكان المناطق الزراعية ، اختلال الدخل ، الانتاجية المتدنية ، بنية زراعية ضعيفة ، القيام بأعمال زراعية متعبة ، الاطلاع على نمط الحياة والدخل فى المدن .. الخ . ان العوامل الطاردة ، والتي هى كمضخة ضغط ، تبدو متفوقة على العوامل الجاذبة ، وان بالغ المهاجرون فى تقدير العوامل الأخيرة : ان المدنية سراب يلهث خلفه أفقر الناس وأكبر المقاولين ، وتتجه الهجرات - حسب البلدان - نحو المناطق الصناعية التى هى فى طور الانشاء (زانير ، زانجينا ، فنزويلا) ونحو الموانئ الكبرى النشطة بسبب علاقاتها الممتازة مع العالم الخارجى ، وأخيراً ، نحو العواصم وضواحيها الملاصقة .

ان دور الهجرة الريفية هام جداً ، إذ يؤدى إلى زيادة فى سكان المدن تصل إلى ٦٠ - ٧٠ ٪ من الزيادة الكلية . ويمثل المهاجرون الجدد الطابع العام للسكان ، إذ أنهم يكونون ثلاثة أرباع السكان المدنيين فى ريو دي جانيرو ، وساوپاولو ، وداكار ، وجاكارتا ، ٦٩ ٪ فى ابيدجان ، و ٦٠ ٪ فى بوينس أيرس ، و ٥٧ ٪ فى أنقرة ، وكنشاسا .

والواقع أن بعض المجموعات العرقية تضررت بفعل الهجرة ، مثل الموسى فى بوركينافاسو ، والذين حسب طرق الهجرات القديمة ، ورغم آلاف الكيلومترات التى يجب قطعها ، ورغم عائق اللغة والعادات المختلفة ، فقد حلوا فى كوت ديفوار وخاصة فى ابيدجان ، إذ يوجد منهم (٢٥٠) ألف ، كذلك " التوكولور Toucouleur " فى وادى السنغال الأوسط ، الذين تفرقوا على مساحات واسعة : (٢١) ألف فى داكار و (١٥) ألف فى سانت لويس ، و (٤٥٠٠) فى تيس Thies ، و (٤٠٠٠) فى روفيسك Rufisque وكولاك Kolak ، و (١٢٠٠) فى ابيدجان ، و (٥٠٠) فى كوناكرى . كذلك فان مثال كنشاسا يبين لنا وجود هذه الظاهرة فى مناطق متعددة : ٥٧ ٪ من السكان ولهم خارجها ، الرجال المهاجرون إليها أكثر من النساء (١١٠ - ١٠٠) ان نسبة المواليد ، والتزايد الطبيعى هما كمايلى بالتتابع : ٦٠ ٪ ، ٤٦ ٪ ، فى حين أن نسبة التزايد الإجمالى تبلغ ١٠ ٪ ، ونجد فيها واحداً يعمل مقابل كل (٦٠) نسمة و (٣) بالغين فى سن العمل . وتجلب الهجرة معها إلى المدن الشباب ،

مما يساعد على النمو السكاني الطبيعي، بعد فترة انتقالية، يظل فيها الاختلال النوعي (بين عدد الرجال والنساء) واضحاً ويلاحظ في المدن الكبيرة ذات التطور القديم، ان الولادات أخذت تزامم الهجرة في دورها في زيادة السكان: في مكسيكو تساهم الهجرة بأكثر من ٥٥ ٪ من الزيادة الكلية، أما في ليما، فقد تجاوزت الزيادة الطبيعية للسكان ما جاءت به الهجرات، والذي مازال كبيراً (من ١٩٦١ - ١٩٨٠) نزل في المدينة ١٧ مليون مهاجر، وهذا ما يزيد عن عدد السكان عام ١٩٦١). وهكذا يتضافر عامل النمو الطبيعي والهجرات لزيادة السكان المدنيين بمعدل ٢ - ٣ مرات أسرع من المتوسط الوطني، وخمس مرات أو أكثر من سكان الأرياف.

صحيح أن المدن هي الأماكن المفضلة للمشاريع الصناعية، ولكن ضيق هذا القطاع بشكل عام (أقل من ١٠ ٪ من العاملين في المتوسط، و١٥ ٪ في البلدان الأكثر تقدماً) لا يسمح بامتصاص الطلب على العمل من قبل المهاجرين الجدد. ان الصناعة الأصلية المقسمة إلى وحدات إنتاجية ذات أحجام منطقية، وذات تقنية عالية، فإن إيجاد فرص العمل فيها ضعيف وهامشي. ان مثال دكاكر يعبر عن ذلك بوضوح: مقابل (١١٠.٠٠٠) فرصة عمل، أحصى (٣٧.٠٠٠) شاب يبحث عن عمل، و(٧٠.٠٠٠) شخص يلتهمسون العيش بشتى الوسائل، في حين يصل إليها سنوياً على الأقل (٢٥.٠٠٠) مهاجر. ومن ناحية أخرى، فإن الصناعة - والتي هي أكثر تقدماً مما في غيرها من المدن الأفريقية - لم تقدم سوى (١٣.٠٠٠) فرصة عمل في (٢٤٣) شركة صناعية (٥٧ عامل في المتوسط في كل مؤسسة)، في الوقت الذي يوجد فيها (٣.٠٠٠) تاجر صغير، و(٧.٠٠٠) بائع تجزئة في الأسواق. ان حالات التصنيع الواسع للمدن تبقى اصطناعية وغامضة: فقد زاد الاستخدام في هونج كونج (٢٠.٠٠٠ فرصة عمل عام ١٩٤٦ و٣٠٠.٠٠٠ عام ١٩٦٢) هو امر استثنائي، وحتى في سنغافورة حيث توجد عدة شركات أجنبية (جنرال الكتريك، وايسو Esso ونستلة، وأنيلفر Unilever، وروايفلر Rol-leiflex) في قطاعات مختلفة: تكرير نفط، صناعات نسيجية، تركيب سيارات،

طباعة ، آلات تصوير ، وآلات كهربائية ... الخ . ولكن ، على الرغم من المراقبة الشديدة للهجرة والطلب الحاد على الاستثمارات الجديدة ، مازالت البطالة ماثلة فيها : وتعجز الصناعة عن ايجاد الـ (١٠.٠٠٠) فرصة عمل اضافية ضرورية كل سنة . وهذا مما يؤدي إلى تضخم القطاع الثلاثى بصور اصطناعية : تجارة ، خدمات مختلفة ، نقل ، سياحة .

ويمكن تعميم هذه الملاحظة على أغلب مدن العالم الثالث : تزداد حركة التحضر فيها بصورة غير مرتبطة بالتصنيع (فى تونس ، فان الصناعة التحويلية لاتستوعب سوى ٢٪ من العاملين ، فى حين تضم المدن ٤٥٪ من مجموع السكان) فى شيلى ، لم يتوقف سكان المدن عن الازدياد : ٦٤٪ عام ١٩٦٠ ، ٧١٪ عام ١٩٧١ ، وفى نفس الوقت كان قطاع الصناعة يتناقص ، ويقدم القطاع الثالث (التجارة والخدمات) ، الذى يرتبط بالاستهلاك أكبر من الانتاج ، القسم الأكبر من فرص العمل الجديدة ، بما فى ذلك البناء والاشغال العامة ، وتكون العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى إحدى بواعث نمو المدن ، حيث يزيد من التبعية وعدم الثبات ، فلا يمكن ان التخلص من البطالة التى تصيب ١٥٪ من العاملين ، وتصل الي ٢٠ - ٢١٪ فى المدن المغربية ، وكوت ديفوار ، وجويانا ، و٢٧٪ فى المدن الجزائرية . ويتأثر الشباب من سن ١٥ - ٤٥ سنة بنسب عالية ، تصل إلى ٤٠٪ (الجزائر ، وجويانا ، وسرى لانكا) ، وأهم أسباب البطالة الهجرات غير المنظمة .

ثالثاً : الازدواجية الحضرية :-

تعكس المدينة فى البلدان النامية ، بشكل صارخ التوترات والتناقضات العميقة للنظام الاجتماعى والاقتصادى : ان الاطلاع على ذلك سهل ، لأن هذه المفارقات الوظيفية تبرز فى المدن ، وتتجزأ إلى عدد من القطاعات المتنافرة .

١ - الازدواجية فى مستوى النشاطات الاقتصادية :-

ان التعارض شديد ، بين شريحة رقيقة من الأعمال فى المستوى الراقى - كلها محتكرة من قبل المدينة الكبيرة : الإدارة العليا ، الادارة السياسية ، النشاطات

المالية والمصرفية ، استيراد وتصدير وتجارة الجملة ، صناعات حديثة ذات تقنية عالية - وجملة من النشاطات من النوع البدائي وقبل الصناعي (قطاع تقليدى) .

ان هذا القطاع التقليدى يتميز بتحديد النشاطات الزراعية فى المدينة أو ضواحيها القريبة: لقد كان القطاع الأول يحتل عام ١٩٦٠ ، نحو ٢٠ ٪ من العاملين فى مدينة فالنسيا *Valencia* (فنزويلا) و ١٤ - ١٥ ٪ من العاملين فى بانكوك ، وداكار وبواكيه *Bouaké* و ١٢ ٪ فى بلنجرى *Bangui* ، وهـ ٧ - ٨ ٪ فى برازافيل ، وابيدجان وجاكارتا ، وتضم هذه النشاطات فى الغالب زراعة الخضروات وتربية الحيوان وحيد السمك ، وهى التى تنمو وتتمو بفضل بيعها فى أسواق المدن . وإضافة إلى ذلك ، تمارس زراعة الفلات الغذائية التقليدية كمحاصيل مساعدة ، من قبل سكان المدن القادمين حديثاً من الأرياف وخاصة فى الحدائق التى تحيط ببيوتهم . وتمارس مهنة تربية الحيوان من سكان المدينة فى باماكو *Bamako* ، أنها المهنة الرئيسية لجماعات البول *Peul* ، انهم رعاة قبل كل شىء ، لذلك يخرجون من المدينة كل يوم مع قطعانهم ، ليرعوا حيواناتهم . ويمكن أن يصل عدد قطيعهم الى (٣٠٠٠) بقرة فى المدينة . ، يضاف إلى تربية الحيوانات الكبيرة المشتركة بين كل مدن المناطق التى يسود فيها الرعى ، تربية الأغنام والماعز والطيور ، التى تهيم فى كل مكان وتسد الطرق فى بعض الأحيان ، مما يسبب صدم السيارات لها لتجد مصيرها المحزن . فالأرياف ترحف نحو المدن ، ويحتفظ الوسطاء بعلاقات ضيقة وحيوية ، وان تحريك قسم من السكان غير الثابتين ، من أحدهما إلى الآخر ، يكون كبيراً : فالمدينون (النساء خاصة) يأتون إلى الأرياف فى أوقات محددة للعمل فى الحقول الزراعية ، فى حين يهرب الريفيون نحو المدينة على أمل الحصول على دخل بسيط أثر حلول الأزمات الزراعية . وتزداد هذه الحركات كثافة ، عندما تكون المدينة فى طور النمو : فى الأوضاع الأخرى تتجه النشاطات الاقتصادية إلى الاستقرار والتخصص ، ويختفى القطاع المدنى الأول (الزراعة وتربية الحيوان) تدريجياً .

أما المجموعة الثانية الكبيرة فهى فئة العمال المشتغلين فى الحرف ، والتجارة والخدمات ، ان التداخل بين هذه القطاعات الثلاث كبير ومن الصعب حله فى الحقيقة

اليومية ، كما يصبح التمييز بين الأنشطة الثانية (الصناعة) والثالثة (التجارة والخدمات) ، اصطناعياً وغير واقعى . ان شغل أو محل الحرفى يقتصر على أشياء بسيطة : فهو ليس سوى ملجأ فى العراء ، وسجادة على الأرض ، أو طاولة وكرسى أمام بيته ، ويقدم بضائعه فى نفس المكان ، كما يمارس أيضا البيع المتجول ، ومن باب الى باب . فمن ناحية الانتاج والبيع ، تولد الحرف والتجارة المشاغل الصغيرة للألبسة ، (خياطين ، مصايغ ، دباغين ، صائغى أحذية ...) ، ومشاغل الصناعات الغذائية والحرف الفنية والأعمال الثمينة (عمل الخشب ، البرونز ، العاج ، الخزف ، الحلوى ...) أما مجموع البائعين الصغار فيمكن أن نذكر منهم : صاحب المطعم وبائع الشورية ، واللحم المشوى فى الهواء الطلق إلى البائع والشخص الذى يبيع - مخبأة تحت معطفه - حاجته التى اختلسها من دكان أو من أحد الموانىء ، مروراً بعدد ضخم من بانعى القطعة ، والثمار والخضار ، والسجائر ، والصابون ، وشفرات الحلاقة ، والصور الدينية ، والوصفات الطبية غير العلمية ، والحاجيات الفنية المشكوك فى أصالتها .. الخ .

وهناك مكانة خاصة للمهن المتفرعة عن السيارة ، سواء ما يختص منها بالنقل والصيانة ، توزيع وجلب السيارات المتنوعة ذات النوعية الممتازة . ان النشاطات الخاصة بالنقل لوحدها ، فى منطقة داکار ، كانت تمثل ، حسب احصاءات ١٩٦٤ ، (١٢.٠٠٠) عامل بالأجرة ، أو عامل حر ، أى ما يعادل ربع العاملين ، وثلاث المؤسسات المعلن عنها فى كامل القطاع الخاص . ان نسبة العمال الذكور العاملين فى النقل داخل المدن كانت ١٢ ٪ فى ابيدجان ، و ١٥ - ٤٠ ٪ فى مختلف المدن فى زائير ، ان سيارات الأجرة الصغيرة الجماعية ، تسد النقص فى النقل العام وسيارات الأجرة الصغيرة الفردية هى من العناصر المميزة للمدينة فى العالم الثالث ، فهى كثيرة ، ذات حركة دائمة نشيطة كالنملة الشغالة ، كما فى بورت أو برنس *Port au Prince* - ، ومثلما فى ابيدجان ، فى تونس كما فى بوجوتا ، ويوجد منها فى كازاكاس واحدة لكل مائة شخص ، مقابل واحدة الى ٤٠٠ شخص فى مكسيكو ، واحدة الى ٦٠٠ فى نيويورك أنها تقف على الطلب ، أينما كان فى وسط الشارع

أو المنعطف ، تعيق صفاً من العربات لعدة دقائق ، ثم يقطع عدة صفوف وهو ذاهب من أجل أن يكسب الوقت ، ويظهر في مدن الصفيح في كراكاس ، أهمية السيارة في حياة أبناء هذه المدن الذين يعملون إما كسائقى حافلات أو شاحنات ، أو سيارة أجرة صغيرة (*Taxis*) ، أو ميكانيكين ، أو بائعى قطع غيار قديمة . ان مقدار السيارات كثيرة العدد في هذه الأحياء العشوائية (أو كما تسمى هناك رانشو- *Ran-chos*) ، تسمح بالحصول على كل أنواع القطع ، حيث يركبها أشخاص ، ذو خبرات عديدة ، على سيارات من أصناف مغايرة . ويضم هذا القطاع جامعى القمامة ، والسحرة ، والدجالين ، كما تضم ميكانيكين حقيقيين ، وتعد من أكثر النشاطات انتشاراً . ويمثل هذا القطاع نقطة الاحتكاك بين اليد العاملة البائسة غير المؤهلة ، إقليلاً ، والحضارة الحديثة ذات الكوادر الفنية . ويجب الإشارة في هذا القطاع التقليدي ، الى المكانة الهامة للخدمات المنزلية ، التى تضم فى امريكا اللاتينية ٢٠ - ٢٥ ٪ من العاملين فى القطاع الثالث ، و ٦ - ٧ ٪ من مجموع العاملين فى المدن الافريقية ، وكل فرص العمل المتاحة للنساء تقريباً (٧٨ ٪ من العمالة تشغلها النساء فى الأحياء الفقيرة فى كراكاس) .

بعيداً عن نطاق هذه الأرقام الرسمية ، يجب أن نؤكد على بعض المعايير العامة لهذا التنظيم الاقتصادى المدنى :-

١ - التقسيم الشديد للمؤسسات (فى كوستاريكا ٨٥ ٪ من المؤسسات الصناعية المدنية تضم أقل من ٥ عمال) وهى ذات قوام عائلى وإدارة حرفية .

٢ - عدم ثبات هذه القطاعات الأولية ، بسبب قلة التأهيل ، وقلة رأس المال الضرورى لفتح حائوت أو مشغل .

٣ - مقادير العمالة غير المنتظرة التى تقدمها هذه القطاعات ، وخاصة البناء ، حيث نجد نشاطاً مدهشاً ، مع ملاحظة عدم الانتظار فى هذا القطاع .

٤ - اختلاف الدائرتين الاقتصاديتين ، فالطبقات الشعبية تنجى إلى الصناع الصغار أو البائعين التقليديين ، أما الطبقات الميسورة فتستهلك ويغرض المفاخرة

المنتجات المستوردة التي توزع على محلات واسعة أو من قبل تجار مختصين ، يستعينون بالقروض المصرفيين أو برؤوس الاموال الأجنبية عند الضرورة .

٢ - الازدواجية فى مستوى البنيات الاجتماعية :-

لقد تم التعرض للتباينات الاجتماعية السابقة ، ونرمى هنا إلى تبيان ماتمثلة المدنية فى هذا المجال . فهناك تعارض أساسى - من السهل ملاحظته فى الوضع المدنى - بين الاستخدام الدائم ، والأعمال المؤقتة ، المتغيرة ، والتي تخفى البطالة الحقيقية : فى مكسيكو وفى عام ١٩٦٠ تم احصاء (١٧٤) مليون فرصة عمل ثابتة و (٦٠٥) ألف فرصة عمل هامشية تساوى بعض ساعات من العمل كل أسبوع أو بعض الأسابيع فى السنة ، أعمال منزلية ، بناء ، وأعمال صناعية وإدارية . وهناك تباينات اضافية يمكن أن تؤكد المفارقات المدنية :-

- بين العمال الحرفيين أو الصناع الصغار ، وموظفى القطاع الحديث وهم قليلو العدد ، ولكن أجورهم أفضل : فى فنزويلا ، فإن أجور العاملين فى مصافى النفط تساوى سبع مرات أكبر من أجور العاملين فى المؤسسات العائلية .

- بين موظفى القطاع الخاص والقطاع العام : والآخر هو الأوفر عدداً (٢٩ - ٣٣ ٪ من العاملين فى بانكوك ، و جاكرتا ، و ٢٨ ٪ من الأجور المدفوعة فى كوت ديفوار) ، فهو مرغوب بسبب ضمانات التوظيف والقيمة الاجتماعية .

- بين جماعات من أصل ريفى حديث ، قليلى التعليم ، بدون مؤهلات ، ومجموعة قليلة من الفنيين المتخصصين ومن أصحاب الأعمال الحرة : ويدخل هنا أيضاً الفنيون الأجانب الذين يبقون فى مواقع المسؤولية (يوجد ٤٥ ألف أوروبى فى داكار ، و ٤٠ ألف فى لواندا ، و ٢٠ - ٢٥ ألف فى أبيدجان ، و ٢٢ ألف فى نيرويس) ينتظرون أن يحل محلهم أبناء البلاد (كما فى محاولات السنغلة أو المركشة) ويستمر التداخل بالنسبة لمقدار التفاوت النسبى للاختلافات الاجتماعية للرد على التساؤل التقليدى : عدم المساواة هل هو أوضح فى المدينة أم فى الريف ؟ ويرد المؤلفون بصور مختلفة وبشكل قليل الاقتناع . وعندما يمكن قياس التفاوت ، فإنه يبدو ضخماً

(١ - ٢٠٠ فى برازافيل بالنسبة للدخول فى المدينة) ، كما يكون التفاوت بين مختلف الطبقات الاجتماعية عنيفاً . وهذا ما يشرحه (بيير جورج P. George) :
لقد انتقل البؤس من الأرياف ، وانتشر وتركز فى المدينة ، قبل أن نصف مأساة هذه الجماعات التى تنتظر سلام المدينة والتى لم تستطع أن تقدم لهم الآفاق التى كانوا يتمنونها . " .

٣ - الازبواجية فى مستوى التنظيم والمظهر الحضرى :

ويمكن أن تأتى التناقضات فى المدينة من ميراثها ومن نواتها التاريخية . فكل مدن العالم الثالث تمثل صفات متشابهة غالباً ، تنتج عن الظروف الحالية للتحضر ، التى تتصف بالقوة وعدم التنظيم والفوضوية : وتعد هذه من الصفات الأساسية : امتداد وتطاول الأحياء على طول محاور الطرق ، تكثيف وتجديد المناطق المركزية ، التباين الشديد فى المكان ، انقسامه إلى أحياء متقطعة ، منعزلة ، تتصل ببعضها بصورة سيئة ، يتم تنظيمها وتطويرها بشكل مستقل إلى حد ما . إن كل شئ فى هذا المشهد يوحى بانطباع عدم الاكتمال ، والارتجال ، واستسلام عام أمام العوامل الفردية للتحضر ؛ سكان مدن بسطاء أمام من يفرزون العقارات والمتعهدين . إن التنظيم المدنى يتم حسب أهواء المصلحة الفردية ، والريح ، والمضاربات المنتشرة هنا بشكل لامثيل له (فى كراكاس بوليفيا ، ومكسيكو ، والعديد من المدن الأفريقية) ، رصدت حوادث بيع غير قانونية لأراضى البناء ، وبلغ ثمن الأرض فى كولومبيا ٤٠٪ من الثمن الكلى للبناء ، كما ازداد (١٢) مرة فى ليما من عام ١٩٥٠ - ١٩٦٧ ، كما بلغت عمليات المضاربة وارتفاع الأسعار فى طهران مبلغاً عظيماً) .

إن هذا التسبب الذى تحاول بعض التدخلات العامة تعديله ، بإعادة النظر فى الأمور التنظيمية ، كانت نتيجته تأكيد عمق اختلافات الأحياء حسب أصولها ، ومورفولوجيتها ، وخدماتها ، ومحتوياتها البشرية العرقية ، والاجتماعية والمهنية ، أى أن الظاهرة المهيمنة هى العزلة الأصلية والإرادية . وبالنسبة لأفريقيا فقد قال (P. Venetier) " هناك مبدأ يراعى فى كل مكان ، وهو الفصل بين مدن البيض

ومدن السود الذين يرفضون العيش معاً ، بسبب اختلاف العادات . ان الحد الفاصل يكون واضحاً على الأرض : أما أن يكون عقبة تضاريسية ، أو منطقة مستنقعية أو طريق عريض ، أو سكة حديدية ... في كل مكان يتفرد مجموعتان من الأحياء مختلفة كلياً من حيث الشكل ، والمنظر ، والمحتوى البشرى : ويتجمع الأوربيون في أحياء اصطلح على تسميتها " مدينة البيض " تكون جزءاً من المدينة الأكثر تحضراً ، وذات منظر أكثر حداثة ، أما الأحياء التي تضم جماهير أبناء البلاد الأصليين فتدعى " المدينة السوداء " وهي من نوع السكن التقليدي ، يعيش في الظلام ، وتحت التبعية الاقتصادية للأولى .

يأخذ هذا الانفصال شكلاً مخففاً في اسيا وأمريكا اللاتينية ، حيث أن الاختلافات العرقية هي أقل وضوحاً ، بينما تتضاعف الفوارق المهنية التي تقابل نواة مركزية هي " قلب المدينة City " حيث تلبو غابة من الأبنية الضخمة ، تضم الشركات الكبرى المصرفية ، الصناعية ، والتجارية ، والنقل ، وكتلة ضخمة من البيوت السكنية ، منخفضة بصورة عامة ، ممتدة ، ثم تتناثر وهي تبعد عن الموقع الأولي خارج محيط الضواحي الأولى . أما الواجهة المدنية ، فلاتختلف أبداً عن نموذج أمريكا الشمالية ، الذي امتد فيما بعد إلى العالم أجمع : طرق عريضة (في الغالب أوتوستراد يشق الأحياء القديمة) عليها حركة سير قوية ، تتوغل في عنق طويل بين ناطحات السحاب ، في هندسة عمارة دقيقة ، حيث تتركز الإدارات ، والمكاتب ، والتجارة الحديثة ، وهنا تكون الصناعة نادرة ، وتسعى لتقوم على مناطق واسعة متخصصة ، ماعدا بعض الحالات الاستثنائية .

وتحتل الأحياء السكنية أكبر قدر من المكان ، في قلب المنطقة المركزية ، أو أكثر الأحيان بعيداً جداً عن المركز . ويمكن أن نميز فيها الأنواع التالية :-

١ - مناطق السكن الحديث والميسور ، بالقرب من المركز ، مؤلفة من أبنية ذات حجم متوسط ، جيدة العناية ، مجددة أو حديثة البناء ، أو عدد كبير من الفيلات ، تقطع على الأطراف ذات الوضع المميز (هضاب أو كورنيش مثلاً) ، ذات كثافة ضعيفة ، كثيرة النباتات ، واضحة العناية (مثل داكار - فان - Dakar)

Fain وهي ديديه Didier في فورت دوفرانس Fort - de - France أو مولينا Molina في ليما) .

٢ - قطاعات سكن الطبقات المتوسطة ، وخاصة موظفي القطاع العام على نمط " المجمعات الكبرى Grand Ensemble " في البلدان الصناعية ، في مناطق محسنة بواسطة أعمال جماعية محلية (كما هو الحال في دكار الكبرى) .

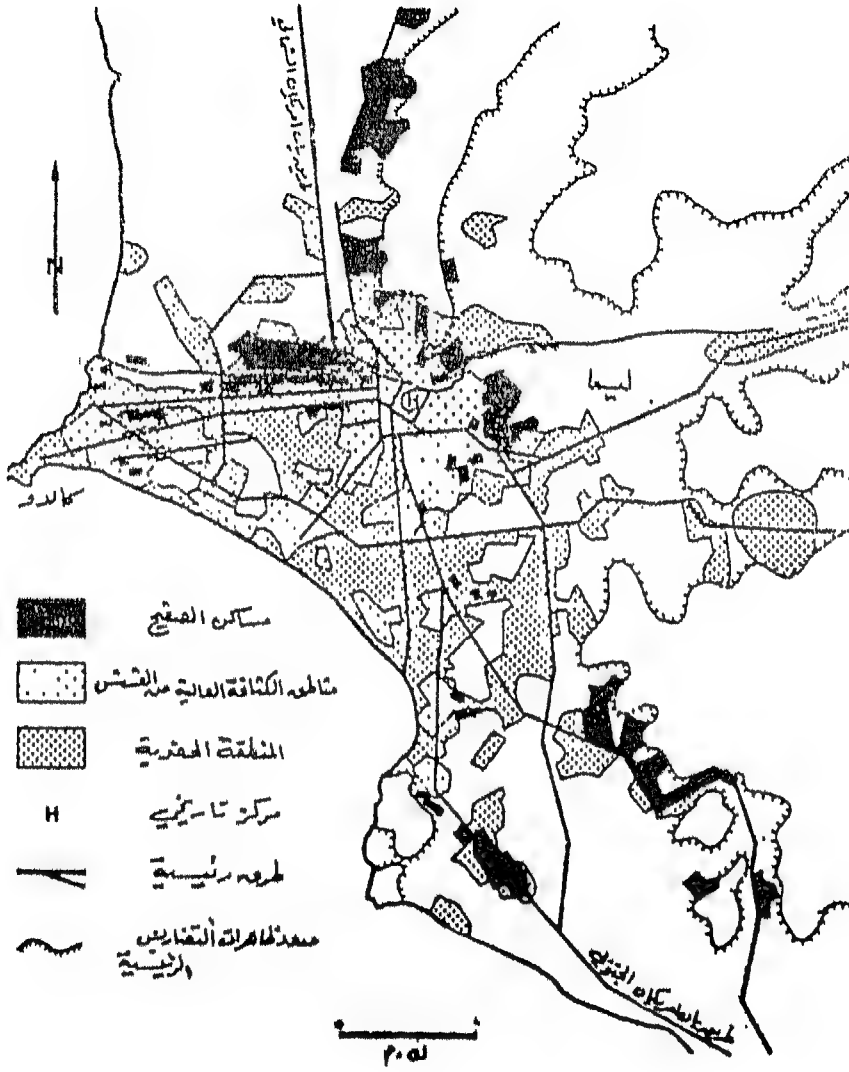
٣ - احياء السكن الشعبي ، وتتصف بعدم الاستقرار والاختلافات ، مثل الجماعات الضخمة التي تقطنها والتي تتجدد دائماً وأبداً : أنها تشكل " المدينة غير النظامية La Ville Illégale مقابل المدينة النظامية La Ville Légale " ويمكن أن نحدد فيها أربعة نماذج عامة : -

(أ) أكواخ الأحياء المركزية : واقعة في الحزام المباشر حول المدينة الأولية ، أنها تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين حديثاً إلى المدينة (نصف مليون في ليما ، حيث يقيم ثلاثة أرباعهم في الوسط ، وبالأجرة أولاً) ، وفي شروط المعاناة من التكديس البشري ، والفوضى ، وقلة النظافة ، و .. قصور الخدمات الأولية : " جر المياه ، الاضاءة ، اخراج فضلات المياه ، الامور الصحية " على أطراف المدينة الحديثة ، أو الغناء الخلفي ، أو على طول شارع صغير ، وأحياناً على سطوح الأبنية الحديثة .

(ب) مناطق السكن البدائية أو مدن الصفيح Bidonville التي أصبحت رمزاً للتخلف في البلدان النامية . وقد أمكن التعرف على العديد من أوجه الاختلافات المحلية فيما بينها (مثلاً المراكب الشراعية Janque ، أو المركب نو المجداف Sampan في الموانئ الآسيوية) ، ويمكن تصنيفها في نوعين رئيسيين .

(ج) مدن الصفيح : التي ترصع النسيج المدني ، أقيمت منذ عدة عشرات من السنين ، تضخمت بسبب توسع المدن ، وتقتو بسبب تجديد بنائها ، وأصبحت أكثر كثافة ، وخالية أحياناً من أدنى حد من الخدمات ، وتتردد

العشش ومساكن الصفيح (نموذج ليما - بيرو)



شكل رقم (١٢)

فيه التوسعات غير القانونية في الضاحية نصف الزيفية ونصف المدنية ،
قد بنيت خفية على أراضى لايعرف وضعها القانونى من قبل القادمين
الجدد . لقد ولدت الباريدا *La Barrida* (أى مدينة الصفيح) فى بيرو ،
وشيلي من التوسع المدنى الهائل بشكل عام ، إذ تكتسح مجموعة
العائلات مساحة من الأرض . بعدها يضطرون لتحسين شروط سكنهم
بأن يعملوا للحصول على الحد الأدنى من الخدمات مثل الكهرباء
والمدارس .

(د) - مدن سكنية كبيرة مخصصة للإيجار فى الضواحي ، والتي أقيمت
كرد فعل لازدياد بناء الأكواخ ومدن الصفيح تنظمها السلطات العامة
على نفقتها ، وبسعة كبيرة الحجم (١٠٠٠ شخص فى مدينة الترانزيت
Cité de Transit السكنية فى لوريستيك *Lauricique* فى بوانت - آ -
بيتر - أى مايعادل $\frac{1}{10}$ سكان المدينة ، ١٢٠.٠٠٠ شخص فى بكين
بالقرب من دكا ($\frac{1}{5}$ المنطقة المدنية) ، و $\frac{1}{4}$ مليون فى المستعمرة
البروليتارية بالقرب من مكسيكو ($\frac{1}{7}$ من سكان المدينة) ان هذه الحالة
الأخيرة هى من أغرب مايمكن وصفه : فقد ازداد سكانها من ٦٠.٠٠٠
شخص عام ١٩٦٠ إلى ٥٨٠.٠٠٠ عام ١٩٧٠ وإلى أكثر من مليون فى
الوقت الحاضر ، أنها تزداد بمعدل ١٠ - ١٥ ألف شخص جديد فى
الشهر .

وتمثل هذه المناطق الشعبية ، بمجموعها عدداً من الصفات تكون عناصر
هامشييتها ، تقوم على مناطق خطرة (منحدر شديد ، وادى ، حفرة انهدامية ، كثبان
أو ضفاف بحيرات ...) إقامة منشآت مدنية بأشكال زيفية (البناء ، عائلة كبيرة
الأسوار ، الزراعة ، تربية الحيوانات) ، وعدم الاستقرار (فى السكان) من حيث
(الأبنية ، الانزواج ، العمل ، المواد المعاشية) ، نقص مخيف فى الخدمات بالنسبة
للأحياء الأخرى (٥ ٪ من الماء فى المنازل فى مدن الصفيح فى ليما) ، الإقامة فى
الضواحي البعيدة ، يقلل من امكانات الاندماج فى المدينة . كما أن اتساع العوز

يدعو الى القنوط فى بلاد فقيرة : منذ عام ١٩٦٣ ، كان يعيش في مدن الصفيح (٥ر٤) مليون نسمة فى أمريكا اللاتينية ، وان نصيب السكن الهامشى وصل الى ٥٠٪ من مجموع السكان فى كلكتا ، وأنقرة ، ورسيف ، وكنشاسا ، أو ٣٠ - ٣٥٪ فى بوجوتا ، وكراكاس ، ومكسيكو ، و٢٥٪ - ٣٠٪ فى ليما ، وريو دي جانيرو ، ومانيلا . وقد جرت عدة محاولات لازالة مدن الصفيح ، إلا أنها لم تكمل بالنجاح . ان مشكلات التمدن ناجمة عن أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة ، تستلزم الحل قبل أى شىء آخر .

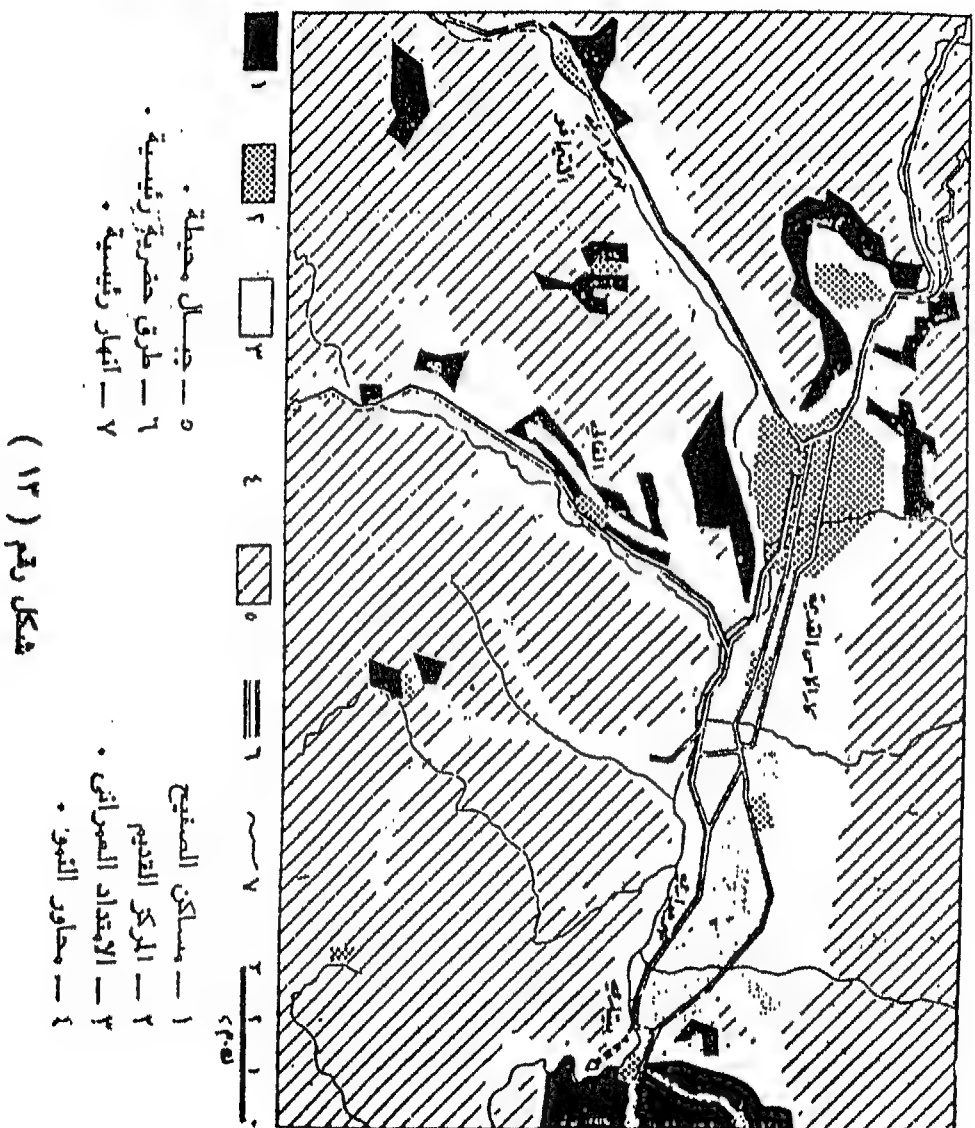
رابعاً : التحضر والتنمية والتخطيط :-

أمام اتساع الأزمة المدنية فى البلدان السائرة فى طريق التنمية ، والأزمة القائمة التى يجتازها عالم الريف ، والتى تشهد على أهمية الهجرة الريفية ، فقد سجلت ردود فعل مختلفة . وقد توصل بعض الخبراء والباحثين إلى فرضيات متناقضة كلياً بالنسبة لنتائج النمو الحضرى ، مما أدى إلى ظهور سياسات حضرية متفاوتة فى العالم الثالث ، نادى بها المخططون والمسؤولون الوطنيون : ويمكن ايراد ثلاثة نماذج من الآراء والمقولات فى هذا المجال .

١ - النقد المدنى وسياسات تجميد المدن :-

ان الآراء التى ساقها أصحاب هذه المقولة (منهم رينيه دومون René Dumont ، وايف لاکوست Yves Lacoste أصبحت معروفة ومؤكدة ، نور المدينة الطفيلي) تأخذ عمالها ومداخليلها من الوسط الريفى ولا تقدم إليه إلا القليل) ، تعنت الطبقات العليا التقليدية ، تعمق عدم المساواة فى الدخول مع الأرياف ، نمو الاستهلاك من الطراز الغربى الغالى الثمن بالنسبة للبلاد جملعها ، ليس لها سوى .. نور بسيط يقتصر على نور الوساطة مع البلدان الأجنبية ذات الاقتصاد المتفوق .. الخ ، وتبدو المدن - وخاصة الكبيرة منها - كعضوية غير منتجة ، ومستهلكة ، ويقوم حفظها واستمرارها فى جزئه الأكبر على أكتاف جماهير الريفين الكادحين ، وعلى الزيادة الاصطناعية والخادعة ، حيث تتفوق نتائج الجمود الاقتصادى والاجتماعى

التقسيم الحضري لبلدية خزانة



على أعمال الخير والمعونة . إن أولوية الاستثمارات والخدمات والتجهيزات يجب أن تتجه إلى الأرياف ، فى حين يتجمد بل يتوقف بصورة ارادية النمو المدنى . هذا الوضع المستقى من المبادئ الاشتراكية ، للتخفيف من التفاوت بين المدنية والريف خاصة فى الصين ، حيث حددت الهجرة الريفية بأعداد لايجوز تجاوزها ، بينما تم تشجيع الهجرة المعاكسة (من المدن إلى القرى) . أما فى كوبا ، فقد جرى البحث ، منذ عام ١٩٦٣ ، عن الوسائل الكفيلة بالقضاء على الدور الطفيلى لها فاننا ، ومن أهم الوسائل التى اتبعت : توزيع المعامل على الأرياف ، التخفيف الكبير من الأعمال المكتبية ، المشاركة الاجبارية لسكان المدن فى الأعمال الزراعية ، تطوير شريط زراعى حول المدينة من أجل طبعها بالطابع الريفى ، تشجيع الهجرات المعاكسة .

٢ - النمو الحضرى المناسب :-

أنها تبدو على أشكال متنوعة وقابلة للنقد فى مختلف دراسات (ميلتون سانتوس *Milton Santons*) . فهو يعتقد أن المدينة تحمل فى ذاتها بذرة التطور والتجدد . إذ أن الحجج المقدمة هنا من الصعب دحضها :-

- ظاهرات باتجاه واحد لايمكن ضبطها تخص الهجرة الريفية ، والتضخم المدنى ، وهى مرتبطة بتحديث الأرياف .

- اتساع المجال للعمل وتحسين الوضع الاجتماعى ، وتوفير امكانات الدخل فى المدينة أكثر من الأرياف .

- تعدد ومرونة القطاعات التى توجد فيها فرص العمل : الحرف ، التجارة ، النقل ، الخدمات ، تتيح استيعاب (ليس بصورة كاملة) الفائض من السكان القادمين من الوسط الريفى .

- توفر الخدمات (مدارس ، صحة ، اجتماعية ، ثقافية) فى المدينة بسبب نقص كلفتها عندما تقدم إلى عدد كثيف من السكان .

- انتشار أصعب ، ولكنه أكيد ، لأشكال الاقتصاد الحديث ، وعادات اجتماعية أكثر تقدماً (السيطرة على الولادات) .. فقد كانت المدن على مر الزمان مراكز للتقدم وبوابة للحضارة .

٣ - ضرورة تغيير بنية الشبكة المدنية : -

ان الشرح بين المدينة والريف فى العالم الثالث لايمكن تضيقه ، حيث يتعارض عادة ، ضمن شبكة مدنية غير كاملة ، ومفككة ، وسط ريفى قليل الخدمات ، مع بعض المدن القليلة الكبيرة التى تستقطب معظم الفعاليات الوطنية . هذه الظاهرة الأخيرة يعبر عنها " بتضخم الرأس *Macrocéphalie* " والتى تأخذ بعداً مخيفاً : ذكرناها سابقاً فى ميناء ساو باولو ، ويمكن أن يدل عليها بأمثلة أخرى عن دكا (١٧ ٪ من السكان فقط ولكن ٤٧ ٪ من الحرفيين فى البلاد ، و ٥٣ ٪ من الأطباء ، و ٦٦ ٪ من العاملين بالآجرة) وبانكوك (٨ ٪ من السكان ، ولكن ٦٤ ٪ من الأطباء ، و ٧٨ ٪ من حملة الشهادات الجامعية ، و ٦٧ ٪ ، و ٧٥ ٪ من السيارات العاملة) ولما (٢٠ ٪ من السكان ، ولكن ٥٢ ٪ من العاملين فى القطاع الثالث ، و ٦٧ ٪ من العاملين فى القطاع الثانى ، و ٦٠ ٪ من قيمة الانتاج الصناعى والخدمات ، و ٨٠ ٪ من أرقام عمل الصناعة و ٧٥ ٪ من التجارة ، و ٥٤ ٪ من عائد الضرائب على الأشخاص و ٦٣ ٪ من السيارات العاملة و ٨٣ ٪ من استهلاك المنتجات المستوردة ..) ان القوة التجميعية لهذه المدن المهيمنة تميزها بسرعة عن المدن الأخرى فى البلاد ، ومن المدينة الأولى إلى المدينة الثانية ، فان الفرق يصبح كبيراً من حيث عدد السكان فى السنغال كما فى كوت ديفوار ، وبيرو ، وتونس ، أن أغلب بلاد العالم الثالث مهتمة باعادة التوازن إلى أراضيها ببذل جهود فى مجال التخطيط والتنظيم والتى قادت إلى التدخل فى ثلاث اتجاهات رئيسية : -

- بذل الجهود الوطنية لاقامة شبكة مناسبة من الطرق باتجاه المناطق الداخلية غير المربوطة بطرق : كينيا وكوت ديفوار (شبكة طرق برية وحديدية) الكنفو (طرق حديدية) والبرازيل (طرق كبيرة عابرة للبلاد نحو الشمال الشرقى ، نحو الماتوجروسو والأمازون) تعد كأمثلة ، بالحاحها على المحاور الوطنية بدل الشبكات الاقليمية الثانوية .

- ايجاد أقطاب جديدة بهدف إيجاد التطور الوطنى المتوازن : اقامة عواصم جميلة

جديدة (برازيليا ، أنقرة ، شانديجار *Chandigarh* واسلام آباد ، ونواكشوت ، وكوالا لامبور *Kuala - Lumpur* أو نواة المدن الصناعية (باويتو *Paoteou* فى الصين ، وشيمبوت *Chimbot* وبوكالبا *Pucallpa* فى بيرو وسيوداد جويانا *Ciudad Guyana* فى فنزويلا ، وسان بيدرو فى كوت ديفوار فى المناطق المتخلفة ، حيث يجب أن تقوم بدور منشط ، ومعلم .

— تقوية بمساعدة توزيع أفضل للاستثمارات ، المدن الصغيرة والأقاليم المرتبطة بالوسط الريفى ، وحيث أن امكانات العمل والخدمات الأساسية يجب أن تكون قد تحسنت اتجارى المدن الكبيرة فى فعالية الجاذبية . تستقبل هذه المراكز الريفية مع وجود العلاقة بالانتاج الزراعى ، مؤسسات صناعية من الحجم المتوسط ، وكذلك بعض المنظمات والخدمات (ادارات ، مكاتب ، أسواق ، فنادق ، كما فى كوت ديفوار ، إذ يتم خلال الاحتفال السنوى بالاستقلال تدشين بعض المشاريع التى تربط وتخدم المدن الداخلية .

وتسير هذه الوسائل المختلفة ، والتى لم تعمم حتى الآن ، فى الاتجاه المرغوب ، وبالتفاق مع تناقص الانقطاع بين التمدن والزراعة ، ومع التفاعل المتبادل والمستمر والعادل بين الوسطين ، وبين النوعين من التطور .

الباب الرابع

التبعية والاستقلال

الفصل الحادي عشر : التبعية التجارية .

الفصل الثاني عشر : تدفق رؤوس الأموال نحو العالم الثالث :

دور ومشكلات المعونة والاستثمار

الدول .

الفصل الثالث عشر : اختلافات سياسات التنمية .

الفصل الحادى عشر

التبعية التجارية

- مقدمة .

أولاً : ضعف البنية التجارية .

ثانياً : التسلط و آثاره على قيمة البتادل التجارى .

ثالثاً : البحث عن موقف تجارى أكثر عدلاً .

الفصل الحادى عشر التبعية التجارية

- مقدمة :-

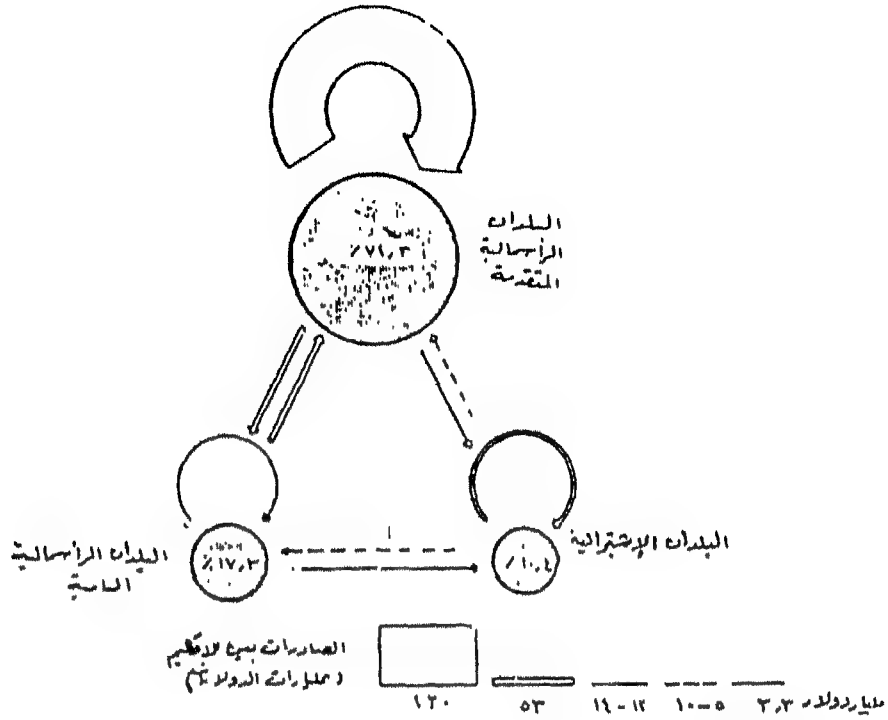
شهدت التجارة الدولية فى البلدان النامية نمواً سريعاً حتى منتصف القرن العشرين ، وقد ساعد على هذا النمو زيادة الطلب على المواد الأولية الصناعية وزيادة الاستهلاك فى الدول الغنية بالإضافة إلى الانخفاض الذى طرأ على تكلفة النقل ، وفى عام ١٩٥٠ كانت هذه البلدان - باستثناء الصين - تسيطر على ٢٠ ٪ من حجم التبادلات الدولية ،

ولكن هذا النمو ما لبث أن انعكست صورته منذ النصف الثانى من القرن العشرين فانخفضت صادرات العالم الثالث من ٢٥ ٪ من الاجمالي العالمى فى ١٩٥٥ إلى ٢٠ ٪ فى ١٩٦٥ وإلى ١٧ ٪ فى ١٩٧٢ . وحدث الأمر نفسه بالنسبة للواردات حيث تدهورت نسبتها من ٢٧ ٪ فى ١٩٥٨ ، إلى ٢١ ٪ فى ١٩٦٣ وإلى ١٨ ٪ فى ١٩٧٢ . وأصبحت التجارة الدولية فى العالم الثالث بذلك تحتل مكاناً هامشياً .

وكان التراجع فى نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية شاملاً فى كل المجموعات الإقليمية فيما عدا مجموعة دول الشرق الأوسط وذلك للأسهامات المتزايدة لهذه الدول فى مصادر الطاقة اللازمة للدول الكبرى المصنعة فقد شاركت استيرادات اليابان وأوربا فى ازدياد اسهامات هذه الدول فى السوق الدولية من ٢٥ ٪ فى ١٩٣٧ إلى ٤١ ٪ فى ١٩٧٢ .

ورغم ذلك فإن الزيادة المطلقة تبنى سريعة ومتلاحقة وفى خلال السنوات العشر الأخيرة ، ازدادت الدول النامية التى تلتزم بالنظام الرأسمالى القيمة النقدية لحجم مبادلاتها بنسبة ١٢٨ ٪ ، ولكن فى هذه المدة ذاتها زادت القيمة النقدية للمبادلات فى الدول الغربية المصنعة بنسبة ١٨٦ ٪ . أما بالنسبة للبلدان النامية

(العالم الثالث والتجارة الدولية)



شكل رقم (١٤)

الاشتراكية في آسيا فتبدو كحالة خاصة فالتطور الذي طرأ فيها كان بنسبة ٨٣٪ فقط - ولكن الانفتاح التجارى على الاقتصاد الغربى - الذى بدأ منذ عام ١٩٧٢ أدى إلى تطور سريع فى المبادلات النولية - والواقع أن ضعف أهمية البلدان الاشتراكية فى مجال التجارة (إذا استثنينا الحركة التجارية الإقليمية فإن مساهماتها لاتزيد على ١٪ من الصادرات العالمية) والخصائص النوعية لهذه النول تدفعنا إلى أن نستثنينا من التطورات التى قد تحدث .

ويمكن أن نرجع التدهور المتزايد فى دور النول النامية على المسرح العالمى إلى طبيعة بنياتها التجارية التى سوف نفردها المبحث الأول فى هذا الفصل وأما النتائج والأسعار والتبعية فسوف نتناولها بعد ذلك بينما السياسات التنظيمية المختلفة للأسواق فيمكن أن نتناول بالتحليل فى مبحث ثالث .

أولاً : ضعف البنية التجارية :-

(١) دول مصدرة للمواد الخام :

تتمثل أهمية الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية في أهمية صادراتها من مواد الطاقة ومن المواد الأولية الصناعية ومن المنتجات الزراعية . فقد كانت $\frac{2}{3}$ قيمة الصادرات من هذه الدول في ١٩٧٢ مكونة من المواد الخام بينما لم تتجاوز المنتجات الصناعية $\frac{1}{3}$ هذه القيمة . غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذا الوضع قد طرأ عليه التحسن ، فقد ارتقى دور المنتجات المصنعة في المدة بين ١٩٥٠ - ١٩٧٢ من ١٢ ٪ إلى ٢٥ ٪ من إجمالي الصادرات ، إلا أن تعبير " المنتجات المصنعة " الذي يرد في الاحصاءات السنوية التي تصدرها الأمم المتحدة يعتبر هنا مضللاً ، فالخامات المعدنية التي تخضع لعملية صهر أولية والتي تمثل ٨ ٪ من صادرات العالم الثالث وليس المواد المصنعة ، وفي هذا الحال تصبح نسبة ٨٥ ٪ من الصادرات مكونة في الحقيقية من مواد خام بينما تنعكس الصورة تماماً بالنسبة للبلدان المصنعة .

ويرجع السبب الرئيسي في هذه الظاهرة الأخيرة إلى " التقسيم الدولي الشهير للعمل الذي فرض على العالم بقوة السلاح " . ويكفي أن نسوق مثلاً من الولايات المتحدة حيث تستورد هذه الدولة من العالم الثالث حسب معدلات السنوات الأخيرة كل انتاجه من المطاط الطبيعي والبن والكافور والموز والكروم *Chrome* . كما تستورد ٩٩ ٪ من انتاجه من المنجنيز و ٩٢ ٪ من النيكل و ٨٨ ٪ من البوكسيت و ٨٥ ٪ من الاسيستوس و ٦٦ ٪ من القصدير و ٤٠ ٪ من السكر ومن الزنك .

ويمكن أن يضاف إلى ما ذكرنا عن مجموع العالم الثالث قائمة وحقائق أكثر تفصيلاً لو تناولنا الدراسة على مستوى الدولة .

٢ - اعتماد الصادرات على سلعة أو سلعتين :-

من بين حوالي مائة دولة يذكر عنها احصاء الأمم المتحدة التجارى السنوى المعلومات الأساسية ، توجد ٢٢ دولة تعتمد بنسبة ٧٥ ٪ من صادراتها على سلعتين

أو مجموعتين من السلع ، كما توجد ٢٥ دولة تعتمد على هذه الصادرات بنسبة تقل عن ٥٠ ٪ .

وقد تؤدي الجهود الرامية إلى تنويع الصادرات ، في كثير من الدول النامية ، إلى التقليل من خاصية الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة : فعلى سبيل المثال كان البن يمثل ٤٤ ٪ من صادرات البرازيل فأصبح لا يمثل إلا ٢٩ ٪ . كذلك الحال بالنسبة للسكر في كويا (من ٨٥ ٪ إلى ٧٦ ٪) والقطن في تشاد (من ٨٣ ٪ - ٦٥ ٪) والمطاط الطبيعي في فيتنام (٨١ - ٧١ ٪) والشاي في سرى لانكا (٦٥ - ٦١ ٪) الخ .

وفي السنغال ، بعد أن ظلت منتجات الفول السوداني ثابتة نسبياً حوالي ٧٧ - ٨٠ ٪ فقد انخفضت لتصل إلى ٣٣ ٪ فقط ولا يمكن تفسير هذا التناقض فقط بالمحصول السيء الناتج عن الجفاف بل يمكن أن نرجع ذلك إلى الزيادة الملحوظة في الصادرات من المنتجات البحرية ومن الفوسفات والأسمدة والمنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والمصنوعات الحديدية والمصهورات والصمغ العربي والخضروات ، وعلى ذلك ارتفع نصيب السلعتين التصديرتين التاليتين للفول السوداني من ١٢٥ ٪ إلى ٣٢٥ ٪ ، وازدادت نسبة بقية السلع المصدرة من ٦٤ ٪ إلى ٣١٩ ٪ .

وطبيعي أن يواجه الاقتصاد التعدين صعوبات أكثر في البدء في هذا التنويع أكثر مما تواجه الاقتصاديات الزراعية .

ويمكن أن نستثنى من هذا الاتجاه البلاد التي تمثل مصدراً أساسياً للسوق العالمية من المنتجات الخام والتي تتنوع اقتصادياتها بخطى سريعة والتي تستحق أن يطلق عليها - على الأقل على مستوى النتائج الاقتصادية - أن لم يكن على مستوى نتائج التقدم الاجتماعي أيضاً - " بلاد في طور التنمية " ومنها مثلاً البرازيل والمكسيك .. الخ ، وينبغي أن نستثنى أيضاً الدويلات الصغيرة مثل هونج كونج وسنغافورة حيث تمثل المنتجات المصنعة دوراً أساسياً (٩١ ٪ و ٧٠ ٪ على التوالي من إجمالي الصادرات) والواقع أن السبب في وجود مثل هذه الحالات الخاصة يعود إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة والمزايا الضريبية التي تجتذب رؤوس الأموال الغربية .

(٣) زيادة اختلال الميزان التجارى : -

باستثناء بعض الدول البترولية أو التعدينية أو الحالات الخاصة التى سبقت الإشارة إليها فإن الميزان التجارى يبلو دائماً فى غير صالح الدولة - وقد ارتفع نقص الميزان التجارى فى العالم الثالث إلى ٢٨٥٠ مليون دولار - دون حساب النقص المترتب على التبادل مع الاتحاد السوفىيتى (سابقاً) - وكان توزيع هذه المبالغ بواقع ٨٠٠ مليون دولار فى أفريقيا و ٣١٩٠ فى أمريكا اللاتينية و ٣٩١٠ فى آسيا والاقيانوسية مجتمعين (باستثناء الشرق الأوسط) - ولا يكون الميزان التجارى موجباً إلا فى الشرق الأوسط حيث تزيد الصادرات على الواردات بمقدار ٦٣٩٠ مليون دولار .

ومن الملاحظ أن اختلال الميزان التجارى كان فى حالة تزايد مستمر حتى هذه السنوات الأخيرة فإن معدل تغطية الواردات عن طريق الصادرات قد تناقص من ٩٩٪ فى ١٩٦٣ إلى ٩٥٫٦٪ فى ١٩٦٦ ثم إلى ٩٤٫٥٪ فى ١٩٧٠ ثم حدث صعود فى ١٩٧٢ إلى ٩٦٫٢٪ ، وترجع هذه الظاهرة الأخيرة بالطبع إلى ارتفاع أسعار البترول فى ١٩٧١ .

ويمكن أن نفسر اختلال الميزان التجارى بوجود ظاهرتين :-

(١) الاتجاه إلى استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة التى تنتهى إلى الطبقات الاجتماعية المؤسرة التى لاتستطيع الصناعات المحلية أن تنتجها . وقد سبق أن ألمحنا إلى ذلك .

(ب) العمل على زيادة سرعة النمو الاقتصادى التى تؤدى إلى زيادة فى استيراد السلع التجهيزية ، وعلى سبيل المثال أنه فى أمريكا اللاتينية يزيد معدل استيراد هذه السلع بسرعة أكبر من معدلات النمو الاقتصادى وهى نفس الفكرة التى تناولها بورينيه Bourrinet بقوله " ان أى تكثيف فى سرعة النمو الاقتصادى يترجم بزيادة فى الضغط على ميزان المدفوعات " .

(٤) ضعف التبادل بين دول العالم الثالث : -

شملت المبادلات التجارية بين أقاليم العالم الثالث ١٩٪ فقط من اجمالى حجم

التبادل فيه بينما كانت هذه النسبة ٧٨ ٪ فى الدول الغربية المتطورة بعضها مع البعض الآخر ، وكانت ٦١ ٪ فى الدول الاشتراكية ، وعلاوة على ذلك فان نسبة التبادل التجارى بين الدول النامية بعضها البعض أخذت فى الانخفاض التدريجى كما أن هذا الانخفاض لم يصحبه أبداً تحسن فى الموقف الاقتصادى لهذه الدول .

وتمثل البلاد المتطورة ذات الاقتصاد الرأسمالى المصدر الرئيسى لدول العالم الثالث كما أنها فى الوقت ذاته المستورد الأول وفى ١٩٧٠ صدرت الدول المتقدمة إلى الدول النامية ما قيمته ٧٢ ٪ من إجمالى استيراد هذه الأخيرة ووصلت هذه النسبة إلى ٧٣ ٪ فى ١٩٧٢ ، كما امتصت الدول المتطورة فى ١٩٦٠ ما قيمته ٦٩ ٪ من إجمالى صادرات الدول النامية ووصلت هذه النسبة فى ١٩٧٢ إلى ٧٥ ٪ وفى الوقت الذى تصبح فيه الدول النامية أكثر اعتماداً فأكثراً على الدول المتطورة فان هذه الأخيرة تعتمد على الأولى أقل فأقل (على أساس القيمة النقدية للصادرات والواردات) ، أما من حيث الكمية فالأمر يختلف حيث أن الدول المتقدمة تستورد حاجياتها من موارد الطاقة ومن المواد الأولية بصفة دائمة من الدول النامية ومن هنا فان التبعية تصدق على الدول النامية كما تصدق على تلك المتقدمة .

(ه) التبادل التجارى حسب الدولة : عميل أساسى واحد : -

على مستوى الدولة ، يضاف إلى خاصية غلبة سلعة تصديرية واحدة فى عدد من البلدان النامية ، وجود دور رئيسى ومميز يلعبه عميل تجارى واحد . فان أكثر من ٤٥ ٪ من دول العالم الثالث تمارس على الأقل ١/٣ تجارتها الخارجية مع دولة واحدة هي غالباً المستعمر القديم أو القوة العظمى الأقرب ، وعليه فان أمريكا اللاتينية تتعامل تجارياً على وجه الخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأفريقيا مع أوروبا (المملكة المتحدة - فرنسا - البرتغال - بلجيكا - إيطاليا) بينما فى آسيا أخذت اليابان والولايات المتحدة ما كان للمملكة المتحدة من دور سابق .

وفى السنغال على سبيل المثال لم يتوقف نصيب فرنسا عن التناقص خلال هذا العقد الأخير فقد انخفضت صادرات السنغال إلى فرنسا ، وهبطت الصادرات الفرنسية إلى هذا البلد من ٦٥ ٪ إلى ٤٨ ٪ .

ثانياً : التسلسل وآثاره على قيمة التبادل التجارى :-

١ - التبعية فى بلدان العالم الثالث : -

كان لتطور الأسواق العالمية آثار سيئة على الدول المصدرة للمواد الخام وذلك من ناحيتين :-

- أصبح عدد كبير من هذه المنتجات مواجهة بمواد بديلة :
خاصة وأن الزراعة فى الدول المتقدمة قد حققت تقدماً سريعاً خلال العقدين الأخيرين ، وتعتبر نباتات الزيوت مثلاً للمنافسة القوية بين الزراعات المعتدلة والزراعات المدارية ، فعلى اعتبار امكانية استبدال أى مادة دهنية بأخرى فإن المستوردين يشترون السلعة التى تستخلص منها هذه المواد بأرخص الأسعار السائدة وقت الشراء ، وتبعاً لارتفاع الجدارة الانتاجية فى البلاد المصنعة فإنها تنتج من هذه السلع بكميات أكبر وبأسعار أرخص ، وقد ظلت الصادرات المدارية تغذى السوق العالمية بأكثر من نصف احتياجاتها من المواد الدهنية لمدة ٢٥ سنة ، أما الآن فإن الصادرات العالمية تتكون فى أكثر من ثلثها من زيوت المنطقة المعتدلة ، ومن ناحية أخرى فإن منافسة الألياف الصناعية قد وضعت المنتجات الزراعية فى العالم الثالث فى موقف دفاعى فقد حل الرايون ثم النايلون والترجال والرلسان محل الألياف الطبيعية وقد تراجعت أهمية الأكياس المصنوعة من الجوت أمام مواد التعبئة الأخرى مثل البلاستيك والكرتون والورق كما استبدل المطاط والسماد الطبيعى بالمطاط الصناعى والأسمدة الكيماوية .

- وحتى فى حالة غياب المواد البديلة فإن " المنافذ " *Débouchés* تتزايد بمعدلات أقل سرعة مما كانت عليه فى بداية هذا القرن ، فإن تطور الاستهلاك فى الدول المتطورة قد سبب المضايقات للدول الفقيرة لأنه شمل فى الأساس السلع الاستهلاكية المتطورة (جيدة الصنع) والخدمات وليس المواد الخام ، وهذه الظاهرة التى عرفت تحت اسم " قانون انجل *Loi d'Engel* " تأثرت بها على وجه الخصوص المنتجات الزراعية المدارية فقد وصلت البول المتطورة الى مرحلة التشبع منذ ١٩٥٥ حتى من أكثر هذه المنتجات أهمية ، وفى الوقت ذاته فإن الدول

الاشتراكية لاتغطي أهمية كبيرة للاستهلاك . وقد أدى ذلك إلى أن الانتاج من البن مثلاً الذى زاد فيما بين ١٩٠٠ - ١٩٣٦ مرتين ونصف ، زاد بين ١٩٣٦ - ١٩٦٠ مرتين فقط بل وتناقص فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ .

وفوق ذلك فإن التقدم التقنى قد أدى من ناحيته إلى تقليل الكمية اللازمة من المواد الخام لانتاج سلعة معينة . وعليه فإن الطلاب الالكترونى يوفر من القصدير ، وكذا تحسين العائد من المفاعلات الحرارية الذى يقلل من كمية الوقود .

وهكذا فإن السوق العالمية يظهر فيها من العرض من المنتجات التى تتخصص فيها دول العالم الثالث أكثر مما يظهر من الطلب وعليه فإن الدول " البائعة " تقع فى حالة منافسة بين بعضها البعض ومن ثم تكون هذه الدول فى موقف الضعيف بالنسبة للمشتريين ، إلا أن سلعة قليلة مثل المنتجات البترولية وبعض المعادن كانت موضع طلب استمر خلال هذه العقود الأخيرة وحتى فى هذه الحالات فإن البلاد المصنعة هى المتحكمة فى الطلب وما زالت تهدف إلى تقليل الكميات التى تستوردها وإلى أن يتراكم الفائض لدى المنتجين .

(٢) تفاوت أهمية العملاء التجاريين : -

يؤدى اختلاف الوزن الاقتصادى للعملاء التجاريين إلى وضع العالم الثالث فى موقف من التبعية لا يمكن تفاديه . وهنا يتأكد أثر البعد الاقتصادى *Dimension* الذى أثاره كثير من الاقتصاديين . وينتج هذا الأثر اختلافان : يتمثل الأول فى اختلاف الأبعاد الاقتصادية (الدخل القومى) ويتمثل الثانى فى اختلاف درجة الانفتاح على التجارة الخارجية (وقد سبق أن أشرنا إلى أن درجة الانفتاح هذه لها علاقة بالبعد الاقتصادى للدولة) " فلو قدر - على سبيل المثال - للولايات المتحدة أن توقف صادراتها إلى المكسيك (حوالى مليار دولار) فإن أثر ذلك على تجارتها التصديرية سوف يكون كبيراً (٥٨ مليار دولار) ولكن الأثر على الدخل القومى لن يتعدى ١ : ١٠٠٠ وفى المقابل ، إذا قدر للمكسيك أن تفقد الولايات المتحدة كسوق (٦٥ ٪ من صادراتها) فإن الأثر على الدخل القومى (٣٣ مليار دولار) سوف يكون

كبيراً (١ : ٢٣) وخاصة أن فتح أسواق جديدة سوف يكون أصعب بالنسبة للمكسيك منه بالنسبة للولايات المتحدة .

ومن الممكن أن تصل هذه السيطرة التلقائية بطريقة متعمدة إلى مستوى أكبر تبعاً للرغبة الشديدة في ضمان وصول الإمدادات والحصول على المنتجات بأحسن التيسيرات في دفع أثمانها ، وعادة ماتؤدي هذه السيطرة التجارية الى تحكم البلاد المصدرة في الكيانات الاقتصادية والسياسية للدولة المستوردة بل وأكثر من ذلك فقد تؤدي السيطرة التلقائية إلى الامبريالية (الاستعمار) من جانب المجتمعات التي تمتد سيطرتها إلى ما وراء حدودها .

وهناك حقيقة أخرى قد تبدو مناقضة للوهلة الأولى تلك أن هذه السيطرة لاتميل نحو التدنى حينما تنجح الدولة النامية في تحقيق التقدم السريع . وقد سبق أن أشرنا إلى أن الزيادة السريعة في الانتاج تؤدي إلى مزيد من الاختلال في الميزان التجاري حتى في حالة الاستغناء عن استيراد بعض السلع التي تعتبر غير ضرورية ، ذلك لأن الاقبال على استيراد مستلزمات الانتاج والسلع التجهيزية سوف يتزايد بسرعة كبيرة وحتى هذه الأخيرة لايمكن التقليل من استيرادها بون المخاطرة بخفض معدلات النمو .

وإذا ماوصلت الحال إلى خسارة في الميزان التجاري فليس أمام الدولة النامية إلا أن تستنجد بالقروض الخارجية ومن ثم يصعب عليها أن تقطع انتماعها إلى أحد العملات نوى الامتياز ، خاصة وأن التنويع المكاني في عملية الاستيراد يبدو أصعب كثيراً من تحقيق التنويع المكاني في التصدير .

ويرجع اختلاف أهمية العملات التجاريين ، أخيراً إلى تحكم البلاد الغنية في النقل البحري حيث أن أكثر من ٤٠ ٪ من الحمولة من السلع الصلبة و ٩٠ ٪ من المنتجات البترولية التي تنقل عبر البحار تأتي أساساً من دول فقيرة . ومن بين هذه الدول لم يكن هناك حتى أول عام ١٩٧٤ سوى ٧٠ دولة فقط تمتلك أسطولاً تجارياً - أو نواة أسطول بالنسبة للغالبية - وإذا ما استثنينا الدول ذات " الاعلام المزيفة " مثل ليبيريا وسنغافورة وقبرص التي تكون سفنها في الواقع مملوكة للدول الصناعية ،

فان العالم الثالث لا يمتلك سوى ٨ ٪ من مجموع حمولات السفن العاملة فى العالم ورغم زيادة هذه الحمولة بمعدل يصل إلى ١٣ ٪ من مجموع حمولته (العالم الثالث) حتى ١٩٧٢ فان نصيبه من الحمولة العالمية فى تناقص حيث كان ٦ ٪ فى أول ١٩٧٢ فى الوقت الذى كان يمثل ٧٧ ٪ فى ١٩٦٩ . وهنا نتأكد مرة أخرى " هامشية العالم الثالث " المتزايدة غير أن طلبات انشاء السفن الحالية يمكن أن تقلل من الهامشية فى خلال ثلاث أو أربع سنوات .

ومهما كان التطور المرتقب فى السنوات القادمة فمن المؤكد أن الدول النامية يجب عليها - بل سوف يجب عليها ولدة طويلة - أن تستعين فى تجارتها الخارجية بالسفن الأجنبية وأن تدفع تكاليف نقل متزايدة لا يمكن تفاديها ، وتؤدى هذه التبعية إلى خسائر نقدية جسيمة (تقدر فى أمريكا اللاتينية بحوالى ١٠ ٪ من دخلها من الصادرات) كما تؤدى إلى مزيد من السيطرة التجارية والنقدية .

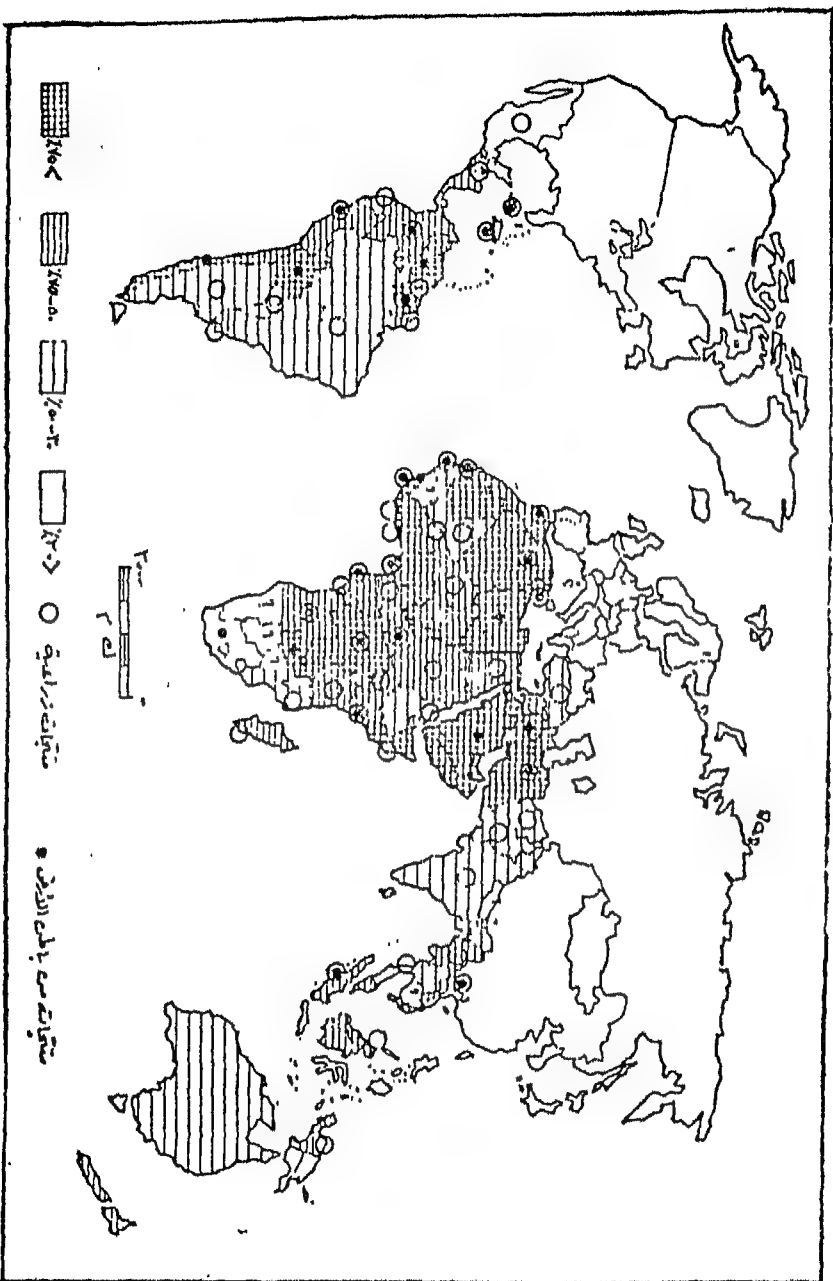
(٣) - تذبذب الاسعار وتدهور حدود التبادل :-

يؤدى عدم تحكم الدول النامية فى الأسواق إلى ظهور تطور فى الاسعار ويصبح هذا التطور سلبياً من ناحيتين :-

(١) عدم ثبات أسعار السلع الأساسية :-

يتميز تطور الاسعار العالمية للسلع الأساسية بتذبذب شديد أحياناً ، وفجائى غالباً على مدار السنة أو على مدى بضعة شهور . وإذا ما اتخذنا على سبيل المثال رقماً قياسياً لأول عام ١٩٧٣ يساوى ١٠٠ ، فسوف نلاحظ أن أسعار الكتان مثلاً قد صعدت إلى ١٦٠ ٪ فى منتصف هذا العام وصعدت أسعار القطن والمطاط والنحاس إلى ٢٠٠ ٪ والكافور إلى ٢٢٠ ٪ والزنك إلى ٢٥٠ ٪ . وبالمثل يحدث انخفاض فجائى فى بعض الاسعار كما يحدث الارتفاع فالمطاط والقطن واحداً صعدوا بنسب تصل إلى ٧٥ و ٦٠ ٪ على التوالي حتى نهاية ١٩٧٣ ولكن هذه الاسعار نقصت إلى ١٠٠ و ١١٥ على التوالي فى أول ١٩٧٤ . ويعطى تطور أسعار النحاس فى بورصة لندن مثلاً جيداً ومعبراً عن هذه التذبذبات .

فسيحة المصطفيين الرقيستين الى ايجالي المصنرات



شكل رقم (١٥)

وتبعاً للتناقض الشديد فى أسعار النحاس فإن القيمة النقدية للصادرات من شيلي قد انخفضت فعلاً بنسبة ٢٥ ٪ عما كانت عليه قيمتها فى ١٩٧٠ .

وفى الوقت الذى لم تعرف فيه صادرات الولايات المتحدة بين سنتى ١٩٤٦ - ١٩٧٢ سوى ثلاث سنوات من التراجع ، أمام الاتجاه العام ، وهو الزيادة المنتظمة وشبه الثابتة منذ ١٩٦٠ ، فإن صادرات شيلي وبوليفيا وغانا وكوبا تسجل من ٩ - ١٢ سنة من التراجع . وينتج عدم ثبات الأسعار من عدة عوامل تؤثر فى العرض كما تؤثر فى الطلب :-

- فمن ناحية الطلب : نجد أن العشوائية التى تتعلق ببعض الظروف فى الدول المتقدمة ، تمثل نقطة انطلاق لعوارض نفسية وتزايدية ، تؤدى إلى تقوية الاتجاه نحو زيادة أو نقص الطلب ، خاصة فى فترات الأزمة النقدية أو التضخم الحاد . فقد حدث مثلاً فى ١٩٧٣ أزمة اقتصادية وتضخم مالى ، أدى إلى تقليل قيمة الدولار وإلى ارتفاع قيمة الين ، مما أعطى لليابانيين ميزة نقدية للين تعادل ٤٠ ٪ بالزيادة ويفسر هذا سر تسابقهم على استيراد السلع الأساسية .

ومن ناحية أخرى فإن كل توتر دولى خطير يؤدى إلى الحرص على وجود " المخزون الاستراتيجى " مما يؤدى بالطبع إلى ارتفاع كبير فى الأسعار تبعاً لزيادة الطلب ثم بعد أن تمر الأزمة يتحول الأمر إلى اغراق للأسواق (الحرب الكورية فى بداية الخمسينيات - الأزمات المتتالية فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٦) .

- ومن ناحية العرض : نجد أن العوامل المناخية أو الحيوية يمكن أن تؤدى إلى ندرة أو إفراط شديدين فقد أدى الجفاف الذى حدث فى السنوات الأخيرة فى إقليم غرب أفريقيا (الساحل) إلى تناقص فى إنتاج المحاصيل الزيتية وتعاصر ذلك مع اختفاء أسماك التوكوفى من سواحل بيرو مما أدى إلى زيادة الطلب على زيت الصويا فى الولايات المتحدة .

وطبيعاً أن يؤدى عدم ثبات الأسعار إلى اضطراب خطير فى خطط التنمية فى بلدان العالم الثالث التى يصعب عليها الارتكاز على دخول مؤكدة يمكن أن تسدد

بها قروضها ، ويؤدى الأمر أيضا إلى التضخم ومن ثم إلى تعطيل الاستثمارات وعرقلتها بواسطة " خطط التجميد " التى لاتبث أن تقرض نفسها .

(ب) تدهور حدود التبادل : -

تهدف دراسة " حدود التبادل " إلى قياس تطور القوة الشرائية لصادرات بلد معين ، وتمثل أبسط الطرق التقديرية لقياس هذه القوة فى حساب العلاقة بين الرقم القياسى لسعر التصدير وسعر الاستيراد ، وذلك فى فترة معينة ، ويعبر عن ذلك عادة بنسبة مئوية ، فإذا كان سعر التصدير مثلاً فى بلد أو مجموعة بلدان فى الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٤ قد تطور من ١٠٠ إلى ١١٠ بينما تطور سعر الاستيراد من ١٠٠ إلى ١٢٠ فإن حدود التبادل قد تدهورت اذن من ١٠٠ إلى $\left(\frac{100 \times 110}{120} \right) = 91.66\%$ أى أن القوة الشرائية للتصدير قد انخفضت بمقدار 8.34% $(= 100 - 91.66)$.

ويجب أن يعتمد التعبير الدقيق للأرقام القياسية التى تنبنى عليها هذه الطريقة الحسابية على احصاءات لكل سلعة مصدرة أو مستوردة ولكن نقص المعلومات الدقيقة يؤدى إلى تقدير حدود التبادل فى البلدان النامية على أساس قيمة السلعة لدى " مصدر بحث " بالنسبة للمواد الأولية ولدى " مستورد بحث " بالنسبة للسلع المصنعة أى أن الأمر يعتمد على حساب العلاقة بين المواد الخام والمواد المصنوعة . وعموماً فإنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح الباحثون يلتزمون بطرق حسابية أخرى أكثر دقة وأكثر جدية .

وحسب التفسير الذى ظل لفترة طويلة مقبولاً كيديهيية ، فإن حدود التبادل فى الدول النامية تبدو متدهورة منذ قرن من الزمان ولكن كثيراً من المتخصصين يشككون اليوم فى استمرارية هذه الظاهرة .

(٤) شكوك جادة حول الاستمرار " القرنى " للتدهور : -

يعتمد تفسير التدهور القرنى (مائة عام) فى علاقات الأسعار على دراسة نشرتها عصبة الأمم فى ١٩٤٥ وكان التراجع حسب هذه الدراسة بنسبة ٥٠ ٪ فيما بين ١٨٧٦ - ١٨٨٠ و ١٩٣٦ - ١٩٣٨ إلا أن كثيراً من الانتقادات قد وجهت إلى هذا

التقدير باعتبار أن طريقة حسابه قد تمت على أساس الأسعار فى موانئ الاستيراد الانجليزية وعليه فان الانخفاض الذى قدر ، يتوازى مع الانخفاض الهائل فى تكاليف النقل البحرى . ويعنى هذا من ناحية أخرى أن أسعار المواد الخام فى موانئ التصدير قد انخفضت بنسب أقل كثيراً مما اعتقد الباحثون . فقد كان هناك على العكس تحسن وصلت نسبته من ٢٠ - ٤٠ ٪ فيما بين ١٨٧٦ - ١٨٨٠ و ١٩٢٦ - ١٩٢٩ وفيما بين ١٩٢٦ - ١٩٢٩ و ١٩٥٠ الى ١٩٥٤ وكانت هذه النسب فى تحسن سريع ، بينما يقدر بعض الباحثين أن علاقات الأسعار فيما بين ١٨٧٠ - ١٩٧٠ كانت ثابتة ومطابقة بالفعل لما كانت عليه منذ قرن مضى .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية (العوز الشديد للمواد الأولية فى الدول التجارية) ثم فى أعقاب الحرب (فترة إعادة البناء) وأخيراً فيما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٣ (الحرب الكورية) كانت حدود التبادل جيدة للغاية بالنسبة للدول المصدرة للمواد الخام .

ولكن التدهور كان مؤكداً فيما بين ١٩٥٤ - ١٩٦٢ (١٢ ٪ تقريباً) . وفى المقابل كان هناك استقرار حول المستوى المنخفض من حدود التبادل منذ ١٩٦٢ - ١٩٧٠ الذى مال إلى تحسن طفيف فى نهاية هذه الفترة . إلا أن هناك أمثلة عديدة تدل على التدهور الشامل بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، ففي غانا مثلاً كان على المزارع أن يبيع فى ١٩٧٠ ثلاثة أمثال كمية الكاكاو التى كان يبيعها فى ١٩٥٠ لكى يشتري جراراً زراعياً أمريكياً أو انجليزياً . وعلى سبيل المثال كان من الممكن فى بيرو فى ١٩٥٠ شراء سيارة جيب بما قيمته ١٧ جوالاً من البن أما فى ١٩٦٧ فكان يلزم ٥٧ جوالاً لشراء نفس السيارة (ولكن من الواجب أن نتساءل رغم ذلك عما إذا كان هذا الجوار أو هذه السيارة لم يطرأ عليهما تحسينات فنية فى خلال عشرين عاماً) . كما أن القوة الشرائية للشاى قد انخفضت إلى النصف فى سيلان منذ ١٩٥٥ - ١٩٥٦ وحتى ١٩٧١ .

وعلاوة على ذلك فان الموقف الضعيف للبلدان النامية فى أسواق التصدير - - - - -
والذى سبقت الإشارة إليه - يمكن أن يفسر بعاملين آخرين :-

- الحماية الجمركية في البلدان المتقدمة وما أدت إليه من تقليل الاعتماد على الاستيراد بالنسبة لبعض السلع .

- آراء بريش *R. Prebisch* وسنجير *Singer* المتقاربة والتي أضحت الآن تقليدية : " تحافظ الدول الغنية على مستوى عالٍ من الأسعار لانتاجها الصناعي رغم التحسن السريع في الانتاجية ذلك لأن العائدات المترتبة على التقدم التقني تتأثر ولاشك بارتفاع الأجور والأرباح (تبعاً لنفوذ النقابات والشركات التي تتحكم في العرض) ، وعلى النقيض من ذلك فإن التقدم التقني الذي كان بالطبع أقل سرعة - في العالم الثالث - قد استغل في تخفيض الأسعار تبعاً لضغوط المستوردين الذين هم أقوياء وقادرين ، كما أن العمال الذين لم يصلوا بعد إلى مستوى عالٍ من التنظيم لم يحصلوا على زيادات في رواتبهم يمكن أن يتفادوا بها .

وتوجد في الواقع اختلافات واسعة في السلع ومن ثم في البلاد المنتجة لها : ففي الوقت الذي لاقت فيه بعض المنتجات الزراعية التي نافستها مواد بديلة انخفاضاً هائلاً (٥٩ ٪ في البرازيل في السنين بين ١٩٦٣ - ١٩٧٠ ، ٣٦ ٪ في الكتان ، ٣٠ ٪ في السكر) فإن مواد أخرى أصابت زيادة ، حيث تقدم النحاس بنسبة ١١٥ ٪ والرمصاص ٦٨ ٪ والبن ٥٣ ٪ .

وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضاً نوعية السلعة المستوردة التي تتخذ أساساً لحساب تطور حدود التبادل : فمن الملاحظ أنه بالنسبة للمواد التجهيزية كان التدهور أشد منه بالنسبة إلى جملة المواد الصناعية وفي هذا تفسير لمعاناة أمريكا اللاتينية شبه المصنعة أكثر من معاناة أفريقيا مثلاً منذ ١٩٥٠ .

وينبغي بالمثل أن نضع في الاعتبار الوقت الذي تم فيه حساب حدود التبادل فإن تقديم هذا الوقت أو تأخيرها عدد من السنين يؤدي إلى نتائج قد تبدو متناقضة .

ثالثاً : البحث عن موقف تجارى أكثر عدلاً :-

(١) أسعار البترول : الفترة النفطية من أكتوبر ١٩٧٣ (١) :-

في ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٣ نجحت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك (أو الأوبك - OPEC) Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole, créée en 1960 في تحويل مجريات الأمور - التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت - والمتعلقة بتحديد أسعار النفط ، ذلك المورد الذي أصبح حيويًا بالنسبة لاقتصاديات الغرب : فتمتبعاً لاتفاقيتي طهران (١٤ / ٢ / ١٩٧١) وطرابلس (٢ / ٤ / ١٩٧١) فإن الأسعار المعلنة - وهي الأسعار النظرية التي تستخدم كأساس لحساب الاستحقاقات والضرائب التي تدفعها الشركات للدول المنتجة والتي كانت قد ارتفعت ارتفاعاً جوهرياً وزيدت زيادة قياسية تبعاً لانخفاض سعر الدولار مرتين ، هذه الأسعار ازدادت أيضاً بنسبة ٨٥ ٪ في يناير ١٩٧٢ ثم بنسبة ١١٩ ٪ في يونيو ١٩٧٣ .

ولكن قرارات الزيادة تلك التي اتخذت في أعقاب حرب العبود (العاشر من رمضان) بين إسرائيل وجيرانها العرب . تعتبر قرارات ذات بعد طفرى ، ذلك لأن أسعار البترول قد تحددت من جانب واحد أى من قبل الدول المنتجة فقط . فعلى مدى ثلاثة شهور من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٧٣ فرضت هذه الدول - مستخدمة في ذلك سلاح قطع امدادات البترول - أربعة أمثال استحققاتها المالية على كل برميل يستخرج من أراضيها (البرميل = ١٦٠ لتر تقريباً) : من ٣ دولارات في أوائل أكتوبر ١٩٧٣ للبرميل من الزيوت الخفيفة في المملكة العربية السعودية إلى ١١٫٦٥ دولار في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ - أى أن معدل الزيادة الاجمالي كان ٥٠٠ ٪ في خلال ١٨ شهراً ، ومعنى آخر فإن الرقم القياسى ١٠٠ لسنة ١٩٧١ قد تطور إلى ١٤٤ حتى نوفمبر ١٩٧٣ ثم ازداد إلى الرقم القياسى ٢٨٤ وإلى ٦٤٥ اعتباراً من ديسمبر ١٩٧٣ .

(١) يصور المؤلف في هذا البحث الوضع البترولى العالمى سنة ١٩٧٥ باعتباره وضعاً راعناً غير أن هناك تغيرات كثيرة قد حدثت بعد ذلك ويمكن بالتأكيد أن تستكمل أبعاد الوضع الحالى المتعلقة بهذا الموضوع من غير هذا الكتاب (العرب)

وينبغي أن نلاحظ - رغم ذلك - أنه في خلال ١٩٧٤ وبداية ١٩٧٥ كان هناك اتجاه إلى الثبات بل الانخفاض في أسعار البترول التي حددها أعضاء الأولك . فالرقم القياسي ٦٤٥ الخاص بشهر ديسمبر ١٩٧٣ قد انخفض انخفاضاً طفيفاً إلى ٦٢٨ في نوفمبر ١٩٧٤ (١١٢٥ دولار) . وكانت النتيجة هي زيادة المبيعات الخارجية من الدول المنتجة بحوالي ثلاثة أمثالها في ١٩٧٤ . فقد ارتفعت هذه المبيعات إلى ١٣٣ مليار دولار وكانت ٤٣ مليار فقط في ١٩٧٣ . ومن هنا فإن الفائض التجاري قد زاد بأربعة أمثال : ٩٧ مليار دولار في ١٩٧٤ في مقابل ٢٢ مليار في ١٩٧٣ .

ومنذ ذلك الحين ، تحاول الدول المصدرة أن تتخذ من الضمانات المالية ما يؤكد القوة الشرائية لدخولها البترولية . وعليه فقد زادت نسبة الاستحقاقات من ١٢.٥ ٪ من الأسعار المعلنة إلى ١٤.٥ ٪ ثم إلى ١٦.٦٧ ٪ و ٢٠ ٪ . وبالمثل فقد زيدت الضرائب على الشركات من ٥٥ ٪ إلى ٥٦.٧ ٪ ثم إلى ٨٥ ٪ في ديسمبر ١٩٧٤ .

(٢) " معدني " ارتفاع الأسعار :

لم تكن الانتصارات التي حققتها بلدان العالم الثالث (بيرو وإيبيا والجزائر خاصة) في التحكم في مورد البترول ، سوى خطوة أولى في اتجاه عام نحو السعي في البحث عن المواد الأولية وارتفاع أسعارها . والواقع أن اعتماد الدول الكبرى الصناعية - الذي لم يكن يمثل هذه الحدة سوى بالنسبة للمنتجات البترولية - على الموارد المعدنية التي تأتي من بلدان العالم الثالث قد أعطى الفرصة للأمال في ارتفاع الأسعار . ويمكن أن تؤدي الضغوط المحتملة من الدول الغنية بمواردها المعدنية (زائير - الجابون - أندونيسيا - البرازيل - شيلي - بيرو) - كمعدني - مماحدث في البترول - إلى نتائج رهيبية على المستوى العالمي .

وتتداخل قووة ارتفاع أسعار المواد الأولية في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ مع موجة تضخم عالية وإلى اضطرابات نقدية لا يمكن للدول النامية أن تتحكم فيها بل تعاني منها بصفة مستمرة . ولكن هذه الطفرة تعنى - ولو جزئياً - مفاهيم جديدة ، وتعتبر مؤشراً لتحولات حقيقية في العلاقات الاقتصادية العالمية . وقد أدت القرارات

الأساسية التي اتخذتها الدول المنتجة ، مستفيدة من الظروف العالمية المواتية إلى نتائج متعددة منها : انحياز فنزويلا ونيجييريا إلى موقف الدول العربية البترولية ، وارتفاع أسعار الفوسفات المغربي الذي يمثل نصف الاحتياطي العالمي في يناير ١٩٧٤ إلى ثلاثة أمثال سعره - القرار بتخفيض صادرات النحاس بنسبة ١٠ ٪ في نوفمبر ١٩٧٤ من جانب الدول الأربع الأكبر إنتاجاً (شيلي - بيرو - زائير - زامبيا) والتي يجمعها المجلس الأعلى للدول المصدرة للنحاس (*Conseil International des Pays Exportateurs de Cuivre*) (CIPEC) . تقارب بين الدول المنتجة للبن بعد انخفاض أسعاره (مجموعة جنيف التي تمثل ٨٠ ٪ من الإنتاج) - تكوين منظمة الفلفل (الهند - أندونيسيا - ماليزيا - سرى لانكا ١٩٧١) المصدرة للموز (كولومبيا - كوستاريكا - جواتيمالا - هندوراس - بنما ١٩٧٤) واليوكسيت (أستراليا - جاميكا - غينيا - جيانا البريطانية - سيرينام - يوغسلافيا (سابقاً) - سيراليون : ١٩٧٤) واليورانيوم والزئبق .. الخ . وهكذا نلاحظ بواكير تكوين " اتحادات المنتجين الفقراء (الكارتلات) *Cartellisation des Pauvres* التي تستخدم من جانب واحد سلاح قطع الامداد أو الرفع غير المتوقع للأسعار .

ولا يمكن لهذه الأحداث أن تعضى دون أن يكون لها مخاطر سياسية واقتصادية منها حالات التوتر في العلاقات مع الدول المصنعة وظواهرات " البوميرانج *Boomerang* " (الغضب الذي يعود على صاحبه بالآثر السيء) التي تتعلق بارتفاعات أسعار المنتجات المصنعة التي تصدرها هذه الدول ، وإذا كانت هذه الظواهرات تتعرض للنمو والتطور فذلك راجع إلى بطء خطوات التقدم أو التوقف الذي يظهر في البحث عن حلول بطريق التفاوض .

(٣) عدم جدوى الحلول التفاوضية : -

هناك منهجان التزم بهما من أجل تحسين الوضع التجاري للدول النامية وكان ذلك في إطار أو تحت وصاية الهيئات الفرعية للأمم المتحدة (الكنوسيد *CNUCED*) .

(*Conference de Nations, Unies sur le Commerce et le Devel-*
oppement) وهي مؤتمرات عقدت في جنيف في ١٩٦٤ وفي نيودلهي : ١٩٦٨
 وفي سنتياجو بشيلي : ١٩٧٢ .

- والآخر " الجات " *Accord General sur les Traifs Douaniers et le Commerce*
 " *GATT* " وهو الاتفاق الذي وقع في ١٩٤٧ .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقعت ستة اتفاقيات خاصة بالقمح (١٩٤٩)
 والسكر (١٩٥٣) والقصدير (١٩٥٦) وزيت الزيتون (١٩٥٦) والبن (١٩٦٢)
 والكاكاو (١٩٧٢) ، وكان الهدف من تلك الاتفاقيات هو تثبيت أسعار هذه المنتجات .
 وكذلك النتائج التي توصلت إليها ذات أنماط ثلاثة :-

- توزيع الحصص على المصدرين بطريقة تؤدي إلى زيادة في العرض (السكر
 والبن والقصدير) .
 -- تكوين مخزون منتظم (القصدير) .

- إبرام عقود دولية طويلة الأجل تجدد السعر الأدنى والسعر الأعلى (القمح) .

ورغم أن هذه الاتفاقيات قد نجحت في حل مشكلات عديدة إلا أنها - ويجب
 أن نعترف بذلك - فشلت إلى حد بعيد في هدفها الأساسي وهو تنظيم الأسعار .

وهناك حواجز عديدة تعترض دخول المنتجات الأولية أو المصنعة القادمة من
 البلدان الفقيرة إلى الدول المصنعة فبالإضافة إلى ضريبة الاستيراد المعروفة في كل
 الدول ، هناك إجراءات التفرقة التي أصبحت مثلاً للشكوى الصارخة ومن ذلك تحديد
 الاستيراد ، والمعونات التي يتلقاها المنتجون في الدول المعنية ، بالإضافة إلى وسائل
 التشجيع المختلفة للمصدرين من هذه الدول (اعانات ، إعفاءات ضريبية ، و إعادة
 الحقوق " في مجال السياسة الزراعية للسوق الأوروبية المشتركة مثلاً ..) .

ولا ترضى البلدان النامية عن مبادئ المساواة فهي تطالب بمعاملة ذات
 أفضلية وبتخفيف لنظم الحماية الجمركية . خاصة وأن مثل هذا التخفيف من جانب
 كل البلاد سوف يشجع الصادرات بين البلاد المتقدمة بعضها البعض .

ويميل النظام المعمم لأفضليات التعريف الجمركية الذي تبناه مؤتمر الكنوسيد في جلسته الثانية (نيودلهي ١٩٦٨) والذي وافق عليه اتفاق الجات (رغم تعارض هذا النظام مع مبادئ الجات التي تمنع أى تمييز وتؤكد على المعاملة بالمثل فى أى معيار جمركى - ولكن النظم الجمركية للسوق الأوروبية المشتركة CEE تعترف ببعض الاستثناءات) يميل هذا النظام المعمم إلى الاستجابة لما تطالب به الدول النامية ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بالمواد المصنعة أو شبه المصنعة واستثنى من ذلك المنتجات الأساسية ماعدا بعض المنتجات الزراعية المحولة أو شبه المحولة مثل الكوبرا Coprah والمعجنات وزبدة الكاكاو والفواكه والعصائر . وتوجد بعض الاختلافات فى هذه القائمة ، فالولايات المتحدة مثلاً تستثنى اتفاقية المنسوجات التي تعتبر من أهم الصادرات المصنعة من العالم الثالث . وكذا المنتجات البترولية والأحذية وبعض المواد الكيماوية . وبينما تسمح دول السوق الأوروبية المشتركة باعفاءات كاملة من الحقوق الجمركية على دخول هذه المنتجات ، فإن هناك دولاً أخرى لاتسمح بتخفيض هذه الحقوق سوى بنسبة ٣٠ ٪ .

وتعتبر مثل هذه الأمور - بون شك - انتصاراً للعالم الثالث ومع ذلك فينبغى أن نؤكد ماقاله ف . سيمونو Ph. Simonot عن المفزى والأبعاد الحقيقية : ألم ترض الدول الغنية بهذه التضحية من أجل أن تتحاشى تعطيل سياسة المعونة ؟ .. فحيث أن الديون العامة - حسبما يعتقد ماكنمارا فى تقريره - كانت أكبر من المعونة التي تقدمها الدول المتقدمة منذ ١٩٧٧ فكان من الضروري أن يتزايد التصدير من البلاد التي تتولى الإمداد بالمواد الخام قبل أن يحين موعد استحقاق هذه الديون . وفوق ذلك فإن سياسة التفضيل ، تشجع تخصص البلاد المتقدمة اقتصادياً فى القطاعات التي يتزايد فيها الاستهلاك . ويستفيد من ذلك فى المقام الأول الشركات العالمية التي توجد مقار لها فى الدول النامية ذلك لأنها تستفيد بطريقة أفضل ، مما يتحقق للشركات المحلية - من الأيدى العاملة الرخيصة ، كما أنها تمتلك الامكانيات لفتح منافذ جديدة على الدول الغنية . ولاينبغى أخيراً أن ننخدع بمايحتويه المضمون العملى للنصوص المستخدمة فى المنظمات الدولية من أن البلدان النامية تمتلك فى هذه المنظمات " مقعداً " و " صوتاً انتخابياً " لأغلبية يمكن تحريكها ألياً . فإن الدول

النامية يسهل عليها فعلاً أن تجد في هذه النصوص ما يخدم مصالحها ، ولكن هذه المنظمات لا تملك سلطة أكثر من تقديم " التوصيات " وليس " الاتفاقيات " التي لا تملك صلاحيتها إلا " الدول الموقعة على الاتفاق *Les états Signataires* " فالعالم الثالث له نفوذ على الكلمات أكثر مما له على الموجودات وعلى الكلمات التي يستفتى عليها أكثر من تلك التي يوقع عليها وحتى لا يستغرقنا تشاؤم مفرط ينبغي أن نعترف بأن هذا الشكل من التركيز لم يؤت ثماره الناضجة حتى الآن .

ولكن .. هل أدى التكامل التجارى بين الدول النامية إلى نتائج أكثر أهمية ؟ .

(٤) التضامن الإقليمي والتبادل التجارى : -

تهدف التضامانات الإقليمية للبلاد النامية في مجال التصنيع إلى تحقيق تطور سريع في التبادلات التجارية التي يمكن أن تشكل قوة دافعة نحو التصنيع . والواقع أن السوق الإقليمية تقدم - من ناحية المبدأ - مزايا التقسيم الدولى للعمل وتتحاشى في الوقت ذاته سلبيات المنافسة بين القوى الاقتصادية المتفاوتة .

ويعتبر مثال منظمة الـ (*L'ALALC*)^(١) معبراً عن الصعوبات التي تواجهها مثل هذا التضامانات فقد كان هدف الاتفاقية التي عقدت في منتفديو في ١٩٦٠ هو تحقيق منظمة واسعة في أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة وذلك في مدى ١٢ سنة . وقد أدى التحرير الجزئي للتجارة في البلاد الأعضاء في هذه المنظمة - (من ٦ ٪ في ١٩٦١ إلى ١١ ٪ في ١٩٧٢) - إلى تنشيط التبادل التجارى فيما بينها . ولكن الملاحظ أن هناك ثباتاً حول هذه النسبة الأخيرة منذ منتصف الستينيات وصعوبات متزايدة في توسيع قائمة السلع المحررة خاصة تلك الصعوبات التي تتعلق بالتطور الصناعى والتي نجمت عن التفاوتات بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة والتي تتدخل أيضاً في اعاققة التكامل التجارى . وما يصدق على منظمة الـ *ALALC* (يصدق أيضاً على منظمة الـ *MCCA* السوق المشتركة لأمريكا الوسطى *Marché Commun d'Amérique Centrale*) حيث زادت التجارة بين الدول

(١) اختصار لـ " منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة " ، العرب .

Association Latino - Américane de Libre - Commerce (ALALC).

الأعضاء فى هذه المنظمة الأخيرة فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٧ بمعدل ٣٥ ٪ سنوياً فى المتوسط وشملت هذه الزيادة ٧٤ ٪ من جملة التجارة الخارجية للدول الخمس الأعضاء (سلفادور - جواتيمالا - هندوراس - نيكاراغوا - كوستاريكا) فى ١٩٦٠ إلى ٢٢٧ ٪ فى ١٩٦٧ . ولكن تبعاً للتعطيل الذى أدت إليه سياسة الاحلال الاستيرادى ، تناقصت معدلات الزيادة فى التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بعد أقل من عشر سنوات من إنشاء هذه السوق المشتركة وفى مواجهة صعوبات التكامل التجارى الاقليمى ، وفى الوقت الذى ظل فيه العملاء الأساسيون - وربما سوف يظلون لوقت طويل - ممثلون فى الدول المصنعة وفى الوقت الذى لا تتقدم المفاوضات مع هؤلاء العملاء بخطى سريعة ، فان النزعات إلى العنف الاقتصادى تبدو كبيرة وسوف يصعب تحاشي هذا العنف ما لم تتنازل البلاد المصدرة للبترول .

الفصل الثاني عشر

تحقيق رؤوس الأموال نحو العالم الثالث
دور ومشكلات المعونة والاستثمار الدولي

- مقدمة .

أولاً : الاستعانة الإلزامية برؤوس الأموال الأجنبية .

ثانياً : حجم ومكونات المعونة المالية للعالم الثالث .

ثالثاً : الاتجاهات العامة للنمو .. خفض المعونة الحقيقية .

رابعاً : كفاية المعونة والاستثمار .. نتائج غير مؤكدة .

الفصل الثانى عشر

توافق رؤوس الأموال نحو العالم الثالث

دور ومشكلات المعونة والاستثمار الدولى

- مقدمة : -

توجد بعض المسائل التى تتعلق بالتخلف والتى تبسوحاسمة ، ولكنها فى الوقت ذاته مبهمة ومضطربة :

فالمشكلات التقنية مثلاً لايمكن تجاهل دورها حينما نتحدث عن ضالة الأعمال المالية . ولكن هذه المشكلات تتعقد أكثر تبعاً لوجود منهجين متناقضين لدراسة الأسباب التى تؤدى إليها ، ويتعلق المنهج الأول .. بطبيعة هذه المشكلات ويتعلق الثانى بطريقة التعريف بها ، والواقع أن الأمور ، التى يكتنفها الغموض والاضطراب عديدة ويصعب تحاشيها ، من ذلك مثلاً العلاقة بين المعونة الحكومية والاستثمار الخاص أى بين المنح والقروض (ذات الفوائد المختلفة) من ناحية ، ووضع رأس المال فى ظروف تسويقية عادية من ناحية أخرى ، ومن المسائل الأخرى : الأشكال شديدة الاختلاف للمعونة (مالية ، فنية ، عسكرية ، سياسية ..) والهيئات ذات الاهتمام العالمى أو الوطنى والأهداف العديدة المختلطة غالباً ، سواء أكانت انسانية أم أخلاقية أم اقتصادية أم استراتيجية .. الخ .

ونجد من بين المناهضين لسياسة المعونة الدولية للبلدان المتخلفة من يرون الاحتفاظ بطريقة أنانية برؤوس الأموال لبلادهم الأصلية (مثال " الكارتيريه " فى فرنسا) كما نجد خبراء ومسئولين من العالم الثالث من نوى الآراء المعارضة تماماً لأصحاب الرأى الاول ولكنهم - وفى نفس الوقت - يخشون زيادة مشكلات " التبعية " فى بلادهم ، وطبيعى إذن أن يصعب فهم آثار المعونات المالية كمايصعب التكهن بها

وعادة ما يؤدي ذلك إلى تفسيرات جد متناقضة ، ولكنها دائماً غير مقنعة . ورغم ذلك يميل كثير من الباحثين إلى الاعتقاد بوجود ظاهرة أساسية تلك أنه على الرغم من استمرار تقديم المعونات لدول العالم الثالث لمدة تزيد على عشرين عاماً - فإنها رغم الآمال العريضة التي تبني عليها السلطات الرسمية خططها - تكشف عادة عن عتضايا العوز بل الافلاس . كما أن الأهداف التي ترمى إليها الدول التي تقدم المعونات أو تلك التي تستقبلها ، لم تتحقق ، بل تبدو متنافرة ، والنتيجة أن الفروق العالمية لم تمنح بعد ، بل هي في حالة تزايد ويترتب على هذه الحقائق القول بأن إعادة تقييم لجدوى المعونة الدولية - كما عرفناها وكما طبقناها - تبدو الآن أساسية وفي هذا الفصل سوف نجتهد في إثارة الملاحظات المختصرة أكثر من الاهتمام بدراسة تفصيلية ومعقدة عن الأعمال ، وعن الهيئات .

أولاً : الاستعانة الختامية برؤوس الأموال الأجنبية :

سبق أن أشرنا في نهاية الفصل الخاص بدراسة مشكلات البطالة إلى ضخامة الجهود الضرورية في مجال الاستثمار ، والتي تهدف إلى توظيف القوى الانتاجية وإلى وضع البلاد على سلم النمو الاقتصادي . ولكي ندرك مدى الصعوبة التي تواجهها مثل هذه الجهود ، ينبغي أن نتذكر أولاً أن معدل النمو السكاني السريع يستدعي أن يكرس ثلثا الاستثمارات لسد حاجة هؤلاء السكان المتزايدين في حين أن هذه النسبة لاتصل إلى الربع في البلاد المصنعة .

وهكذا فإذا استعرضنا الأمر فسوف نلاحظ أنه ينبغي على الدول النامية من أجل تقليل تأخرها أن تزيد انتاجها القومي الخام بمعدل ٦,٦ ٪ سنوياً على الأقل : (٢,٦ ٪ من أجل تتبع الديموغرافية + ٤ ٪ زيادة في متوسط الدخل بالنسبة لكل فرد) وذلك في مقابل ٣,٦ ٪ في البلدان المتقدمة ولكي تصل الدول النامية إلى هذا المعدل ينبغي أن يتراوح معدل الاستثمار بين ٢,٦٤ ٪ - ٢٩,٧ ٪ على أساس أن معامل كثافة رأس المال يتراوح حول ٤ - ٥٠٤ . فإذا ما أخذنا أدنى المعدلات فمن السهل أن نحسب المجموع السنوي للاستثمارات اللازمة في البلدان النامية ، فالنسبة لنتاج قومي عام يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار فإن معدل الاستثمار المساوي

٢٦٤ ٪ (وهو المعدل الأدنى الذى ينبغى أن يوجد لكى يزيد معدل نمو الناتج القومى بنسبة ٦٦ ٪ سنوياً) يشمل ٨٠ مليار دولار تقريباً من هذا الناتج .

ويعتبر معدل الادخار الداخلى - الذى قدر بمبلغ ٤٥ مليون دولار فى نفس السنة - غير كاف بالمرّة حتى على افتراض أن كل هذه المبالغ سوف تكرر جميعها وبطريقة أولوية فى أغراض انتاجية : فمن المعروف بأن هروب رأس المال إلى الدول المتقدمة أمر شائع وظاهرة واسعة . وهكذا فإنه فيما بين ١٩٥٢ - ١٩٦٤ خرجت أربعة ملايين دولار من دول أمريكا اللاتينية إلى بنوك أمريكا الشمالية وأوروبا . ومن ناحية أخرى لا تسمح الانتاجية الضعيفة والدخول المحدودة بأمال عريضة فى زيادة الادخار الوطنى غير أنه من الممكن أن تزيد معدلات الادخار من ١٥ - ١٨ ٪ من الدخل أى ما يوازى ٤٥ - ٥٤ مليار دولار .

ومن جهة أخرى يؤدى تقليل النمو السكانى من ٢٦ ٪ إلى ٢ ٪ إلى تخفيض معدل الاستثمار اللازم إلى ٢٤ ٪ وتقليل الأموال المطلوبة لهذا الاستثمار إلى ٧٢ مليار دولار بدلاً من ٨٠ . والدليل على ذلك واضح ومجرد .

فحتى فى حالة وجود مجهود ضخم يهدف إلى تحديد النسل وزيادة الإذخار القومى - وهو حالة مشكوك فى وجودها - فإنه سيظل هناك عجز تبلغ قيمته ١٨ مليار دولار سنوياً (٧٢ - ٥٤ = ١٨) فى معدل الاستثمار اللازم . وهو عجز لا تستطيع الامكانيات الوطنية الوفاء به . ومن هنا تظهر ضرورة الاستعانة بالدول الأجنبية التى تملك رؤوس الأموال والعملات القوية . وتقدر المبالغ التى سوف تطلب من هذه الدول بحوالى ١ ٪ من ناتجها القومى (الذى يبلغ إجماليه ١٧٠٠ مليار دولار بالنسبة للبلاد المتقدمة غير الشيوعية) . وتقرب هذه النسبة من المساعدة المالية الفعلية التى دفعتها البلدان المتقدمة إلى العالم الثالث فى ١٩٦٧ (ما يوازى ١١ مليار) وحتى ١٩٧٣ (٢٤ مليار) وهذه المبالغ لا تمثل إلا حوالى ٠.٨ ٪ من إجمالى الناتج القومى فى البلدان المصنعة ولعل هذا هو أحد العوامل التى تقف وراء البحث الدؤوب عن رؤوس الأموال من جانب بلدان عديدة فى العالم الثالث و وراء المزايدات العقيمة التى تنتج عنه .

ثانياً : حجم ومكونات المعونات المالية للعالم الثالث :-

يظهر مختلف أنواع المعونة من أجل التنمية التي قدمتها لجنة الـ C.A.D. (لجنة مساعدات التنمية *Comité d'aide au développement*) التي أنشئت في ١٩٦١ لتنسيق مساهمات الدول الصناعية الرأسمالية السبع عشرة (١٢ دولة أوربية تشغل : النمسا - بلجيكا - الدانمارك - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - هولندا - النرويج - البرتغال - السويد - سويسرا - المملكة المتحدة) + دولتان في أمريكا الشمالية : الولايات المتحدة وكندا + استراليا + نيوزيلندا + اليابان) وتمثل هذه المساهمات الجزء الأعظم (٩٠ ٪) من الموارد العامة والخاصة الموضوعة تحت تصرف العالم الثالث .

وتصل مساهمات الاتحاد السوفيتي والصين والتي تقترب الآن من ٢٥ مليار دولار أو بمعونات الدول النامية لبعضها البعض التي تأتي على وجه الخصوص من الدول البترولية العربية (الكويت والمملكة العربية السعودية وليبيا) والتي لازالت متواضعة جداً وتبلغ قيمتها ٢٠ مليار دولار غير أنها يمكن أن تزيد إلى حد كبير تبعاً لزيادة الدخل المترقب على البترول وقد عرضت إيران مثلاً في بداية ١٩٧٥ أن تضع سنوياً في خدمة العالم الثالث مبلغ ٣٥ مليار دولار على أن ترتفع المعونة التي تعد بها الدول المنتجة للبترول إلى ١٠ مليار دولار في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . وهكذا وصل التطور الإجمالي حتى ١٩٧٣ إلى مايقرب من ٢٧ مليار دولار . ويمكن التأكيد على العناصر المهمة الآتية :-

١ - المعونة العامة : وتتكون من الأموال التي تقدمها الدول في هيئة منح أو قروض ذات فوائد أكثر ملاءمة مما هي في السوق المالية العادية ، واتفاقيات قروض أو استحقاقات أو مخصصات للتصدير . وتستخدم هذه المعونات قناتين : قناة ثنائية *Bilatéral* أي من دولة إلى دولة أو قناة متعددة *Multilatéral* أي بواسطة المنظمات الدولية المتخصصة (الأمم المتحدة - الصندوق الأوربي للتنمية - مجموعة البنك العالمي على وجه الخصوص) .

٢ - المعونة الخاصة : وهي لاتستحق الذكر في الحساب التفصيلي للمعونات إلا

بالنسبة للمنع المقدمة للهيئات الخيرية وهى تأخذ شكل قروض (مخصصات
معاونة للتصدير) أو توظيف استثمارى أو حصص أو استحقاقات (استثمار
من الممارسات التجارية) أو استثمارات مباشرة من أجل إنشاء أو توسعة
مؤسسة معينة سواء كانت هذه الاستثمارات مفردة أو مشتركة .

وتسير الأحجام المقارنة للبند المختلفة في اتجاهات متغايرة فى خلال
السنوات الأخيرة وتساعد معرفة الخط التطورى على فهم أفضل لأصول المشكلة
التي سبقت اثارها وسلوك الدول المتقدمة للمعونات ، وهذا السلوك متغاير جداً ، من
نمط الولايات المتحدة حيث يزيد نصيب المعونات الخاصة إلى حد كبير إلى نمط
الدول الاسكندنافية وكندا حيث تسود المعونات العامة خاصة ذات القنوات المتعددة ،
مروراً بالنمط الفرنسى الذى ينور حول المساعدة الفنية والثقافية أكثر مما هو بالنسبة
للمعونات المالية ، أو النمط السوفييتى (سابقاً) الذى يستحيل فعلاً أن نميز فيه بين
المعونات المرتبطة بالعلاقات التجارية والعلاقات الدبلوماسية .

ثالثاً : الاتجاهات العامة للنمو ، تقليل المعونة الحقيقية :

١ - الأهداف العامة لم تتحقق :-

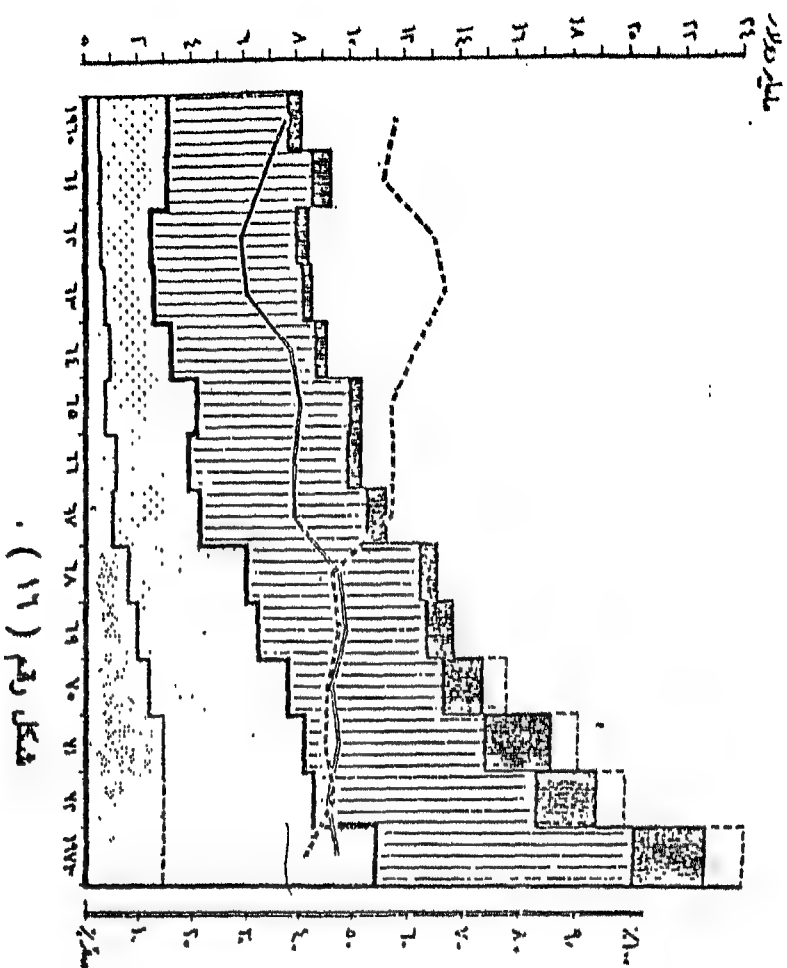
ان الزيادة فى تدفق رؤوس نحو العالم الثالث أمر مؤكد بل تبدو هذه الزيادة
للوهلة الاولى رائعة : فالبنسبة فقط لدول لجنة الكاد C.A.D. (لجنة مساعدات
التنمية) كان هناك ١٠٢ مليار دولار انتهت إلى العالم الثالث فى خلال السنوات
العشر من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ وكان التطور من ٨١١ مليار سنوياً فى ١٩٦٠ إلى
٢٤١٥ مليار فى ١٩٧٣ أى بنسبة زيادة تبلغ ١٩٧٪ ولكن كثيراً من التحفظات
رغم ذلك - فى هذا المجال لابد وأن تثار :-

(١) أن اجمالى المعونات المسجلة فى ١٩٧٠ أى مايساوى ١٥ مليار دولار ظلت دون
مستوى الأهداف التي اعتبرت ضرورية من قبل عدد من الباحثين ٣٥ - ٤٠
مليار بالنسبة لفرانسوا ليشير ، ٣٤ مليار بالنسبة لبول بيروش ، من ٥٠ - ٦٠
مليار بالنسبة لايف لأكوست ، ٧٥ مليار بالنسبة لخبراء آخرين كتب عنهم
ادوارد بونفو .

(ب) أن الزيادة الظاهرية المحسوبة بالسعر السارى للدولار ينبغي أن تصحح بمعدل انخفاض قيمة العملة وبالزيادة المقابلة في سكان الدول المتلقية للمساعدة :
فبينما زاد إجمالي المعونات بمقدار ثلاثة أمثاله فإن المعونة الحقيقية للفرد في العالم الثالث (١٢ر٣ دولار في ١٩٧٣) لم تزد إلا بنسبة ٤٠ ٪ وبالنسبة للمعونة العامة وحدها انخفض متوسط نصيب الفرد بنسبة ٣٠ ٪ ..

(ج) على الرغم من أن بيانات عديدة عالمية أوصت في مرات عديدة (١٩٦٠ - ١٩٦٤ - ١٩٦٨ - ١٩٧٣) بأن تخصص البلدان المتقدمة ١ ٪ من دخلها ثم من ناتجها القومي للمعونة ، يبدو أن هذا الهدف لازال بعيد المنال ، فقد انخفضت هذه النسبة من ٠.٩٦ ٪ في ١٩٦٠ إلى ٠.٧٩ ٪ في ١٩٦٨ ثم استقرت عند ٠.٧٨ ٪ في ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . وبالنسبة للمعونات العامة فإن المعدل الذي حددته الأمم المتحدة وهو ٠.٧٠ ٪ يبدو أكثر بعداً عن التحقيق حيث وصل متوسط هذه المعونة من دول الـ C. A. D. إلى ٠.٣٠ ٪ في ١٩٧٣ في مقابل ٠.٥١ ٪ في ١٩٦٣ ، وتظهر النتائج على مستوى المجموعات الإقليمية أو على مستوى الدولة الواحدة موقف شديدة الاختلاف خاصة ما يتعلق بالتناقص السريع في مساهمات الولايات المتحدة : ٢.٧ ٪ من الناتج القومي في ١٩٤٩ (بداية مشروع مارشال) إلى ٠.٦٦ ٪ في ١٩٦٨ و ٠.٥٨ ٪ في ١٩٧٣ ، وكانت المعونات العامة هي الأكثر تأثراً : ٠.٥٩ ٪ في ١٩٦٣ ، ٠.٣٧ ٪ في ١٩٦٨ ، ٠.٢٣ ٪ في ١٩٧٣ وقد انخفض نصيب هذه المعونات من إجمالي المعونات التي تقدمها دول الـ C. A. D. من ٦٢ ٪ إلى ٢٢ ٪ في خلال العشر سنوات الأخيرة على الرغم من أنها تشكل وحدها ٥٢ ٪ من الدخل الإجمالي لهذه الدول ومن بين البلاد التي تصل في بعض السنين إلى الوفاء بالتزاماتها (بلجيكا - فرنسا - اليابان - هولندا - البرتغال - الدنمارك - ألمانيا) توجد ثلاث دول (فرنسا وهولندا والبرتغال) ذات موقف مبالغ فيه لأن جزءاً مهماً من المعونة يذهب إلى المستعمرات التي ترتبط بهذه البلاد (مثل أراضي ما وراء البحار *Outre - Mer* الفرنسية التي تستقبل أكثر من ١/٤ المعونة العامة) وتعتبر

C. A. D.
 المونة المالية للعالم الثالث القائمة من حول
 لجنة مساعدات التنمية) - التطور من ١٩٦٠ - ١٩٧٠



شكل رقم (١١) .

<div> <div></div> <div></div> </div>	مستعدة الجوانب	المونة العامة
	تأنيء الجوانب	
<div> <div></div> <div></div> </div>	سوية القطاع الخاص	الاستثمارات
	القطاع العام	
<div> <div></div> </div>	مخمس الجوانب الخيرية القائمة	
<div> <div></div> </div>	المعونات القائمة (%)	
<div> <div></div> </div>	المعونات العامة (%)	

فرنسا - رغم التحفظ الذي ذكر واحدة من أهم البلاد المقدمة للمعونات وواحدة من البلاد الوحيدة التي احترمت التزاماتها ورغم ذلك فنصيبها في المعونات يتناقص فقد بلغ إجمالي المعونات التي قدمتها في ١٩٦١ إلى ٢١٦٪ من الناتج القومي بينما هبط هذا المعدل إلى ١٪ في ١٩٧١ وهبطت المعونات العامة من ٠.٩٨٪ في ١٩٦٣ إلى ٠.٥٨٪ في ١٩٧٣ .

(د) والواقع أن إجمالي المساهمات التي تقدمها البلدان المتقدمة الرأسمالية لازالت في النهاية هامشية : ففي ١٩٧٠ كانت هذه المساهمات موازية بالكاد للمعونات التي أعطيت للزراعة الأوروبية وكانت أقل ١٤ مرة من نفقات التسليح العالمية . ومن ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ زادت النفقات العسكرية " والقضائية " بمقدار ٤٠ مليار دولار لتصل في ١٩٧٠ إلى ٢٠٥ مليار ويعني هذا أنه في مقابل كل زيادة سنوية تصل إلى ١٠٠ دولار في الدخل في البلاد الغنية (في خلال هذا العقد) هناك ٣٠ دولاراً تخصص للنفقات العسكرية و٨٠.٠ من الدولار تخصص للمعونة الحقيقية للبلدان محدودة التطور .

٢ - التخصيب المتزايد للمعونات الخاصة : -

تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بظاهرتين أساسيتين تتعلقان بالاستثمار الدولي :-

فهناك أولاً : العودة القوية إلى النشاط في الاستثمار (٣ مليار دولار سنوياً حتى ١٩٥٥ ثم ٦ مليار بين ١٩٥٦ - ١٩٥٩ و ٢٠ مليار في ١٩٧٠) ، وثانياً : الدور المتزايد للاستثمارات ذات الأصول العامة والتي تمثل النصف إلى الثلثين من إجمالي العام ، وبالنسبة للعالم الثالث الذي كان يمتلك في ١٩٧١ ٣٣.٥٪ من إجمالي الرصيد العالمي من الاستثمار المباشر فقد استقبل في المتوسط من ١٩٥٠ من ٧٠ - ٧٥٪ من الأجمالي السنوي لرؤوس الأموال المحولة للخارج (أي ١٥ مليار دولار من إجمالي ٢٠ مليار في ١٩٧٠) كما يلاحظ أن في خلال هذا الربع الأخير من القرن العشرين أن الاستثمارات التي تأسست في البلدان المتقدمة هي في

معظمها ذات أصول خاصة (رؤوس أموال الأمم المتحدة فى أوربا مثلاً) بينما تسود الاستثمارات ذات الأصول العامة فى العالم النامى . ولكن هذا الاتجاه العام الذى استمر فترة طويلة سوف يطرأ عليه تحولات جذرية من الآن فصاعداً حيث كان نصيب الاستثمارات العامة فى دول العالم الثالث من الآن فصاعداً حيث كان نصيب الاستثمارات العامة فى دول العالم الثالث منذ ١٩٥٠ فى حالة تراجع مستمر بينما تزايد بالتالى نصيب الاستثمارات الخاصة فقد كانت النسبة بين الاثنين هى ٧٠ ٪ ، ٣٠ ٪ على التوالى فى ١٩٦٣ ثم أصبحت ٥٠ ٪ فى ١٩٧٣ ، وعليه فقد زادت الاستثمارات الخاصة فى العقد الممتد من ١٩٦٣ - ١٩٧٣ بنسبة ٣٢٥ ٪ (٣٧٨ ٪ إذا أضفنا منح الهيئات الخيرية) بينما لم تزد المعونات العامة سوى بنسبة ٩٨ ٪ أى أن سرعة نمو هذه الأخيرة كانت أبطأ بمقدار ٣ر٣ مرة . وهكذا فإن نصف الأموال المنصرفة إلى العالم الثالث تعتمد الآن فى الوقت الحاضر على قرارات خاصة تتخذ غالباً بواسطة عدد محدود من البنوك وشركات التوطين والمؤسسات الكبرى متعددة الجنسية . وفى الولايات المتحدة مثلاً نجد أن ٨٠ ٪ من الاستثمارات الدولية تقوم بها ٣٠٠ مؤسسة فقط . ولكننا سوف نكتفى هنا بإبراز بعض الملاحظات الخاصة بالوضع فى البلدان النامية :-

(١) من إجمالى يقدر بـ ١٥٠ مليار دولار فى ١٩٧١ - ١٩٧٢ :

ويشمل ذلك الدول الشيوعية (سابقاً) ، يمتلك العالم الثالث ١/٣ الرصيد العالمى من الاستثمارات المباشرة (٣٠ مليار فى ١٩٦٦ ، ٤٥ مليار فى ١٩٧١) .

(ب) يختلف دور الاستثمار الأجنبى اختلافاً كبيراً بحسب الدول

المستقبلية : فهو يمثل بالنسبة لـ ٣٥ دولة من بين هؤلاء نسبة ٤٠ ٪ من

المدخلات الداخلية و ٨٠ ٪ من الناتج القومى أى أن له هنا دوراً أساسياً فى

التنمية : الهند والبرازيل على سبيل المثال فى حين أن ثمانى دول (الهند -

باكستان - أندونيسيا - كوريا الجنوبية - إيران - تركيا - البرازيل -

المكسيك) تحتكر نصف نصيب العالم الثالث بأجمعه . وفى ١٩٦٨ كان نصيب

القارات المختلفة كالتالى : أمريكا اللاتينية ٣٥ ٪ وأفريقيا ٢٣ ٪ وآسيا

والأقيانوسية ٢٠٪ والشرق الأوسط ١٣٪ ويبلغ نصيب المؤسسات التي يتحكم فيها رأس المال الأجنبي ١/٤ عدد العاملين بالصناعة في أمريكا اللاتينية وتبلغ هذه النسبة النصف في القطاعات الصناعية الحديثة .

(ج) أن دور الدول المصدرة لرأس المال هو أيضاً شديد الاختلاف بالنسبة للعالم الثالث : فإذا كانت الولايات المتحدة تحتكر السوق العالمية بنصيبها الذي يصل إلى ٦٢٪ تقريباً من جملة المعونات الكلية فهي لاتوجه أكثر من ٣١٪ من هذه الجملة إلى الدول النامية ، في الوقت الذي تساهم فيه دول أخرى في سياساتها الاستثمارية التقليدية أو الحديثة بنصيب أهم مثل اليابان (٦٠٪) وفرنسا (٥٢٪) والمملكة المتحدة (٣٩٪) .

(د) يختلف توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة من فترة لأخرى : فقد كانت التوجيه قبل ١٩١٤ إلى أعمال المرافق العامة (السكك الحديدية والموانئ) وإلى الزراعات العلمية الواسعة ، ثم كان هناك الاستغلال المعدني (خاصة البترول) في فترة ما بين الحربين العالميتين مع استمرار في هذا الاتجاه حتى الوقت الحاضر -- ثم الصناعات اليدوية منذ ١٩٦٠ خاصة في البلاد التي أخذت طريقها فعلاً نحو التنمية (المكسيك - الأرجنتين - تاوان ..) ولكن هذا الاتجاه الأخير لازال محدوداً لأن أرباحية الاستثمار فيه أضيق كثيراً من القطاعات الأولية خاصة الاستخراجية منها وتمثل هذه الأخيرة (خاصة البترول) ٤٢٪ من الاستثمار الكلي لأمريكا الشمالية في أمريكا الوسطى (٦٨٪ في فنزويلا و ٦٧٪ في بيرو ، ٦١٪ في شيلي في مقابل ١١٪ في البرازيل وفي المكسيك) . ويتحدد نصيب الصناعات التحويلية بحسب مستوى التطور والتنوع الاقتصادي .

(هـ) يتعرض التكوين الداخلي للاستثمارات الخاصة لتحويلات تدريجية : فبينما لا ينمو التوطين المالي إلا بنسب ضئيلة (+ ٤١٪ من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠) فإن الاستثمارات المباشرة تتزايد بسرعة (+ ٩٣٪) وتبلغ

الزيادة أقصاها بالنسبة لمخصصات التصدير (+ ٢٩٧ ٪) ويرجع هذا التزايد إلى " المنافسة " أو بالأحرى الزيادة التي تقبل عليها الدول المصنعة لتتيح الفرصة لاقتصادها لأن يصدر المزيد إلى أسواق البلدان النامية . والواقع أن هذه القروض التي تعطى غالباً على أساس السداد فى مدة قصيرة وبفوائد مرتفعة والتي تسمح للدول المستفيدة أن تشتري من الشركات المقرضة تمثل عبئاً ثقيلاً ومتزايداً فى اتمام السداد مما يهيئ الفرصة لمشكلات مالية واقتصادية جسيمة . وعلاوة على ذلك فإن هذه القروض تدفع الدول الفقيرة إلى اللجوء مباشرة إلى النجدة الخارجية التي يحمل نظامها الحالى مثالب عديدة ومن ناحية أخرى فإن استقبالها لهذه القروض يشجعها على التصدير .. وتعد هذه علامات لظاهرة " التوجيه الخارجى *Extraversion* " للاقتصاديات المتأخرة التي أشار إليها كثير من الباحثين .

٣ - معونات عامة محدودة وثنائية : -

يؤدى الاتجاه المستمر إلى " تخصيص " المعونات الذى سبق أن أشرنا إليه والذي تعتبر الولايات المتحدة منذ ١٩٦٩ مثلاً كاملاً - إلى تقليل أهمية المعونة العامة للتنمية (وهى فعلاً المعونة الوحيدة الحقيقية) وإلى تناقص دورها إلى أن أصبح الآن ثانوياً حيث لم يزد على ٢٩ ٪ من المعونات الكلية فى ١٩٧٣ . ويؤدى التعمق فى التفصيلات إلى قلق آخر خاصة فى اتجاهات ثلاثة : -

(أ) معونة متعددة القنوات فى حالة تزايد ولكنها تمثل دائماً نسباً ضئيلة :

فقد تزايد نصيبها من المعونات الكلية من ١٢ ٪ إلى ٢٢ ٪ فى مدى ١٣ سنة أى ما قيمته ٦٠٢ مليون دولار فى ١٩٦٠ الى ٢٦٤٩ فى ١٩٧٣ . وتتمثل هذه المعونات على وجه الخصوص فى المبالغ التي تصبها الدول فى المنظمات الدولية المتخصصة على مستوى اقليمى كبير (مثل الصندوق الأوروبى للتنمية وبنك انتر أمريكان - والبنك الآسيوى والبنك الأفريقى ..) أو على مستوى عالمى (برنامج الأمم المتحدة الانمائى - اليونسكو - الفاو - اليونيسيف ..) ولكن الدور الرئيسى كان ذلك الذى لعبه البنك

العالمى *Banque Mondiale* وفروعه *S. F. I., A. I. D.* الذى أسس فى ١٩٤٤ فى المؤتمر النقدى الذى عقد فى *Bretton Woods* والذى أدير منذ ١٩٦٨ بواسطة ماكنمارا فأعطاه دفعة قوية . ويمارس البنك العالمى عمليات بنكية عادية : اقتراض من الدول المتقدمة ، أقرض فى مقابل فائدة إلى دول العالم الثالث ويجتهد العاملون فيه فى تحقيق الاتزان فى ميزانيته حيث أنه لا يحقق دائماً أرباحاً ، وقد زادت مسئولياته المالية من ١٣ مليار دولار بالنسبة للالتزامات الخمس التى قام بها ، إلى ٣٠ مليار وإلى ٥٠ مليار (مرتقبة) ، والواقع أن التزامات النفقات تتجاوز إلى حد كبير المبالغ المنصرفة فعلاً فقد ارتفعت هذه المبالغ الأخيرة فى تجربة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ إلى ١٦ مليار (فى مقابل ٣٥ مليار كالتزامات) أى ما يعادل ٢٠٦ ٪ من المعونة العامة وهـ ٨٠ من المعونة الكلية وهو مبلغ يكاد يتوازى مع المصاريف الدعائية التى ينفقها العشر ملئين الأول فى الولايات المتحدة . أما القروض التى تسمح بها هيئة الايد *"A. I. D."* *Association Internationale pour le Développement* والتى توجه أساساً إلى البلدان الأكثر فقراً فهى بدون فائدة أحياناً أو بفائدة محدودة جداً (٠.٧٥ ٪) ولكنها تمثل فقط أقل من ٣ مليار دولار استثمرت فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ أى أنها ذات مبالغ ضئيلة للغاية . وينبغى أن نلاحظ أخيراً أن مساهمات البنك العالمى - التى تعتبر حاسمة فى انجاز مشاريع المرافق القومية الكبرى - هى مخصصة بالتحديد للدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى *Fonds Monétaire International* (*F. M. I.*) أى للدول غير الشيوعية فيما عدا يوغسلافيا (سابقاً) .

(ب) هناك تناقص نسبى فى " عنصر المنح " ضمن المعونات
الثنائية :

تتكون المعونات الموجهة للدول - كما أشرنا - من منح مجانية تماماً ومن قروض وعادة ماتعطى هذه الأخيرة وفق شروط " تسامحية " أو " تفضيلية " أى لمد أطول وبفوائد أقل مما هى فى السوق المالية وهذا يسمح باعتبارها منحاً " مقنعة " أو على الأقل " جزئية " وينبثق المفهوم الرسمى لـ " عنصر المنح " من حسابات معقدة تتم على هذه الأسس التى أشرنا إليها ، وهنا لابد من الإشارة إلى ملاحظتين :-

الأولى هي أن دور " المنح " الحقيقية لم يتوقف عن التناقص (٥٢٪ من المعونة الكلية من دول الكاد في ١٩٦٠ إلى ٢٣٪ في ١٩٦٩ وإلى ١٨٪ في ١٩٧٣) .

والملاحظة الثانية هي هبوط " عنصر المنح " من ٨٠٪ في ١٩٦٠ - ١٩٦٢ إلى ٧٠٪ في ١٩٧٣ . وأصبح الوضع في مساهمات البلدان المتقدمة هو تضيق في " الكرم المالى الضائع " (المساعدة الغذائية مثلاً) وتوسعة في الاقراض الذى ينتظر من ورائه ربحاً على الأقل دون أرباحية الاستثمار العادى وفى المجالات التعويضية مثل المخصصات العامة للتصدير .

(ج) تعميم " المعونات المشروطة " :

تؤدى المعونات الثنائية التى قال عنها جاليه " أنها - بطريقة غير مباشرة - الأكثر أهمية ، مع كونها تقود إلى الارتباط السياسى وإلى الخنوع الاقتصادى " إلى مزيد من العقوبات بالنسبة للدول التى تتلقاها خاصة وأن هذه المعونات تتمشى مع القواعد الصارمة وهذا هو مبدأ " المعونة المشروطة *Aide Liée* " فهى مجموعة من التقيدات تعمل بها الدولة المقدمة للمعونة على منع الدولة المستقبلة لها من التوجه لآى بلد آخر للحصول على المشتروات التى تسمح بها المعونة المالية " أى أن البلد المقترضة عليها أن تشتري من البلد المقرضة دون التحكم فى الجودة ولا فى السعر ولا فى الطريق التى تأتى منها البضائع . وفى بعض الحالات مثل اليابان والولايات المتحدة وإيطاليا ودول أوروبا الشرقية تصل نسبة هذه المعونات المشروطة إلى ١٠٠٪ تقريباً من المعونة الثنائية بينما تتمسك دول أخرى بجعل هذا الشكل فى حده الأدنى مثل الدول الاسكندنافية وكندا . وعموماً يتراوح المتوسط العالمى من هذه المعونات المشروطة بين ٧٠ - ٨٠٪ من اجمالى المعونات العامة .

رابعاً : كفاية المعونة والاستثمار : نتائج غير مؤكدة :-

١ - صعوبة تقدير المعونة الحقيقية :-

أكدت الملاحظات السابقة تدهور الظروف المصاحبة لتقديم المعونات وما يمكن فعله الآن هو أن نحيط بدقة بالمدى الحقيقى لمساهمات الدول الغنية فى الانطلاق

الاقتصادى للدول المحتاجة . حيث شبه بعض الباحثين المعونة الخارجية ساخرأ بالخرشوف " حينما يكون مزهراً يبعث السرور فى النفس بشكله وبلونه ومع مضى الوقت يتحول إلى نبات شائك لا يؤكل منه إلا جزء ضئيل ، ولكن حتى تكتشف القيمة الحقيقية لهذا النبات لابد من نزع أوراقه العديدة واحدة بعد الأخرى حتى نصل فى الداخل إلى قلب صغير يمثل مكافأة لذيدة للمجهود والصبر الذى بذل فى انتزاع الأوراق محدودة أو معدومة القيمة والتي كان يختبئ وراءها هذا القلب " . ويفسر " مائد " بدقة هذه المسألة : فمن بين ١٣٥ مليار دولار تقريباً يصل هذا الباحث إلى تحديد ٣ مليار فقط تمثل المعونة الحقيقية السنوية بعد استبعاد المعونات الخاصة والقروض ذات الفوائد العادية والتقليل من قيمة المعونات المشروطة والمعونات الفنية للبلاد المستقبلية . وهناك احصاء آخر مشابه قدر القيمة الفعلية للمعونة بحوالى ٦٥ مليار دولار فى ١٩٧٣ من بين الإجمالى الرسمى للمعونات من دول الكاد . C.A.D. والبالغ ٢٤ مليار دولار أى نسبته ٠.١٨ ٪ من الناتج القومى لهذه الدول ويعنى هذا أنه فى كل مرة يكسب الانسان فى البلاد الغنية خمسين فرنكاً ، يقتطع منها ١٠ سنتيمات باسم التضامن الدولى (الفرنك = ١٠٠ سنتيم ، الدولار = ٨ فرنك تقريباً فى ١٩٨٣) مع اعطاء تبريرات منتظمة وعلنية لهذا الاقتطاع مع الاشارة دون شك إلى أن ذلك من قبيل المصلحة الذاتية للمقتطع منهم .

٢-التضخم الشديد فى الحركة المرتدة نحو البلدان المتقدمة

وينبغى - كما وصلنا بالنسبة للمعونات - أن نميز بين نوعين من هذه الديون : الدين الخاص : وهو عبارة عن عوائد وأرباح الاستثمارات الخاصة ، والدين العام الذى تتحمله أو تضمته الدولة ويشمل سداد رأس المال المقترض ودفع فوائده . وقد تعرض حجم الدين العام لزيادة كبيرة من ٣٧ مليار دولار فى ١٩٦٥ إلى ٢٨ مليار فى ١٩٦٧ و ٦٧ مليار فى ١٩٧١ ثم ٧٥ مليار فى ١٩٧٢ ليصل إلى ١٠٠ مليار فى ١٩٧٥ وإلى ١٥٠ مليار فى ١٩٨٠ . أى أن هذا الحجم يتضاعف مرة كل خمس أو ست سنوات . ويعبر ذلك عن الثقل المفرط للأعباء السنوية فى رد هذه الديون والتي تبلغ نسبتها من ٩ - ١٠ ٪ من الدين العام الاجمالى أى ٤٧ مليار

دولار في ١٩٦٧ و٦ مليارات في ١٩٧٠ و٩ مليارات في ١٩٧٤ ثم ١٠ مليارات في ١٩٧٥ .
وبهذه الطريقة فإن السداد السنوي للديون يمتص منذ ١٩٦٨ أكثر من ٦٥٪ من
المعونات العامة الجديدة ووصلت هذه النسبة في ١٩٧٤ إلى ٧٥٪ أي أنه من بين
كل مائة دولار تذهب إلى العالم الثالث يطرح منها فوراً من ٧٠ - ٧٥ دولار أي نسبة
٢/٤ لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة ! ولكن تختلف خطورة هذا الوضع
من مكان لآخر فقد كان سداد الديون يمثل في آسيا في ١٩٦٩ ، نصف المعونة
العامة السنوية ويمثلها الثلاثة أرباع في أفريقيا ونسبة ١/٤ في أمريكا اللاتينية .
بل وتتفق " الاسقاطات المختلفة " على اعتبار أنه من الآن حتى ١٩٧٨ - ١٩٨٠
ينبغي على العالم الثالث أن يسدد من الديون والفوائد أكثر مما يستقبل من المعونة
وهكذا " فإن الباب الضيق سوف يغلق تماماً " .. ومنذ ١٩٧٠ نجد أن ما يقرب من
١/٣ الدخل النقدي من الصادرات يخصص لسداد الديون وحسب المعدلات الحالية
فإن البلاد الأكثر استئانة (الهند - أندونيسيا - باكستان - المكسيك - شيلي -
تركيا - تونس ..) ينبغي تخصيص للسداد في ١٩٧٧ ٦٠٪ من مواردها التصديرية
التي يزداد حجمها بمعدل يقل عن النصف بالمقارنة بأحجام الديون ، وهناك أمثلة
أخرى للتطرف في الاستئانة بالمقارنة بالسكان والانتاج تتمثل - باستبعاد إسرائيل
التي تعتبر حالة شاذة - في كوريا الجنوبية (٢٦ مليار دولار كديون في ١٩٧٢)
واليونان (٤ مليارات في ١٩٧٣) وشيلي (٣٨ في ١٩٧٢) وتعتبر هذه الحالة الأخيرة
ذات وضع خطير إذ أن متوسط نصيب الفرد من الديون يصل إلى ٤٣٠ دولار بينما
لا يزيد متوسط نصيبه من الانتاج عن ٦٥٠ دولاراً ! .

وتؤدي الاستثمارات الخاصة إلى حركتين مرتدتين نحو البلدان المتقدمة :
الفوائد على القروض المعطاه ، وكل - أو جزء - من الأرباح التي حققتها
الاستثمارات . وقد بلغ التقدير الإجمالي لهذه المبالغ ٣٧ مليار دولار في ١٩٦٣
وتطور إلى ٤٧ مليار في ١٩٦٥ ثم ٨٠ مليار في ١٩٦٧ و٣٧ مليار في ١٩٦٩ ،
و ٨٠ مليار تقريباً في ١٩٧٥ أي أن قليلاً من مبلغ السداد السنوي للدين العام - وهكذا
فإن حركتي الارتداد مجتمعتين تمثلان في السنتين الأخيرتين من ٦٠ - ٧٠٪ من

المعونة الكلية غير أن هذه النسبة تختلف من اقليم لآخر فقد وصلت فى ١٥ دولة فى آسيا فى المدة من ١٩٦٥ - ١٩٦٧ إلى ٢٥٢٪ بينما وصلت إلى ٥٧٪ فى ١٣ دولة من أفريقيا وإلى ١٠٤٪ فى ٢٠ دولة من أمريكا اللاتينية وإلى ٥٢١٪ فى سبع دول مصدرة للبترول ، ويعطى هذا الرقم الأخير دلالة واضحة على ظاهرة ترحيل عوائد الاستثمار : ففى دول الشرق الأوسط وفى الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٧٢ كان هناك ٩٥ مليار دولار حولت إلى بلادها الأصلية بواسطة الشركات البترولية والتعدينية الأجنبية بينما لم تحمل هذه الشركات من الاستثمارات الجديدة سوى ٠٦٨ مليار وكان الفائض فى ١٩٧٠ فقط (الناتج من الفرق بين عوائد استثمارات الشركات الأجنبية ، والاستثمارات الجديدة) مساوياً لـ ٢٣ مليار أى ضعف الرقم الخاص بسنة ١٩٦٧ ، وينبغى رغم ذلك أن نذكر أن موقف القطاع البترولى يعد حالة خاصة ذلك لأن الاستثمارات الأجنبية فى هذا القطاع قديمة وضخمة . كما أن العوائد غير عادية وإعادة الاستثمار المالى نادرة : ٨٠ - ٩٥ ٪ من الأرباح المحققة فى القطاع البترولى رحلت فى مقابل ٥٠ - ٦٠ ٪ فى قطاعى الصناعات والخدمات والواقع أن حجم الفوائد المرحلة يتجاوز دائماً رؤوس الأموال الجديدة أو التى يعاد استثمارها وكان الفرق بين الاثنين (حسب تقدير جاليه) يمثل فائضاً تبلغ قيمته ٢٥ مليار دولار بالنسبة لبلاد الكاد C.A.D. فى ١٩٦٤ وفى ١٩٦٨ ، كما أن حرية ترحيل العائدات التى تضمنها معظم الدول المستقبلية للمستثمرين تؤدى على المدى الطويل إلى مخاطر شديدة من العجز أو إلى " زقاق مالى ينتهى إلى باب الانتحار المادى " (جيل برتان Jilles Bertin) ذلك لأن الدول " المصابة " تطلب عادة مهلة فى سداد الديون أو تطويل فترة السداد أو تطلب قروضاً جديدة تغطى بها فوائد القروض السابقة .

٢ - الآثار الداخلية والخارجية للمعونة والاستثمار :

تتخذ بلدان العالم الثالث واحداً من طريقتين لمواجهة التبعات الجسيمة التى أشرنا إليها : ويتمثل الموقف الأول فى : توقيف فورى وتام للممارسات السابقة والبحث عن حلول ذاتية وأصلية لمشكلات الانطلاق الاقتصادى ، أما الثانى فيتمثل

فى الدفاع والتحمس لانطلاقة قوية فى التضامن الدولى واعادة تنظيمه سواء فيما يتعلق بالتجارة أو المعونات وفى هذا الاختيار الثانى ، وفى اللحظة التى يقبل فيها مبدأ الاستعانة برأس المال الأجنبى بوصفها أمراً لازماً ومربحاً فان هناك ثلاث توصيات أساسية لابد أن نبرزها - وهى تمثل فى الوقت ذاته انتقاداً شديداً للنظام المالى :-

(١) لاينبغى أن ترتبط المعونة بالخنوع :-

ويكون ذلك أشكال المعونة العامة والمتعددة القنوات وغير المشروطة ، ويعنى هذا اعادة توجيه كاملة للنظم الحالية التى لاتمثل فيها المعونة إلا استمراراً للعلاقات الاستعمارية تحت شكل أكثر قبولاً ، فن " خيوط التعاون " تربط أكثر من أى شىء آخر بريطانيا العظمى بدول الكومنولث التى تستقبل ٨٠ ٪ من معوناتها ، والحال نفسها بالنسبة لفرنسا ودول أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، وإيطاليا والصومال وهولندا وسورينام أو أندونيسيا ، اليابان واليابس الآسيوى المجاور ... الخ ، وقد أوقف الاتحاد السوفيتى (سابقاً) معوناته للصين حينما رفعت سياسياً راية العصيان . وتستخدم الولايات المتحدة معوناتها لاثراء منافذ الكتلة الرأسمالية فى هذه السنوات أعطيت ٢/٤ المعونة العامة للبلاد الواقعة على الهوامش غير المستقرة (تركيا - ايران - الهند - باكستان - فيتنام الجنوبية - كوريا الجنوبية - تاوان ..) وإلى جانب هذه الضوابط الدبلوماسية أو الاستراتيجية هناك الأهداف التجارية التى ترمى إلى التوجيه المستمر للتبادل بين بلد صناعى ومجموعة من البلدان المحتاجة وبهذا تتقوى مجالات النفوذ فى نفس الوقت الذى تزداد فيه الأشكال المتعددة للتبعية فى العالم الثالث .

(ب) ينبغى أن توزع المعونة بطريقة أكثر عدالة :-

أى وفق الحاجات الداخلية للبلاد النامية وليس للاعتبارات السياسية التى أشرنا إليها ، والواقع أن التوزيع الحالى غير متكافئ ، فأمريكا اللاتينية لاستقبل أكثر من ١٥ ٪ من المعونة العامة وتستقبل أفريقيا الربع وآسيا النصف وبينما كان

متوسط ما يستقبله الفرد في العالم الثالث كمعونة عامة من البلدان الرأسمالية هو ٤٣٤ دولاراً فإن الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المتوسط كان يتراوح بين ٥٨٤ دولاراً في غينيا الجديدة و١٦٠ في كوبا ، وكثيراً من الدول تعاني من صعوبات جمة يستقبل فيها الفرد ما يقل عن دولار في المتوسط (أثيوبيا - السودان - هايتي - بورما - نيبال - الهند - نيجيريا - مصر ..) بينما هناك بلاد أخرى ذات تعاطف سياسي مع الدول المانحة (فيتنام الجنوبية - لاوس - اسرائيل - الأردن - جيانا) أو أقل حاجة لرؤوس الأموال (الكنفو - الجابون - تونس) يستقبل فيها الفرد أكثر من ٢٥ دولار .

(ج) ينبغي أن تستغل المعونات بطريقة أفضل في البلاد المستقبلية : -

أى لاستخدام بطريقة أولوية - كما يحدث اليوم - في شراء السلاح (الذى يساوى ٣/٢ المعونة المستقبلية) أو في مصاريف التوظيف أو في الاستيراد الاستهلاكي أو في الانجازات الضخمة المكلفة والمنعزلة (مثل سد موهافيل في سرى لانكا وسد أسوان العالى في مصر وسد كوسوفى كوت نوفوار) بل يجب أن يكون لها هدف أساسى هو : بدلاً من الاستيراد المرتفع التكاليف للتكنولوجيا المعقدة ولنظم التعليم التى لا تتكيف مع الواقع بسهولة ، أن ييسر عن الحلول الجديدة للمشكلات الأساسية والقاعدية المرتبطة بالتنمية الداخلية خاصة ما يتعلق منها بالتنمية الزراعية . وهناك تطلعات واسعة تتطلب إعادة نظر جوهرية في السلوك الحالى - سبق أن أشرنا إلى بعضها - ومن ذلك مثلاً العلاقة بين فرنسا من ناحية وبلد أفريقيا الناطقة بالفرنسية ومدغشقر من جهة أخرى .

الفصل الثالث عشر

اختلافات سياسات التنمية

- مقدمة .

(١) نموذج البرازيل : نجاح وحدود " الرأسمالية المفرطة " .

(ب) نموذج الجزائر : الاستغلال والتصنيع .

الفصل الثالث عشر

اختلاف سياسات التنمية

- مقدمة :-

ان اعتبار العالم الثالث - بعد الدراسات القطاعية السابقة - كل متشابه يحتوى على تراكيب أصلية متماثلة يبنى أمراً بعيداً عن الحقيقة ومجانباً للصواب . بل أن ظواهر النمو الاقتصادي - على العكس - ذات المدى المتغاير ، تبرهن على تنوع كبير في الاتجاهات وفي الأنماط التي لم تعرفها البلدان الصناعية الحالية ، في خلال فترات نموها في هذا القرن . ويترتب على هذه الحقيقة صعوبات جمة في تصنيف مختلف بلدان العالم الثالث ، وفق النظم الاجتماعية الاقتصادية التقليدية التي يشارك فيها العالم المتقدم ، كما أن سياسات التنمية " التوافقية " *Hybrides* تكون دائماً في العالم الثالث غير ثابتة بل تتذبذب على مدى فترات قصيرة . وهناك عقبة لا بد من تفاديها ، تلك هي الاستغراق في وصف التجارب المحلية التي تأخذ عادة شكلاً اصطناعياً ، يؤدي إليه ضعف التركيب الاجتماعي والاقتصادي ، أو تبعاً لظروف سياسية خاصة . وتكون النتيجة بالطبع هي صعوبة التعميم . تلك مثلاً هي حالة هونج كونج وبورتوريكو . وعلى ذلك فإن محاولتنا هنا سوف تقتصر على الأنماط العامة من التنمية التي تستمد أهميتها من اتساعها ومن استمرارها ، والتي تبني على قاعدة مكونة من نموذجين ينتظم حولهما عدد من الأنماط الكلية للصورة التي نحاول تقديمها هنا ، وإن لم تكن شمولية ، فهي تحاول على الأقل ، تشخيص الاتجاهات الرئيسية للتطور الحالي في العالم الثالث .

أولاً : نموذج البرازيل : نجاح "الرأسمالية المفرطة" وحدودها :-

١ - واحدة من أعظم القوى فى العالم الثالث :-

يأتى نصف الانتاج الصناعى فى العالم الثالث منذ سنة ١٩٦٣ من أربع دول فقط (الهند - الأرجنتين - المكسيك - البرازيل) وتقدم البرازيل وحدها ٣٠ ٪ من الانتاج الزراعى و ٢٩ ٪ من الانتاج الصناعى فى أمريكا اللاتينية (التى تشغل البرازيل نصف مساحتها وتحتوى على ثلث سكانها) ، وبعدد السكان الذى يزيد على ١٠٠ مليون نسمة والذى يضعها فى المرتبة السابعة على المستوى العالمى والرابعة فى العالم الثالث وذلك باحتوائها على ٣٥ ٪ من مجموع سكان هذا الأخير ، فقد استقبلت البرازيل أكثر من ربع (٢٧ ٪) المعونات الخاصة التى استثمرت فيها وجعلت منها الثامنة بين دول العالم الثالث من ناحية الديون ، وقد ساهمت البرازيل بعشر (١٠ / ١) الدخل الكلى لدول " العالم الثالث ذات الطابع الرأسمالى " ، وهى فوق ذلك تحتل مكاناً بارزاً فى العالم فهى أول منتج للبن ، والثانية فى انتاج الذرة والموالح ومنتجات الخنزير ، والثالثة فى انتاج المنجنيز والكافور ، والرابعة فى انتاج السكر والقطن والماشية .. الخ . فقد أدى النضج المبكر لتجربة البرازيل التنموية إلى أن تحتل موضعاً قيادياً . وهناك ظواهر عديدة أخذت مجالها فى هذه الدولة منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر مثل تطوير الزراعة الكبرى التصديرية (خاصة البن) ومساهمات المجموعات المالية اللوية ، والاندفاعات المحمومة نحو العمليات البنكية والتضخمية ، والضغط الديموجرافى الهائل ، وميلاد السنوات الصناعية الأولى التى واصلت نموها باستمرار ، وكذلك بداية التوتر بين القوى الثلاث الاقتصادية السياسية (كبار ملاك الأراضى وأصحاب المؤسسات الصناعية والمستثمرين الأجانب) الذى أدى إلى مشكلات لم تتوقف منذ ذلك الحين .

٢ - النمو والتصنيع : أرقام هائلة :-

(١) النمو الشامل :-

تمثل سرعة النمو الظاهرة الأساسية فى تجربة البرازيل فعلى مدى خمسين

عاماً من ١٩٢٠ - ١٩٧٥ كان معدل النمو السنوى ٤.٢٥ ٪ وكان الخط التطوري لهذا النمو - وفق الفترات الأقصر - بنسبة ٣ ٪ في فترة ما بين الحربين ثم ٥.٦ ٪ في ما بعد الحرب العالمية الثانية و ٧ ٪ في المتوسط منذ ١٩٦٥ ليصل التطور في ١٩٧١ الى رقم قياسي عالمي ١١ ٪ ثم ثبات حول ٩ - ١٠ ٪ في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ وقد لاحظ لامبير *D - C. Lambert* أن هذا المعدل التطوري يفوق الحد الأقصى منذ الحرب العالمية الثانية لكل من روسيا في خططها الخمسية واليابان منذ العهد الميجي - *MEI* ^(١) وفرنسا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومعظم البلدان الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر ورغم ذلك فإن الإشارة واجبة الي عدم الانتظام الشديد في معدلات النمو : فقد تتابعت الزيادة في هيئة ومضات فجائية (١٩٤٥ - ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، ١٩٦٨ - ١٩٧٣) كما كانت هناك فترات توقف عنيفة (خاصة من ١٩٦٣ - ١٩٦٥) ، وعلى أية حال فإن النمو الاقتصادي فاق كثيراً - على المدى الطويل والمتوسط - الزيادة الديموجرافية . فقد تزايد متوسط الدخل الفردي بمعدل ٩٠ ٪ سنوياً في ما بين الحربين وبمعدل ١.٥٥ ٪ بين ١٩٤٠ - ١٩٥٠ و ٢.٩٠ ٪ في ١٩٦٠ و ٣.٥٠ ٪ بين ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ليصل الى ٨ ٪ في ١٩٧١ - ومن المفروض أن يتضاعف (حسب الاسقاطات التي حسبت قبل أزمة البترول) في خلال الفترة بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ في حين أنه لم يزد إلا بمعدل الثلث في العقد السابق .

(ب) نمو اتجاهات التصنيع :

شهد القطاع الصناعي زيادة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي *P.I.B.* ^(٢) من ١١.٧ ٪ في ١٩٢٩ إلى ١٦ ٪ في ١٩٤٥ ، و ٢٠ ٪ في ١٩٥٠ ، ٢٥ ٪ في ١٩٧٠ أي

(١) العهد الذي يبدأ بسنة ١٨٦٨ م في التاريخ الياباني . المغرب .

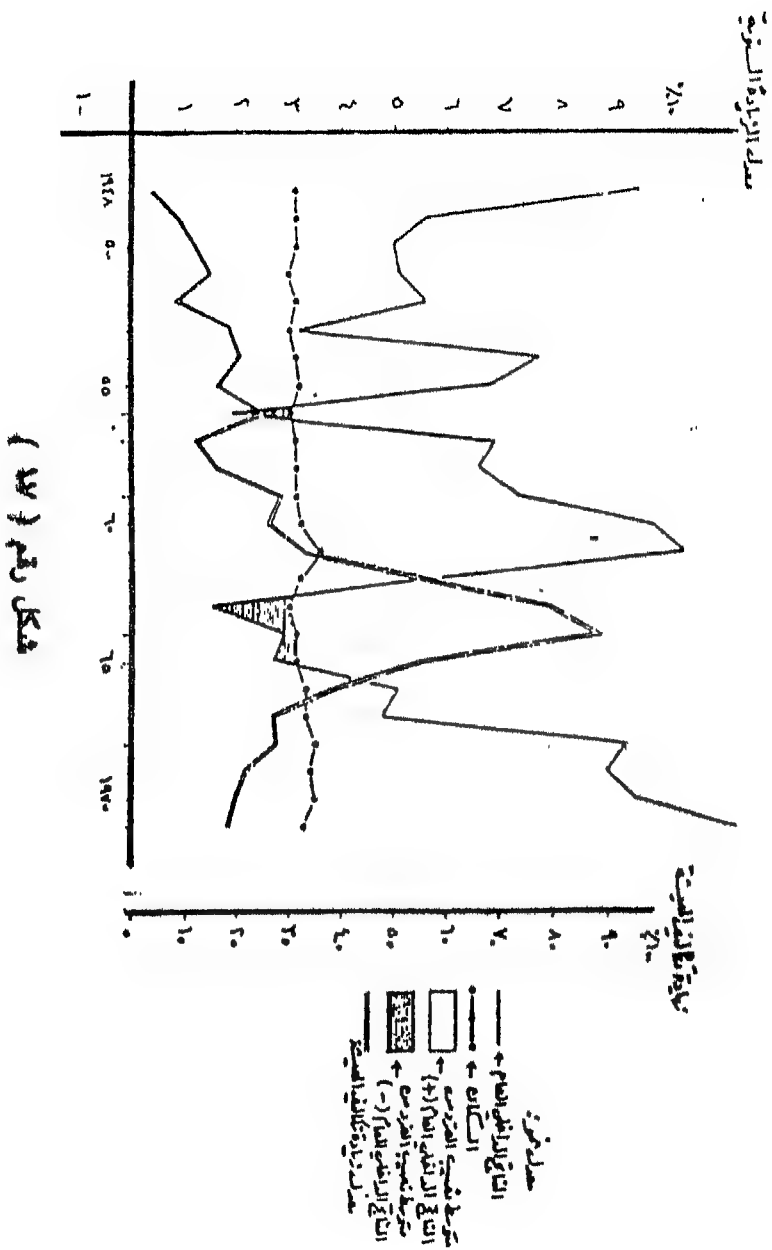
(٢) يقصد بالناتج المحلي الإجمالي *Produit Interieur Brut, P.I.B.* مجموع القيم المضافة والناتجة من كل فروع النشاطات الاقتصادية مطروحاً منها المصاريف الاستهلاكية الوسيطة . والفرق بينه وبين الناتج القومي الكلي (الإجمالي) *Produit National Brut, PNB* أن هذا الأخير يضاف فيه إلى الناتج القومي المحلي العوائد التي تأتي من الخارج مطروحاً منها العوائد التي تذهب إلى الخارج . المغرب .

أكثر من القطاع الزراعي (٢٠ ٪ في ١٩٧٠) . وذلك مع عدم انتظام شديد في النمو بين سنة وأخرى فمن ٩ ٪ سنوياً في المتوسط بين ١٩٤٥ - ١٩٦١ الى ٤٨ ٪ فقط من ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ثم من جديد الى ١١ ٪ في ١٩٧٠ ويشير هذا التذبذب بوضوح الى وجود الاختناقات المتكررة وإعادة تنظيم بدائل السلع المستوردة (النسيج والملابس - المنتجات الغذائية - مواد البناء - المنتجات البترولية ..) حيث انتهى الأمر بعدم استيعاب السوق الداخلية للإنتاج وضرورة البحث عن أسواق خارجية ، إلى محاولة توظيف المعونات الاستثمارية العامة في الصناعات القاعدية (الصلب - الاسمنت - الكيماويات - بناء السفن - الطاقة ..) التي كانت الحلقة الأولى منها هي مجمع الحديد والصلب في فولتا ريوندا Volta Redonda في ١٩٦٤ ، هذا بالإضافة الى إنجازين معاصرين يمثلان رمزاً لهذا الاستثمار : مجمع الحديد والصلب في أراتو Aratu قرب باهيا بلانكا (الذي يندرج ضمن خطة قومية تهدف الى رفع الصلب الى ٢٠ مليون طن في ١٩٨٠ ، ثم مجمع الكهرباء المائية في أوربونجا Urubupunga (الثالث في العالم) وهو أضخم مجمع في البرنامج الموسع الذي يهدف إلى إنشاء ٧٧ محطة ، حيث تصل طاقته إلى ٣٠ مليون كيلوات في ١٩٨٠ .

(ج -) المهارة في كبح التضخم : -

من الطبيعي أن يصحب مثل هذه الزيادة السريعة وغير المنتظمة والتي يصعب التحكم فيها ، موجات من التضخم تمثل في نفس الوقت السبب والنتيجة . وقد بلغ هذا التضخم أقصاه في ١٩٦٤ حيث زادت تكاليف المعيشة بنسبة ٩٢ ٪ كما زادت الأرقام القياسية للأسعار بين ١٩٤٥ و ١٩٦١ من ١٠٠ الى ١٥٣٠ (١) ولكن بدءاً من ١٩٦٨ أمكن تقليل هذا التضخم الى حد معقول (٢٠ ٪ في ١٩٧٠ ، ١٨ ٪ في ١٩٧٢ ، ١٤ ٪ في ١٩٧٣ ، ١٢ ٪ تقريباً أى أقل من كثير من الدول الصناعية) وذلك بفضل نظام مركب ومحكم من " التضخم المخطط " *Inflation Planifiée* شمل ضابطاً عاماً للأرقام القياسية (الرواتب - الإيجارات - الادخار - الضرائب) مع تخفيضات ضئيلة ومتعددة في سعر العملة (٢٨ في المدة من أغسطس ١٩٦٨ حتى نوفمبر ١٩٧١ و ٨ في ١٩٧٢) .

ظواهرات النمو في البرازيل



٢ - الانفتاح الكبير على رأس المال الأجنبي :

يرجع الفضل إلى عدد من الاعتبارات (الأراض السهل والميسور ، الثبات على الرواتب المنخفضة ، ضمانات تحويل العوائد ، التسهيلات الضريبية ، حماية الاستثمارات ، المشاركة المباشرة في رأس المال) في أن تقبل البرازيل - بكل ثقلها خاصة بعد ١٩٦٤ - على اجتذاب رأس المال الأجنبي خاصة الشركات متعددة الجنسيات منتظرة من وراء ذلك عدداً من المزايا منها التنمية الصناعية ، والتركيز المالى والتقدم التقنى وتحسين الانتاجية والانفتاح السهل على السوق الأجنبية . والواقع أن النجاح الذى أصابته البرازيل فاق كل الآمال الى الحد الذى يجب معه منذ ١٩٧٣ التباطؤ فى هذا الاتجاه بأن تنتفى الدولة من بين رؤوس الأموال الأجنبية ما يضمن لها الفائدة فقد انهمر على هذه البلاد " سيل من الدولارات " ٦٠٠ مليون فى ١٩٦٤ و ٢٣٠٠ مليون فى ١٩٧٢ . ورغم محاولات تنويع المصادر لازالت الولايات المتحدة تسيطر على الموقف (٤٠ ٪) أمام دول السوق الأوروبية المشتركة (٢٩ ٪) - وخاصة ألمانيا - وأمام اليابان (١٤ / ٪) وتحقق هذه الأخيرة تقدماً سريعاً حيث تتدخل الشركات اليابانية الكبرى (نيبون ستيل ، ميتسوبيشى - كواساكي) فى المشاريع الكبرى الخاصة بالحديد والصلب وبناء السفن . ورغم أن رؤوس الأموال الأجنبية تمثل أقل من ٢ ٪ من الاستثمارات السنوية ، فهى تلعب دوراً أساسياً فى القطاعات الرئيسية ذات النمو السريع حيث تمثل ٩٠ ٪ من جملة الأموال المستثمرة فى صناعة السيارات و ٦٨ ٪ فى الصناعات الدوائية و ٧٢ ٪ فى الصناعات الكهربائية و ٦٥ ٪ فى الصناعات الكيماوية ، ويترتب على ذلك نتائج واضحة منها : زيادة التبعية للشركات متعددة الجنسيات وزيادة ثقل الدين القومى (اجمالى ٩٨ مليار دولار فى ١٩٧٣ وقد غطت الأموال المودعة فى ١٩٧٤ ديون ١٩٦٤ أى مليار واحد تقريباً) .

٤ - الجهود الكبرى فى مجال التجهيزات : ملحمة الاندماج :

كرست البرازيل كل جهودها من خلال خطة تنشيط قومية مبنية على واحدة

من أعظم خطط العمل في العالم حيث تتضمن : البحث عن المعادن والبتترول ، وإنشاء محطات الطاقة ، التعمير الزراعي الداخلي (المدن الزراعية في أمازونيا) ، خطط التنمية الاقليمية ، إنشاء " أقطاب " صناعية وحضرية جديدة (برازيليا : ٦٠٠.٠٠٠ نسمة) وعلى الأخص شق شبكة ضخمة من الطرق (الطرق الترانسمازونية) " العابرة للامازون " والبيريمتري " المحيطة " ، ١٢.٠٠٠ كم من الطرق باستثمار قدره ٣ مليار فرنك فرنسي (وعلى طول هذه الطرق عمرت الشركات الأجنبية مساحات شاسعة .

٥ - تجربة مكلفة اجتماعياً : -

لاتكون التنمية بالضرورة - كما رأينا - على الأقل في خطواتها الأولى مرادفة للتحسين والتنسيق والارتقاء الاجتماعي وتقدم البرازيل علي ذلك مثلاً حياً . فلانزلت علامات التأخر والبطؤ سائدة ، فمن متوسط ضعيف في الدخل (٤٠٠ دولار في ١٩٧٢) الى نقص في فرص العمالة (١/٣ من هم في سن العمل في حالة بطالة جزئية) كما لازال القطاع الصناعي ضيقاً (١٣ ٪ من العاملين في مقابل ٣٤ ٪ في التجارة والخدمات و ٥٥ ٪ في الزراعة) والامية منتشرة (٣٠ ٪) وهناك سوء تغذية (٤٠ ٪ من السكان) وتراكيب زراعية متأخرة (٥٣ ٪ من الأرض يملكها ٣ ٪ من الحائزين) وأحوال ديموجرافية غير ثابتة (معدل مواليد ٢٨ في الألف ومعدل وفيات أطفال ١١٠ في الألف) . والأسوأ من ذلك ، ان هذا النموذج من النمو ينتهي - منطقياً - الى توسعة الفروق الاجتماعية والاقليمية المفرطة : فقد ثبتت الرواتب في مستوى منخفض جداً وذلك في سبيل تشجيع الاستثمار ، وشهدت البلاد تراجعاً في القوة الشرائية ، وفضل التعمير الزراعي على الاصلاح الزراعي . وحدث غزو شامل للمدن الكبرى بواسطة هجرة ريفية غير منظمة ، وتضاعلت المؤسسات الوطنية المتوسطة والصغيرة ، واحتفظ الريف بنسبة ٦٠ ٪ من السكان خارج سوق الاستهلاك ، وفي سنة ١٩٦٧ كان هناك ٥٠ ٪ من السكان لا يملكون إلا دخولاً " دون انسانية " لاتزيد علي ١٢٠ دولار سنوياً بينما هناك على الطرف الآخر ١ ٪ من السكان يزيد دخل الفرد منهم على ٦٥٠٠ دولار أي بنسبة خمسين ضعفاً . كما أن

الفروق في الدخل بين سكان الولايات الأكثر فقراً (Piaui) وسكان الولايات الأكثر غنى (Sao Paulo) تصل الى نسبة ١ : ١٠ أى يمثل نسبة الفرق في الدخل بين البرازيل والولايات المتحدة ! وفوق ذلك فان البنيات الأساسية للدولة لم يصل إليها التحديث إلا مسأ خفيفاً ولكنها دخلت كغيرها ضمن ظاهرات من التطور لا راد لها في اطار نظام سياسى سلطوى *Autoritaire* مما يؤدى في النهاية الى النصح بعدم اتخاذ هذه التجربة كنموذج يحتذى فهي " تحوى ضغطاً اجتماعياً هائلاً وتؤدى إلى تراكمه بحيث لا يمكن تثبيته عند الحدود الحالية " .

ويمكن أن نذكر من بين البلاد التى تتفق فيها خطوط التنمية مع حالة البرازيل ، كوريا الجنوبية - وتايوان - وكولومبيا - وكوت ديفوار ، ومع بعض الفروق الجوهرية يمكن أن نشبهها بتونس ، وزائير ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وهونج كونج وبورتوريكو .

ثانياً : نموذج الجزائر : الاستقلال والتصنيع :

تحتل الجزائر اليوم - دون شك - مكاناً قيادياً بين دول العالم الثالث ، فقد نجحت هذه الدولة بارادتها الصلبة في أن تلحق استقلالها الاقتصادي بالاستقلال السياسى التى عانت في سبيل الحصول عليه ، وبدقة اختياراتها الاقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بالصناعة ، الذى يتأكد الدور الرسمى للدولة من خلالها .

١ - الادارة الذاتية والرأسمالية الحكومية :

١ - اشتراكية الادارة الذاتية :

كان الميلاد الرسمى للادارة الذاتية التى ارتبطت " بالقرارات التاريخية " في مارس ١٩٦٣ ، بمثابة تقنين لحالة واقعية : حيث تحمل العاملون - تلقائياً - مسئولية الملكيات الزراعية والمؤسسات التى هجرت أثناء رحيل ٩٠٠ ألف أوربى في خلال ١٩٦٢ . وتبعاً لذلك فقد نما بالتدريج القطاع الزراعى الذى أدير ذاتياً حتى وصلت مساحته في يونيو ١٩٦٥ - عند سقوط بيللا - الى ٢٥ مليون هكتار يعمل به ٢٠٠

ألف مزارع (أى ٣/٤ الأجمال الأراضى المزروعة فى البلاد) وأنتجت هذه الأراضى الجزء الأعظم من المنتجات التصديرية : ٩٥ ٪ من النبيذ والعنب و ٩٠ ٪ من الموالح و ٥٥ - ٦٠ ٪ من الخضروات و ٤٠ ٪ من محصول الحبوب الوطنى) .

وعلى النقيض من ذلك ، بعد أن امتدت الادارة الذاتية الصناعية الى ٤٥٠ موقع لم يزد عدد مؤسساتها فى يونيو ١٩٦٥ عن ٣٩٥ فقط وكانت فى معظمها مؤسسات حرفية لاتضم أكثر من ٨ ٪ من اجمالى العاملين فى الصناعة وفى قطاع البناء .

ومع مجىء بومدين الى السلطة ، وان لم تتعرض الادارة الذاتية الزراعية لتعديلات جوهرية ، فقد أصبح هناك تنظيم للتدخل المباشر للدولة فى الاقتصاد .

ب - سيطرة الدولة على الجهاز الاقتصادى : -

تأكدت السيطرة للدولة على الجهاز الانتاجى من خلال سلسلة من عمليات التأميم امتدت من مايو ١٩٦٦ (تأميم الحديد والفوسفات والرصاص والزنك والرخام) حتى فبراير ١٩٧١ (السيطرة على شركات البترول الفرنسية) .

وقد عهد بالمؤسسات التى أممت الى الشركات الحكومية التى كانت بدايتها الأولى فى عهد بن بيلال ولكنها وصلت اليوم الى حوالى الخمسين ، ولعل أحسن مثل لها هى شركة سوناتراك Sonatrach (التنقيب والانتاج والنقل والتمويل والتسويق للمنتجات البترولية) و S.N.S. (الحديد والصلب) وسوناكوم Sonacome (المعدات الميكانيكية) . والواقع أنه مامن قطاع له بعض الأهمية إلا وقد دخل تحت اشراف الدولة ويديره مديرون شبان تتوفر فيهم الحيوية وتعطى لهم السلطة .

وقد شملت هذه السيطرة أيضاً القطاعات النقدية والمالية وتضمن انشاء بنك الجزائر المركزى (١٩٦٣) وسك الدينار الجزائرى (١٩٦٤) وضبط التحويلات النقدية (١٩٦٣) وتأميم البنوك (١٩٦٦ ، ١٩٧٧) وانشاء ثلاثة بنوك ايداع فى ١٩٦٩ (البنك الوطنى الجزائرى وبنك الجزائر الخارجى وبنك الائتمان الشعبى الجزائرى) بالإضافة إلى انشاء الخزينة الجزائرية للتنمية فى ١٩٦٣ .

جدول رقم (٨) خطوات تأميم الجهاز الانتاجي

التاريخ	القطاع	محتوى القرار
مايو ١٩٦٦	المناجم	تأميم شركات استخراج المعادن (الحديد - الفوسفات - الرصاص - الزنك - الرخام) .
أوائل ١٩٦٧	المنتجات البترولية	شراء شبكة توزيع B.P. في الجزائر ، تأميم شبكة توزيع اسو وموبيل ، اتمام تأميم توزيع البترول والغاز الطبيعي (١٤ شركة) .
مايو / أغسطس ١٩٦٨	الصناعة	تأميم ٥٨ مؤسسة صناعية فرنسية (المعدات الميكانيكية والكهربائية ومواد البناء والسماد والصناعات الغذائية ... الخ) .
أكتوبر ١٩٦٨	المنتجات البترولية	تكوين مجموعة سوناتراك (٥١ ٪) وجيتي (٤٩ ٪) .
يونيو / يوليو ١٩٧٠	المنتجات البترولية	تأميم شل (الجزائر) - AMIF (ايطاليا) SOFA GEL (المانيا الاتحادية) - PHIL- IPS (الولايات المتحدة) - SINCLAIR (الولايات المتحدة) .
فبراير ١٩٧١		تأميم خطوط الانابيب والغاز الطبيعي و ٥١ ٪ من ممتلكات شركات البترول الفرنسية . C.F.P., ERAP, ELF.

٢ - أوليات الصناعات الثقيلة : -

شملت الخطة الثلاثية (١٩٦٧ - ١٩٦٩) التى تبعتها الخطتان الرباعيتان (١٩٧٠ - ١٩٧٣) و (١٩٧٤ - ١٩٧٧) كاختيار اقتصادى : التصنيع السريع وفق استراتيجية " الصناعات التصنيعية " *Industries - Industrialisantes* وقد شملت الاستثمارات الصناعية بذلك جزءاً ضخماً بلغت نسبته ٣٥ ٪ من الانتاج الداخلى فى ١٩٧٣ ثم بواقع ٤٥ ٪ و ٤٣ ٪ من اجمالى هذا الانتاج المقدر فى الخطتين الرباعيتين : وكانت المنتجات البترولية (٣٦ ٪ ثم ٤١ ٪ من الاستثمارات الصناعية) والحديد والصلب (١٥ ٪ ثم ١٢ ٪) هما أهم صناعيتين احتوت عليهما هذه الخطط وإذا كانت الخطة الرباعية الثانية تركز الجهود على الصناعات الكيماوية (نصيبها من الاستثمار الصناعى تطور من ٤ ٪ الى ٨ ٪) فان السلع الاستهلاكية قد قل الاهتمام بها (خاصة الصناعات الغذائية والنسيج حيث استقبلت كل منهما ٥ ٪ ثم ٣ ٪ من جملة الاستثمارات) .

٣ - التخصيص بالزراعة : -

١ - ركود الانتاج : -

لاستقبال الزراعة سوى ١٥ ٪ من الاستثمارات سواء فى الخطة الأولى أو الثانية على الرغم من أنها تقدم حوالى ٦٠ ٪ من فرص العمل الحقيقية . ويتمخص هذا الاهمال عن تراجع أو بالأحرى ركود فى الانتاج الزراعى . فمحاصيل الحبوب مثلاً ثبتت عند ٢٠٤٩٠٠٠ طن كمتوسط سنوى فى ١٩٧٠ - ١٩٧٢ فى مقابل ٢٠٦٠٠٠٠ فى ١٩٦٢ - ١٩٦٤ . وبناء على ذلك تتزايد الاستعانة بالاستيراد الغذائى ورغم ذلك فان الاحتياجات لم تغط إلا بنسبة ٢/٣ من الاحتياجات من الحبوب ، و ٥٥ ٪ من الالبان ، و ٢٥ ٪ من الزيوت و ٢٠ ٪ من السكر ومن اللحوم . وكانت هذه النتائج السيئة ربود أفعال للصعوبات التى مر بها القطاعان الانتاجيان .

ب - صعوبات القطاع المدار ذاتياً : -

يغطى هذا القطاع ٣١ ٪ من المساحة الزراعية المستخدمة (٢٣ مليون

هكتار ويقدم ٦٠٪ من الدخل العام من الانتاج النباتى ويستخدم ١٣٠.٠٠٠ عامل دائم و ١٠٠.٠٠٠ عامل موسمى ويحتل أجود الاراضى ممثلة فى ٢٢٠٠ حيازة زراعية (ألف هكتار فى المتوسط) كما أن الزراعة به مميكنة الى حد كبير . ومع كل هذه الامكانيات كان لابد لهذا القطاع الذى يستقبل $\frac{2}{3}$ الاستثمارات الزراعية من أن يتقدم بخطى سريعة ولكنه يعانى - رغم ذلك - من صعوبات خطيرة لاترجع كلها إلى مشكلات التصريف التى يعانى منها انتاج الكروم مثلاً . ولكنها الادارة السيئة والبيروقراطية المتطرفة التى حلت محل الزراعة الاستعمارية الواسعة (خاصة فى مجال زراعة الحبوب) وعليه فإن $\frac{2}{3}$ الحيازات تعانى من عجز فى الانتاج منذ ١٩٦٩ . ورغم الاصلاحات التى تمت فى هذا التاريخ فإن الصعوبات باقية .

فمن أجل تنشيط الانتاج أعطى العمال بالاضافة الى الحد الأدنى المقرر (وهو ١٢ دينار فى اليوم سنة ١٩٧٣) مكافآت عن الانتاج الجيد بالاضافة الى امكانية زراعة فردية لقطعة أرض صغيرة مساحتها ٥ أفدنة (ازداد الاستهلاك الأسرى من الانتاج *Autoconsommation* زيادة كبيرة منذ ١٩٦٣) ومنذ سنة ١٩٦٩ تأسست ٤٧ جمعية تعاونية للإدارة والمحاسبة تحتوى كل منها على ٢٠ - ٦٠ حيازة من أجل اتمام الموازنة المالية وضبطها وهو الأمر الذى لم يتم حتى الآن .

والواقع أن السلطة لازالت مركزة - رغم المجلس واللجنة المنتخبتين - فى يد الرئيس (منتخب أيضاً) والمدير (معين من قبل وزارة الزراعة) والمحاسب . ويعتبر العمال أنفسهم - فضلاً عن ذلك - كموظفين أكثر من كونهم إداريين ، ولازال ثقل البيروقراطية جاسماً خاصة فى مرحلة التسويق حيث تقوم به مكاتب متخصصة . وصفوة القول أن الادارة الذاتية قد أصابها التخالذ بعد ماتحولت عن مراميها الأصلية لحساب النولة .

(ج -) القطاع الخاص والثورة الزراعية : -

يعانى القطاع الزراعى التقليدى من صعوبات أكثر خطراً حيث كانت مساحته التى تبلغ ٧٢ مليون هكتار موزعة توزيعاً غير عادل : فهناك ٤٢٠ ألف أسرة (٦٨٪

من الملاك) تمتلك أقل من ١٩ ٪ من المجموع بينما كانت ٢٤ ألف أسرة فقط (٤ ٪) تحوز ٣٩ ٪ من هذا المجموع وعلاوة على ذلك كان هناك ٥٠٠ ألف فلاح دون أى ملكية يخضعون لنظام ايجارى تعسفى (المشاركة بنسبة الخمس) (الخماسات) وعلى الرغم من الغائها بالقانون منذ ١٩٥٦ كانت موجودة فى ١٩٧١) . ويعانى ١/٢ الريفيين من البطالة ويتراوح متوسط الدخل السنوى لمعظم الفلاحين بين ١٢٠ - ٣٠٠ دينار ولم يتوقف هذا الوضع عن أن يزداد خطورة بتأثير الزيادة السكانية وتعرية التربة .

وقد أدت هذه الظروف الصعبة التى ترتبط فيها مشكلات تصريف المنتجات الصناعية بالسوق الزراعية الراكدة وبنقص الامدادات اللازمة لمصانع الجلود والأخشاب واللحاء .. الخ . إلى اعلان " الثورة الزراعية " فى ١٩٧١ .

وقد طبق الاصلاح وفق خطوات وثيدة شملت تحديد الملكيات الخاصة بالمساحة التى تستغلها الأسرة وتوزيع الفوائض المؤممة فى شكل حيازات صغيرة وتجميع المستفيدين اجبارياً فى تعاونيات من مختلف الأنواع ، ومع نهاية ١٩٧٤ وزعت مساحة مليون هكتار تقريباً من الأرض " العامة " على ٦٠.٠٠٠ فلاح تحتويهم ٢٠٠٠ جمعية تعاونية . ولكن الفلاحين كانوا متحفظين رغم ذلك بسبب مجموعات الضغط المحلية من ناحية وبسبب نقص المعلومات من ناحية أخرى . غير أن القطاع المدار ذاتياً وقطاع الاصلاح الزراعى أدخل معاً ٢٥٠ ألف عامل إلى البنيات الزراعية الجديدة ووصل عدد العاملين بالزراعة الى ١٣٠.٠٠٠ ر نسمة .

وعلى الاجمالى ، فان ضعف السياسة الزراعية يرجع فى الأساس الى عدم القدرة على تعبئة السكان . ولن تتأتى مثل هذه التعبئة إلا عبر سياسة استثمارية (الرى - مقاومة التعرية - استزراع الفواكه) تهدف إلى محو أو تقليل الثنائية التى خلفها الاستعمار والقضاء على البطالة الريفية .

٤ - عدم الضبط السكانى والبطالة والهجرة : -

١ - يشهد النمو الديموجرافى فى الجزائر سرعة تدعو الى القلق : فقد تطورت معدلات المواليد من ٤٢ فى الألف فى ١٩٤٦ الى ٤٨ فى الألف

في ١٩٦٩ بينما هبطت الوفيات من ٣١ في الألف الى ١٦ في الألف في نفس الفترة وهكذا فان عدد السكان الذي كان ١٢ر٥ مليون في ١٩٦٦ وصل الى ١٥ مليون في ١٩٧٤ ومع معدلات النمو الحالية سوف يتضاعف السكان في خلال العشرين سنة القادمة . ورغم ذلك فقد توقف العمل بسياسة التشجيع على الحد من المواليد والتي كانت قد بدأت منذ الاستقلال .. وعلى أية حال فان الرأي النهائي لم يبت فيه بعد ، ولكن لا يمكن لضبط النسل أن يؤدي دوره الحقيقي دون تحرير حقيقي للمرأة ولكن ذلك بدوره يمكن أن يؤدي في التو إلى نقص خطير في فرص العمالة .

(ب) من الصعب الوصول إلى تقدير حقيقي للبطالة المقنعة بينما تشمل البطالة الكاملة أو الجزئية ١ر٥ - ٢ مليون شخص فان هناك ٣٠ - ٥٠٪ من السكان الذكور دون عمل . وإذا ما وضعنا في الاعتبار وصول الصغار الى سن العمل فلا بد من خلق ١٥٠.٠٠٠ فرصة عمل سنوياً و ٢٠٠.٠٠٠ ابتداء من سنة ١٩٨٠ وحسب خطة ٧٠ - ١٩٧٣ فان ٦٦ ألف فرصة عمل يجب أن توجد سنوياً ولكن الحقيقة تشير إلى أرقام أقل من ذلك (٢٠ ألف فرصة في ١٩٧١) .

(جـ) تشكل الهجرة النازحة اذن همام أمن ضروري : فمن ٥٠٠ - ٥٥٠ ألف في ١٩٧٣ ويمثل هؤلاء ٥ ٪ من سكان الجزائر و ٢٠ ٪ من السكان العاملين و ٥٠ ٪ من العمال المستثمرين في فرنسا .

ورغم هذه الصعوبات الكثيرة فان بلاداً قليلة من العالم الثالث قد وصلت إلى ما وصلت إليه الجزائر من ضبط لاقتصادها ووضع له على طريق إعادة التنظيم الكامل . ولا يعتبر هذا اطلاقاً أن النموذج الجزائري يمكن أن يطبق على أية دولة نامية ، فالواقع أن غنى الجزائر بالمواد الأولية وخاصة المنتجات البترولية يعطى لها امكانيات أكثر من معظم البلدان الافريقية ويشمل ذلك البلدان التي لازالت تعاني من مخاطر أكثر أو ترتكب أخطاء جسيمة الى البلدان الأكثر فقراً .

٤ . وتقترب تجارب زامبيا وتنزانيا ومصر من النموذج الجزائري ولكن بدرجات متفاوتة .

المراجع الأساسية

- Yves Lacoste, 1. Géographie du sous - développement, magellan, PUF, 1965.
2. Les pays sous - développés, Que Sais - Je ?, PUF, 1^{ère} éd. 1959.
- Paul Bairoch, Le Tiers Monde dans L'impasse, Idée, NRF.
- Jean - Maire Albértini, Les Mécanismes du sous - développement, Edit. ouvrières, 4^e éd., 1967.
- Angélos Angélopoulos, Le Tiers - Monde face aux pays riches, PUF, 2^e éd., 1973.
- Pierre Jalée, Le Tiers - Monde en chiffres, Maspéro, 2^{éd.}, 1974.
- Christian Casteran, Tout savoir sur le Tiers - Monde, Filippacchi, 1973.
- Yves Benot, Qu'est - ce que le développement ?, Maspéro, 1973.
- Tibor Mende, De L'aide á la récolonisation : Les leçons d'un échec, Sevia, 1972.
- Robert Mac Namara, Une vie meilleure pour deux milliards d'hommes, denoel, 1973.
- Samir Amin, 1. L'accumulation á l'échelle Mondiale, Anthropos, 1971.
2. Le développement inégal, Ed. de Minuit, 1973.
- Denis -Clair Lambert, Les économies du Tiers - Monde, A. Collin, 1974.

محتويات الكتاب

رقم الصفحة

٧ مقدمة التعريب

١٣ مقدمة الكتاب

الباب الاول

٤٦ - ١٦ منهج عام لدراسة قرائن التخلف

١٩ الفصل الاول : تعريف التخلف وقرائنه

٢١ أولاً : عناصر التعريف

٢٦ ثانياً : المعايير والمؤشرات التقليدية للتخلف

الفصل الثاني

٣١ التمييز الكمي والتركيبى للتخلف

٣٣ أولاً : التفاوتات العالمية الشديدة

٣٧ ثانياً : اتساع الفروق العالمية

٤٢ ثالثاً : تفسير وشرح التخلف

الباب الثاني

١١١ - ٤٧ الخصائص البشرية والاجتماعية

٤٩ الفصل الثالث: نمو السكان وخصائصهم

٥١ أولاً : السرعة الهائلة في نمو السكان

٥٣ ثانياً : الأسباب والمكونات الأساسية للمشكلة

٥٦ ثالثاً : الآثار الرئيسية المترتبة على التركيب الديموجرافى

٦٣ رابعاً : سياسات سكانية متفاوتة وغير ثابتة

الفصل الرابع

نقص استغلال الموارد

- ٦٩ سوء التغذية والبطالة
- ٧١ أولاً : تسلسل مشكلة الغذاء
- ٨١ ثانياً : مشكلة البطالة

الفصل الخامس

- ٩١ التناقضات العميقة والمزمنة
- ٩٣ - مقدمة
- ٩٤ أولاً : تناقضات اجتماعية صارخة
- ٩٧ ثانياً : التركيب والتغير الاجتماعي
- ١٠٦ ثالثاً : تفاوتات إقليمية حادة
- ١٠٩ رابعاً : التنمية الاقتصادية وتضييق التفاوت

الباب الثالث

- ٢٤٤-١١٤ عدم التوازن الاقتصادي
- ١١٦ الفصل السادس : الزراعة المعاشية وتطورها
- ١١٧ أولاً : تنوع وضعف الأنظمة المعاشية التقليدية
- ١٢٧ ثانياً : الانفتاح التجاري

الفصل السابع

- ١٣٧ الزراعة العلمية
- ١٣٩ - مقدمة
- ١٤٠ أولاً : المزارع العلمية الكبيرة وخصائصها
- ١٤٥ ثانياً : ظروف نشأة المزارع العلمية وتطورها
- ١٥١ ثالثاً : مكانة المزارع الوطنية الصغيرة وبنورها

الفصل الثامن

- ١٥٣ حلول المشكلات الزراعية
- ١٥٥ أولاً : مساوئ النمو الاقتصادي
- ١٦٦ ثانياً : الاصلاح الزراعى
- ١٧٨ ثالثاً : معجزة أم سراب أخضر ؟
- ١٨٣ - الخلاصة

الفصل التاسع

- ١٨٥ طموحات التصنيع وصعوباته
- ١٨٧ - مقدمة
- ١٨٨ أولاً : اختلال النمو الصناعى
- ١٩٨ ثانياً : العقبات
- ٢٠٨ ثالثاً : الخيارات والاستراتيجيات

الفصل العاشر

- ٢١٩ العمران والتحضر
- ٢٢١ أولاً : تحضر ضعيف ولكنه فى تزايد مستمر
- ٢٢٧ ثانياً : أسس العمران الهشة
- ٢٣٠ ثالثاً : الازدواجية الحضرية
- ٢٤٠ رابعاً التحضر والتنمية والتخطيط

الباب الرابع

- ٢٤٦ التنمية والاستقلال
- ٢٤٨ الفصل الحادى عشر : التبعية التجارية
- ٢٤٩ - مقدمة
- ٢٥١ أولاً : ضعف البنية التجارية

٢٥٥ ثانياً : التسلط وأثاره على قيمة التبادل التجارى

٢٦٤ ثالثاً : البحث عن موقف تجارى أكثر عدلاً

الفصل الثانى عشر

٢٧٢ تدفق رؤوس الأموال نحو العالم الثالث

٢٧٣ -مقدمة

(دور ومشكلات المعونة والاستثمار الدولى)

٢٧٤ أولاً : الاستعانة الحتمية برؤوس الأموال الأجنبية

٢٧٦ ثانياً : حجم ومكونات المعونة المالية للعالم الثالث

٢٧٧ ثالثاً : الاتجاهات العامة للنمو : خفض المعونة الحقيقية

٢٨٥ رابعاً : كفاية المعونة والاستثمار : نتائج غير مؤكدة

الفصل الثالث عشر

٢٩٢ اختلاف سياسات التنمية

٢٩٣ -مقدمة

٢٩٤ أولاً : نموذج البرازيل : نجاح الرأسمالية " المفرطة " وحدودها

٣٠٠ ثانيا : نموذج الجزائر : الاستقلال والتصنيع

٣٠٧ -المراجع الأساسية

٣٠٨ -محتويات الكتاب

